

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

الحذف من التركيب وتوجيهه في معاني القرآن للفراء

دراسة نظرية تطبيقية

خطة مقدمة لتسجيل رسالة العالمية (الماجستير) في النحو والصرف

إعداد

عبد الرؤوف بن وليد بن عبد اللطيف العرفج

إشراف

الأستاذ الدكتور: سيف بن عبد الرحمن العريفي

الأستاذ بقسم النحو والصرف وفقه اللغة العام الجامعي ١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ

## المقدمة

الحمد لله الرب المعبود، ذي الكرم والجود، وأصلي وأسلم على نبينا محمد ذي الخلق  
المحمود، وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو النبع الصافي الذي يَرِدُهُ العلماء من كل حذب وصوب،  
حرصاً على الاستعانة به، والاستنارة منه، وما زال العلماء عاكفين حول هذا  
الكتاب الجليل جيلاً بعد جيل، يرتشفون من معانيه، ويحاولون استجلاء مقاصده  
ومرامييه، وإن مما امتن الله به على العرب أن أكرمهم باللغة التي اختصها بعدد من  
الخصائص جعلتها أهلاً لحمل هذا الكتاب، ومن هذه الخصائص إثارة الإيجاز في  
القول، واطراح فضول الكلام، ولا ريب أن أسلوب الحذف من أهم وسائل تحقيق  
الإيجاز، ومن ثم شاع في لغة القرآن الكريم، وعني به الدارسون في الحديث والقديم.  
ومن هنا وقع الاختيار -بفضل من الله، وإرشاد من أ.د/ سيف العريفي- على  
موضوع (الحذف من التركيب وتوجيهه في معاني القرآن للفراء دراسة نظرية تطبيقية)  
ليكون أطروحتي لنيل درجة العالمية (الماجستير)

أسباب اختيار الموضوع

الذي دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أمور منها

١- أن هذا البحث مرتبط بالنص القرآني الكريم الذي يحتل المرتبة الأولى في

أدلة النحو.

- ٢- أن مادة البحث وموضوعه حول مصدر مهم من المصادر النحو العربي.
- ٣- أن البحث يتناول المصدر الأصل للنحو الكوفي.
- ٤- أن ظاهرة الحذف من أهم الظواهر التركيبية التي عني بها المتقدمون والمحدثون.
- ٥- ارتباط هذه الدراسة بالجانب التطبيقي.

#### أهداف الموضوع:

أهم ما استهدفته من بحثي الأمور التالية:

- ١- استقراء مواضع الحذف من التركيب في معاني القرآن، وتصنيفها التصنيف المناسب.
- ٢- التعرف على شروط الحذف من التركيب عند الفراء.
- ٣- بيان الأغراض البلاغية للحذف في معاني القرآن.
- ٤- الوقوف على القواعد والأسس التي اعتمد عليها الفراء في تقديره المحذوف.

#### الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الحذف في الدرس النحوي بصفة عامة، وهناك أيضا العديد من الدراسات التي تناولت الحذف في القرآن الكريم، ومن أهمها: الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور/ علي أبو المكارم ١٩٦٤ م، ورسالة ماجستير بعنوان الحذف والتقدير في الدراسات النحوية لعائد كريم الحريزي نوقشت في جامعة بغداد سنة ١٩٦٧ م، و الحذف في الأساليب العربية لإبراهيم الرفيدة ١٩٧١ م، ورسالة دكتوراه في الأزهر عام ١٩٧١ م مقدمة من الطالب

عبد الرحمن محمد إسماعيل بعنوان الحذف في اللغة ومظاهره في القرآن الكريم، وكتاب التأويل النحوي للدكتور/ عبد الفتاح الحموز ١٩٨٠ م ، وقضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين للدكتور/ محمود ياقوت ١٩٨٥ م ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديرة ١٩٩١ م ، ولكنه في هذا الكتاب لم يعرض لموضوع الحذف ، وإنما تحدث عن أصول النحو الكوفي ومصطلحاته وخصائصه ، وعن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وهو بذلك يختلف عن الدراسة التي أقوم بها حيث إن دراستي تعنى بالحذف لدى الفراء.

وهناك رسالة بعنوان جهود الفراء الصرفية وهي رسالة مقدمة من الباحث محمد بن علي دغيري لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى ١٩٩١ م ، وقد ظهر لي أنها مختصة بالجهود الصرفية كما يتضح من عنوانها. أما الحذف من التركيب الذي هو موضوع بحثي فهو متعلق بالنحو.

ولا يفوتني كذلك أن أشير إلى الكتاب الذي ألفه الدكتور/ طاهر سليمان حمودة ظاهرة الحذف في الدرس النحوي ١٩٩٨ م ، وكتاب أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في الإعجاز والمعاني للدكتور/ مصطفى شاهر خلوف ٢٠٠٩ م.

غير أن الدراسة التي أزمع القيام بها تختلف عن هذه الدراسات السابقة جميعها حيث إن دراستي تعنى بالحذف في النحو الكوفي خاصة متمثلاً في معاني القرآن للفراء، وبالقواعد والمصطلحات والشروط التي اتبعتها الفراء في الحذف والتقدير، أما الدراسات السابقة فكانت عامة لا تعنى إلا بمذهب الجمهور.

منهج البحث.

سأعتمد في هذا البحث -بعون الله تعالى- على منهج تكاملي يقوم على الوصف والتحليل، وسوف أبدأ أولاً بجمع مادته من كتاب معاني القرآن، ثم يتلو ذلك مرحلة الملاحظة والتصنيف والوصف، ثم التحليل، ثم النتائج.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه ثمانية فصول، مسبقة بالمقدمة والتمهيد، ومتلوّة بالخاتمة والفهارس، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

وتشتمل على أهمية الموضوع، وأهدافه، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد:

١- الفراء وكتابه معاني القرآن.

٢- مفهوم الحذف من التركيب.

الفصل الأول: مصطلحات الفراء في الكلام على الحذف والتقدير. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصطلحات الحذف.

المبحث الثاني: مصطلحات التحليل والترجيح. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصطلحات التحليل وألفاظه.

المطلب الثاني: مصطلحات الترجيح والفاظه.

الفصل الثاني: أنواع الحذف ومواقعه. وفيه مباحث:

المبحث الأول: حذف الحرف ومواقعه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حذف الحروف العاملة.

المطلب الثاني: حذف الحروف غير العاملة.

المبحث الثاني: حذف الفعل ومواقعه.

المبحث الثالث: حذف الاسم ومواقعه.

المبحث الرابع: حذف شبه الجملة ومواقعه.

المبحث الخامس: حذف الجملة ومواقعه.

المبحث السادس: حذف أكثر من جملة ومواقعه.

الفصل الثالث: أغراض الحذف. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأغراض اللفظية.

المبحث الثاني: الأغراض المعنوية

الفصل الرابع: أحكام الحذف:

المبحث الأول: استواء الحذف والذكر.

المبحث الثاني: رجحان أحدهما.

الفصل الخامس: شروط الحذف:

المبحث الأول: شروط مبنية على الخطاب ودلالته.

المبحث الثاني: شروط مبنية على نظام اللغة.

الفصل السادس: القرائن الدالة على المحذوف:

المبحث الأول: قرائن صناعية.

المبحث الثاني: قرائن دلالية وسياقية.

الفصل السابع: قواعد تقدير المحذوف.

المبحث الأول: قواعد صناعية.

المبحث الثاني: قواعد سياقية.

الفصل الثامن: علاقة الحذف بالظواهر اللغوية.

المبحث الأول: ظواهر صوتية.

المبحث الثاني: ظواهر نحوية.

الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

الفهارس:

وتشمل:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس لأقوال العرب.

٤- فهرس الأبيات الشعرية.



- ٥- فهرس الأعلام.  
 ٦- ثبت المصادر والمراجع.  
 ٧- فهرس شامل للمسائل والموضوعات.

ولم يكن طريق البحث في هذا الموضوع سهلاً ميسوراً، بل اكتنفته بعض الصعوبات، ومنها: غموض بعض عبارات الفراء، واستخدامه لبعض المصطلحات غير المشهورة في الدرس النحوي، ويضاف إلى ذلك تعدد مدلولات مصطلحات الفراء، ومخالفة بعضها لما استقر عليه الأمر من بعد، كما أن معالجته لظاهرة الحذف جاءت متفرقة في أثناء المعاني، وهو ما استلزم جهداً في جمع المادة العلمية.

أما وقد بلغ هذا البحث منتهاه فإني أحمد الله المنعم المتفضل، فله الشكر أولاً وآخراً أن وفقني لإنجاز هذا العمل فما كان فيه من صواب وتسديد، فهو من فضل الله عليّ ومنتته، ثم بدعاء والديّ - جزاهما الله عني خير الجزاء -.

وإني لأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور/ سيف بن عبد الرحمن العريفي - وفقه الله لما يحبه ويرضاه - الذي أرشدني إلى موضوع البحث، وأغدق علي من موفور علمه، وكريم نصحه، فاستنرت بتوجيهاته، وأفدت من ملحوظاته التي كان لها - بعد توفيق الله - أعظم الأثر في إخراج البحث بهذه الصورة، فأسأل الله أن يبارك في علمه وعمله، وأن يجزيه عني خير ما يجزي من أدّى الأمانة على وجهها.

كما أتقدم بالشكر الوافر لعضوي المناقشة الفاضلين اللّذين تکرما وأهديا إليّ بعض وقتهما، لمناقشة هذه الرسالة، واضعاً نصب عيني الاستفادة من ملحوظاتهما، والاستنارة بتوجيهاتهما وآرائهما السديدة.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة في كلية اللغة العربية، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة، على ما تقدمه من خدمة، ورعاية للعلم، وأهله، وعلى إتاحتها الفرصة لي لمواصلة طريق العلم والمعرفة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في هذا العمل، بإشارة أو عبارة، أو تصويب، أو إعارة كتاب، أو دعوة خالصة، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم في الدارين العطاء، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

الباحث.

التمهيد:

ويشمل:

١ - الفراء وكتابه معاني القرآن.

٢ - مفهوم الحذف من التركيب.

## ١ - الفراء وكتابه معاني القرآن<sup>(١)</sup>.

ترجم كثيرون للفراء، في كتب تراجم النحاة وكتب تاريخ النحو، وأفرد الدكتور أحمد مكّي الأنصاري كتاباً لترجمة الفراء وبيان مذهبه النحوي و اللغوي<sup>(٢)</sup>؛ لذلك سأوثر الإيجاز في ترجمته ذاكراً خلاصة وافية عن حياته وكتابه.

### اسمه ونسبه:

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، الديلمي الكوفي مولى بني أسد، وقيل مولى بني منقر<sup>(٣)</sup>.

وإنما لقب بالفراء - ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها - لأنه كان يفري الكلام<sup>(٤)</sup>.

### حياته وأخلاقه وعصره:

ولد الفراء في الكوفة سنة ١٤٤ للهجرة في خلافة الرشيد، ولم تتحدث المصادر التي اطلعت عليها عن نشأته وطفولته، غير أنها تذكر أن الفراء بعد أن كبر انتقل إلى بغداد بحثاً من شيخه أبي جعفر الرؤاسي حيث قال له: "قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه"<sup>(٥)</sup>، وجعل أكثر إقامته فيها، إذ كانت حياته في العصر الذهبي للدولة العباسية العصر الذي انتشرت فيه الثقافة، فقد فتح العباسيون ولاسيما المأمون جميع الأبواب للحركة الثقافية الوافدة من جميع الحضارات ومن أهم

(١) تنظر لترجمة الفراء: الفهرست ص: ٩١-٩٣، وإنباه الرواة ٤ / ٧-٢٣، ومعجم الأدباء ٢٠ / ٩-١٤، ووفيات الأعيان ٦ / ١٧٦-١٨٢، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣.

(٢) في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، وترجم له المختار أحمد ديرة ترجمة وافية في كتابه دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن ص: ٦٩-١٠١.

(٣) وفيات الأعيان ٦ / ١٧٦.

(٤) الأنساب ٤ / ٣٥٢. ونقل عنه وفيات الأعيان ٦ / ١٨١..

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص: ٥١، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٥٧٢.

تلك المظاهر حركة الترجمة التي ازدهرت في عهده<sup>(١)</sup> حيث كانت الكتب تترجم من جميع اللغات الحضارية في ذلك الوقت من يونانية وهندية وسريانية إلى اللغة العربية، بفضل هذا كله انتعشت الحياة الفكرية في ذلك الوقت واتسع التأليف<sup>(٢)</sup>.

اتصل الفراء بالرشيد ولكنه لم يحظ عنده كما حظي عند المأمون إذ كان مقرباً عنده ويتضح ذلك حين يعهد المأمون إلى الفراء بتعليم ولديه النحو<sup>(٣)</sup>.

وكان تقياً ورعاً متديناً<sup>(٤)</sup> ثقة مأموناً،<sup>(٥)</sup> فلذلك كانت صلته بالخلفاء صلة إعراز

وإجلال ، وكيف لا تكون صلته كذلك وهو القائل:

لَنْ تَرَانِي لَكَ الْعُيُونُ بِيَابٍ لَيْسَ مِثْلِي يُطِيقُ ذُلَّ الْحِجَابِ

يَا أَمِيرًا عَلَى جَرِيْبٍ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ تِسْعَةٌ مِنَ الْحُجَابِ

جَالِسًا فِي الْخَرَابِ يُحَجَّبُ فِيهِ مَا رَأَيْنَا إِمَارَةً فِي خَرَابِ<sup>(٦)</sup>

توفي سنة ٢٠٧ للهجرة في طريق مكة<sup>(٧)</sup> وله من السنين ٦٣ سنة<sup>(٨)</sup>.

### مكانته العلمية:

قال عنه ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة لأنه خلصها وضبطها<sup>(٩)</sup>، بل إن أهل الكوفة أصبحوا يتباهون بكون الفراء منهم<sup>(١٠)</sup>، ويقول ثمامة بن الأشرس عندما رأى الفراء: "... رأيت أبهة أديب، فجلست إليه ففاتشته في اللغة فوجدته بحراً، وفاتشته

(١) الفهرست ص: ٣٠١ والأعلام ٤ / ١٤٢.

(٢) الفهرست ص: ٣٠٣-٣٠٤، وأبو زكريا الفراء ص: ١٧.

(٣) الوفيات ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) الإنباه ٤ / ١٥ ، والبغية ٢ / ٣٣٣.

(٥) تهذيب اللغة ١ / ١٨.

(٦) ولم يقل الفراء غير هذا الشعر انظر الفهرست ص: ٩٢، والإنباه ٤ / ١٣ والبغية ٢ / ٣٣٣ ، ونسبت هذه الأبيات لغيره ينظر: الوفيات ٦ / ١٨٠. ويؤيد ذلك ما ذكره ثعلب من أن الفراء لم يقل شعراً قط. ينظر طبقات النحويين واللغويين ص: ١٢٨، والجريب من الأرض والطعام: مقدار معلوم المساحة والزراع، وهو عشرة أفرزة. ينظر التاج ٢ / ١٤٧.

(٧) الفهرست ص: ٩٢.

(٨) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣ ، والوفيات ٦ / ١٨١ ورجح ذلك الدكتور أحمد مكي في كتابه أبو زكريا الفراء ص: ٤٦ - ٤٩. وهذا - فيما يظهر لي - هو الصحيح خلافاً لما ذهب إليه السيوطي من أن عمره سبع وستون سنة. البغية ٢ / ٣٣٣.

(٩) معجم الأدباء ٢٠ / ١١ ، والوفيات ٦ / ١٧٦.

(١٠) الإنباه ٤ / ١١.

على النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأشعارها حاذقا، فقلت: من تكون؟ وما أظنك إلا الفراء! قال: أنا هو...<sup>(١)</sup>.

هذا النص يبين أمرين عن الفراء:

الأمر الأول: أن علم الفراء لم يكن مقتصرًا على النحو واللغة فقط بل كان فقيها عالما بالخلاف وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها، عارفا بالطب والنجوم<sup>(٢)</sup>.

الأمر الثاني: أن الفراء كان مشهورا بين الأوساط العلمية في ذلك الوقت وأن شهرته قد سبقته إلى الناس ولذلك قال ثمامة عندما رأى هذا العلم الجم ممن يتحدث معه لا أراك إلا الفراء.

فلو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار إذ انتهت العلوم إليهما<sup>(٣)</sup> قال عنه شيخه الكسائي: الفراء أحسن عقلا من الأحمر، وأنفذ فكرا، وأعلم بما يخرج من رأسه<sup>(٤)</sup>، وقال عنه شيخه وشيخه وشيخ الكسائي أبو جعفر الرؤاسي: أنت أميز من الكسائي<sup>(٥)</sup>، وقال عنه الفقيه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة - وهو ابن خالة الفراء - " ما ظننت آدميا يلد مثلك"<sup>(٦)</sup>.

وأحسب أن هذا القدر كاف لبيان مكانة الفراء العلمية ومنزلته بين أهل العلم.

### شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ الفراء على كثير من المشايخ ويؤيد ذلك ما قاله هناد بن السري: "كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ، فما رأيناه أثبت سوداء في بيضاء قط، لكنه إذا مر

(١) الإنباه ٤ / ١٩ ، والوفيات ٦ / ١٧٧ .

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٠ / ١١ .

(٣) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣ ، والإنباه ٤ / ٢١ .

(٥) معجم الأدباء ١٨ / ٢٥٣ .

(٦) الوفيات ٦ / ١٧٩ .

حديث فيه شيء من التفسير أو متعلق بشيء من اللغة، قال للشيخ: أعده علي، وطننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه"<sup>(١)</sup>.

فهذا يدل على كثرة من أخذ عنهم الفراء العلم. ولكن كتب التراجم لم تتحف الباحث عن ترجمة الفراء إلا بالقليل من مشايخه ومن أبرزهم:  
١. أبو جعفر الرؤاسي<sup>(٢)</sup> المتوفي سنة ١٨٧ هـ<sup>(٣)</sup>.

أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وأخذ عنه الكسائي والفراء، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو. له كتاب الفيصل، ومعاني القرآن، وكتاب التصغير، وكتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير، وكتاب في الجمع والإفراد<sup>(٤)</sup>.

٢. علي بن حمزة الكسائي<sup>(٥)</sup> المتوفي سنة ١٨٩ هـ<sup>(٦)</sup>.

هو علي بن حمزة أبو الحسن مولى بني أسد، أخذ النحو عن معاذ الهراء وأبي جعفر الرؤاسي، أخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام، له من التصانيف: معاني القرآن، ومختصر في النحو، والمصادر، والحروف، واختلاف العدد، والمهجع<sup>(٧)</sup>.

٣. يونس بن حبيب البصري<sup>(٨)</sup> المتوفي سنة ١٨٢ هـ<sup>(٩)</sup>.

هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن مولى بني ضبة سمع عن العرب وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وله أقيسة تفرد بها، له من التصانيف: معاني القرآن الكبير، ومعاني القرآن الصغير، والوادر، واللغات، والأمثال<sup>(١٠)</sup>.

(١) الإنباه ٤ / ٢١.

(٢) الإنباه ٤ / ١٢، ومعجم الأدباء ١٨ / ٢٥٣.

(٣) معجم الأدباء ٦ / ٢٤٨٦، حيث ذكر أنه توفي في أيام الرشيد، والأعلام ٦ / ٢٧١.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص: ١٢٥، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٨٦-٢٤٨٨، وبغية الوعاة ١ / ٨٢-٨٣.

(٥) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩.

(٦) البغية ٢ / ١٦٤.

(٧) طبقات النحويين واللغويين ص: ١٢٧-١٣٠، وانباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٢٥٦-٢٧٤، ووفيات الأعيان ٣ / ٢٩٥-٢٩٧.

(٨) البغية ٢ / ٣٣٣.

(٩) البغية ٢ / ٣٦٥.

(١٠) طبقات النحويين واللغويين ص: ٥١-٥٣، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٨٥٠-٢٨٥٢، ووفيات الأعيان ٧ / ٢٤٤-٢٤٩.

٤. سفيان بن عيينة<sup>(١)</sup> المتوفي سنة ١٩٨ هـ<sup>(٢)</sup>.

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد مولى بني هلال، كان إماما عالما ثبتا حجة زاهدا مجتمعا على صحة حديثه وروايته، روى عن الزهري ومحمد بن المنكدر والأعمش وغيرهم، وروى عنه الشافعي ويحيى بن أكثم وعبد الرزاق الصنعائي والفراء وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

٥. أبو بكر بن عياش<sup>(٤)</sup> المتوفي سنة ١٩٣ هـ<sup>(٥)</sup>.

هو الإمام المقرئ شعبة بن عياش أبو بكر مولى بني أسد، كان تقيا صالحا أخذ القراءة عن عاصم، وأخذ عنه الكسائي وآخرون<sup>(٦)</sup>.

ومنهم: قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وخازم بن الحسين البصري، وأبو الأحوص سلام بن سليم<sup>(٧)</sup>.

أما تلاميذه: فهم كثير ويشهد لذلك أن الذين جلسوا لإملاء كتاب المعاني لم يضبط عددهم لكثرتهم<sup>(٨)</sup> بل وصل عدد القضاة الذين اجتمعوا لإملاء كتاب المعاني إلى ثمانين قاضيا<sup>(٩)</sup>.

وهذا يدل على كثرة تلاميذه وما ذاك إلا لسعة علمه ووفور عقله. ومن أشهر تلاميذه:

١. سلمة بن عاصم<sup>(١٠)</sup> المتوفي بعد السبعين ومائتين<sup>(١١)</sup>.

قال عنه ثعلب: كان سلمة حافظا لتأدية ما في الكتب<sup>(١)</sup>، وهو ثقة راوية حافظ عالم بالنحو، كان لا يفارق الفراء<sup>(٢)</sup> وروى عنه كتبه كلها ومنها كتاب معاني

(١) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩.

(٢) تنكرة الحفاظ ١ / ٢٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٩١-٣٩٣.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩.

(٥) تنكرة الحفاظ ١ / ٢٦٦.

(٦) تنكرة الحفاظ ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦..

(٧) تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩.

(٨) معجم الأدباء ٢٠ / ١٢.

(٩) انباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ١٦.

(١٠) الفهرست ص: ٩٣، والإنباه ٤ / ١٥، والبيعية ٢ / ٣٣٣.

(١١) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣١١. وجاء في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٧٣٠، والأعلام ٣ / ١١٣ أن وفاته سنة ٣١٠، وهذا بعيد عندي إذ كيف يكون بينه وبين وفاة شيخه أكثر من مائة عام!؟



القرآن. قال محمد بن الجهم: "كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي في خندق عبوية وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس، فيقرأ أبو طلحة الناقط عشرا من القرآن، ثم يقول له: أمسك فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة بعد أن ننصرف نحن فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه ويغير ويزيد وينقص، فمن ها هنا وقع الاختلاف بين النسختين<sup>(٣)</sup>"<sup>(٤)</sup> وله كتاب غريب الحديث و معاني القرآن<sup>(٥)</sup>.  
٢. محمد بن الجهم السمرى<sup>(٦)</sup> المتوفى سنة ٢٧٧ هـ<sup>(٧)</sup>.

ولد سنة ١٨٨ هـ وروى عن الفراء تصانيفه، وهو راوي كتاب معاني القرآن الذي بين أيدينا، وكان ثقة صدوقا، وثقه أئمة الحديث. وله أدب غزير وشعر جميل وله قصيدة رثى بها الفراء<sup>(٨)</sup>.

٣. محمد بن عبد الله بن قادم<sup>(٩)</sup> المتوفى سنة ٢٥١ هـ<sup>(١٠)</sup>.  
من أعيان أصحاب الفراء<sup>(١١)</sup> وأستاذ ثعلب، قال عنه ثعلب: كان حسن النظر في العلل<sup>(١٢)</sup>. وكان معلم المعتز قبل أن يلي الخلافة فلما ولي المعتز الخلافة - وكان قد حقد عليه عسف تأديبه - أرسل إليه فخرج ابن القادم إلى المعتز ولم يرجع. له كتاب الكافي في النحو، وكتاب غريب الحديث<sup>(١٣)</sup>.  
٤. أبو عبد الله الطوال<sup>(١٤)</sup> المتوفى سنة ٢٤٣ هـ<sup>(١٥)</sup>.  
قال عنه ثعلب: كان الطوال حاذقا بالعربية. وهو أحد أصحاب الفراء<sup>(١)</sup>، لم يترك كتباً<sup>(٢)</sup>.

(١) الإنباه ٢ / ٥٦.

(٢) الفهرست ص: ٩٣.

(٣) أي نسخة محمد بن الجهم السمرى راوية المعاني التي بين أيدينا ونسخة سلمة بن عاصم.

(٤) تاريخ بغداد ٢٨٨/١٦.

(٥) الفهرست ص: ٩٣، والبغية ١ / ٥٩٦.

(٦) الإنباه ٤ / ١٥، والبغية ٢ / ٣٣٣.

(٧) الإنباه ٣ / ٨٨.

(٨) معجم الأدباء ١٨ / ١٠٩ وذكر أنه مات عام ٢٧٧ عن تسع وثمانين سنة، والإنباه ٣ / ٨٨.

(٩) الفهرست ص: ٩٢، وبغية الوعاة ١ / ١٤٠.

(١٠) الإنباه ٣ / ١٥٨.

(١١) الفهرست ص: ٩٢.

(١٢) الفهرست ص: ٩٣.

(١٣) الفهرست ص: ٩٢ - ٩٣. والإنباه ٣ / ١٥٦ - ١٥٨.

(١٤) الفهرست ص: ٩٣.

(١٥) البغية ١ / ٥٠.

٥. يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت<sup>(٣)</sup> المتوفي سنة ٢٤٤ هـ<sup>(٤)</sup>.  
أخذ النحو من البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر، وهو راوية ثقة، أدب أبناء الخليفة المتوكل، وله كتب كثيرة منها إصلاح المنطق، والألفاظ، والقلب والإبدال، وكتاب النوادر، وكتاب الأضداد<sup>(٥)</sup>. وقد تأثر ابن السكيت بالفراء ونقل عنه كثيراً في كتبه؛ من ذلك أنه نقل عنه في إصلاح المنطق في أكثر من مائة موضع<sup>(٦)</sup>، وكذلك فعل في كتاب الألفاظ<sup>(٧)</sup>.  
٦. أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٨)</sup> المتوفي سنة ٢٢٤ هـ<sup>(٩)</sup>.

فقيه محدث، أخذ عن الكسائي والفراء<sup>(١٠)</sup>، طلب العلم وسمع الحديث ونظر في الفقه وولي القضاء، كان ذا فضل ودين، له كتب كثيرة منها الغريب المصنف وهو من أجل كتبه في اللغة، والأمثال، وغريب الحديث، والأموال، ومعاني القرآن<sup>(١١)</sup>. وقد انتفع أبو عبيد بأخذه عن الفراء إذ نقل عنه في غريب الحديث في أكثر من ثلاثين موطناً<sup>(١٢)</sup>، وفي الغريب المصنف في أكثر من ثلاثمائة موطن<sup>(١٣)</sup>.

## آثاره:

لقد خلف الفراء كثيراً من الكتب فمقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة<sup>(١٤)</sup>، وقد ذكر له القفطي<sup>(١٥)</sup> والسيوطي<sup>(١٦)</sup> أحد عشر كتاباً، وذكر ابن النديم ثلاثة عشر

(١) نزهة الألباء ص: ١١٨.  
(٢) ترجمته في الفهرست ص: ٩٣، والبيغية ١ / ٥٠.  
(٣) معجم الأدياء ٢٠ / ٥٠.  
(٤) البيغية ٢ / ٣٤٩.  
(٥) معجم الأدياء ٢٠ / ٥٠ - ٥٢.  
(٦) ينظر من إصلاح المنطق على سبيل المثال: ٣، ٩، ٣٦، ٣٧، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٨، ١٠٢.  
(٧) ينظر من كتاب الألفاظ على سبيل المثال: ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٤، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٨.  
(٨) الإنباه ٣ / ١٣.  
(٩) البيغية ٢ / ٢٥٤.  
(١٠) نزهة الألباء في طبقات الأدياء ص: ١١٠.  
(١١) الإنباه ٣ / ١٢ - ٢٢.  
(١٢) ينظر من غريب الحديث على سبيل المثال: ٢٣٦/١، ٢٩١، ٣٠١، ٤١٥، ٩٢/٢، ٣٦٣.  
(١٣) ينظر من الغريب المصنف على سبيل المثال: ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣.  
(١٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣.  
(١٥) الإنباه ٤ / ٢٢ - ٢٣.  
(١٦) البيغية ٢ / ٣٣٣.

كتاباً<sup>(١)</sup>، وذكر ابن خلكان خمسة عشر كتاباً<sup>(٢)</sup>، وذكر ياقوت تسعة عشر كتاباً<sup>(٣)</sup>، وذكر الدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه لكتاب المذكر والمؤنث والمؤنث للفراء آثاره فبلغت ستة وعشرين كتاباً<sup>(٤)</sup>، وذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن مؤلفات الفراء زهاء الثلاثين<sup>(٥)</sup>.

### كتبه المطبوعة:

لم يطبع من كتب الفراء سوى أربعة كتب: الأيام والشهور والليالي، و المذكر والمؤنث، والمنقوص والممدود، ومعاني القرآن.

#### ١. الأيام والشهور والليالي:

حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري سنة ١٩٥٦ م والطبعة الثانية ١٩٨٠ م. وذكره البغدادي في مصادره أول خزانة الأدب<sup>(٦)</sup>، ونقل عنه فقال: "وأورده الفراء في كتاب الأيام والليالي شاهداً على أنه يقال رمضان بدون شهر"<sup>(٧)</sup> وقد حقق الدكتور أحمد مكي الأنصاري نسبه للفراء وأطال النفس في ذلك<sup>(٨)</sup>.

#### ٢. المذكر والمؤنث:

ذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(٩)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(١٠)</sup>، والسيوطي في البغية<sup>(١١)</sup>.

حققه أولاً الأستاذ مصطفى الزرقا سنة ١٣٤٥ هـ<sup>(١٢)</sup>، ثم الدكتور رمضان عبد التواب ١٩٧٥ م.

(١) الفهرست ص: ٩٢.

(٢) الوفيات ٦ / ١٨١.

(٣) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣ - ١٤.

(٤) المذكر والمؤنث ص: ٢٥ - ٣٦.

(٥) أبو زكريا الفراء ص: ١٦٩.

(٦) خزانة الأدب ١ / ١١.

(٧) خزانة الأدب ٣ / ٤٨٣.

(٨) أبو زكريا الفراء ص: ٢٠٥ - ٢٣٦.

(٩) الفهرست ص: ٩٢.

(١٠) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(١١) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣.

(١٢) أبو زكريا الفراء ص: ٢٣٦.

٣ . المنقوص والممدود:

ذكره ابن النديم في الفهرست <sup>(١)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء <sup>(٢)</sup>، والسيوطي في البغية <sup>(٣)</sup>.

حققه الأستاذ عبد العزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٣٨٧ هـ بعنوان ( المنقوص والممدود ) <sup>(٤)</sup>، ثم حققه بعد ذلك عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي سنة ١٤٠٣ هـ بعنوان (المقصور والممدود).

٤ . معاني القرآن:

سأفرد له مبحثا مستقلا.

### الكتب غير المطبوعة:

١ - آلة الكتاب:

ذكره ابن النديم في الفهرست <sup>(٥)</sup>، والقفطي في إنباه الرواة <sup>(٦)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء <sup>(٧)</sup>، وابن خلكان في وفيات الأعيان <sup>(٨)</sup>، والسيوطي في البغية <sup>(٩)</sup>.

٢ - الأبنية:

نقل عنه ابن ولاد في كتاب المقصور والممدود قال: "وقال الفراء في كتاب الأبنية إن... " <sup>(١٠)</sup>، وقال في موضع آخر: "والمصطكاء ممدود حكاه الفراء في الأبنية" <sup>(١١)</sup> وذكره الدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه للمذكر والمؤنث <sup>(١٢)</sup>.

(١) الفهرست ص: ٩٢.

(٢) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(٣) البغية ٢ / ٣٣٣.

(٤) أشار الدكتور أحمد مكي أن المقصور قد يطلق عليه المنقوص نقلا عن شرح السيرافي على سيبويه انظر أبو زكريا الفراء ص: ٢٥١.

(٥) الفهرست ص: ٩٢.

(٦) انباه الرواة ٤ / ٢٢ باسم آلة الكاتب.

(٧) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(٨) وفيات الأعيان ٦ / ١٨١ باسم آلة الكاتب.

(٩) البغية ٢ / ٣٣٣.

(١٠) كتاب المقصور والممدود لأبي العباس بن ولاد التميمي ص: ٩٩.

(١١) المصدر السابق ص: ١٢٠، ولم أجد هذه الكلمة في المقصور والممدود للفراء.

(١٢) المذكر والمؤنث ص: ٢٥.

٣- اختلاف أهل البصرة والكوفة والشام في المصاحف.

ذكره ابن النديم في الفهرست عند حديثه عن الكتب المؤلفة في اختلاف

المصاحف،<sup>(١)</sup> وياقوت في معجم الأدباء.<sup>(٢)</sup>

٤- البهي.

ألفه الفراء لعبد الله بن طاهر ذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(٣)</sup>، والقفطي في

الإنباه<sup>(٤)</sup>، و ياقوت في معجم الأدباء<sup>(٥)</sup>، وابن خلكان في الوفيات وقال عنه: وهو

وهو صغير الحجم، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها ثعلب في كتاب الفصيح

وهو في حجم الفصيح وليس في الكتابين اختلاف إلا شيء قليل<sup>(٦)</sup>، وذكره

السيوطي في البغية باسم البهاء فيما تلحن فيه العامة<sup>(٧)</sup>.

٥- التحويل.

ذكره الدكتور أحمد مكي الأنصاري<sup>(٨)</sup>، واستدل بالقصيدة التي مدح بها

محمد بن الجهم السمري الفراء، والتي ذكرت في تاريخ بغداد حيث ذكر هذا

الكتاب من ضمن مؤلفات الفراء<sup>(٩)</sup>.

٦- التصريف.

ذكره البغدادي في الخزانة ونقل عنه في توجيهه لقراءة "بمصرخي" بكسر الياء حيث

نقل عن أبي علي الفارسي عن كتاب الفراء أنها لغة بني يربوع<sup>(١٠)</sup>، وذكره الدكتور

أحمد مكي<sup>(١١)</sup>، والدكتور رمضان عبد التواب<sup>(١٢)</sup>.

٧- الجمع والتشنية في القرآن.

(١) الفهرست ص: ٥٥.

(٢) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣.

(٣) الفهرست ص: ٩٢.

(٤) انباه الرواة ٤ / ٢٢.

(٥) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣.

(٦) وفيات الأعيان ٦ / ١٨١.

(٧) البغية ٢ / ٣٣٣.

(٨) أبو زكريا الفراء ص: ١٧٩.

(٩) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٤.

(١٠) خزانة الأدب ٤ / ٤٣٤.

(١١) أبو زكريا الفراء ص: ١٧٥.

(١٢) المذكر والمؤنث ص: ٢٧ - ٢٨.

ذكره الفراء في كتاب المذكر والمؤنث<sup>(١)</sup> "قال أبو عبد الله قال لنا الفراء في كتاب الجمع في القرآن وقد تُدكر الساق"<sup>(٢)</sup>، وذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(٣)</sup>، والقفطي والقفطي في الإنباه<sup>(٤)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(٥)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٦)</sup>.

#### ٨- الحدود.

كتاب في النحو ذكرته أغلب المصادر<sup>(٧)</sup> وهو من أشهر كتب الفراء، فيه ستون حدا حدا كما ذكره تلميذه محمد بن الجهم السمرى<sup>(٨)</sup>. نقل عنه السيوطي في الهمع قال: "وألحق الفراء بها أسحر وأفجر وأظهر ذكرها في كتاب الحدود"<sup>(٩)</sup>.

#### ٩- حروف المعجم.

نقل عنه ابن رشيق في العمدة قال: "إلا أن الفراء يجي بن زياد قد نص في كتاب حروف المعجم أن القافية هي حرف الروي، واتبعه على ذلك أكثر الكوفيين"<sup>(١٠)</sup>، وذكره الدكتور أحمد مكي<sup>(١١)</sup>.

#### ١٠- الفاخر.

ذكره ابن النديم<sup>(١٢)</sup>، والقفطي<sup>(١٣)</sup>، وابن خلكان<sup>(١٤)</sup>،

#### ١١- فعل و أفعل.

ذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(١)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(٢)</sup>، والسيوطي في البغية البغية<sup>(٣)</sup>.

(١) المذكر والمؤنث ص: ٦٧

(٢) المذكر والمؤنث ص: ٦٧

(٣) الفهرست ص: ٩٢

(٤) الإنباه ٤ / ٢٢

(٥) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤

(٦) وفيات الأعيان ٦ / ١٨١

(٧) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٠، والفهرست ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٠ / ١٤، والإنباه ٤ / ٢٢، والوفيات ٦ / ١٨١، والبغية ٣٣٣/٢

(٨) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٤. وانظر: أبو زكريا الفراء ص: ١٧٦ - ١٨٧.

(٩) همع الهوامع ٣٥٩/١

(١٠) العمدة ١ / ١٥٣

(١١) أبو زكريا الفراء ص: ١٨٧

(١٢) الفهرست ص: ٩٢

(١٣) الإنباه ٤ / ٢٢

(١٤) الوفيات ٦ / ١٨١

## ١٢ - كتاب اللغات.

ذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(٤)</sup>، والقفطي في الإنباه<sup>(٥)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٦)</sup>. ومنه اقتباس في المذكر والمؤنث: "قال الفراء في كتاب<sup>(٧)</sup> الجمع واللغات: وكل جمع كان واحده بالهاء وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث، وأهل نجد يذكرون وربما أنثوا والأغلب عليهم التذكير"<sup>(٨)</sup>، وقد نشر نصوصا منه الدكتور أحمد علم الدين الجندي في كتابه: من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء<sup>(٩)</sup>.

## ١٣ - لغات القرآن.

نسبه إليه ابن النديم<sup>(١٠)</sup>، وأبو حيان ونقل عنه فقال: "وذكر الفراء في كتاب لغات القرآن له: أن الصلب وهو الظهر، على وزن قفل هو لغة أهل الحجاز"<sup>(١١)</sup>، ونقل عنه الشيخ خالد الأزهري في التصريح في أكثر من موضع<sup>(١٢)</sup>، وقد نشر نصوصا منه الدكتور أحمد علم الدين الجندي في كتابه السابق<sup>(١٣)</sup>.

## ١٤، ١٥ - مشكل اللغة الصغير، ومشكل اللغة الكبير.

ذكرهما الخطيب في تاريخ بغداد<sup>(١٤)</sup>، والقفطي في الإنباه<sup>(٥)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(١٦)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(١٧)</sup>.

(١) الفهرست ص ٩٢.  
(٢) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.  
(٣) البيهقي ٢ / ٣٣٣.  
(٤) الفهرست ص: ٩٢.  
(٥) الإنباه ٤ / ٢٢.  
(٦) الوفيات ٦ / ١٨١.  
(٧) كذا في المطبوع (كتاب الجمع واللغات) وقد نبه محققه الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن هذا تحريف والصواب (كتابي) ينظر: مقدمة التحقيق ص: ٢٧.  
(٨) المذكر والمؤنث ص: ٩١.  
(٩) من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء ص: ٢٩٥، ٢٩٧.  
(١٠) في الفهرست عند حديثه عن الكتب المؤلفة في لغات القرآن ص: ٥٤.  
(١١) البحر المحيط ٣ / ٢٠٣.  
(١٢) ينظر على سبيل المثال: ١٤٣/١، ١٦١، ١٦٢.  
(١٣) من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء ص: ٢٧٤، ٢٧٨.  
(١٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٠.  
(١٥) الإنباه ٤ / ١٧.  
(١٦) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.  
(١٧) الوفيات ٦ / ١٨١.

١٦ - المصادر في القرآن.

ذكره الفراء في المذكر والمؤنث "وقال<sup>(١)</sup> أيضا في المصادر وقد تذكر (العقب)"<sup>(٢)</sup> وذكره أيضا الأزهري في التهذيب<sup>(٣)</sup>، وابن النديم في الفهرست<sup>(٤)</sup>، والقفطي في الإنباه<sup>(٥)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(٦)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٧)</sup>.

١٧ - ملازم.

ذكره الخطيب في تاريخ بغداد<sup>(٨)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(٩)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(١٠)</sup>.

١٨ - النوادر.

ذكره الأزهري في التهذيب<sup>(١١)</sup>، وابن النديم في الفهرست<sup>(١٢)</sup>، والقفطي في الإنباه<sup>(١٣)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(١٤)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(١٥)</sup>، ونقل عنه عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب فقال: "وأنشد<sup>(١٦)</sup> الأبيات عن الفراء في نوادره"<sup>(١٧)</sup>.

١٩ - كتاب الواو.

ذكره القفطي في الإنباه<sup>(١٨)</sup>، وياقوت في معجم الأدباء<sup>(١٩)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٢٠)</sup>.

(١) أي الفراء وقائل هذا النص هو أبو عبد الله السمري.

(٢) المذكر والمؤنث ص: ٦٧.

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٣٩.

(٤) الفهرست ص: ٩٢.

(٥) الإنباه ٤ / ٢٢.

(٦) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(٧) الوفيات ٦ / ١٨١.

(٨) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣.

(٩) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(١٠) الوفيات ٦ / ١٨١.

(١١) تهذيب اللغة ١ / ٣٩.

(١٢) الفهرست ص: ٩٢.

(١٣) الإنباه ٤ / ٢٢.

(١٤) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(١٥) الوفيات ٦ / ١٨١.

(١٦) الضمير راجع إلى الصاعاني في العباب، فالبغدادي في الخزانة ناقل عن الصاعاني الذي نقل عن الفراء.

(١٧) خزانة الأدب ٤ / ٥٩.

(١٨) الإنباه ٤ / ٢٣.

(١٩) معجم الأدباء ٢٠ / ١٤.

(٢٠) الوفيات ٦ / ١٨١.



٢٠- الوقف والابتداء.

ذكره ابن النديم في الفهرست<sup>(١)</sup>، والقفطي في الإنباه<sup>(٢)</sup>، وياقوت في معجم الأدياء<sup>(٣)</sup>.

٢١- يافع ويافعة.

ذكره الأزهري في التهذيب<sup>(٤)</sup>، والخطيب في تاريخ بغداد<sup>(٥)</sup>، وياقوت في معجم الأدياء<sup>(٦)</sup>.

هذه هي آثار الفراء التي حفظت لنا كتب التراجم أسماءها.

(١) الفهرست ص: ٩٢.

(٢) الإنباه ٤ / ٢٢.

(٣) معجم الأدياء ٢٠ / ١٤.

(٤) تهذيب اللغة ١ / ٣٩.

(٥) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣.

(٦) معجم الأدياء ٢٠ / ١٤.

## معاني القرآن.

سبب وضع معاني القرآن:

سبب التأليف ما ذكره ابن النديم نقلاً عن ثعلب قال: "كان السبب في إملاء كتاب الفراء في المعاني أن عمر بن بكير<sup>(١)</sup> كان من أصحابه، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل<sup>(٢)</sup>، فكتب إلى الفراء أن الأمير الحسن بن سهل ربما سألتني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرنى فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه فعلت، فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أملي عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن ويقرأ بالناس في الصلاة فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب نفسرها ثم نوفي الكتاب كله، فقرأ الرجل وفسر الفراء"<sup>(٣)</sup>.

من خلال هذا يتضح أن السبب الرئيس لتأليف كتاب المعاني هو خدمة كتاب الله سبحانه وتعالى.

### أهمية المعاني:

تتجلى أهمية المعاني عندما نعلم أنه اجتمع لإملاء كتاب المعاني عدد لا يضبط، وكان عدد القضاة الذين اجتمعوا لإملائه ثمانين قاضياً<sup>(٤)</sup>.  
فلذلك قال عنه ثعلب: لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه<sup>(٥)</sup>.  
عليه<sup>(٥)</sup>.

وهو المرجع الأوفى لمذهب الكوفيين، والمصدر الباقي لهم إذ إنه هو الكتاب الذي يمكن الرجوع له عند تحقيق المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين<sup>(١)</sup>، لأنه - وإن

(١) هو عمر بن بكير أبو حفص كان نحويًا أخبارياً، راويةً نسباً صنف له الفراء كتاب معاني القرآن، وكان منقطعاً إلى الأمير الحسن بن سهل يجالسه ويسأله عن مشكلات الأدب، له كتاب الأيام في الغزوات، وقد أخذ عنه نصران شيخ ابن السكيت شعر الكميت. ينظر: معجم الأدباء ٢٠٦٤/٥، والبيغية ٢/ ٢١٧، ٣١٦.

(٢) هو الوزير الحسن بن سهل أبو محمد نائب المأمون على العراق والجزيرة وخراسان، تزوج المأمون ابنته بوران، كان سمحاً ممدحاً جواداً من سادات الناس، ولد سنة ست وستين ومائة وتوفي سنة ست وثلاثين ومائتين. ينظر: العبر في خبر من غبر ١/ ٣٣٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧١-١٧٢.

(٣) الفهرست ص: ٩٠.

(٤) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٠.

(٥) الفهرست ص: ٩١.

كان مسبوqa بكتب قبله ألفها النحاة الكوفيون كالرؤاسي والكسائي - لم يصلنا منها شيء غير كتاب للكسائي وهو "ما تلحن فيه العامة" <sup>(٢)</sup>، وهو صغير الحجم لا يمكن الاحتكام إليه لمعرفة المذهب الكوفي.

أما كتاب معاني القرآن للفراء فهو أوفي الكتب الكوفية التي وصلت إلينا إذ هو في ثلاثة أجزاء وهو أكبر مؤلفات الفراء التي وصلت إلينا.

وهو ليس كتابا مختصا بالنحو بل إنه دراسة لغوية للقرآن الكريم تعنى بما أشكل منه لغة، وإعرابا، واحتجاجا لقراءاته <sup>(٣)</sup>.

فهو كتاب حافل بالمباحث النحوية والصرفية وهو كذلك مشتمل على علوم أخرى كاللغة والمعاني وأسباب النزول، ولكن هذا لا يقلل من قيمته النحوية؛ لأن المباحث النحوية من أوسع المباحث في معاني القرآن <sup>(٤)</sup>، ولكتاب معاني القرآن أهمية تاريخية حيث إنه من أوائل الكتب التي تعنى بكتاب الله وتوضيح مشكلاتها وتعليل قراءاتها حيث إنه يذكر القراءات مستفيضا في ذكرها ومحتجا لها.

وتتضح قيمته أيضا في كونه قد ألف قبيل وفاة الفراء حيث إن الفراء توفي سنة

٢٠٧ وقد ألف الكتاب - كما قاله تلميذه محمد بن الجهم السمرى - سنة ٢٠٤

فهو يمثل قمة النضج الفكري عند الفراء <sup>(٥)</sup>.

(١) النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة ١ / ١٧٩.

(٢) حققه الدكتور رمضان عبد التواب

(٣) النحو وكتب التفسير ١ / ١٧٩.

(٤) النحو وكتب التفسير ١ / ١٨١.

(٥) ينظر المدارس النحوية لخديجة الحديشي ص: ١٦١.

نسخ المعاني:

للمعاني نسخ كثيرة يدل عليه ما سبق من أن الذين جلسوا لإملاء المعاني لم يحصروا، غير أن أهم نسخ المعاني هما:

#### ١ - نسخة محمد بن الجهم السمرى.

تلميذ الفراء، وكان ملازماً مجالس إملاء المعاني يكتب ما يمليه عليهم الفراء، وقد ذكر ذلك في أول الكتاب فقال: "هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - رحمه الله - عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور من سنة ثلاث، وفي شهور من سنة أربع ومائتين"<sup>(١)</sup>. وهذه النسخة هي التي وصلت إلينا.

#### ٢ - نسخة سلمة بن عاصم.

وهي أجود النسخ؛ "لأن سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه"<sup>(٢)</sup>، من أجل ذلك نالت هذه النسخة تقدير العلماء، فكان محمد بن القاسم الأنباري يقول: ما أسيت على شيء كما أسيت على تركي السماع لكتاب المعاني للفراء من أبي العباس أحمد بن يحيى، وكان أبو العباس قد سمعه عن سلمة بن عاصم، ونسخة سلمة أجود النسخ"<sup>(٣)</sup>.

(١) المعاني ١/١.

(٢) الإنباه ٤ / ١٠.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص: ١٣٧.



## ٢- مفهوم الحذف من التركيب.

الحذف عارض من العوارض التي تطرأ على التركيب، وصورة من صور الخروج عن الأصل؛ إذ الأصل أن يذكر التركيب من غير أن يحذف منه شيء<sup>(١)</sup>؛ من أجل ذلك سأبدأ بتعريف مفهوم التركيب، ثم أنتقل إلى بيان مفهوم الحذف.

### مفهوم التركيب:

التركيب في اللغة مصدر ركب يقال "رَكَّبَهُ تَرْكِيْبًا: وَضَعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَتَرَكَّبَ"<sup>(٢)</sup>.

أما في الاصطلاح فهو على ضربين "تركيب إفراد ، و تركيب إسناد. فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين ، وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معديكرب وحضرموت وقالي قلا ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى... و تركيب الإسناد وهو أن تتركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى"<sup>(٣)</sup>. والمعنى المركب هو المعنى الذي يحسن السكوت عليه<sup>(٤)</sup>. وقد شرح السهيلي عملية التركيب بقوله: "وذلك أنك تعرف (زيدا) على حدته وتعرف (القيام) على حدته ثم تضيف القيام إلى زيد بإضافة القيام إلى زيد هو التركيب"<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الكافية للرضي ٣٠٦/٤.

(٢) القاموس المحيط ٧٨ / ١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠ / ١.

(٤) النحو الوافي ١٤ / ١.

(٥) نتائج الفكر ص: ٣٣٨.

يتضح من ذلك أنه لا توجد جملة ولا يوجد كلام إلا بعد عملية التركيب بين المفردات، فعملية التركيب واجبة لكل منهما؛ لأن الكلام أو الجملة "ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل" <sup>(١)</sup>. وقد اختلف النحويون في التفريق بين الجملة والكلام <sup>(٢)</sup>، فمن النحاة من جعل مصطلح الجملة مرادفاً للكلام، ومنهم ابن جني حيث قال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل " <sup>(٣)</sup>، وقال: "... فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمْل على اختلاف تركيبها" <sup>(٤)</sup>. وعبد القاهر الجرجاني ممن يسوي بين مصطلحي الجملة والكلام "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا اتلف منها اثنان فأفاداً نحو خرج زيد يسمى كلاماً، ويسمى جملة" <sup>(٥)</sup>.

ومثلهم الزمخشري حيث قال: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة" <sup>(٦)</sup>.

أما ابن مالك فيرى فرقا بين الكلام والجملة، فالكلام عنده "ما تضمن إسنادا مفيدا مقصودا لذاته" ويريد بقوله: "مقصودا لذاته" أن يخرج جملة الشرط، والجملة الموصول بها <sup>(٧)</sup>، ومثله ابن هشام فقد فرق بين الجملة والكلام قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة

(١) النحو الوافي ١ / ١٥.

(٢) ينظر للاستزادة: مقومات الجملة العربية ٢٢-٤٥.

(٣) الخصائص ١ / ١٧.

(٤) المصدر السابق ١ / ٣٢.

(٥) الجمل ص: ١٠٧.

(٦) المفصل ٦، وينظر: الإقليد شرح المفصل ١ / ١٥٨.

(٧) شرح التسهيل ٧/١.

عبارة عن الفعل وفاعله ك (قام زيد)، والمبتدأ وخبره ك (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرب اللص)، و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة. والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام " (١).

وقد سرى هذا الاختلاف إلى عصرنا الحاضر فالأستاذ عباس حسن يسوي بينهما (٢)، ومثله الدكتور كريم حسين الخالدي (٣).

أما الأستاذ عبد السلام هارون فيرى " أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه " (٤).

والقائلون بترادف الجملة والكلام يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الأول: هو "الائتلاف" على حد تعبير عبد القاهر، أو "التركيب" على تعبير الزمخشري.

الثاني: هو "الفائدة" على تعبير ابن جني، أو "الإسناد" على تعبير الزمخشري. وعند الدراسة التاريخية لمصطلح الجملة فالباحث لا يرى هذا المصطلح في كتاب سيبويه وهو من أقدم الكتب النحوية التي وصلت إلينا، فهو لم يستخدم (الجملة) كمصطلح مثلما استخدمه من بعده، بل لم يوجد في كتاب سيبويه إلا مرة واحدة فقط بصيغة الجمع ولم يقصد بها المصطلح النحوي بل أراد المعنى اللغوي قال: "وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وما يجوز في الشعر أكثر

(١) المغني ٢ / ٣٤.

(٢) النحو الوافي ١ / ١٥.

(٣) نظرات في الجملة العربية ص: ١٦ - ١٧.

(٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص: ٢٥.





ثم اشتهر هذا المصطلح بالمعنى الذي استعمله الفراء فاستخدمه المبرد<sup>(١)</sup>، ومن ذلك يظهر أن الفراء سبق المبرد في استعمال مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذا المصطلح هو من ضمن المصطلحات التي ابتكرها الفراء في الدرس النحوي.

ويمكن مما سبق في تعريف الجملة استنتاج أن للنحويين في تعريف الجملة مذهبين: المذهب الأول: يرى أن الجملة من حيث هي تركيب يحتوى على عنصرين (مسند ومسند إليه) سواء أفادت معنى أم لم تفد.

والمذهب الثاني: يعرف الجملة بأنها تركيب نواته قائمة على عنصرين أساسيين، وهو تركيب ذو وظيفة دلالية.

بناء على الرأي القائل بترادف الجملة والكلام يمكن استنتاج أن مصطلح (الكلام)، و(التركيب)، و(الجملة)، و(المؤلف) جميعها مصطلحات متقاربة في المعنى وكلها تلتقي في الدلالة على ائتلاف كلمتين أو أكثر أفادتا معنى تاما يحسن السكوت عليه<sup>(٣)</sup>.

والذي يتعلق بهذا البحث من هذه المصطلحات هو مصطلح التركيب وهو وإن كان موجودا عند النحاة المتقدمين. كما سبق عند الزمخشري. لكنه إنما شاع في العصور المتأخرة، ويستعمل في العصر الحديث كثيرا<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة أن بعض الباحثين المحدثين لم يشترط التركيب في الجملة بل اكتفي بشرط الإفادة ولو كانت الإفادة من غير تركيب.

(١) المقتضب ١/ ١٥٧، ١٢/٢.

(٢) ينظر: مقومات الجملة العربية للدكتور علي أبو المكارم ص: ٢٠، وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص: ٢٣ حيث ذهب إلى أن أول من استخدم هذا المصطلح هو المبرد.

(٣) نظرات في الجملة العربية لكريم الخالدي ص: ١٣.

(٤) المصدر السابق ص ١٩.

ومن هؤلاء الدكتور كمال بشر، فهو يرى "أن النعت المقطوع ليس جزءاً من جملة محذوف جزؤها الآخر<sup>(1)</sup>، وإنما هو- في رأينا- جملة بذاتها (فالكريم) على إرادة قطع النعت قي قولنا (مررت بزيدٍ الكريم) جملة، ولكنها جملة ذات طرف واحد"<sup>(2)</sup>.

---

(<sup>1</sup>) جمهور النحويين يرون أن النعت المقطوع جزء من جملة حذف طرفها الآخر. ينظر: الكتاب ٦٠/٢ - ٧٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/١، ٤٥٣، ٦٧/٢.

(<sup>2</sup>) علم اللغة العام القسم الثاني الأصوات ص ٢٥١ طبع دار المعارف ١٩٧٠، وعلم الأصوات لكامل بشر ص ٦١٧ - ٦١٩ طبع دار غريب سنة ٢٠٠٠.

## مفهوم الحذف:

### - الحذف في اللغة.

يدور معنى هذا اللفظ على الطرح والقطع والإسقاط، على اختلاف بين اللغويين في تقييد هذا اللفظ بموضع معين وعدمه، فمنهم من جعل الحذف هو الإسقاط من غير تقييد وعليه الجوهري في الصحاح حيث قال: "حذف الشيء: إسقاطه. يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي أخذت"<sup>(١)</sup>. ومثله الزبيدي في تاج العروس حيث قال: "حَذَفَهُ، يَحْذِفُهُ، حَذْفًا: أَسْقَطَهُ"<sup>(٢)</sup>.

ومن اللغويين من قيد الحذف بكونه إسقاطا من الطرف، وعليه الأزهري حيث قال: "الحذف: قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرْفِ كما يُحْذَفُ ذَنْبُ الدَّابَّةِ"<sup>(٣)</sup>، فقيد الحذف بالأخذ من الطرف.

فمدار مادة الحذف على الإسقاط سواء كان الإسقاط مقيدا بالطرف كما يراه صاحب التهذيب، أم كان إسقاطا مطلقا من أي مكان كما يراه صاحب الصحاح والتاج<sup>(٤)</sup>.

### - الحذف في الاصطلاح.

يدور التعريف الاصطلاحي للحذف في فلك التعريف اللغوي، إذ الحذف في الاصطلاح هو "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"<sup>(٥)</sup>، أو هو "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"<sup>(١)</sup>. والتعريف الثاني هو

(١) الصحاح ١٣٤١ / ٢ وينظر: المصباح المنير للفيومي ص: ٦٩ والمعجم الوسيط ١ / ١٦٢.

(٢) تاج العروس ١٢١ / ٢٣.

(٣) التهذيب ١ / ٧٦٨.

(٤) ولعل انتقال مدلول الحذف من الأخذ من الطرف فحسب إلى الأخذ مطلقا من التطور الدلالي كما يراه الدكتور علي أبو المكرم.

الحذف والتقدير في النحو العربي ص: ١٩٩.

(٥) النكت في إعجاز القرآن ص: ٧٦.

الأولى عندي؛ لأن التعريف الأول قاصر؛ إذ إنه يقصر الحذف على كلمة واحدة،  
والمحذوف قد يكون أكثر من كلمة.

ونتيجة لما سبق من تعريف الحذف ومن تعريف التركيب يمكن أن يكون تعريف  
الحذف من التركيب هو "إسقاط أو ترك بعض أجزاء التركيب النحوي لدليل  
حالي أو مقالي سواء كان المحذوف اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة أو جملاً"<sup>(2)</sup>.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٠٢.

(٢) الحذف في الأساليب العربية للدكتور إبراهيم رفيدة دار عمار ص ٢١.

الفصل الأول: مصطلحات الفراء وألفاظه في الكلام على الحذف  
والتقدير.

:وفيه مبحثان

المبحث الأول: مصطلحات الحذف.

:المبحث الثاني: مصطلحات التحليل والترجيح. وفيه مطلبان

.المطلب الأول: مصطلحات التحليل

.المطلب الثاني: مصطلحات الترجيح

## المبحث الاول: مصطلحات الحذف.

استعمل الفراء مصطلحات كثيرة للدلالة على الحذف من التركيب وأبرز تلك

### المصطلحات: أولاً: الحذف .

تمت الإشارة فيما سبق إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للحذف بما يغني عن إعادته هنا، لكن ينبغي التنبيه هنا على أن الفراء لم يستعمل مصطلح الحذف للحذف من التركيب فقط، بل استعمله كذلك للحذف من البنية.

أولاً: استعماله مع البنية.

من المعروف عند اللغويين أن الحذف من البنية أكثر ما يكون في الطرف إذ الأطراف هي محال التغيير<sup>(١)</sup>، لأنها لم تقدم للعناية كالأوائل، ولم تتحصن بالحروف التي في الحشو<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة هذا الحذف عند الفراء حذف الواو أو الياء التي في آخر الكلمة إن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً كقوله تعالى: **چ چ چ لڤ الشورى:**

**٢٤** قال الفراء: "و(يَمْحُ) في نِيَّة رفع مستأنفة وإن لم تكن فيها واو؛ حذفت منها

الواو كما حذفت في قوله **چ □ □ چ العلق: ١٨**"<sup>(٣)</sup>. فالواو المحذوفة في الآية

من بنية الكلمة، وقد استعمل الفراء للدلالة على ذلك مصطلح الحذف، ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره في تعليقه على كلمة **چنچ** من قوله تعالى: **چ پ ن ن ن ن**

**چ البقرة: ٧٨** حيث قال: "وكذلك ما كان مثل أمنيّة، ومثل أضحية، وأغنيّة، ففي

جمعه وجهان: التخفيف والتشديد. وإنما تشدد لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة

لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية، وأن خففت حذفت ياء الجمع

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٢/٢ ر.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٢٢٦.

(٣) المعاني ١/ ٢٠٦.





فدلّتهم على الظُّمّر وهذا في التنزيل كثير مثله قوله: **چت ت ت ت ط چ**  
**يوسف: ٤٥ - ٤٦** ولم يقل فأرسل فدخّل فقال يوسف. وهو من كلام العرب: أن  
تحتزئ بحذف كثير من الكلام وبقليله إذا كان المعنى معروفاً<sup>(١)</sup>.

يجد الناظر في الآية الكريمة جملاً محذوفة؛ وذلك لأن بين المشي في الآية الأولى وبين  
قولها كلاماً محذوفاً يجب تقديره ليتم المعنى المقصود من الآية؛ إذ قولها لم يكن إلا  
بعد المشي، والدخول على آل فرعون. وقد استعمل الفراء للدلالة على هذه  
التراكيب غير المذكورة مصطلح (الحذف).

(١) المعاني ٢ / ١٧٩. وينظر: المعاني ٢ / ٤٦، ٢٠٦.

## ثانيا: الإضمار .

**تعريف الإضمار:** الضاد والميم والراء في اللغة يدلان على أحد أمرين: الأول على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستر<sup>(١)</sup>. ولعل الثاني هو الأقرب لاستخدام النحويين لهذا المصطلح. وقد بين الفراء أن المعنى اللغوي للإضمار هو الخفاء وعدم الظهور قال الفراء: " **چ** □ □ □ **چ** يوسف: ٧٧: أضمرها في نفسه ولم يظهرها"<sup>(٢)</sup>. والفراء قد استخدم لفظ الضمير كما استخدم لفظ الإضمار، ومعناها اللغوي واحد إذ الضميرُ: الشيء الذي تُضمِرُه في ضمير قلبك<sup>(٣)</sup>، وتسترُه في نفسك<sup>(٤)</sup>.

وعند الرجوع إلى استعمال الفراء لهذين اللفظين يجد الباحث أنه استعملهما للدلالة على مفهوم واحد هو الحذف من التركيب، فمثال استعماله لفظ (الإضمار) ما ذكره في قوله تعالى: **چ** و و **چ** آل عمران: ٦٠ حيث قال: "رفعته بإضمار (هو) ومثله في البقرة **چ** ذ ذ **چ** البقرة: ١٤٧ أي هو الحق، أو ذلك الحق فلا تَمْتَر"<sup>(٥)</sup>، ومثال استعمال الفراء لفظ (الضمير) ما ذكره في توجيهه لنصب (صالحا) من قوله تعالى **چ** و و **چ** الأعراف: ٧٣ حيث قال أنها "منصوب بضمير أرسلنا"<sup>(٦)</sup>. فاستعمال الفراء هذين اللفظين يبين جليا أنهما لمتصوّر واحد. وقد وظف الفراء هذا المصطلح للدلالة على الحذف من التركيب بجميع أقسامه سواء أكان المحذوف من المفردات أم من الجمل، فمثال استعماله في حذف المفردات ما ذكره في تجويز الرفع ل (ناقة) من قوله تعالى: **چ** ذ ذ **چ** الشمس: ١٣ حيث قال: "نصبت الناقة على التحذير حذرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب ولو

(١) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٧١.

(٢) المعاني ٢ / ٥٢.

(٣) تهذيب اللغة ٣ / ٢١٣٢ نقلا عن الليث، و تاج العروس ١٢ / ٤٠١ - ٤٠٢.

(٤) غريب الحديث ٣ / ١١٠٢.

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٢٠.

(٦) المعاني ١ / ٣٨٣.

رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير".<sup>(١)</sup> فهو في هذا النص يشير إلى حذف اسم الإشارة، وقد عبر للدلالة على ذلك بلفظ (الضمير)، ومثال استعماله في حذف الجملة ما ذكره في قوله تعالى: **چگ چگ** **چگ النمل: ٦٠**. قال: "ولو جاء نصباً ألهماً مع الله على أن تضمير فعلاً يكون به النصب كقولك: أتجعلون إلهاً مع الله، أو أتتخذون إلهاً مع الله.."<sup>(٢)</sup>. يشير في هذا النص إلى حذف الفعل وفاعله (تجعلون)، ونصب المفعول به (ألهماً)، وقد استخدم لذلك مصطلح الإضمار.

(١) المعاني ٢٦٨/٣.

(٢) المعاني ٢٩٧ / ٢.

## الفرق بين الإضمار والحذف:

ذكر بعض النحويين فرقا بين مصطلحي الإضمار والحذف وهم في ذلك مختلفون في تحديد مدلول كل منهما على آراء:

الرأي الأول: أن الحذف ما لا أثر له في الكلام كقوله تعالى: **چ گ گ چ** يوسف: ٨٢، أما المضمّر ماله أثر من الكلام كقوله تعالى: **چ □ □ چيس: ٣٩**. فالإضمار يشترط فيه أن يبقى أثر لفظي للمقدر بخلاف الحذف<sup>(١)</sup>.

الرأي الثاني: الحذف ما ترك ذكره من اللفظ لاستقلال الكلام بدوره نحو "أعطيت زيدا" فتقتصر على المفعول الأول وتحذف المفعول الثاني، أما الإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير كقوله تعالى: **چ گ گ چيس: ٨٢** فترك ذكر الأهل وهو مراد والكلام لا يستقيم من دونه<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

الرأي الثالث: يرى أن الحذف هو ما لفظ به ثم قطع من اللفظ تخفيفا كقولك الذي رأيت، عندما تحذف تقول: الذي رأيت والذين رأيت. فما كان ملفوظا به ثم قطع من اللفظ يعبر عنه بالحذف. أما الإضمار فهو الذي لم ينطق به أصلا ولكنه مخفي في الخاطر والخلد كالفاعل في قولهم محمد ضرب زيدا. فالإضمار هو الإخفاء. وهذا الرأي ذكره السهيلي في نتائج الفكر<sup>(٤)</sup>، ولكنه حين شرح المصطلحين تداخل عليه التعبيران فقال في حذف العائد: "لأن المضمّر هنا قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفا نحو قولك (الذي رأيت)، و(الذي رأيت) ويجوز حذفه في التثنية والجمع

(١) البرهان ١٠٢ / ٣

(٢) المكمل شرح المفصل لمظهر الدين الرضي لوح ٥، والكليات لأبي البقاء الكفوي ٢ / ٢٢٦.

(٣) وقد ذكر كلا الرأيين التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢١٩.

(٤) نتائج الفكر ص: ١٦٥.

فلما كان ملفوظا به ثم قطع من اللفظ تخفيفا عبر عنه بالحذف" <sup>(١)</sup>. فقال: "لأن المضمرة... " ولم يقل: لأن المحذوف.

وهذا يدل على دقة الفرق بين المصطلحين حتى عند القائل بالفرق بينهما.

أما الفراء فلا يرى فرقا بين الحذف والإضمار فهو يستعملهما في معنى واحد، يدل

لذلك ما ذكره في قوله تعالى: **چ** □ □ □ □ □ □ □ □ **چ** **چ** لقمان: ٢٨

قال: "إلا كبعث نفس واحدة. أضمر البعث لأنه فعل؛ كما قال: **چ** **گ** **گ**

**گ** **گ** **گ** **گ** **چ** الأحزاب: ١٩ المعنى - والله أعلم - : كدوران عين الذي

يُغشى عليه من الموت، فأضمر الدوران والعين جميعاً" <sup>(٢)</sup>.

فالمحذوف هنا هو المضاف وهو لم يبق أثره اللفظي في الجملة ومع هذا أطلق عليه

الفراء مصطلح الإضمار وهذا يدل على أن الفراء لا يرى ما رآه أصحاب الرأي الأول.

وما يدل على أن الفراء لا يتبع الرأي الثاني أنه قال في توجيهه النصب في

قوله تعالى: **چ** □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ **چ** الأنعام: ١٤٦

"والنصب على أن تريد (أو شحوم الحوايا) فتحذف الشحوم وتكتفي بالحوايا؛ كما

قال: **چ** **گ** **گ** **چ** يوسف: ٨٢ يريد: واسأل أهل القرية" <sup>(٣)</sup>.

فالفراء هنا أطلق مصطلح الحذف على ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية

والتقدير إذ الكلام لا يستقل من دونه كما في قوله "واسأل القرية" فلا بد من تقدير

المحذوف ليستقيم المعنى.

<sup>(١)</sup> نتائج الفكر ص: ١٦٥.

<sup>(٢)</sup> معاني القرآن ٢ / ٣٢٩.

<sup>(٣)</sup> معاني القرآن ١ / ٣٦٣.

ويدل على أن الفراء لا يتبع رأي السهيلي ما ذكره في قوله تعالى: **چ ت ت ط**  
**چيونس: ٧١** "ونصبت الشركاء بفعل مضمر؛ كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا  
شركاءكم. وكذلك هي في قراءة عبد الله. والضمير ها هنا يصلح إلقاؤه؛ لأن معناه  
يشاكل ما أظهرت؛ كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:  
وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا  
فنصبت الرمح بضمير<sup>(٢)</sup> الحمل؛ غير أن الضمير صلح حذفه لأنهما سلاح يعرف  
ذا بدا"<sup>(٣)</sup>. فالفراء في هذا النص قد استعمل مصطلح الإضمار ثم الحذف ليدل  
على حذف كلمة واحدة.

فهذا يدل على أن الفراء لا يفرق بين هذين المصطلحين، ومثل الفراء في ذلك  
سيبويه، حيث يقول في كتابه "هذا باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ  
إِظْهَارُهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ"<sup>(٤)</sup> ثم يقول في نفس الباب "وحذفوا الفعلَ من إِيَّاكَ لكثرة  
استعمالهم إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ.."<sup>(٥)</sup> وقوله " هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرتِه في  
كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"<sup>(٦)</sup> ثم قال في نفس الباب " ومما يَنْتَصِبُ فِي هَذَا  
الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ..."<sup>(٧)</sup>. وكذلك قوله " ( هذا باب ما  
يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ فِي غَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ) وذلك قولك  
أَخَذْتَهُ بَدْرَهُمْ فَصَاعِدًا وَأَخَذْتُهُ بَدْرَهُمْ فَرَأَيْتَهُ حَذَفُوا الْفِعْلَ لكثرة استعمالهم إِيَّاهُ"<sup>(٨)</sup>.  
إِيَّاهُ"<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت لعبد الله بن الزبيري. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٢١٤، والكامل ٤٣٢/١ - ٤٧٧، ٨٣٦/٢، والمقتضب ٥٠/٢،  
وتفسير الطبري ١٤٠/١ وشرح شواهد الإيضاح ص: ١٨٢ على اختلاف في صدر البيت فمنهم من رواه (يا ليت زوجك في الوعى).

(٢) أي بإضمار الحمل كما سبق أنه يطلق الضمير ويريد الإضمار.

(٣) المعاني ٤٧٣/١.

(٤) الكتاب ١ / ٢٧٣.

(٥) الكتاب ١ / ٢٧٤.

(٦) المصدر السابق ١ / ٢٨٠.

(٧) المصدر السابق ١ / ٢٨٢.

(٨) المصدر السابق ١ / ٢٩٠.

يتضح من خلال النصوص السابقة أن سيويوه والفراء لا يفرقان بين الحذف والإضمام<sup>(١)</sup>. ويؤيد ذلك ما ذكره أبوحيان في البحر من أن النحويين يسمون الحذف إضماما<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فلا وجه لإطلاق الدكتور علي أبو المكارم القول بأن النحاة يفرقون بين الحذف والإضمام، ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ص: ٢٠٢.

(٢) البحر المحيط ١/٤٧٠.





ثانيا: استعماله للحذف من التركيب

وقد استعمل الفراء مصطلح الإلقاء للحذف من التركيب وهو الغالب في استعماله لهذا المصطلح، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: **چ ق ق ق چ النساء: ١٦٤** حيث قال: "نصبه من جهتين: يكون من قولك: كما أوحينا إلى رسل من قبلك، فإذا ألقىت (إلى) والإرسال اتصلت بالفعل فكانت نصبا..."<sup>(١)</sup>. ولم ينفرد الفراء باستعماله لهذا المصطلح بل قد سبقه إلى ذلك سيبويه فقد استعمل مصطلح الإلقاء بمعنى الحذف قال: "وتقول أزيداً ضربت أخاه لأنك لو ألقىت الأخ قلت أزيداً ضربت"<sup>(٢)</sup>.

(١) معاني القرآن ١ / ٢٩٥.

(٢) الكتاب ١ / ١٠٤.

## رابعاً: الطرح.

الطرح في اللغة يدل على أمرين:

الأول: إلقاء الشيء ورميه ونبذه<sup>(١)</sup>.

الثاني: إبعاده<sup>(٢)</sup>.

وقد استعمل الفراء هذه الكلمة للحذف من البنية وللحذف من التركيب.

أولاً: استعماله للحذف من البنية.

مثال استعمال الفراء هذا المصطلح للحذف من البنية توجيهه لتذكير: **چ پ پ پ چ** من قول الله تعالى **چ پ پ پ پ پ چ البقرة: ٢٣٤** قال: "ولم يقل: "عشرة" وذلك أن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي حتى إنهم ليقولون: قد صمنا عشراً من شهر رمضان لكثرة تغليهم الليالي على الأيام. فإذا أظهروا مع العدد تفسيره كانت الإناث بطرح الهاء، والدُّكْران بالهاء؛ كما قال الله تبارك وتعالى:

**چ □ □ □ □ □ □ □** **چ الحاقّة: ٧** فأدخل الهاء في الأيام حين

ظهرت، ولم تدخل في الليالي حين ظهرن.<sup>(٣)</sup> فالفراء قد استخدم هذا المصطلح

لحذف التاء وهو حذف من البنية.

(١) المعاني ٢/٢٩٩، والصاح ٢/٤٠٩ - ٤١٠، ومعجم مقاييس اللغة ٣/٤٥٥، ومفردات الراغب ٣٠٢. والقاموس المحيط

٢٣٥/١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المعاني ١/١٥١.

ثانيا: استعماله للحذف من التركيب.

مثال استعمال الفراء هذا المصطلح للحذف من التركيب ما ذكره عن حذف الجملة

حين قال: " فإذا جاء ما لا يُعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته؛ كقولك للرجل: إن

تقم تُصِب خيرا، لا بدّ في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يُعرف إذا طُرِح." (1)

وقد استعمل سيبويه الطرح بمعنى الحذف أيضا كالفراء قال: " ولا يجوز طَرُح (ما)

من (إمّا) إلّا في الشعر" (2)

(1) المعاني 1/ 331- 332.

(2) الكتاب 1/ 267.

## خامسا: السقوط .

السُّقُوطُ في اللغة مصدر (سقط)<sup>(١)</sup>، وهو يدل على الوقوع، يقال سقط الشيء من يدي إذا وقع.<sup>(٢)</sup>

وقد استعمل الفراء هذا المصطلح للحذف من البنية وللحذف من التركيب.

أولا: استعماله للحذف من البنية.

من أمثلة استعمال الفراء هذا المصطلح للحذف من البنية قوله: "وقد أسقطت الواو

من قوله **چ** □ □ **چ** العلق: ١٨ ومن قوله **چ** **چ** **چ** **چ** **چ** الإسراء: ١١ الآية،

والقراءة على نيّة إثبات الواو. " <sup>(٣)</sup> فحذف الواو من (ويدع) حذف من البنية لأن الواو من بنية الفعل.

ثانيا: استعماله للحذف من التركيب.

مثال استعمال الفراء هذا المصطلح للحذف من التركيب. ما ذكره في قوله تعالى:

**چ** **ؤ** **ؤ** **ؤ** **و** **و** **چ** آل عمران: ١٠٦ "يقال: (أمّا) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين

هي؟ فيقال: إنها كانت مع قولٍ مضمر، فلمّا سقط القول سقطت الفاء معه،

والمعنى - والله أعلم - فأما الذين اسودّت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء

مع (فيقال).. " <sup>(٤)</sup>.

وقد استعمل سيبويه السقوط بمعنى الحذف أيضا كالفراء قال: "وحولايا وبردرايا<sup>(٥)</sup>

بمنزلة سقايةٍ لأن هذه الياء لا تثبت إذ كانت منتهي الاسم والألف تسقط في

النسبة لأنها سادسة فهي كهاء درحاية " <sup>(٦)</sup>.

(١) تاج العروس ٣٥٤/١٩.

(٢) مقابيس اللغة ٣ / ٨٦، والمصباح المنير ص: ١٤٦، وتاج العروس ٣٥٤/١٩.

(٣) المعاني ٨٨/١.

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٢٨.

(٥) في نسخة عبد السلام هارون برداريا ٣/٣٥١، وما أثبتته من الطبعة البولاقية ٧٦/٢.

(٦) الكتاب ٣/٣٥١.



## سادسا: الترك

الترك مصدر (ترك) <sup>(١)</sup> وهو في اللغة على أكثر من معنى:  
الأول: الطرح والحذف <sup>(٢)</sup>.

الثاني: الإبقاء. <sup>(٣)</sup> ومنه قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ چ الصافات: ٧٨**

الثالث: الجعل. يقال تركت الحبل شديدا أي جعلته شديدا <sup>(٤)</sup>.

واستعمل الفراء مصطلح الترك بجميع المعاني السابقة <sup>(٥)</sup>. وقد ورد الترك في المعاني  
للحذف من البنية، وللحذف من التركيب.

أولا: استعماله للحذف من البنية.

استعمل الفراء هذا المصطلح للدلالة على الحذف من البنية كقوله: "زعم الكسائيّ

أن العرب تستحبُّ نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام، مثل

قوله: **چ چ چ چ چ چ يونس: ٧٢** و **چ ه ه ه ه چ المائدة: ٢٨** <sup>(٦)</sup>. ولم أر

ذلك عند العرب؛ رأيتهم يرسلون الياء فيقولون: عندي أبوك، ولا يقولون: عندي

أبوك بتحريك الياء إلا أن يتركوا الهمز فيجعلوا الفتحة في الياء" <sup>(٧)</sup>. فترك الهمزة هنا

هو حذفها وهي من بنية الكلمة.

(١) الصحاح ٤ / ١٥٧٧

(٢) تهذيب اللغة ١ / ٤٣٦. وتاج العروس ٢٧ / ٩١.

(٣) التهذيب ١٠ / ١٣٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فقد استعمل الترك بمعنى الإبقاء في ١٠٧/٣، وبمعنى الجعل في ١٣٩/٣.

(٦) قد وردت هذه الجملة في سورة المائدة ٢٨، والأنفال ٤٨، والحشر ١٦. والقراءة التي بفتح الياء لنافع وابن كثير وأبي عمرو ينظر:

عمرو ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١ / ٣٣٤، ٥٣٤.

(٧) المعاني ١ / ٢٩.



## المبحث الثاني: مصطلحات التحليل والترجيح وألفاظها.

### المطلب الأول: مصطلحات التحليل وألفاظه.

#### أولاً: الوجه والجهة والتوجيه.

الوجه في اللغة على عدة معان منها: الصحة والصواب يقال: ليس لكلامه وجه أي صحة،<sup>(١)</sup> ومنها المعنى يقال: وجوه القرآن أي معانيه،<sup>(٢)</sup> ومنها المقصود من الكلام،<sup>(٣)</sup> ومنها المأخذ يقال: لهذا القول وجهٌ أي مأخذ وجهة أخذ منها،<sup>(٤)</sup> وتحذف الواو فيقال "جهةٌ" مثل عدة<sup>(٥)</sup>. وتدل كلمة (وجه) كذلك على التَّوَجُّع والقسم يقال: الكلامُ فيه على وجوهٍ، وعلى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ.<sup>(٦)</sup> والتوجيه هو الإرسال يقال: ووجهه في حاجته توجيهاً أي أرسله<sup>(٧)</sup> ويقال وجهت الشيء أي جعلته على على جهة.<sup>(٨)</sup> فالموجه هو المرسل فكأن التوجيه النحوي هو إرسال الكلام إلى الوجهة الصحيحة بتعليله تعليلاً مقبولاً، وحمله على الوجه الجائز.

وقد استعمل الفراء مصطلح (الوجه) لتحليل الآية القرآنية، وترجيح الرأي الذي يراه أحرى بالقبول. قال: "وقوله: **چ د ذ ت ث چ الأعراف: ١٦٤** ففيها وجهان: إن أردت: ذلك الذي قلنا معذرةً إلى ربكم رفعت، وهو الوجه. وإن أردت: قلنا ما قلنا

(١) أساس البلاغة ص: ٦٦٧.

(٢) تاج العروس ٣٦ / ٥٤٣.

(٣) القاموس المحيط ٤ / ٢٨٩.

(٤) المصباح المنير ١ / ٣٣٥.

(٥) المصباح المنير ١ / ٣٣٥.

(٦) تاج العروس ٣٦ / ٥٤٣.

(٧) تاج العروس ٣٦ / ٥٣٧.

(٨) مقاييس اللغة ٦ / ٨٩.



معذرةً إلى الله؛ فهذا وجهُ نصبٍ". (١) فقولُه (فيها وجهان) استعمال لهذا المصطلح في التحليل، وقولُه (وهو الوجه) استخدام له في ترجيح الرأي الأولى. وقولُه (وجه النصب) أي مأخذ النصب كما سبق ذكر هذا المعنى اللغوي للوجه.

ومن استخدام مصطلح الجهة ما ذكره الفراء في قول الله عز وجل **چ ژ ژ ژ ط** **چ سبأ: ١٠** حيث قال: "نصب الطير على جهتين: على نيّة النداء المجدد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا: وسخرنا له "الطير" فتكون النية على سخرنا. فهو في ذلك متبع؛ كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

ورأيت زوجك في الوغى متقلدا سيفا ورمحا"<sup>(٣)</sup>.

ومن استخدام الفراء لمصطلح التوجيه ما ذكره عند تعليقه على قوله تعالى: **چ ن** **ذ ن ذ** **چ المائدة: ٣٨**

قال الفراء: "وإنما تختار العرب الرفع في "السارق والسارقة" لأنهما غير موقّتين، فوجّهها توجيه الجزاء؛ كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، ف (من) لا يكون إلا رفعا"<sup>(٤)</sup>.

وقد استعملها النحاة قبل الفراء، ومن الذين استعملوها سيبويه قال: "وقال سبوحانه **چ پ پ د د** **چ الأنفال: ٦٠** فهي (يريد علم) ههنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين"<sup>(٥)</sup>، وقال "..... وترك التاء في جميع هذا الحدُّ والوجهُ"

(١) المعاني ١ / ٣٨

(٢) المعاني ١ / ١٢١.

(٣) سبق تخريج البيت ص: ٤٥.

(٤) المعاني ١ / ٢١٠

(٥) الكتاب ١ / ٤٠

(١)، وقال: " .. هذا وجه الكلام.." (٢) وقال مستخدماً ما اشتق من مصطلح التوجيه: "وأما الذي نوجهه عليه.." (٣)، وقال: " ..فعلى نحو ما ذكرت لك فوجهها" (٤).

مما سبق من التعريفات اللغوية، ومن استعمال النحاة لهذه الكلمة يتبين أن الوجه إذا قيل (هذا وجه الكلام) أو (هذا هو الوجه) فالمقصود به الصواب والصحة والرأي الراجح وإذا قيل (على وجهين) فالمقصود على معنيين أو رأيين وإذا قيل مثلاً (هذا وجه النصب) فالمقصود هذا هو مأخذ النصب وتعليقه. وأن التوجيه هو حمل الكلام على الوجه المقبول من حيث الصناعة النحوية، والدلالة المعنوية، فكأن النحوي حين وجه هذا التركيب قد أرسله إلى الوجه الصحيح. ويدل لذلك ما ذكره الفراء بقوله: " وقد وجهه بعضهم على أنه رجل" (٥) مسمى " (٦) أي حمل الكلام على ذلك.

(١) المصدر السابق ١ / ٥٣.

(٢) المصدر السابق ١ / ٦٩.

(٣) المصدر السابق ٣ / ٤١١.

(٤) المصدر السابق ٤ / ٧٦.

(٥) أي أن المقصود بقول الله سبحانه: (فيومئذ لا يعذبُ عذابه أحدٌ) رجل من الكفار لا يعذب الله أحداً من الناس كالتعذيب الذي يعذبه الله إياه.

(٦) المعاني ٣ / ٢٦٢.

## ثانيا: الحجة.

الحجة في اللغة على معنيين:

الأول: البرهان<sup>(١)</sup>.

الثاني: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة<sup>(٢)</sup>.

فبين المعنيين اللغويين علاقة تلازم؛ إذ إن بيان البرهان - وهو في اللغة أوكد الأدلة ويقتضي الصدق لا محالة<sup>(٣)</sup> - يستلزم الظفر لصاحبه.

ولذلك فهذا المصطلح يؤدي من حيث الوظيفة النحوية ما يؤديه التعليل النحوي إذ إن بيان البرهان على صحة تركيب ما من تراكيب العربية واقف على تعليله تعليلا صحيحا سالما من العيوب الصناعية والدالية.

وقد استعمل الفراء هذا المصطلح في بيان الأوجه النحوية الجائزة فمن ذلك قوله: "و.. والعرب تقول: التقينا فقلنا: سَلامٌ سلام. وَحُجَّةٌ أُخرى في رفعه الآخر أن القوم سَلَّمُوا، فقال حين أنكرهم: هو سلام إن شاء الله فمن أنتم لإنكاره إيَّاهم."<sup>(٤)</sup> فقوله (وحجة أخرى) أي وهذا دليل قاطع آخر لجواز الرفع. وقال في موضع آخر: "وفي قراءة عبد الله "إنما مودَّةٌ بَيْنَكُمْ في الحياة الدنيا" فهذه حجة لمن رفع المودَّة"<sup>(٥)</sup> أي هذا دليل قاطع لمن قرأ برفع (المودة).

وقد عرف الفراء مصطلح الحجة فقال: "والحجة ما يعرف به النصب من الرفع"<sup>(٦)</sup>. فهذا النص منه يحدد مدلول هذا المصطلح النحوي، وبيان ذلك أن الفراء عندما

(١) الصحاح ١/ ٣٠٤.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٧٤٥ - ٧٤٦.

(٣) مفردات الراغب الأصفهاني ص: ١٢١.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٢١.

(٥) المعاني ١/ ١٠١.

(٦) المعاني ٣/ ١٤٦ - ١٤٧.

عرف الحجة بقوله: (ما يعرف به النصب من الرفع) يريد أن يبين أن التعليل الصحيح القاطع هو الذي يعرف به الموقع الإعرابي. ولم ينفرد الفراء باستخدام هذا المصطلح بل لقد سبقه إلى ذلك سيبويه في أكثر من موضع من كتابه<sup>(١)</sup>، ومنه قوله: "والحجة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً.."<sup>(٢)</sup>.

والذي يتضح أن مقتضى مصطلح الحجة عند النحاة هو تبيينهم الدليل الواضح على صحة التركيب المحتج له نحويًا. وهذا ما حدا المؤلفين في الاحتجاج للقراءات أن يسموا مؤلفاتهم بالحجة ككتاب الحجة لابن خالويه، والحجة لأبي علي الفارسي.

(١) ينظر: الكتاب ٥٦/٢، ٣٢٩، ٤ / ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٢٩.

## ثالثا: التأويل .

التأويل في اللغة:

التأويل له معان كثيرة<sup>(١)</sup>، منها "تفسير الكلام الذي تختلف معانيه" و"المرجع والمصير"، وتدبر الكلام وتقديره يقال: "أَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّلَهُ دَبَّرَهُ وَقَدَّرَهُ"<sup>(٢)</sup>. وتدور هذه الكلمة في فلك بيان العاقبة وبيان المآل والمصير، قال ابن فارس: "ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يُؤوَلُ إليه، وذلك قوله تعالى: **چ د پ ن** **ن چ الأعراف: ٥٣**<sup>(٣)</sup>. يقول: ما يُؤوَلُ إليه في وقت بعثهم ونشورهم. وقال الأعشى:

على أُمَّها كانتْ تَأوُلُ حُبَّها تَأوُلُ رِبعِي السِّقابِ فأصحابا<sup>(٤)</sup>  
يريد مرجعه وعاقبته. وذلك مِنْ آلِ يُؤوَلُ"<sup>(٥)</sup>.

فالتأويل هو "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"<sup>(٦)</sup>. فمن ثم "فالتأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"<sup>(٧)</sup> و"لأننا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه"<sup>(٨)</sup>.

التأويل في الاصطلاح:

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١ / ٢٣١ - ٢٣٤.

(٢) لسان العرب ص: ١٧١، والقاموس المحيط ٣/٣٢٠.

(٣) الأعراف ٥٣

(٤) ديوان الأعشى ص: ١١٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٨٦ ط مؤسسة الرسالة ت محمد فؤاد سزكين، وتفسير الطبري ٥/٢٢٢. والسقب الربيعي ما ولد في أول النجاج، وقوله فأصحابا أي كبر لأن المصحب من الإبل ما فصل عن أمه وانتقاد لوحده والمعنى أن حبه كان صغيراً في قلبه، فلم يزل يبيت، حتى أصحب فصار قديماً، كهذا السقب الصغير لم يزل يشب حتى أصحب فصار كبيراً مثل أمه. مجاز القرآن ١/٨٦، و النجاج ٥٧/٢١، ٤٠/٢٤٨.

(٥) معجم مقاييس اللغة ١ / ١٦٢.

(٦) أصول النحو ص: ١٥٧.

(٧) البحر المحيط ١/٤٧٦.

(٨) البحر المحيط ١ / ٣٠٨.

مصطلح التأويل من المصطلحات التي استخدمت في أغلب العلوم ومن ثم فقد تعددت دلالاته تعددا واضحا ، فدلالة المصطلح بوصفه مصطلحا نحويا ، تختلف عن دلالاته بوصفه أحد المصطلحات في علوم القرآن والتفسير<sup>(١)</sup> .

ولما كان كتاب معاني القرآن للفراء يجمع بين النحو والتفسير وعلوم القرآن شاعت فيه هذه الكلمة على أكثر من وجه وصارت مدلولاتها متعددة.

فالفراء قد استخدم مصطلح التأويل في الدلالة المعنى فمن ذلك قوله: "ومما يجوز أن يقع عليه "بَيِّن" وهو واحدٌ في اللَّفْظِ مِمَّا يُوَدِّي عن الاثنين فما زاد قوله: **چ چ چ** يثنى الرجل ويُجمع، فإن شئت جعلت أحدا في تأويل اثنين، وإن شئت في تأويل أكثر؛ من ذلك قول الله عزّ وجلّ: **چ گ گ گ گ گ گ** **چ الحاقة: ٤٧** ".<sup>(٢)</sup>

" (٢) .

فالفراء قد استخدم كلمة "التأويل" بدل كلمة "المعنى" في هذا النص. إذ قوله (في تأويل اثنين) يريد به في معنى اثنين. فهذا التأويل من النوع الذي استخدمه فيه من أجل المعنى. ومن ذلك قوله: "صار قوله عزّ وجلّ **چ ڈ ڈ ڈ** **چ هود: ١١٩** يمينا كما تقول: حلفي لأضربنك، وبدا لي لأضربنك. وكلّ فعل كان تأويله كتأويل بلغني، وقيل لي، وانتهى إليّ، فإن اللام وأن تصلحان فيه. فتقول: قد بدا لي لأضربنك، وبدا لي أن أضربك"<sup>(٣)</sup>. فقول الفراء "كان تأويله كتأويل بلغني" يعني به أن كان معناه كمعنى بلغني.

واستخدام كلمة التأويل بدل كلمة المعنى يقرب بين مصطلحي التفسير والتأويل، ولكن هذا الاقتراب لا يعني ترادف المصطلحين عند الفراء، وذلك أن الترادف يعني

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ص: ٧١ .

(٢) المعاني ٤٥/١ .

(٣) المعاني ٣١ / ٢ .

جواز وضع أي من الكلمتين مكان الأخرى في جميع السياقات وهذا غير واقع<sup>(١)</sup>،  
 فالفراء قد استعمل مصطلح التأويل بمعنى الموقع والمحل ومن ذلك إعرابه لـ(أن) في  
 قول الله تعالى: ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾ البقرة: ٩٠ فقال: "وتأويلُ "أن" في  
 موضع نصب".<sup>(٢)</sup> أي محل (أن) الإعرابي هو النصب.  
 فالفراء قد يستخدم هذا المصطلح في التراكيب التي لم يقع فيها حذف - كما  
 سبق - وقد يستخدم هذا المصطلح في تحليله للتراكيب التي وقع فيها حذف من  
 التركيب، ومثال ذلك قوله: "وربما تهيئت العرب أن يستقبلوا مَنْ بنكرة فيخفضونها  
 فيقولون: مَنْ رجلٍ يتصدَّق فيخفضونه على تأويل: هَلْ مِنْ رجلٍ يتصدَّق".<sup>(٣)</sup>  
 فمصطلح التأويل في هذا النص قد استعمل في تحليل التركيب الذي وقع فيه  
 الحذف.

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ص: ٧٢.

(٢) المعاني ٥٨/١.

(٣) المعاني ٢ / ٢٦.

## رابعاً: النية.

قد يستعمل الفراء بعض الألفاظ في تحليله للآيات القرآنية، ومن هذه الألفاظ التي جرى استعمالها عنده لفظ (النية). وهي في اللغة مصدر (نوى) ويراد بها القصد والعزم والاعتقاد<sup>(١)</sup>.

وقد استعمل الفراء هذا اللفظ بمعناه اللغوي عند تحليله للتراكيب سواء أكانت هذه التراكيب قد حذف منها بعض الكلام أم لم يحذف منها شيء، وهو في استعماله هذا المصطلح لا يريد به معنى آخر غير المعنى اللغوي.

ومن الأمثلة على استعمال الفراء هذا اللفظ في التراكيب المحذوف منها ما ورد في تحليله لقول الله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ **البقرة: ٢٥٩** قال: "إنما أدخلت فيه الواو لنية فعل بعدها مضمرة؛ كأنه قال: ولنجعلك آية فعلنا ذلك. وهو كثير في القرآن".<sup>(٢)</sup> فالمحذوف هنا هو جملة (فعلنا)، وقوله (لنية فعل) أي لقصد إضمار فعل بعدها، فهذا اللفظ قد استعمل كما يبدو واضحاً في معناه اللغوي وبيان ذلك أن المتكلم حين تلفظ بهذا الكلام كان قاصداً في نفسه وعازماً على إرادة ما هو محذوف من الكلام ليتم المعنى به. ومن ذلك أيضاً ترجيحه لنصب (الصابرين) على المدح من قول الله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ **البقرة: ١٧٧** إلى قوله ﴿ ۞ ۞ ﴾ **البقرة: ١٧٧** لا على كونه مفعولاً به للفعل (آتى) المذكور في الآية حيث قال:<sup>(٣)</sup> فنصب (الصابرين) على إيقاع الفعل عليهم. والوجه أن يكون نصباً على نية المدح

(١) لسان العرب ٤٥٨٩، وتاج العروس ٤٠ / ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) المعاني ١ / ١٧٣.

(٣) المعاني ١ / ١٠٨.



النية هنا استعملت للدلالة على جملة محذوفة. ومن استعماله هذا اللفظ فيما وقع فيه حذف قوله: "وكذلك قوله ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ يونس: ٣٠ تجعله من صفة الله عز وجل. ولو نصبت كان صوابا، ولو رُفِعَ على نية الاستئناف كان صوابا" (١). فلفظ النية في هذا النص جاء للدلالة على الضمير المستتر، ومهو مع ذلك لم يخرج عن معناه اللغوي؛ إذ قوله: "على نية الاستئناف" أي على قصد الاستئناف، لأن كلمة (الحق) من الآية السابقة يجوز فيها الرفع وعندئذ تكون خبرا لمبتدأ محذوف.

ومن استعماله هذا اللفظ فيما لم يقع فيه حذف ما ذكره في تعليقه على قول الله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ الجمعة: ١١ قال: "ولو أتى بالتذكير فجعلنا كالفعل الواحد لجاز، ولو ذُكِرَ على نية اللهو لجاز" (٢)، فهو يرى أن الضمير المحرور راجع عند تأنيثه إلى التجارة وحدها، أما عند تذكيره (إليه) فإنه يجوز رجوعه على الفعلين معا من باب تغليب المذكر، ويجوز أن يرجع على اللهو وحده، وهو ما عناه بقوله "على نية اللهو" أي على قصد إرجاعه على اللهو وحده، فلفظ النية في هذا النص يراد للدلالة على مرجع الضمير، وهذا استعمال للفظ النية في التراكيب الخالية من الحذف.

فالفراء قد استعمل لفظ النية في جميع ما سبق من النصوص بالمعنى اللغوي العام وهو القصد، إذ قد يراد به قصد الضمير كما في تعليقه على آية يونس، وقد يراد به مرجع الضمير كما في تعليقه على آية الجمعة، وقد يراد به الدلالة على جملة محذوفة كما في تعليقه على آية البقرة، وهذا كله لا يخرج اللفظ عن المعنى اللغوي.

(١) المعاني ١/١٥٤.

(٢) ١/٢٨٧.



## خامسا: الإرادة.

معنى الإرادة في اللغة: المشيئة<sup>(١)</sup>.

وقد جرى الفراء على هذا المعنى في معاني القرآن عند تحليله للنصوص القرآنية سواء أوجد في هذه النصوص محذوف أم لم يوجد. ومن ذلك ما ذكره عند تعليقه على قوله تعالى **چ چ چ چ** الواقعة: ٢٦ قال: "إن شئت جعلت السلام تابعا للقليل، وهو هو، وإن شئت أردت. (إلا قيل سلام سلام)، فإذا نونت نصبت، لأن الفعل<sup>(٢)</sup> واقع عليه، ولو كان مرفوعا. (قيل سلام سلام) لكان جائزا. وأنشدني بعض العرب وهو العقيلي<sup>(٣)</sup>:

فَقُلْنَا السَّلَامُ فَاتَّقَتْ مِنْ أَمِيرِهَا فَمَا كَانَ إِلَّا وَمُؤَهَا بِالْحَوَاجِبِ

أراد حكاية المبتدى بالسلام، وسمع الكسائي العرب يقولون: التقينا فقلنا: سلام سلام، ثم تفرقنا أراد. قلنا: سلام عليكم فردوا علينا<sup>(٤)</sup>. فالفراء في قوله (أراد قلنا: سلام عليكم) يحلل قراءة الرفع في قوله (سلام) تحليلا نحويا فيشير إلى وجوب تقدير كلام محذوف في هذا التركيب، وقد قدر المحذوف شبه الجملة (عليكم). ومن ذلك ما ذكره الفراء في قول الله تعالى: **چ د د د** البقرة: ٩٣

قال: " فإنه أراد: حُبَّ العجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيرا؛ قال الله: **چ گ گ گ گ گ ن ن ن ن** يوسف: ٨٢ والمعنى سل أهل القرية وأهل العير<sup>(٥)</sup>.

وكما استعمل الفراء هذا اللفظ في تحليل التراكيب التي يوجد فيها حذف، فإنه قد

(١) الصحاح ٣ / ٤٠، ولسان العرب ٣ / ١٧٧٢. وتاج العروس ٨ / ١٢٢.

(٢) أي القول لأنه يعمل عمل فعله إذ كان مصدرا.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠، و ٢ / ٢١، و ٣ / ١٢٤، والزاهر في معرفة كلام الناس ١ / ٦٥، وإيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٩٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٣٠، والصحاح ١ / ٨٢، وتاج العروس ١ / ٥٠٠.

(٤) المعاني ٣ / ١٢٤.

(٥) المعاني ١ / ٦١.







عَمَّ كَتَبْتُ كَتَبْتُ وَ جَاءَ النِّسَاءُ: ١١٢ فجعله - والله أعلم - للإِثْمِ".<sup>(١)</sup>

فالتراكيب في هذا النص لا يوجد فيها محذوف من الناحية الصناعية، وإن كان المعنى في الآيات السابقة يقتضي تثنية الضمير.

يتبين مما سبق أن استعمال الفراء لفظ (الاكتفاء) في تحليله للآيات لا يستلزم وجود الحذف فيها؛ إذ قد يستعمله مع عدم وجود حذف.

---

(١) المعاني ٤٣٤/١.

## سابعا: المعنى.

المعنى في اللغة: هو إظهار ما تضمنه اللفظ<sup>(١)</sup>.

وهذا الإطلاق لقولهم (ما تضمنه اللفظ) يشير إلى أن مصطلح (المعنى) قد يستعمل في توضيح التراكيب التي لا يوجد فيها حذف، وقد جرى الفراء على ذلك في المعاني، فهو يستعمله في إظهار مدلول اللفظ أو التركيب سواء أوقع في التراكيب التي يستعمل معها هذا المصطلح حذف أم لم يقع.

أولاً: استعماله فيما وقع فيه حذف.

قد يستعمل الفراء هذا المصطلح في تحليله للتراكيب التي وقع فيها حذف كما

ذكرت ذلك ومثاله ما ذكره في تعليقه على قول الله تعالى: **چ پ د د** □ □ □ □

□ □ □ □ **چ الأحزاب: ٤٠** قال: "دليل على أمر تزوج زينب **چ** □ □ □ □

□ **چ الأحزاب: ٤٠** معناه: ولكن كان رسول الله. "<sup>(٢)</sup> فالتركيب في هذه الآية قد

حذف منه الفعل، ومثال استعماله هذا المصطلح في التركيب الذي حذف منه اسم

ما ذكره في قوله تعالى: **چ گ گ گ گ ن** **چ يوسف: ٨٢** قال: "معناه: سل أهل

القرية."<sup>(٣)</sup> وقد استعمل الفراء هذا المصطلح في التركيب التي حذفت منه جملة،

ومن ذلك ما علق به على قول الله تعالى: **چ و و و و و** **چ آل عمران: ١٠٦**

قال: "معناه، فيقال: أكفرتم، والله أعلم"<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: استعماله في التراكيب التي لم يقع فيه حذف.

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/ ١٤٨ - ١٤٩، ومفردات القرآن ص: ٥٩١، والمصباح المنير ص: ٢٢٤، وتاج العروس ١٢٢/٣٩.

(٢) المعاني ٢/ ٣٤٤

(٣) المعاني ١/ ٢٧٧.

(٤) المعاني ٣/ ٤٩.



من أمثلة ذلك ما ذكره الفراء في تحليله لقول الله تعالى: **﴿** □ □ □ **﴾** البقرة: ٢١٥ قال: "تجعل "ما" في موضع نصبٍ وتوقع عليها **﴿** □ **﴾**، ولا تنصبها **﴿** □ **﴾** لأنَّ المعنى: يسألونك أيَّ شيء ينفقون".<sup>(١)</sup> فالفراء قد استعمل هذا المصطلح في توضيح المراد من الآية، وتعليقه لكون (ما) معمولة للفعل **﴿** □ **﴾**. فهو يكون بمعنى التأويل.<sup>(٢)</sup>

يظهر مما سبق أن مصطلح المعنى ليس خاصا بالتراكيب التي يوجد فيها حذف، فهو قد يستعمل في تبين الألفاظ، وقد يستعمل في تبين التراكيب، والتراكيب التي يتم تبينها وإيضاحها قد يوجد فيها حذف، وقد تكون خالية من الحذف، وعند إيضاح التراكيب التي يوجد فيها حذف يلزم إظهار المحذوف وتقديره، فمصطلح (المعنى) عند استعماله في تحليل التراكيب المحذوفة يرادف مصطلح التقدير<sup>(٣)</sup> لأن المعنى لا يظهر في التراكيب التي يوجد فيها حذف إلا بإظهار ما حذف منها.

(١) المعاني ١/١٣٨.

(٢) تهذيب اللغة ٣/١٣٥.

(٣) ينظر: عمدة الحفاظ ٣/١٣٣.



## ثانيا: أجود .

الجودة في اللغة العربية ضد الرداءة، وكلمة (أجود) في العربية أفعل تفضيل من الجودة<sup>(١)</sup>.

وقد استعمل الفراء هذا اللفظ بالمعنى اللغوي نفسه، إذ إنه يستعمله إذا أراد الترجيح بين وجهين كلاهما مقبول في العربية غير أن أحدهما أولى بالقبول من الآخر، وقد تبين لي عند تتبع هذا اللفظ عند الفراء أن أكثر استعماله له في الترجيح بين الأوجه الإعرابية<sup>(٢)</sup>، وقد يستعمله لترجيح أحد وجهين في التفسير<sup>(٣)</sup>، أو لترجيح قراءة على أخرى<sup>(٤)</sup>، سواء أكان أحد الوجهين يستلزم محذوفا أم لا.

أولا: استعماله فيما وقع فيه حذف.

من أمثلة استعمال الفراء هذا اللفظ في ترجيح أحد وجهين يستلزم أحدهما محذوفا ما ذكره في قوله **چ ك ك چ البقرة: ١٨٥** قال: "رُفِعَ مستأنف أي: ولكم" شهر رمضان " **چ ك ك ك ك البقرة: ١٨٥** وقرأ الحسن<sup>(٥)</sup> نصبا على التكرير "وان تصوموا" شهر رمضان "خير لكم" والرفع أجود".<sup>(٦)</sup>

ثانيا: استعماله في التراكيب التي لم يقع فيه الحذف.

(١) تاج العروس ٥٢٦ / ٧.  
 (٢) أي غير المبنية على قراءة. ينظر على سبيل المثال: المعاني ٢٠٩/١، ٢٧٦، ٦٣/٢، ٤٢٥، ٦/٣، ١٤، ٢٢، ٢٦.  
 (٣) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٢٧٩/١.  
 (٤) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٢٣٨/٢.  
 (٥) إتحاف فضلاء البشر ٤٣١ / ١. ونسب أبو حيان هذه القراءة لمجاهد انظر البحر المحيط ٤٥/٢.  
 (٦) المعاني ١١٢ / ١.







## رابعاً: أشبه.

الشبه في اللغة يدل على المماثلة والاستواء<sup>(١)</sup>، وقد استعمل الفراء هذا اللفظ بمعناه اللغوي؛ إذ إنه لا يستعمله إلا في الترجيح بين الأوجه الجائزة عنده في النص القرآني وهذا اللفظ يدل على أن الرأي المرجح أشبه من غيره بسنن الكلام العربي.

وعند تتبع هذا اللفظ في المعاني ظهر لي أن أكثر استعمال الفراء له كان في الترجيح بين الأوجه التفسيرية<sup>(٢)</sup>، وقد يستعمله في الترجيح بين القراءات القرآنية<sup>(٣)</sup>، أو الأوجه الإعرابية<sup>(٤)</sup>، وهو في ذلك كله لا يخص هذا اللفظ بالترجيح في التراكيب التي وقع فيها الحذف، بل قد يستعمله للترجيح بين وجهين لم يقع فيهما حذف. أولاً: استعماله فيما وقع فيه حذف.

من أمثلة استعمال الفراء هذا اللفظ في الترجيح بين وجهين وقع الحذف من التركيب في أحدهما ما ذكره في قوله تعالى: **چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ر ر ك ك** **چ الأنبياء: ١٧** حيث قال: " جاء في التفسير: ما كنا فاعلين و (إن) قد تكون في معنى (ما) كقوله **چ چ چ چ ج ج فاطر: ٢٣** وقد تكون إن التي في مذهب جزاء فيكون: إن كناً فاعلين وكنا لا نفعل. وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية والله أعلم" (٥).

فالفراء قد استعمل هذا اللفظ للترجيح بين وجهين يلزم على أحدهما وجود محذوف من التركيب، ولهذا السبب جعلت هذا المصطلح من المصطلحات الدالة على الترجيح في التراكيب التي وقع فيها حذف.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٥٩، والصحاح ٧/ ٨٦، وتاج العروس ٣٦ ٤١١-٤١٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المعاني ١/ ١٤٤، ١٩٤، ٢٧٢، ٤٣٥، ١٨٩/ ٢، ٣٦٨.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المعاني ١/ ٤١.

(٤) ينظر على سبيل المثال: المعاني ١/ ٢٦٠.

(٥) المعاني ٢/ ٢٠٠.

ثانيا: استعماله في التراكيب التي لم يقع فيها حذف.

من ذلك تفسيره للغو في قول الله تعالى: **جَأْبُ بَبِيبٍ جَبَابٍ** البقرة: ٢٢٥

قال: " فيه قولان: يقال: هو مما جرى في الكلام من قولهم: لا والله، وبلى والله. والقول الآخر: الأيمان أربع. فيمينان فيهما الكفارة والاستغفار، وهو قولك: والله لا أفعل، ثم تفعل، ووالله لأفعلن ثم لا تفعل. ففي هاتين الكفارة والاستغفار لأن الفعل فيهما مستقبل. واللذان فيهما الاستغفار ولا كفارة فيهما قولك: والله ما فعلتُ وقد فعلت، وقولك: والله لقد فعلتُ ولم تفعل. فيقال هاتان لغو؛ إذ لم تكن فيهما كفارة. وكأن القول الأول - وهو قول عائشة: إن اللغو ما يجرى في الكلام على غير عَقْد - أشبه بكلام العرب" (١).

فالفراء يرجح قول عائشة رضي الله عنها بقوله: "وكان القول الأول أشبه بكلام

العرب" وهذا ترجيح رأي تفسيري لا علاقة له بالحذف اللغوي. **خامسا:**

## أعجب.

العجب في اللغة حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسبب الشيء (٢)، ويستعار للأمر الجميل الذي يسر (٣)، فيقال: أعجبتني هذا الشيء وأعجبت به وهو مُعجِبٌ إذا كان حسنا جدا وسررت منه (٤).

وقد استعمله الفراء في معناه اللغوي، فهو يريد به ترجيح وجه على آخر لحسن الوجه الراجح عنده، وعند تتبع هذا اللفظ في المعاني ظهر لي أن أكثر استعمالات الفراء هذا المصطلح كان في الترجيح بين القراءات القرآنية (٥)، وقد يستعمله في

(١) المعاني ١/١٤٤.

(٢) مفردات القرآن ٥٤٧.

(٣) مفردات القرآن ٥٤٧.

(٤) ينظر: العين ١/٢٣٥، وتهذيب اللغة ١/٢٤٧، ومقاييس اللغة ٤/٢٤٤، وتاج العروس ٣/٣١٩ - ٣٢١.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٢/٢٧٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣/١٧٢، ٢٤٤.



الترجيح بين الأوجه التفسيرية<sup>(١)</sup>، أو الإعرابية<sup>(٢)</sup>، أو الصيغ الصرفية<sup>(٣)</sup>، وهو في ذلك لم يقصر هذا اللفظ على الترجيح بين الأوجه التي وقع فيها الحذف، بل جعله لفظا عاما يستعمله فيما أراد ترجيحه.

أولا: استعماله فيما وقع فيه حذف.

من أمثلة استعمال الفراء هذا اللفظ للترجيح بين تركيبين وقع في أحدهما حذف ما ذكره في قول الله تعالى: **چ ط ط ط ڈ ڈ ف** **چ بونس**: ٢٧ قال: " رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها؛ كما قال **چ** □ □ □ **چ البقرة**: ١٩٦ و **چ** □ □ □ □ □ **چ البقرة**: ١٩٦ والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وعليه فدية. وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: **چ ڈ ڈ ف** **چ والأول أعجب إليّ**".<sup>(٤)</sup> يرجح الفراء بين وجهين في هذه الآية يلزم على أحد هذين الوجهين تقدير محذوف وقد استعمل مصطلح الإعجاب في هذا النص ولذلك جعلت هذا اللفظ من ألفاظ الترجيح. وإن لم يكن خاصا بالترجيح في التراكيب المحذوفة.

ثانيا: استعماله في التراكيب التي لم يقع فيها حذف.

من أمثلة ذلك استعماله هذا اللفظ للترجيح بين وجهين وجهين إعرابين، فقد ذكر في قوله تعالى: **چ** □ □ □ **چيس**: ٣٩ " الرفع فيه أعجب إليّ من النصب"<sup>(٥)</sup>. فالرفع والنصب في الآية الكريمة وجهان إعرابيان استعمل الفراء للترجيح بينهما لفظ (أعجب).

(١) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٧٨/٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٣٧٨ /٢.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المعاني ٤١٨/١.

(٤) المعاني ٤٦١ /١.

(٥) المعاني ٣٧٨ /٢.



## الفصل الثاني: أنواع المحذوف ومواقعه

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: حذف الحرف ومواقعه. وفيه مطلبان:

الأول: حذف الحروف العاملة.

الثاني: حذف الحروف غير العاملة.

المبحث الثاني: حذف الفعل ومواقعه.

المبحث الثالث: حذف الاسم ومواقعه.

المبحث الرابع: حذف شبه الجملة ومواقعه.

المبحث الخامس: حذف الجملة ومواقعه.

المبحث السادس: حذف أكثر من جملة ومواقعه.

## المبحث الأول: حذف الحرف ومواقعه.

تعددت مسائل حذف الحرف في (معاني القرآن). ومن الحروف ما كان عاملاً، ومنها ما لم يكن عاملاً، ومن الحروف العاملة ما يبقى عمله بعد الحذف، ومنها ما لا يبقى عمله.

وبناء على ذلك فسيتم تقسيم هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: حذف الحروف العاملة.

المطلب الثاني: حذف الحروف غير العاملة.

## المطلب الأول: حذف الحروف العاملة

### حذف حرف الجر.

حذف حرف الجر على قسمين:

القسم الأول: أن يحذف ويبقى عمله.

القسم الثاني: أن يحذف ولا يبقى عمله.

وقد تحدث الفراء عن هذين القسمين، وأوضح متى يبقى عمل حرف الجر بعد حذفه، ومتى ينتفي عمله.

القسم الأول: أن يحذف حرف الجر ويبقى عمله.

تعرض الفراء لحذف الخافض وبقاء عمله في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: حذف حرف الجر الدال على القسم.

بين الفراء هذا الموضع في تعليقه على قول الله تعالى: **چأ ب ب ب ب چص: ٨٤**

فقال: "ولو خفض (الحق) الأوّل خافضٌ يجعله الله تعالى؛ يعني في الإعراب، فيقسم

به كان صَوَابًا، والعرب تُلقى الواو من القسم ويخفّضونه؛ سمعناهم يقولون: الله

لتفعلن، فيقول المجيب: الله لأفعلن؛ لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه

الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير؛ يريد بخير، فلما

كثرت في الكلام حُذفت." (١).

ينص الفراء على أن واو القسم تحذف مع بقاء عملها وهو الجرّ وإن لم يعوّض

عنها، وعلل ذلك بما جعله قاعدة عامّة عنده في باب الحذف، وهو قوله: "لأن

(١) المعاني ٢ / ٤١٣.

المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف"، وهذا يدل على أن حذف الخافض مع بقاء عمله قياسي عند الفراء فيما كثر استعماله، وقد نظّر لذلك بالقول المنسوب لرؤبة: "خير عافاك الله"<sup>(١)</sup> بحذف حرف الجر مع إعماله. وهذا التنظير من الفراء يدل على أن حذف الحرف الجر مع إعماله ليس مختصا عنده بلفظ (الله)، بل ليس مختصا بكون حرف الجر من حروف القسم. وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup>؛ فالبصريون يرون أن حذف حرف القسم مع بقاء عمله من غير تعويض خاص بلفظ (الله) وحده دون سائر الألفاظ المقسم بها<sup>(٣)</sup>. والمقصود بالتعويض هو زيادة (ها)، أو همزة الاستفهام، أو قطع همزة (الله) في الدرج<sup>(٤)</sup>.

دليل الفراء والكوفيين.

استدل الفراء والكوفيون على حذف حرف الجر وبقاء عمله بالسمع عن العرب؛ فقد ورد أن العرب يحذفون حرف القسم ويخفضون ما بعده سواء أكان المخفوض لفظ الجلالة أم غيره. قال الفراء: "والعرب تُلقى الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: الله لتفعلن فيقول الجيب: اللهُ لأفعلن"<sup>(٥)</sup>، وسبق النقل عن رؤبة في حذف الجر مع غير لفظ الجلالة.

ولم ينفرد الفراء بنقل ذلك عن العرب، بل نقله من البصريين يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، قال سيبويه: ".. وزعم يونس أن من العرب من يقول - أي في قولهم مررتُ برجل صالح وإن لا صالحًا فطالحٌ - إن لا صالحٍ فطالحٍ على إن لا أكنُ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ"<sup>(٦)</sup>. وقال: "وزعم الخليل أن قولهم لاه أبوك ولقيته أمس

(١) ينظر: الكامل ٢ / ٦١٦، والخصائص ١ / ٢٨٥، والإنصاف ١ / ٣٩٤.

(٢) الإنصاف ص: ٣٣٤.

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٠، وشرح الرضي ٤ / ٣٠٢. وينظر: انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص: ١٤٦ - ١٤٧.

(٤) الكتاب ٢ / ١٦٠ - ١٦١، ٣ / ٥٠٠، والمقتضب ٢ / ٣٢١ - ٣٢٣، والأصول ١ / ٤٣١ - ٤٣٢، والرضي ٤ / ٣٠٢.

(٥) المعاني ٢ / ٤١٣.

(٦) الكتاب ٢ / ١٦٢.

إنما هو على الله أبوك ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان".<sup>(١)</sup>

والذي يظهر أن حذف الجار مع بقاء عمله جائز فيما كثر استعماله سواء كان حرف قسم أم لم يكن، يشهد لذلك الأمثلة التي مر الاستشهاد بها فهي تدل دلالة واضحة على جواز حذف الخافض وبقاء عمله فيما كثر استعماله.

---

(١) الكتاب ٢ / ١٦٢ - ١٦٣.

الموضع الثاني: حذف حرف الجر بعد كم الخبرية.

ذكر ذلك الفراء في توجيهه خفض كلمة (عمة) من قول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جريرٌ وخالة فدعاء قد حَلَبْتُ عليّ عِشاري<sup>(١)</sup>

فقال: "ومن خفض قال: طالت صُحبة من للنكرة في كم، فلمّا حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخير."<sup>(٢)</sup>

فالفراء والكوفيون<sup>(٣)</sup>، يرون أن المجرور بعد (كم) مجرور بإرادة حرف الجر، والمقصود بذلك أنهم يجعلون الأثر الناتج عن حرف الجر موجودا فيما بعده وإن كان الحرف غير موجود، وهذا يدل على أنهم يعملون حرف الجر - في هذا الموضع - مع عدم وجوده مخالفين بذلك البصريين<sup>(٤)</sup>.

وقد استدل الفراء على رأيه بطول المصاحبة، والمقصود بها لزوم مجيء حرف الجر (من) قبل الاسم النكرة الواقع بعد (كم) الخبرية، فلما كان الأمر كذلك صار مجيء (كم) في الأسلوب الخبري دليلا حتميا على وجود حرف الجر (من) سواء أكان هذا الحرف ملفوظا أم مقدرا. فقول الفراء السابق: "حذفناها" يريد به الحذف اللفظي فقط بدليل أن الاسم النكرة الواقع بعد (كم) يجب أن يكون مجرورا بحرف الجر (من)، وهو ما عبر عنه الفراء بإرادة (من)، فحرف الجر وإن كان محذوفا في اللفظ فإنه موجود في التقدير.

(١) ديوان الفرزدق ص: ٣١٢، والكتاب ٢ / ٧٢، ١٦٢، ١٦٦، ومعاني الفراء ١ / ١٦٩. والفتح: ميل في المفاصل. ينظر: التهذيب ١٣٥/٢.

(٢) المعاني ١ / ١٦٩.

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٤ / ٨١.

(٤) الجمهور يرون أن الاسم المجرور بعد كم الخبرية مجرور بالإضافة ينظر: الكتاب ٢ / ١٦١، والأشْمُونِي ٤ / ٨١، والهمع ٤ / ٨١.



والذي يظهر لي أن الفراء مسبوق في رأيه هذا يدل على ذلك أن سيبويه في الكتاب قد نص على هذا الرأي الذي اتبعه الفراء فقال: "وقد قال بعضهم (كم) على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر أضمروا (من) كما جاز لهم أن يضمروا (رب)"<sup>(١)</sup>.

وبما نقلته من نص الفراء يتضح أنه قد وضع قاعدة فيما يتصل بحذف حرف الجر مع إعماله، وسعى إلى تطبيقها في معاني القرآن، ومفاد هذه القاعدة أن كل تركيب كثر استعماله وأمن اللبس فيه بأن وجد ما يدل على المحذوف جاز حذف حرف الجر منه وإبقاء عمله، وليس ذلك مختصاً بحرف القسم، أو كم الخبرية. والذي يبين أن حذف حرف الجر وبقاء عمله عند الفراء ليس مختصاً بالموضوعين السابقين، هو ما ذكره بقوله: "والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حُذفت."<sup>(٢)</sup>

ويدل على اشتراطه كثرة الاستعمال لحذف الجار وبقاء عمله أنه لا يُعمل حرف الجر إذا حذف ولم يتوفر في التركيب هذا الشرط حتى لو وجد الدليل عليه، بل ينص على أنه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله.

فقد ذكر رواية الجر في قول الله (السلاسل) من قوله تعالى: **چ گ گ گ گ**  
**گ گ چ غافر: ٧١**

فقال: "ترفع السلاسل والأغلال،..... وذكر الكلبي<sup>(٣)</sup> عن أبي صالح عن ابن عباس<sup>(٤)</sup> أنه قال: وهم في السلاسل يُسحبون، فلا يجوز خفض السلاسل،

(١) الكتاب ٢ / ١٦٢.

(٢) المعاني ٢ / ٤١٣.

(٣) هو: محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي من أهل الكوفة كان عالماً بالنسب والتفسير، روى عن عدد من الصحابة، وعن أبي صالح مولى أم هانئ، وروى عنه سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وابن المبارك، قال عنه يحيى بن معين "ليس بشيء"، له مصنف في التفسير. ت ١٤٦ هـ ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٣٠٩ - ٣١١، وتهذيب التهذيب ٣ / ٥٦٩ - ٥٧٠.

(٤) ذكر سفيان الثوري أن الكلبي قال: ما حدثت عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه. تهذيب التهذيب ٣ / ٥٦٩.

والخافض مضمر<sup>(١)</sup>. فهذا منه نص على أن الخافض المضمر لا يعمل. وهو محمول على ما لم يكثر في الاستعمال كما سبق.

وقال في موضع آخر مبينا ذلك: "... لأن إضمار الخفض غير جائز؛ ألا ترى أنك تقول: مَنْ ضربت؟ فتقول: زيدا، ومن أتاك؟ فتقول: زيداً. فيضمر الرفع والناصب.

ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيد؛ لأن الخافض مع ما خَفَضَ بمنزلة الحرف

الواحد<sup>(٢)</sup>. فهذا التعليل يحمل على ما لم يكثر في كلام العرب، أما ما كثر

استعماله عند العرب فيجوز حذفه وبقاء عمله، ويدل لذلك أن الفراء ذكر هذه

القاعدة وطبقها على ما لم يكثر في الكلام فمنع الحذف لذلك، أما ما كثر

استعماله فقد ذكر في النصوص السابقة جواز حذفه.

وحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال أقر به البصريون كذلك، قال سيبويه:

"ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا

استعماله أحوج"<sup>(٣)</sup>.

فالحذف فيما كثر استعماله متفق عليه بين البصريين والكوفيين، ولكن الاختلاف

جرى في توظيف ذلك في تحليل التراكيب.

فسيبويه بعدما نقل قول يونس في حذف حرف الجر وبقاء عمله<sup>(٤)</sup> قال: " وهذا

قبیح ضعيف<sup>(٥)</sup>... ولا يجوز أن يضمّر الجارُ ، ولكنهم لما ذكروه في أوّل كلامهم

شبهوه بغيره من الفعل"<sup>(٦)</sup>.

و يعلل لقول يونس - على قبح ذلك عنده - بأن الجملة قد تقدم فيها ذكر حرف

الجر<sup>(١)</sup>، وهذا يشير إلى أنه إذا لم يتقدم حرف الجر لا يجوز عنده مطلقاً، وإذا تقدم

تقدم ذكره جاز على قبح.

(١) المعاني ١١ / ٣.

(٢) المعاني ١٩٨ / ١. وينظر: الكتاب ١٦٣ / ٢.

(٣) الكتاب ١٦٣ / ٢.

(٤) هو قوله أن قول العرب: مررت برجل إن لا صالح فطالح. (بالجر) مبني على حذف الخافض وبقاء عمله والتقدير: إن لا أكن

مررت بصالح فطالح. ينظر: الكتاب ١٦٢ / ٢.

(٥) من أجل إضمار حرف الجر. ينظر: شرح الرماني ص: ٥٦١.

(٦) الكتاب ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣.

أما الفراء فيشترط لحذف حرف الجر وبقاء عمله كثرة الاستعمال فقط، لأن في كثرة الاستعمال دليل على المحذوف ولم يشترط تقدم ذكر الخافض.

ومثل الفراء في ذلك الفارسي فقد جوز حذف حرف الجر وبقاء عمله، من غير ذكر تقدم حرف الجر. قال: والجار إذا وجد الدليل عليه وحذفوه كان على ضربين: الأول: أن يوصل الفعل كقولهم اخترت الرجال زيدا.

والآخر: أن لا يوصل الفعل ولكن يكون الحرف كالمثبت في اللفظ فيجرون به كما يجرون به وهو مثبت كقولهم (الله) وقول بعض المتقدمين<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: **چِفْ ق** **چ الجائية:** ه أن الآية على حذف حرف الجر (في)، ومثله جر (مستنكر) في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

صحاحا ولا مستنكر أن تُعَقَّرَا.<sup>(٤)</sup>

فهو في هذا النص ذكر حذف حرف الجر وبقاء عمله ولم يشترط لذلك إلا وجود الدليل على المحذوف، ولم يتعرض لكون الحرف مذكورا من قبل أو غير مذکور، فظاهر إطلاقه عدم اشتراط التقدم.

والراجح - والله أعلم - في هذه المسألة كالراجح في المسألة التي قبلها، وهو أن ما كثر استعماله في العربية جاز حذف الخافض منه وبقاء عمله سواء أتقدم له ذكر أم لم يتقدم، وأما ما لم يكثر استعماله فلا يجوز ذكره إلا بحرف الجر.

والدليل على ذلك هو ما نقله البصريون والكوفيون من حذف لحرف الجر وبقاء عمله في بعض التراكيب التي كثر استعمالها عند العرب.

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢ / ١٦٠ - ١٦١.

(٢) هو أبو الحسن الأخفش كما في المقتضب ٤ / ١٩٥.

(٣) البيت للنابغة الجعدي، وقيله: وما كان معروفا لنا أن نردها صحاحا...، وفي رواية فليس بمعروف لنا..، والضمير راجع إلى خيلهم كما في الأبيات التي قبله ينظر: ديوان النابغة الجعدي ص: ٧٠، والكتاب ١ / ٦٤، والمقتضب ٤ / ١٩٤، والخزانة ١ / ٥١٣ - ٥١٤.

(٤) كتاب الشعر ١ / ٤٣ - ٤٤. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٦ - ١٩٣، والمساعد ٢ / ٢٩٥ - ٣٠٠. فقد حاولا حصر المواضع التي ينزع فيها حرف الجر ويبقى عمله.



الوجه الثاني: النصب، ويكون إعراب قوله تعالى (جنات) منصوبا بنزع الخافض، وهو ما عناه الفراء بإسقاط الباء. وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أتيتَ بعبد الله في القَدِّ مُوثِقاً فهلاًّ سعيداً ذا الخيانةِ والغَدْرِ

فنصب (سعيداً) لأن المعنى (فهلاًّ أتيت بسعيد) فلما حذف الفعل وحرف الجر نصب ما بعده، وهو ما نص عليه بقوله "كذلك تفعل بالفعل إذا اكتسب الباء ثم أضمرنا جميعاً نصب".

وعلى ما ذهبت إليه في تفسير كلام الفراء يكون في نصه لف ونشر مرتب، لأن التكرير في النص السابق يعود على الجر، وإسقاط الباء يعود على النصب. ثم انتقل إلى ذكر مسألة أخرى وهي جواز عطف الاسم المجرور الواقع خبراً إذا تقدم مع حذف الجار، فذكر أن العرب قد ورد عنهم في كلامهم ما يدل على ذلك. واستشهد عليه بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

ألا يا لقومٍ كُلُّ ما حُمِّمَ واقعٌ وللطيرِ مَجْرَىً والجنوبِ مَصَارِعُ

فقوله (والجنوب) اسم مجرور وقع خبراً وتقدم على مبتدأه فجاز حينئذ حذف الجر وبقاء عمله. ولجواز الحذف شروط ذكرها.

الأول: أن يكون الجار والمجرور خبراً.

الثاني: أن يكون الخبر مقدماً على المبتدأ وهو ما أشار إليه بقوله: "إذا قدّمته " أي إذا قدمت الجار والمجرور على المبتدأ.

الثالث: أن لا يفصل بين حرف العطف والاسم المجرور فاصل، وإلى هذا أشار بقوله: "ولم تُحَلْ بينهما " أي لم تحل بين حرف العطف، والاسم المجرور بحائل ولو كان الحائل المبتدأ، فلو قدم الشاعر في البيت السابق قوله (مصارع) لم يجوز جر

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة..

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة..

(الجنوب) بحذف حرف الجر، وقد ذكر الفراء ذلك بقوله: "فلو قلت: (ومصارعُ الجنوب) لم يجز وأنت تريد إضمار اللام".

فإذا وجدت هذه الشروط جاز حذف الجار وبقاء العمل، والدليل على كون حرف الجر محذوفاً عند الفراء في هذه المسألة قوله: "أراد: وللجنوبِ مصارع، فاستجاز حذف اللام" فقد صرح بحذفها، وقدر المحذوف بقوله (أراد: وللجنوب)، وقد سبق في الفصل الأول أن هذا المصطلح مستعمل عند الفراء في الدلالة على تقدير المحذوف، ويؤكد كون حرف الجر محذوفاً ومقدراً أن المبتدأ محتاج إليه ليرتفع به قال: "وبها ترتفع المصارع إذ لم تحل بينهما بشيء" أي باللام في قوله (وللجنوب)، لأن المبتدأ في البيت الشعري هو (المصارع) والمبتدأ لا بد له من خبر مفرد مرفوع، أو جملة، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا يوجد في البيت السابق شيء من ذلك. فوجب تقدير اللام لكي يكون الخبر الجار والمجرور.

وهذه المسألة التي تكلم عنها الفراء داخلة فيما عرف في الدرس النحوي بالعطف على معمولي عاملين، والمقصود به أن يُعطف بحرف واحدٍ معمولان على معمولي عاملين مختلفين<sup>(١)</sup>، وبيان ذلك أن قوله في البيت السابق (الطير) معمول لحرف الجر، وقوله (مجرى) معمول لقوله (للطير) لأن المبتدأ مرفوع بالخبر عند الفراء والكوفيين<sup>(٢)</sup>، أو يكون معمولاً لعامل معنوي وهو الابتداء عند البصريين<sup>(٣)</sup>، وفي كلا الحالتين يلزم أن يكون قوله (الجنوب) معطوفاً على قوله (الطير)، ويكون قوله (مصارع) معطوفاً على قوله (مجرى) فيستلزم ذلك أن يعطف بحرف عطف واحد وهو الواو على معمولي عاملين. فالمعمولان المعطوف عليهما (الطير، مجرى)، والعاملان هما (حرف الجر، والخبر أو الابتداء).

(١) شرح الرضي ٣٤٤/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص: ٤٠، وشرح المفصل ٨٤/١

(٣) ينظر: الإنصاف ص: ٤٠، وشرح المفصل ٨٤/١

وقد اختلف النحويون في جواز المسألة السابقة لاستلزامها العطف على معمولي عاملين:

فذهب الأخفش<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup>، إلى جواز ذلك وهو منسوب إلى الكسائي<sup>(٣)</sup>، والكوفيين<sup>(٤)</sup>. وذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، وابن السراج<sup>(٧)</sup> إلى المنع. ومذهب الفراء المنع كما تقدم وهو ما نسبته إليه ابن مالك<sup>(٨)</sup>، والرضي<sup>(٩)</sup> خلافا لما لما نسبته إليه السمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>، والأشموني<sup>(١٢)</sup> من جواز العطف على معمولي عاملين.

وقد استدل المانعون من العطف على معمولي عاملين بأمور:

الأول: أن حرف العطف نائب عن العامل، وما قام مقام غيره أضعف منه فلا يجوز أن يجعل له من العمل ما لا يجعل للعامل، وذلك أن العامل لا يقوى على أن يعمل عمليين، فمن باب أولى ألا يقوى حرف العطف على العملين<sup>(١٣)</sup>.

الثاني: أن الذهاب إلى حذف الجار من هذا التركيب يجعل له نظائر في العربية فقد سمع عن العرب حذف الجار في أكثر من موضع، والعطف على معمولي عاملين لم يثبت في الاستعمال، والحمل على ما له نظير أولى<sup>(١٤)</sup>.

الثالث: أن القول بجواز عطف على معمولي عاملين يستلزم القول بجواز العطف على معمولات أكثر من عاملين، وهذا ممتنع بالإجماع<sup>(١٥)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٦٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٢٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٤، ومغني اللبيب ٥/ ٥٢٤، والأشموني ٣/ ١٢٣

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٤٣١ - ٤٣٢.

(٣) مغني اللبيب ٥/ ٥٢٤.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢٧.

(٥) الكتاب ١/ ٦٤-٦٦.

(٦) المقتضب ٤/ ١٩٥.

(٧) الأصول ٢/ ٦٩.

(٨) شرح الكافية ٣/ ١٢٤٣.

(٩) شرح الرضي ٢/ ٣٤٧.

(١٠) الدر المصون ٩/ ٦٣٩.

(١١) المغني ٥/ ٥٢٤.

(١٢) الأشموني ٣/ ١٢٣.

(١٣) الأصول ٢/ ٦٩، وشرح المفصل ٣/ ٢٧.

(١٤) شرح المفصل ٣/ ٢٧.

(١٥) الأصول ٢/ ٧٥، والهمع ٣/ ١٩٠.

ويمكن مناقشتهم بأن الدليل الأول دليل منطقي لا يصح تعليل اللغة المسموعة به، وأن ما أُلزموا به مخالفهم في الدليل الثالث غير ملزم لأن اللغة مسموعة فيقتصر فيها على السماع، ولم يرد العطف على معمولات أكثر من عاملين<sup>(١)</sup>. وما ذكره في الدليل الثاني من عدم السماع محجوج بما نقل عن العرب من ذلك، وتأويلهم جميع ما ورد من ذلك بحذف الجار لا يجعل المسموع غير مسموع لأن التقدير ما هو إلا افتراض منهم.

ومما ورد من ذلك قول الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** (اختلاف) معطوف على (خلق) من قوله تعالى: **چ چ چ چ الجائية: ٥** فقول الله تعالى: (اختلاف) معطوف على (خلق) من قوله تعالى: **چ چ چ چ الجائية: ٤** وقوله: **چ چ چ چ الجائية: ٤** (خلق) معمول (في) و **چ چ چ چ** معمول للابتداء، فوقع في الآية عطف على معمولي عاملين. والمانعون يقدرّون محذوفاً في الآية.<sup>(٢)</sup> وقد قرئ (آيات) بالكسر<sup>(٣)</sup> وهو كذلك من العطف على معمولي عاملين. لأن (آيات) تكون معطوفة على (آيات) من قول الله تعالى **چ پ پ پ چ الجائية: ٣** فيكون العاملان **چ پ چ** و (في) قال الزمخشري: "وأما قوله **چ چ چ چ چ چ** فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت"<sup>(٤)</sup>. رفعت"<sup>(٤)</sup>.

وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

(١) المغني ٥/٥٢٢، والأشمونى ٣/١٢٢،

(٢) ينظر: الحجة ٦/١٧٠ ١٧١، والبحر ٨/٤٣، والدر المصون ٩/٦٣٩ - ٦٤٠.

(٣) الفارسي بالكسر حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٥٩٤، والحجة ٦/١٦٩، والبحر ٨/٤٢.

(٤) الكشاف ص: ١٠٠٤.

(٥) البيت منسوب لأبي دؤاد الإباضي ولعدي بن زيد. ينظر: ديوان عدي بن زيد في الأبيات المنسوبة له ولغيره ص: ١٩٩، وكتاب سيبويه ١/٦٦، والأصمعيات ص: ١٩١، والكامل ١/٣٧٦ ونسب فيه لعدي ابن زيد، والحجة ٦/١٧١، وأمالى ابن السجري ٢/٢١١، وشرح المفصل ٣/٢٦.



فقوله (نار) معطوف على (امرئ)، و قوله (نارا) معطوف على (امرأ)، والعاملان مختلفان فعامل (امرئ) هو (كل) وعامل (امرأ) هو (تحسبين).

وقول العرب: (ما كل سوداءً تمرّةً ولا بيضاءً شحمةً) <sup>(١)</sup> فعطف (بيضاء) على (سوداء)، وعطف (شحمةً) على (تمرّةً).

والذي يظهر لي جواز العطف على معمولي عاملين بشرط أن يتقدم الاسم المجرور، وألا يفصل بينه وبين حرف العطف فاصل. لأنه مسموع عن العرب، وتأويل جميع ما سمع من هذا الباب فيه تكلف تأباه العربية.

وما ذهبت إليه من جواز العطف بهذه الشروط هو ما ذهب إليه ابن الحاجب <sup>(٢)</sup>، وابن هشام <sup>(٣)</sup>. قال ابن الحاجب: "لأن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب أن يقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره؛ إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الأصل" <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٢٦.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٣) لم يذكر ابن هشام الشروط لكنه مثل بما يتفق معها ينظر: المغني ٥/ ٥٣٢.

(٤) شرح الرضي ٢/ ٣٤٨.



فقال: "أن في موضع نصب بإلقائك الخافض"<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي - بعد التتبع - أن مقصده بهذا التعبير هو أن السبب في النصب إلقاء الخافض فالباء للسببية، ولكن العامل هو الفعل كما صرح به في النص الذي قبله، وهو بذلك موافق للبصريين.<sup>(٢)</sup>

وقد نسب بعض المتأخرين إلى الكوفيين أن النصب عندهم بنزع الخافض<sup>(٣)</sup>، وهذا خلاف ما ظهر لي من رأي الفراء.

الموضع الإعرابي للمصدر المؤول بعد الحذف:

نصوص الفراء السابقة تؤكد أن الموضع هو النصب ويزيد ذلك بيانا ما ذكره في قوله تعالى **﴿إِذْ قَالَ: "وَجَلَّةٌ مِنْ أَنْهَمُ. فَإِذَا أَلْقَيْتَ (مِنْ) نَصَبْتَ. وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ حَذَفَتْ مِنْهُ خَافِضًا فَإِنَّ الْكَسَائِيَّ كَانَ يَقُولُ: هُوَ خَفَضَ عَلَيَّ حَالِهِ. وَقَدْ فَسَّرْنَا أَنَّهُ نَصَبٌ إِذَا فُقِدَ الْخَافِضُ"﴾**<sup>(٤)</sup>.

فالفراء يرى أن الموضع نصب وهو بذلك يخالف شيخه الكسائي، وقد صرح في

أكثر من موضع بذلك، ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالَ: "وَجَلَّةٌ مِنْ أَنْهَمُ. فَإِذَا أَلْقَيْتَ (مِنْ) نَصَبْتَ. وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ حَذَفَتْ مِنْهُ خَافِضًا فَإِنَّ الْكَسَائِيَّ كَانَ يَقُولُ: هُوَ خَفَضَ عَلَيَّ حَالِهِ. وَقَدْ فَسَّرْنَا أَنَّهُ نَصَبٌ إِذَا فُقِدَ الْخَافِضُ"﴾**

**﴿إِذْ قَالَ: "وَجَلَّةٌ مِنْ أَنْهَمُ. فَإِذَا أَلْقَيْتَ (مِنْ) نَصَبْتَ. وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ حَذَفَتْ مِنْهُ خَافِضًا فَإِنَّ الْكَسَائِيَّ كَانَ يَقُولُ: هُوَ خَفَضَ عَلَيَّ حَالِهِ. وَقَدْ فَسَّرْنَا أَنَّهُ نَصَبٌ إِذَا فُقِدَ الْخَافِضُ"﴾**

نصب إذا نُزِعَت الصفة<sup>(٥)</sup>، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها، قال وكان الكسائي يقول: موضعه خفض. قال الفراء: ولا أعرف ذلك.<sup>(٦)</sup>

وقد وافق الفراء الخليل في هذه المسألة. قال سيبويه: "فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا هذا قول الخليل"<sup>(٧)</sup>. وقوى وقوى سيبويه أن الموضع جر كما يشير إليه ظاهر قوله "ولو قال إنسان إن (أن) في

(١) المعاني ٢ / ٣.

(٢) شرح المفصل: ١ / ١٠٨.

(٣) حاشية الخضري ١ / ١٨٠.

(٤) المعاني ٢ / ٢٣٨.

(٥) أي حرف الجر.

(٦) المعاني ١ / ١٤٨.

(٧) الكتاب ٣ / ١٢٧.

موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثير استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار..... لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قوله لاه أبوك"<sup>(١)</sup>.

وقد نسب ابن جني في المحتسب<sup>(٢)</sup> إلى الخليل القول بالجر، وإلى سيبويه القول بالنصب وهو خلاف مذهبهما، ومثله ابن مالك في التسهيل وشرحه<sup>(٣)</sup>، ثم رجح مذهب الفراء وهو النصب. ويبيّن ذلك ابن هشام في المغني فنسب القول بالنصب للخليل وأكثر النحويين، ويبيّن أن ما ذكره ابن مالك عن الخليل من أن مذهبه الجر سهو منه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣ / ١٢٨.  
(٢) المحتسب ١ / ١٩٦.  
(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٥٠.  
(٤) مغني اللبيب ٥ / ٦٩٧ - ٦٩٨.

ثانيا: حذف حرف الجر قبل غير (أن و أن).

## ١ - قبل خبر (ما) الحجازية.

يطرد عند الفراء والكوفيين حذف حرف الجر في خبر (ما) الحجازية، خلافا للبصريين<sup>(١)</sup>.

قال الفراء في قوله تعالى: **حَدَّثَ قَدْ حَيَّوْا** "نصبت **حَدَّثَ** لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

فهو يرى أن خبر (ما) عند أهل الحجاز ينصب بحذف حرف الجر، لأن أكثر أحوال خبرها عند الحجازيين اقترانه بالباء، فلما حذفت الباء منه انتصب الاسم بعد الحذف، ولذلك امتنع نصب الخبر في لغة أهل نجد عند حذفهم للباء، لأنهم ينطقون الخبر بالباء وبدونها فلما سقطت لم يكن لها أثر، قال الفراء: "وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا"<sup>(٣)</sup>. فعلة النصب مخالفة الأغلب، فأهل الحجاز حينما كان أغلب نطقهم بالخبر مقرونا بالباء وجب النصب حين حذفها، وأهل نجد حينما كان نطقهم الخبر بالباء وبدونها لم يجز لهم النصب لعدم مخالفتهم ما درجوا عليه.

واستدل الفراء على رأيه بما يلي:

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٥٧، ومعاني الفراء ٢ / ٤٢، والمقتضب ٤ / ١٨٨، ومعاني الزجاج ٣ / ١٠٧ - ١٠٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٦٥، وانتلاف النصره ص: ١٦٥.

(٢) المعاني ٢ / ٤٢.

(٣) المعاني ٢ / ٤٢.

أولاً: أن القرآن لم يرد فيه خبر ما النافية غير مقترن بالباء إلا في موضعين اثنين، هما هذه الآية التي في سورة يوسف، وقوله تعالى: **جَافَ قَدْحُ الْمَجَادِلَةِ: ٢** ، وبقية القرآن بدخول الباء على الخبر<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن الأصل في خبر ما الحجازية دخول الباء فعند حذفها لا بد من إشارة إلى هذا الحذف لأنه مخالف للأصل وهذه الإشارة هي تحول الجر في الخبر إلى نصب بنزع الخافض.

الثاني: أن تميماً حين كانوا لا يلتزمون إدخال الباء في خبر (ما) لم ينصبوه، فهذا يشير إلى أن النصب في لغة الحجازيين إنما وقع لسقوط الباء عندهم، لأنهم التزموها في خبر (ما) فنصبوا حين أسقطوها. وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله: "وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا"<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن الجميع متفق أن شرط النصب عند الحجازيين عدم تقدم الخبر على الاسم<sup>(٣)</sup>، وهذا يدل على أن النصب إنما كان لسقوط الباء، لأن الخبر حين يتقدم لا تصلح فيه الباء، فلا يصح (ما بمنطلق زيد) لتقدم الخبر، فلما لم تصلح فيه الباء لم ينصب الخبر لأن الباء ليست ساقطة حينئذ بل هي غير مقدرة أصلاً، وهذه هي علة عدم جواز النصب عند التقدم. وإلى هذا أشار الفراء بقوله: "وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا وما قائمٌ أخوك. وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل؛ ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائمٌ أخوك؛ لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم"<sup>(٤)</sup>.

(١) المعاني ٤٢ / ٢.

(٢) المعاني ٤٢ / ٢.

(٣) ينظر: سيبويه ٥٩ / ١ ، والمعاني ٤٣ / ٢ ، والمقتضب ١٨٩ / ٤.

(٤) المعاني ٤٣ / ٢. وقد أزال ما قد يرد عليه من أن الخبر المتقدم قد تدخل عليه الباء كما في قول الشاعر: وما بالحر أنت ولا العتيق. ومع ذلك لا يجوز نصبه. بقوله أن دخول الباء على الخبر المتقدم قليل فإذ حذف منه الباء لا ينصب بخلاف الخبر في لغة الحجازيين فإن الأكثر فيه دخول الباء كما في القرآن الكريم فلكثر استعماله بالباء في لغتهم نصب الخبر عند سقوطها. ينظر: معاني القرآن ٤٤ / ٢.

والذي يظهر لي والله أعلم أن رأي الفراء والكوفيين أخرى بالقبول لأمر:

الأول: أن (ما) حرف غير مختص لأنه يدخل على الأسماء والأفعال، فالقياس عدم إعماله، وقد صرح سيبويه بذلك فقال: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس"<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تعليل الفراء لعدم جواز النصب عند تقدم الخبر أقرب إلى الواقع اللغوي وأبعد عن التعقيد المنطقي من تعليل البصريين القائلين بأن (ما) حرف ضعيف فلم يعمل عند تقدم خبره.<sup>(٢)</sup>

الثالث: أن خبر (ما) في لغة الحجازيين لم يسمع يرد من دون الباء إلا في الآيتين السابقتين، وبيت واحد أعيا النحويين تطلبه<sup>(٣)</sup> وهو قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَجْرَةِ مَسْوَدَةٍ      تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ      حَنَفُو الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا

فجعل الخبر - والحالة هذه - منصوبا بنزع الخافض أيسر وأوفق من عمل باب مستقل لـ(ما) الحجازية، وتفريع المسائل عليها.

(١) الكتاب ١ / ٥٧.

(٢) انظر الكتاب ١ / ٥٩ ، والمقتضب ٤ / ١٨٩.

(٣) البحر المحيط ٥ / ٣٠٤.

(٤) لم أهد إلى قائله، وقد نسبة محقق الدر المصون إلى عدي بن الرقاع ولم أجده في ديوانه بتحقيق حسن محمد نور الدين، ولم أجده كذلك في شرح ثعلب على ديوان عدي، ولم أجده كذلك في ذيل الديوان أو في الأبيات المنسوبة له من الديوان. غير أنه توجد في الديوان قصيدة متحدة مع هذين البيتين في الوزن والقافية، ينظر: شرح ثعلب على الديوان ص: ٨٢، والديوان ص: ٣٣، والقصيدة المشار إليها موجودة كذلك في الطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني ص: ٨٧-٩٣ ولم أجدها فيها هذين البيتين. وقد جاء هذا البيت بلا نسبة في: الحماسة البصرية ١ / ٨٦، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٧، والأشباه والنظائر ٣ / ١٢٢ - ١٢٣. والحررة: الأرض ذات الحجارة السوداء، والحنق: الغيظ. ينظر: الصحاح ٥ / ١٥١، و التاج ٤ / ٢٢١.

ولا يرد اعتراض ابن الأنباري على الكوفيين بأن نزع الخافض لو كان موجبا للنصب في كل تركيب لوجب نصب فاعل (كفي) إذ الباء تدخل عليه فيجب -طرذا لعلتهم- نصبه عند نزعها<sup>(١)</sup>، لأن للفراء أن يقول أن حرف الجر حين يكون مطردا في تركيب ما ثم يحذف هذا الحرف وينصب الاسم الذي بعده فإن نصبه يكون بنزع الخافض، لا أن كل حرف جر يحذف من كل تركيب يجب نصب ما بعده.

---

(١) الإنصاف ١ / ١٦٧.



## ٢ - قبل الأماكن المختصة.

المكان المختص هو ما دل على مكان بعينه، وحقه أن لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة حرف الجر مثل قعدت في المسجد، وجلست في مكة<sup>(١)</sup>. إلا أنه قد سمع عن العرب حذف حرف الجر مع بعض الأماكن المختصة، وإيصال الفعل إليها. قال سيبويه: "وقد قال بعضهم ذهبُ الشام يشبّهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ لأنّه ليس في ذهبٍ دليل على الشام وفيه دليلٌ على المذهب والمكان، ومثلُ ذهبِ الشام دخلتُ البيتَ ومثل ذلك قول ساعدة بن جُوَيَّة<sup>(٢)</sup>:

لَدُنْ بَهْرَ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ<sup>(٣)</sup>.

فهذا النص يبين أن سيبويه يحكم على قولهم (دخلت الدار) بالشذوذ، وهو رأي بعض البصريين<sup>(٤)</sup>، وذهب الأخفش<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، إلى أن (دخل) تتعدى من غير شذوذ إلى الأماكن المختصة.

أما الفراء فقد ذكر في قوله تعالى: **چِثْرُ وِچِ التَّكْوِيرِ**: ٢٦ أن "العرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟ ويقولون: ذهب الشام، وذهبت السوق، وانطلقت الشام، وانطلقت السوق، وخرجت الشام. سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجت، وانطلقت، وذهبت. وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: انطلق به

(١) انظر الأصول ١/ ١٩٧، و شرح المفصل ٢/ ٤٣ - ٤٤.

(٢) منسوب لساعدة في الكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤، و شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/ ١١٢٠ وروايته (لذ) بدل (لذن)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٢٦٥، و خزائن الأدب ٣/ ٨٣. والعسل: سرعة المشي. ينظر: الصحاح ٤٣/٦.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥ - ٣٦.

(٤) الأصول ١/ ١٩٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٢٨، والارتشاف ١٤٣٥.

(٦) المقتضب ٤/ ٣٣٧ - ٣٣٨.

الفور<sup>(١)</sup>، فتنصب على معنى إلقاء الصفة<sup>(٢)</sup>، وأنشدني بعض بني عُقَيْل<sup>(٣)</sup>: تَصِيحُ  
بنا حَنِيفَةٌ إِذْ رَأَتْنا وَأَيَّ الأَرْضِ تَذْهَبُ للصِّياحِ<sup>(٤)</sup>

يريد: إلى أي الأرض تذهب، واستجازوا في هؤلاء الأحرف إلقاء (إلى) لكثرة استعمالهم إياها<sup>(٥)</sup>. فالفراء في هذا النص يرى أن الحذف مختص بهذه الأفعال الثلاثة: ذهب، خرج، انطلق. والذي يظهر لي أن نص الفراء يشير إلى قياسية حذف الخافض (إلى) في هذه الأفعال الثلاثة ويؤيد ذلك ما نُقِلَ عن الفراء أنه حكى عن العرب أن (ذهب) تصل بنفسها إلى غير ما تقدم ذكره من أسماء الأماكن نحو: عُمان، وخراسان، والعراق<sup>(٦)</sup>. وقد علل ذلك بكثرة استعمال العرب لهذه الأفعال فحذفوا حرف الجر من المكان المختص بعدها تخفيفاً عليهم في نطق الجملة؛ لأنهم إلى تخفيف ما كثر استعمالهم له أحوج. وقد أيد الفراء في مذهبه كثير من النحاة، منهم ابن دريد حيث قال: "رأيتُ العربَ قد أَلْفَتِ المحالَّ حتى جرى الكلامُ بالغائبِ المتَّصِلِ فقالوا خَرَجَتْ الشامُ وذَهَبَتْ الكوفةُ وَأَنْطَلَقْتُ العُورُ، فَأَنْفَذَتْ هذه الحروف في البلدان كُلِّها للمضمر فيها، ومن قال هذا لم يُقَلِّ ذَهَبَتْ عَبْدَ اللَّهِ ولا كَتَبْتُ زَيْداً لأنه ليس بناحية ولا محلَّ"<sup>(٧)</sup>. ومثله ابن خروف، حيث قال: "دخلت البيت والدار والمسجدَ، عدَّوه إلى جميع المختصة، وكذلك: ذهبت الشامُ والكوفةُ والبصرةُ، وزاد الفراء: انطلقت، عدَّوهما إلى جميع البلدان والنواحي"<sup>(٨)</sup>

(١) في النسخة المطبوعة [الفور] بالفاء، ولعلها [الفور] بالعين لكي يكون مكانا مختصا، ويؤيد ذلك ما في الجمهرة ٣/ ٤٩٥ - ٤٩٦.

(٢) الصفة كما مر من قبل يريد بها الفراء حرف الجر

(٣) هو عتي بن مالك العقيلي كما في شرح أبيات إصلاح المنطق ص: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) ينظر: المعاني ٣ / ٢٤٣، وإصلاح المنطق ص: ٨٧، وتفسير الطبري ٢٤ / ١٧١، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص: ٢٤٨ - ٢٤٩، والكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي ٣٣٩/١، واللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ١٩٢.

(٥) المعاني ٣ / ٢٤٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٣.

(٧) جمهرة اللغة ٣ / ٤٩٥-٤٩٦، ونقله عنه ابن سيده في المخصص ٤ / ٢٤٦.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١ / ٣٧٦.

وكذلك الزيدي في ائتلاف النصره رجع مذهب الفراء حيث قال: "مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل: (ذهبت الشام) ، إلا في هذه اللفظة لسماعهم إياها عن العرب، فلا يجيزون (ذهبت مصر)، ولا (ذهبت البصرة)، ومذهب الكوفيين جوازُه، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و(ذهب) و(خرج)، فيقولون: انطلقت السوق وخرجت البر، وذهبت مصر، وشبهه. وهذا هو الأقيس، لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة استعماله. "(<sup>١</sup>). ويظهر أن استعمال هذا الرأي أولى لأن فيه تخفيفين معاً؛ فالتخفيف بالحذف هنا نتج عنه تخفيف آخر وهو تحويل الكسرة إلى فتحة، والفتح أخف من الكسر، فأدى هذا الحذف إلى التخفيف من ناحيتين (<sup>٢</sup>).

(<sup>١</sup>) ائتلاف النصره ص: ١٣٦.

(<sup>٢</sup>) ظاهرة التخفيف ص: ٣٢٥.



وقوله (إذا رفع بها الاسم) يشير إلى كونها - أي مثل - خبراً، فالفراء يرى أن الخبر هو رافع المبتدأ كما في نصه السابق<sup>(١)</sup>، وهو بذلك موافق للكوفيين الذين يرون أن المبتدأ رافعٌ للخبر، والخبر رافعٌ للمبتدأ<sup>(٢)</sup>.

ثم يدافع الفراء عن رأيه إسقاط الكاف في هذه الآية ويجيب عمّا قد يرد عليه من الإشكال بقوله: " فإن قال قائل: أفيجوز أن تقول: زيدُ الأسدَ شدةً، فتنصب الأسد إذا ألقيت الكاف؟ قلت: لا؛ وذلك أن مثلَ تؤدي عن الكاف؛ والأسد لا يؤدي عنها؛ ألا ترى قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وزعتُ بكالهِراوةِ أعوجيِّ إذا وَنتِ الرِّكابَ جرى وثابا

أن الكاف قد أجزأت من (مثل)، وأن العرب تجمع بينهما؛ فيقولون: زيد كمثلك، وقال الله جل وعز: **چذت تذت ط** **چالشورى: ١١**، واجتماعهما دليل على أن معناهما واحد<sup>(٤)</sup>.

فالفراء يرى أن حرف الجر إذا كان هو الكاف قد يحذف قبل كلمة (مثل)، وذلك لأنهما يؤديان معنى واحداً إذ قد تستخدم العرب أحدهما مكان الآخر كما في البيت السابق، ثم يُردّ على استشكال قد يرد عليه وهو أنه إذا كان معناهما واحداً فكيف تقدر الكاف محذوفة قبل (مثل) وهي تغني عن الكاف؟ فأجاب بأنه قد سمع عن العرب جمع الكاف و(مثل) كما في آية الشورى، ولم يستشهد بغيرها مع ورود ذلك في الشعر العربي مثل قول عنتره بن شداد:

وترى بها الرّياتِ تحفُّقُ والقنا وترى العجاجَ كمثل بحرٍ مُزيدٍ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: المعاني ٣ / ١٨٥ حيث بين الفراء مذهبه في كون المبتدأ والخبر يترافعان.

(٢) الأشموني ١ / ١٤٩.

(٣) البيت منسوب لابن عادية السلمي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣ / ٣٣٤ ومن مواطن وروده: أدب الكاتب ص: ٥٠٥، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٦، والمخصص ٤ / ٢٣٧، والمقرب ١ / ١٩٦ والهِراوة: إما أن يقصد بها العصا يشبه الحصان بها، أو أن يريد أن فرسه مشابهة لفرس مشهورة عند العرب اسمها الهراوة، وأعوجي: نسبة إلى فرس من خيل العرب معروف. ينظر: الصحاح ٢ / ٣٥٤، والتاج ٤٠ / ٢٩٨ - ٢٩٩،

(٤) المعاني ٣ / ٨٥.

(٥) ديوان عنتره ص: ٣٥. وشرح الخطيب التبريزي على ديوان عنتره ص: ٦٣.

وقوله أيضا:

ورُحِمِي السَّمْهَرِيُّ لَهُ سِنَانٌ يَلُوحُ كَمِثْلِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ<sup>(١)</sup>

وقول الخنساء:

كَمِثْلِ اللَّيْثِ مُفْتَرِشٍ يَدِيهِ جَرِيءِ الصَّدْرِ رَبِّبَالٍ سَبْطِرٍ<sup>(٢)</sup>

وقول عامر بن الطفيل:

لَقِينَا جَمْعَهُمْ صَبْحًا فَكَانُوا كَمِثْلِ الضَّانِ عَادَاهُنَّ سَيْدٍ<sup>(٣)</sup>

فإذا وردت (مثل) منصوبة في الكلام فهذا دليل على أن النصب إنما جاء من حذف الكاف.

وفي توجيه النصب في هذه الآية أقوال أخرى:

فالزجاج يجوز أن تكون (مثل) في الآية مبنية على الفتح<sup>(٤)</sup>؛ وذلك أنها مبهمة و أضيفت إلى مبني وهو (أنكم) بنيت، فُبْنِيَتْ كما بني (يوم) حين أضيفت إلى (إذ) في (يومئذ) لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتنكير فمن بني جعل البناء أحد الأشياء التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه<sup>(٥)</sup>، ويؤيد ذلك ما ذكره سيبويه من أن (ما) في هذه الآية لغو<sup>(٦)</sup>.

ويرى المازني يرى أن (مثل) ركبت مع (ما) فصارت شيئا واحدا وبنيت على الفتح<sup>(٧)</sup>.

(١) ديوان عنتره ص: ٥١، وشرح الخطيب على ديوان عنتره ص: ٩٧. واليفاع هو التل المشرف. ينظر: التاج ٤٢٩/٢٢.

(٢) أنيس الجلساء بشرح ديوان الخنساء ص: ١٣٣. والأسد السبتر الذي يمتد عند الوثبة انظر الصحاح ٢٣٩/٣.

(٣) ديوان عامر بن الطفيل ص ٥٠، والسيد هو الذئب. ينظر: التاج ٢٣٠/٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥٤/٥.

(٥) ينظر: الأصول ٢٧٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٤١. والحجة للقراء السبعة ٦ / ٢١٧ - ٢١٨. والتبيان ٢ / ١١٨٠ و

أمالي ابن الحاجب ص: ٢٧٠، والدر المصون ١٠ / ٤٧.

(٦) الكتاب ٣ / ١٤٠.

(٧) الأصول ٢٧٥/١، والحجة ٦ / ٢١٨، والخصائص ١٨٢/٢، والدر المصون ١٠ / ٤٧ - ٤٨.

وأبو عمر الجرمي يرى أن (مثل) منصوب على الحال من (حق)،<sup>(١)</sup> وفي هذا الرأي مافيه إذ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة.

---

(١) الأصول ٢٧٦/١، والحجة ٢٢١/٦، والدر ٤٩/١٠.

## حذف "أن" الناصبة للفعل المضارع.

الكلام على حذف (أن) من جهتين:

الجهة الأولى: جواز الحذف.

الجهة الثانية: جواز العمل بعد الحذف.

الجهة الأولى: جواز الحذف.

تحذف ( أن ) الناصبة للمضارع عند الجمهور وُجُوبًا في خمسة مواضع، وجوازا في خمسة مواضع<sup>(١)</sup>.

واختلف النحويون في حذف أن في غير المواضع العشرة.

فذهب جماعة من النحاة منهم ابن مالك<sup>(٢)</sup>، والرضي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup> إلى عدم قياس حذف "أن" الناصبة<sup>(٦)</sup>.

وذهب الكوفيون -ومنهم الفراء-، وأبو الحسن الأخفش<sup>(٧)</sup>، وأبو العباس المبرد<sup>(٨)</sup> إلى قياس ذلك<sup>(٩)</sup>.

الجهة الثانية: جواز العمل بعد الحذف.

اختلف النحويون في جواز عمل "أن" النصب بعد حذفها من غير تعويض؛ فذهب البصريون إلى عدم الجواز<sup>(١٠)</sup>، وذهب الكوفيون<sup>(١١)</sup> إلى جواز حذفها مع بقاء

عملها<sup>(١٢)</sup>، وخالفهم في ذلك الفراء كما سيأتي.

رأي الفراء في حذف "أن".

(١) أوضح المسالك ٤ / ١٧١-١٩٧، والأشْمُونِي ٣ / ٢٩٢ - ٣٠٨.

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٥٠.

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٥٠.

(٤) الهمع ٤ / ١٤٣.

(٥) أوضح المسالك ٤ / ١٩٧.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٦٤، والمغني ٦ / ٤٩٠.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٦.

(٨) المقتضب ٢ / ٨٢ حيث جوز ذلك على قلة.

(٩) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٦٤، والهمع ٤ / ١٤٢.

(١٠) المقتضب ٢ / ٨٢، والأصول ٢ / ١٧٦.

(١١) شرح القوائد السبع الطوال ص: ١٩٣.

(١٢) الانصاف ٢ / ٥٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣١، وائتلاف النصرة ص: ١٥٠.







وردّوا الاستشهاد ببيت عامر بن الطفيل بأن الأصل "بعدهما كدت أفعالها" فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها<sup>(١)</sup>، أو على أن الأصل "بعدهما كدت أفعله" ، ثم حذف نون التوكيد<sup>(٢)</sup>.

وردوا الاستشهاد بآية البقرة بأن حذف النون لوجود الجازم وهو "لا" الناهية، لا لكون الفعل منصوبا<sup>(٣)</sup>.

و الراجح - والله أعلم - أن العرب قد ورد عنها حذف أن وبقاء عملها، والدليل على ذلك ما أورده الكوفيون من الأبيات والأحاديث، وأما رد البصريين ففيه من التكلف والبعد ما لا يخفي، ولكن نطق العرب بذلك نادر لا يقاس عليه؛ لقلة ما ورد من ذلك.

(١) الانصاف ٢ / ٥٧٦.

(٢) تحصيل عين الذهب للشنتمري بهامش كتاب سيبويه ١ / ١٥٥.

(٣) الانصاف ٢ / ٥٦٤، وانتلاف النصره ص: ١٥٠.



ومع قلة وقوعه في الكلام ثبت أن العرب نطقت بالأصل، كما في قوله تعالى: **چ**  
**گ گ چ یونس: ٥٨** فقد قرأ عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، وزيد بن ثابت،  
 وغيرهم<sup>(١)</sup>: (فلتفرحوا).

وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

ولأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف؛ لأن النحاة متفقون على أن فعل النهي  
 معرب مجزوم، نحو: لا تفعل. فكذلك فعل الأمر، نحو: افعل؛ لأن الأمر ضد النهي،  
 وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب  
 مجزوم، فكذلك فعل الأمر<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع حذفه<sup>(٤)</sup>. قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

مَحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا

وقال<sup>(٦)</sup>:

فَقَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لِيصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وقال<sup>(٧)</sup>:

على مثل أصحاب البعوضة فأخشي لك الويل حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى  
 أدلة البصريين:

(١) قرأها كذلك الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والأعمش. ينظر: المحتسب ١ / ٣١٣. والبحر ٥ / ١٧٢ والنشر ٢ / ٢٨٥، والاتحاف ص: ٢٥٢.

(٢) لم أهدأ إلى قائله. ومن مواطن وروده: الإنصاف ص: ٤١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص: ٦٠٢، والخزانة ٣ / ٦٣٠.

(٣) الإنصاف ٤٢٥ ت جودة مبروك ط الخانجي.

(٤) وهو خاص بالشعر عند الجمهور. ينظر: المغني ٣ / ٢٢٧.

(٥) هذا البيت منسوب لأبي طالب عم النبي في شرح شذور الذهب ص: ٢٣٩، ولأعشى في الخزانة ١٤/٩، ولحسان بن ثابت في شرح شرح الرضي ١٢٥/٤. ومن مواطن وروده: الكتاب ٣ / ٨، والمقتضب ٢ / ١٣٠، وشرح الشواهد للسيوطي ص: ٥٩٧، والخزانة ١١/٩. وديوان أبي طالب ص: ٦١. والتبيل: العداوة، والترة. ينظر: تاج العروس ٢٨ / ١٣٣.

(٦) البيت لدثار بن سنان النمري كما في اللالي في شرح أمالي القالي ٢ / ٧٢٦، وأولأعشى كما في الكتاب ٤٥/٣، أو للحطينة كما ذكر ذلك ابن يعيش ٣٥/٧، أو لربيعة بن جشم كما في المفصل ص: ٢٤٨. ومن مواطن وروده: الأغاني ٥٤/٢، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ص: ١١٦، والعيني ٤ / ٣٩٢، وشرح التصريح ٢ / ٣٢٧، وينظر: معاني الفراء ١ / ١٦٠. وهذا البيت موجود في ديوان الحطينة برواية وشرح ابن السكيت في المقطعات المنسوبة له من كتب الأدب واللغة ص: ٣٣٨.

(٧) البيت ل متمم بن نويرة. ومن مواطن وروده: الكتاب ٣ / ٨، ومعاني الأخفش ١ / ٧٦، والمقتضب ٢ / ١٣٠، والأصول ٢ / ١٥٧، ١٧٤، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٩١، والخزانة ٩ / ١١١، والتاج ١٨ / ٢٤٤ وأصحاب البعوضة قوم قتلهم خالد بن الوليد في حروب الردة. ينظر: مقاييس اللغة ١ / ٢٧٠.

ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني على السكون، لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال، لمشابهة الأسماء، ولا توجد مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء.

وقد ردوا قول الكوفيين بأن الأصل في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بلام الأمر، وحرف المضارعة ثم حذفها، بأنه لما حذف اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، زالت علة الإعراب، فرجع الفعل إلى أصله من البناء<sup>(١)</sup>.

ويدل على أنه مبني، أن النحويين أجمعوا على أن ما كان على وزن فَعَالٍ من أسماء الأفعال كَنَزَالٍ، وحَذَارٍ مبني، لأنه ناب عن فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا لما بني ما ناب منابه<sup>(٢)</sup>.

وردوا حمل فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم بلا الناهية في الإعراب بأن الفعل المضارع المجزوم بلا الناهية في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة فلا يستحق الإعراب، فبقي على أصله في البناء<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر أن رأي الكوفيين أولى بالقبول لأمرين:  
الأمر الأول: المشابهة النحوية.

وذلك لأن فعل الأمر إن كان معتل الآخر حذف منه حرف العلة، نحو: اغز، و اخش، و ارم، وإن كان صحيح الآخر لحقه السكون، نحو: اضرب، وإن كان لجمع الذكور، أو لثنى، أو لمخاطبة، حذف منه النون، نحو: قفوا، اذهبوا، كُلي، وهو في ذلك كله مشابه للفعل المضارع المجزوم، حتى إنه اشتهر عند المتأخرين قولهم: فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه<sup>(٤)</sup>.

الأمر الثاني: المشابهة الصرفية.

(١) الرضي ٢ / ٢٥٢.

(٢) الإنصاف ص: ٤٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٦١٧.

(٤) أوضح المسالك ١ / ٣٧، والجامع الصغير لابن هشام ص: ١٦٨، والأشموني ١ / ٣٠.

وذلك لأن حركة عين فعل الأمر موافقة لحركة عين فعل المضارع لا الماضي، مثاله:  
 حَسِبَ<sup>(١)</sup> في الماضي، يحسب في المضارع<sup>(٢)</sup>، احسب في الأمر، وحسب<sup>(٣)</sup> في  
 الماضي، يحسب في المضارع، احسب في الأمر. حتى اشتهر بين الصرفيين أن الأمر  
 فرع المضارع لأنه أخذ منه<sup>(٤)</sup>.

فهذا يدل على أن أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع المجزوم، ثم حذفت منه لام  
 الأمر، وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وهذا الرأي هو ما رجحه العلامة ابن  
 هشام<sup>(٥)</sup>.

(١) حسيب بالكسر ظنّ. تاج العروس ٢ / ٢٧٧.  
 (٢) القاعدة الصرفية هي أن كلَّ فعلٍ كان ماضيه مكسوراً فإنَّ مُسْتَقْبَلُهُ يَأْتِي مَفْتُوحَ الْعَيْنِ إلا ما ندر. ينظر: تاج العروس ٢ / ٢٧٧.  
 (٣) حسب بالفتح عدّ. ينظر: تاج العروس ٢ / ٢٦٨.  
 (٤) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي ٣ / ٨٨.  
 (٥) المغني ٣ / ٢٣٦.

## المطلب الثاني: حذف الحروف غير العاملة

### حذف قد.

"قد" تكون حرفاً، وقد تأتي اسماً<sup>(١)</sup>، والذي يعني في البحث الحرفية لأنها هي التي تحذف، وحذفها عند الفراء في ثلاثة مواقع.

الموقع الأول: قبل الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً.

الموقع الثاني: قبل الفعل الماضي المثبت المجاب به القسم.

الموقع الثالث: قبل الفعل الماضي الواقع جواباً للشرط.

الموقع الأول: قبل الماضي المثبت الواقع حالاً.

يرى الفراء وجوب وقوع "قد" قبل الماضي الواقع حالاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدره. وقد أوضح ذلك في معاني القرآن فقال: "وقوله تعالى: **﴿وَوُثِّقُوا وُثُوقًا﴾** البقرة: ٢٨. المعنى - والله أعلم - وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام. وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها ومثله في كتاب الله: **﴿هَـ هُـ هِـ هَـ﴾** النساء: ٩٠ يريد - والله أعلم - جاء وكم قد حصرت صدورهم"<sup>(٢)</sup>.

يريد الفراء أن الفعل العامل في الحال إذا كان ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وفعل الجملة الحالية ماضياً، فإنه يجب أن يقترن فعل الجملة الحالية بـ(قد) ظاهرة أو مضمرة، وهذا الذي أشار إليه بقوله "قد كانا" أي قد وقع كل منهما في الزمن

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص: ٢٥٣، والمغني ٢ / ٥٢٥.

(٢) المعاني ١ / ٢٤



الماضي، سواء استمرّ الفعل إلى زمن التكلم أم لم يستمرّ، فمثال ما كان في الزمن الماضي ولكنه استمرّ إلى زمن التكلم هو قوله في الآية السابقة (تكفرون)، ففعل الكفر قد وقع<sup>(١)</sup>، ولكنه مستمرّ إلى زمن التكلم، فالفعل في الآية الكريمة ماضٍ معني، وإن كان مضارعاً في اللفظ<sup>(٢)</sup>، لأنه أتى على وجه التعجب والتوبيخ<sup>(٣)</sup>، والتوبيخ لا يكون إلا على أمر قد وقع. ومثّل له كذلك بقوله "أصبحتَ كَثُرَ مَأْلُكَ"، فالفعل العامل في الحال ماضٍ لفظاً ومعنى وهو (أصبح)، والجمل الحالية مصدرّة بفعل ماضٍ أيضاً وهو (كَثُرَ)، فوجب وجود (قد) قبل الفعل الماضي. ويظهر من كلام الفراء أنه لم يفرق بين الماضي المقترن بالواو، وغير المقترن بها؛ يدل لذلك أنه مثّل بمثالين الأول اقترن فيه الماضي بالواو، والثاني لم يقترن بها، وسوّى بينهما في الحكم.

وفائدة (قد) في هذا الموطن أنها تقرّب الزمن الماضي إلى الحال<sup>(٤)</sup>، يدل لذلك أنه يصح أن تقول يضرب زيدٌ محمداً الآن، ويجوز كذلك أن تقول قد ضرب زيدٌ محمداً الآن، ولا يجوز أن تقول ضرب زيدٌ محمداً الآن من غير وجود (قد)، فكلمة (قد) قربت الزمن الماضي إلى الزمن الحالي فصح وصفه بـ (الآن)<sup>(٥)</sup>، وممن نسب للفراء هذا الرأي الرضي<sup>(٦)</sup> والمرادي<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: البحر ١ / ١٢٩.  
(٢) قد يفيد الفعل الزمن الماضي بينما أن الصيغة المستعملة له هي صيغة الفعل المضارع. ينظر: الزمن في النحو العربي د كمال إبراهيم بدري ص: ١١٥، وانظر ص: ١٣٠ - ١٣٣، ١٩٩.

(٣) المعاني ١ / ٢٣

(٤) الهمع ٤ / ٣٧٨.

(٥) الإنصاف ص: ٢٥٢، واللباب ١ / ٢٩٣.

(٦) شرح الكافية ٤٥/٢.

(٧) توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٧٢٤.

ومما سبق يتبين أن الفراء موافق للبصريين - ما عدا الأخفش<sup>(١)</sup> - في وجوب التقدير<sup>(٢)</sup>، وخالف الكوفيين الذين يجيزون وقوع الماضي المثبت حالا من غير تقدير (قد).

أدلة الفراء والبصريين:

يقدر الفراء والبصريون (قد) قبل الماضي المثبت الواقع حالا؛ لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه، والذي يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة نحو (مررت بزيد يضرب) ولذلك لا بد من وجود (قد) ظاهرة، أو مقدرة؛ لأنها تقرب الماضي من الحال<sup>(٣)</sup> فجاز أن يقع معها حالا ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن<sup>(٤)</sup>، ووافق الفراء والبصريين الجزولي في مقدمته<sup>(٥)</sup>.

أدلة الكوفيين والأخفش:

أما الكوفيون<sup>(٦)</sup>، والأخفش<sup>(٧)</sup> فقد جوزوا وقوع الماضي حالا من غير اقترانه ب(قد)، ب(قد)، مستدلين على ذلك بالسمع كقوله تعالى: **﴿ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ﴾ النساء: ٩٠** وقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٤.  
(٢) كتاب الشعر للفارسي ص: ٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٦، ٣ / ١٢ - ١٣، والإنصاف ص: ٢٥٢، والمغني ٦ / ٤٧١.  
(٣) الرضي ٢ / ٤٤.  
(٤) ينظر: الإنصاف ص: ٢٥٢.  
(٥) المقدمة الجزولية ص: ٩٢.  
(٦) وقد أطلق الأنباري في الإنصاف - وتبعه ابن يعيش ٢ / ٦٧ - الحكم على الكوفيين بعدم تقديرهم ل(قد) بيد أن النصوص السابقة تظهر أن الفراء يقدر (قد) في هذه المواطن بل في الآية التي استدل بها الكوفيون.  
(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٤.  
(٨) البيت لأبي صخر الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ٢ / ٩٥٧، وأمالي القالي ١ / ١٤٩، والأغاني ٥ / ١٨٥، واللآلي واللاللي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ١ / ٤٠٠، وشرح العيني ٣ / ٦٧، وخرانة الأدب ٣ / ٢٥٤.

وَإِنِّي لَتَعْرُوبِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ وبالقياس حيث إن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة جاز أن يكون حالا لمعرفة<sup>(١)</sup>. ويمكن مناقشة هذا الرأي بأن هناك فارقا كبيرا بين الحال والصفة ومن أهمها أن الحال مؤقت أي منتقل في الغالب، بخلاف الصفة. وقد رجح أبوحيان مذهب الكوفيين لكثرة ورود السماع به في فصيح الكلام، قال: "وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير (قد)، وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل"<sup>(٢)</sup>. ومما يدخل في هذا الموقع إضمار الفراء لـ(قد) قبل الفعل الماضي الواقع خبرا لـ(كان)<sup>(٣)</sup>. وإنما أدرجت هذا الموقع في الموقع الذي قبله؛ لأن الفراء جمع بينهما في موضع واحد<sup>(٤)</sup>، وسوّى بينهما في الحكم والتعليل والتنظير<sup>(٥)</sup>. والتنظير<sup>(٥)</sup>. وقد اختلف النحاة في مجيء الفعل الماضي خبرا لكان، فذهب الفراء إلى أن الفعل الماضي لا يكون خبرا لكان إلا عند اقترانه بـ(قد) لفظا أو تقديرا<sup>(٦)</sup>، وتبعه في ذلك ابن أبي الربيع<sup>(٧)</sup>، والموصللي<sup>(٨)</sup>، وتقي الدين النيلي<sup>(٩)</sup> وهذا القول منسوب إلى الكوفيين<sup>(١٠)</sup>. واستدلوا على ذلك بأن (كان) تدل على الزمن الماضي فإذا جاء خبرها ماضيا كان لغوا في الكلام<sup>(١١)</sup>. إلا إذا اقترن الخبر بـ(قد) لأنها إذا

(١) الإنصاف ص: ٢٥٢.

(٢) البحر ٧ / ٤٩٣.

(٣) يعرب الفراء الاسم المنصوب بعد (كان) خبرا لها، يدل لذلك قوله: "... وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في (كان) مع المنصوب لأن بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فوجدوا (كان) يحتمل صاحبيا مرفوعا فأضمره مجهولا" ١ / ١٨٦. فهذا يدل على أن لكان اسما وخبرا، والمجهول: مصطلح كوفي يقابل مصطلح ضمير الشأن أو ضمير القصة لدى البصريين. ينظر مجالس ثعلب ٣٨٦/٢، والخصائص ٣٩٧/٢، ومصطلحات النحو الكوفي ص: ٦٦. وما يدل كذلك على إعرابه خبرا قول الفراء: "... ومن نُصِبَ قال: كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمرها في (كان) اسما مجهولا، وصيروا الذي بعده فعلا لذلك المجهول. وذلك جائز في (كان)، و(ليس)، و(لم يزل)، وفي (أظن) وأخواتها" ١ / ٣٦١. فهذا النص يدل على إعراب المنصوب خبرا لكان من وجهين: الأول: أنه قرنه بمفعول (ظن) فكما أن (ظن) تنصب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فكذلك (كان) تنصب الخبر، والثاني: أن مصطلح الفعل عند الكوفيين قد يراد به الخبر فيكون قوله: "فعلا" أي خبرا. ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ص: ٥٣.

(٤) المعاني ١ / ٢٤.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨٢١ حيث ذكر أن الكوفيين يعربون خبر كان حالا، والهمع ٢ / ٦٤ حيث نسب فيه للفراء للفراء القول بأن خبر كان منصوب على التشبيه بالحال. والذي يظهر من كلام الفراء أنه يعربه خبرا لكان كما سبق الإشارة إليه، وينظر للاستزادة: المعاني ١ / ١٨٥ - ١٨٧، ٢٣٧، ٢٦٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٢، ٤٥٧، ٢ / ٣٢٢، ٣٦٨، ٤٠٣.

(٦) المعاني ١ / ٢٨٢.

(٧) البسيط في شرح الجمل ٢ / ٦٨٢.

(٨) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصللي ٢ / ٨٦٣.

(٩) الصفوة الصفية في شرح الألفية لتقي الدين النيلي ٢ / ١١.

(١٠) الارتشاف ٣ / ١١٦٧، المساعد ١ / ٢٥٦، وتعليق الفرائد ٣ / ١٨٨، والهمع ٢ / ٧٣.

(١١) الصفوة الصفية ١١/٢.

وجدت في الخبر أفادت معنى جديدا وهو تقريب الماضي من الحال، وهذا التقريب لا يستفاد من (كان) بل من (قد) فتحصل حينئذ فائدة في الإخبار عن كان بماض مقترن بـ(قد)<sup>(١)</sup>. قال الفراء: "فإذا رأيت فَعَلَ بعد كان ففيها (قد) مضمرة، إلا أن يكون مع (كان) جحد فلا تضر فيها (قد) مع جحد لأنها تؤكد والجحد لا يؤكّد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت"<sup>(٢)</sup>. يبين الفراء أن الفعل الماضي إذا وقع خبرا لكان وجب دخول قد عليه إلا إذا كانت (كان) مسبوقه بنفي فلا يجوز الإضمار؛ لأن "قد" تفيد التوكيد والتحقيق<sup>(٣)</sup>، والمعنى الذي يفيد التحقيق يتناقض مع النفي فلذلك لا تجامع "قد" الفعل إذا كان منفيًا.

وذهب ابن درستويه إلى أنه لا يجيء خبر (كان) فعلا ماضيا مستدلا بأن (كان) تدل على الماضي، فوقع الماضي في خبرها لغو<sup>(٤)</sup>، فلا يقال: كان زيد قام<sup>(٥)</sup>.

وذهب النحاس<sup>(٦)</sup>، والجزولي<sup>(٧)</sup>، وابن خروف<sup>(٨)</sup>، وأبو علي الشلوبين<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٠)</sup>، وابن مالك<sup>(١١)</sup>، والرضي<sup>(١٢)</sup> إلى جواز وقوع خبرها ماضيا بلا (قد)، وهذا القول منسوب إلى البصريين<sup>(١٣)</sup>.

واستدلوا بكثرة السماع عن العرب كما سيأتي.

(١) الصفوة الصفية ١١ / ٢، والرضي ١٤٣ / ٢، والهمع ٧٣ / ٢.

(٢) المعاني ٢٨٢ / ١.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤١٧ / ٢، والهمع ٣٧٨ / ٤، وتاج العروس ٢٠ / ٩.

(٤) الرضي ١٤٣ / ٢.

(٥) الرضي ١٤٣ / ٢. وبهذا يظهر الفرق بين رأي الفراء ورأي ابن درستويه، فالفراء يجيز مجيء الفعل الماضي خبرا لكان إذا قدرت (قد) أما ابن درستويه فيرى أن مجيء الماضي خبرا لكان ممتنع وقد بين ذلك الرضي في شرح الكافية ١٤٢/٢ - ١٤٣، وما ذهبت إليه من الفرق بين الرأيين مخالف لما ذهب إليه الباحث صلاح بوجليع من اتحاد رأييهما. ينظر: آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة.

(٦) إعراب القرآن ٣٢٥ / ٢.

(٧) المقدمة الجزولية ص: ١٠٨.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص: ٤٤١.

(٩) شرح المقدمة الجزولية ٧٧٨-٧٧٩ / ٢.

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٥ / ١.

(١١) شرح التسهيل ٣٤٤ / ١.

(١٢) الرضي ١٤٣ / ٢.

(١٣) الهمع ٧٣ / ٢.

وردوا دليل القائلين بأن الفعل الماضي لا يفيد معنى إذا جاء في خبر (كان)، بأن وقوعه في خبرها يفيد التوكيد<sup>(١)</sup>.

بقية الأفعال الناسخة

تكلم الفراء عن دخول قد في خبر الأفعال الناسخة ومنها أصبح قال: "أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريدُ فقد أخذَ شاة"<sup>(٢)</sup>.

فخبر (أصبح) إذا كان ماضيا يقدر له الفراء قد كما في المثال السابق، قال "والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله. وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير"<sup>(٣)</sup>.

وقد رأى الفراء أن ما كان من الأفعال الناسخة ماضيا لفظا ومعنى جاز وقوع خبره ماضيا مع وجوب تقدير (قد) إذا لم تكن ظاهرة، أما ما كان ماضيا في اللفظ فقط فلا يجوز مجيء خبره ماضيا سواء أكان الخبر مقترنا ب(قد) أم غير مقترن بها. قال الفراء: "وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنهما جميعا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها"<sup>(٤)</sup>، وقد سبق الكلام على هذا النص في أول هذا الموقع. ثم أردفه بقوله: "وإذا كان الأول لم يَمْضُ لم يَجْزِ الثاني بَقْدٍ، ولا بغير قد، مثل قولك: كاد قام،... ولذلك كان محالا قولك: عسى قام؛ لأن عسى وإن كان لفظها على فَعَلٍ فإنها لمستقبل، فلا يجوز عسى قد قام؛ ولا عسى قام، ولا كاد قد قام؛ ولا كاد قام؛ لأن مابعدهما لا يكون ماضيا"<sup>(٥)</sup>. فالفعالان (عسى) و(كاد) وإن كانا ماضيين في اللفظ إلا أنهما غير ماضيين في المعنى أي أنهما لم يقعا في الزمن الماضي، ولذلك لم

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٥.

(٢) المعاني ١ / ٢٤.

(٣) المعاني ١ / ٢٨٢.

(٤) المعاني ١ / ٢٤.

(٥) المعاني ١ / ٢٤.









أي إن سرق فَتَأَسَّ فقد سرق أخ له من قبل ، قال وسمي المذكور جواباً لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي جواز وقوع الماضي لفظاً ومعنى جواباً للشرط على أن يقترب بالفاء و(قد)، وأن دعوى الحذف لا دليل عليها، والأصل عدم الحذف.

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢ / ٧٣.



والرابط في الآية الضمير<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يريد بالنص السابق أن واو الحال محذوفة من التركيب فيكون رأيه مخالفا لرأي الجمهور.

و يظهر لي أن هذا الاحتمال هو الأقوى لأسباب:

الأول: أن الفراء قدر في قوله تعالى ﴿ج ج ج ج ج﴾ الأعراف: ٤ واوا محذوفة مع كراهة توالي حرفي نسق كما ذكر ذلك بنفسه فأن يقدر الفراء في هذه الآية الواو مع عدم وجود حرفي نسق أولى لأن كلا الجملتين اسمية وفيهما ضمير رابط فهما متحدان في الحكم.

الثاني: أنه قد مر فيما سبق عند الكلام على مصطلحات الفراء في التحليل أنه يستعمل مصطلح الإرادة عند الدلالة على تقدير شيء محذوف.

الثالث: أن ذكره للواو في قوله (ومعه) لينص على أن الجملة حالية ولكي يخرج الجملة الوصفية.

وقد وافقه في هذه المسألة الزمخشري<sup>(٢)</sup>.

وذهب جمهور النحويين إلى أن الجملة الاسمية الواقعة حالا يجوز ربطها بالضمير وحده، أو بالواو وحدها، أو بهما معاً<sup>(٣)</sup>.

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى التفصيل؛ فقال إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال لم تجئ الجملة إلا بالواو مثل: رأيت زيدا وهو جالس. أما إذا لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال كثر فيها أن تجيء بغير واو مثل جاء محمد عليه سيف<sup>(٤)</sup>. والذي يظهر لي - والله أعلم - أن رأي الجمهور أخرى بالقبول وأقرب إلى الصحة وذلك لكثرة ورود الجملة الاسمية الواقعة حالا من غير ربط بالواو، منها الآيات

(١) البحر المحيط ٣ / ٧٢.

(٢) الكشاف ٢ / ٦٧، والمفصل ص: ٢٩، حيث رأى أنه لا يربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية إلا ما ندر وشذ. وينظر: همع

الهوامع ٤ / ٤٧.

(٣) الكتاب ١ / ٣٩٢-٣٩١، والمقتضب ٤ / ١٢٥، و شرح الرضي على الكافية ١ / ٢١١، و شرح التسهيل للدماميني ٦ / ٢٤٩، والهمع

٤ / ٤٦ - ٤٧.

(٤) دلائل الإعجاز ص: ١٣٩، وقد نقل هذا القول عن الجرجاني الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١١، والدماميني في شرح

التسهيل ٦ / ٢٥١.

السابقة<sup>(١)</sup>، ومنها ما سمع عن العرب من غير واو، فقد حكى سيبويه عن العرب قولهم "كلمته فوه إلى في" بالرفع، قال أبو حيان: ومجيء الجملة الاسمية الواقعة حالا بغير واو لا يكاد ينحصر كثرة في كلام العرب<sup>(٢)</sup>، والأصل عدم الحذف فلا حاجة لتكلفه.

### المسألة الثانية

ذهب جمهور النحويين إلى أن الجملة الاسمية الواقعة حالا يمتنع ربطها بالواو إذا كانت معطوفة كراهة اجتماع حرفي نسق<sup>(٣)</sup>.

وخالف في ذلك الفراء فأضمر الواو في الجملة المعطوفة في قوله سبحانه **چ ق چ** **چ چ چ چ چ چ چ** الأعراف: ٤ قال: "وقوله: ( **چ چ چ** ) واو مضمرة. المعنى أهلكتناها فجاءها بأسنا بيئاتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقا على نسق، ولو قيل لكان جائزا؛ كما تقول في الكلام: أتيتني واليا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضمر للواو"<sup>(٤)</sup>.

يتبين من نص الفراء في هذه المسألة أنه يشترط وجود واو الحال في الجملة المعطوفة، وأنه إذا لم توجد ظاهرة فلا بد من تقديرها، ولكنه يجوز حذف واو الحال في هذا التركيب خاصة مع وجوب تقديرها، وقد علل ذلك بما جعله الجمهور علة لعدم صحة ذكرها، فاستثقال اجتماع حرفي العطف سبب مجوز للحذف عند الفراء، وأما عند الجمهور فهو سبب موجب لعدم الذكر<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار الزمخشري إلى رأي الفراء في تقدير الواو محذوفة غير مصرح باسمه<sup>(٦)</sup>،

(١) يبظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٤/٣-٦١-٦٢٠. حيث ذكر ما يزيد على ثلاثين آية مما جاءت فيه الآية جملة اسمية حالية غير مربوطة بالواو.

(٢) البحر ٥/٥٣٧.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/٣١٧، والبحر ٤/٢٦٩، وتوضيح المقاصد ٢/٧٢٠، وأوضح المسالك ٢/٢٣٨، والأشموني ١/٤٣٢، والهمع ٤/٤٨.

(٤) المعاني ١/٣٧٢.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/٣١٧، والبحر ٤/٢٦٩، وتوضيح المقاصد ٢/٧٢٠، وأوضح المسالك ٢/٢٣٨، والأشموني ١/٤٣٢، والهمع ٤/٤٨.

(٦) الكشاف ٢/٦٧. وقد بين أبو حيان أن الفراء هو المقصود بقول الزمخشري ينظر: البحر ٤/٢٦٩.

فقال: "..... قدّر بعض النحويين الواو محذوفة،..... والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو؛ استثقلاً لاجتماع حرفي عطف، لأنّ واو الحال هي واو العطف<sup>(١)</sup> استعيرت للوصل، فقولك: جاءني زيد راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح وارد على حده وأما جاءني زيد هو فارس فخبث<sup>(٢)</sup>".

فهو يرى أن الواو واجبة الحذف، وهو بذلك قد خالف الجمهور؛ إذ إن الجمهور يرى أنها غير مذكورة في التركيب أصلاً، وخالف الفراء؛ لأن الفراء يرى جواز حذفها في هذه المسألة.

المسألة الثالثة.

من التراكيب التي قدر فيها الفراء واو الحال قول الله تعالى: **چ و و ي ي ي ي د**

د □ **چ الفرقان: ٢٠**

فقد نص أن فيها واو مضمرة قال: "... وليست<sup>(٣)</sup> بمنزلة قوله: **چ و و ي ي ي ي د** **چ د د چ** هذه فيها واو مضمرة"<sup>(٤)</sup>، وهذا مخالف لما يراه بعض النحويين<sup>(٥)</sup> من عدم جواز الإتيان بالواو مع الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد "إلا"،

(١) اعترض أبو حيان على قول الزمخشري أن واو الحال هي واو عطف ٤ / ٢٦٩ ، وقد وجه السمين الحلبي قول الزمخشري بأن أصل واو الحال العطف ثم خرجت عن العطف واستعملت لمعنى آخر ، لكنها أعطيت حكم الأصل في امتناع مجامعها لعاطف آخر. ينظر: الدر المصون ٥ / ٢٥١.

(٢) الكشف ٢ / ٦٧

(٣) يقصد قوله تعالى: (وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا) آية ٥٤ من سورة التوبة.

(٤) المعاني ١ / ٤٤٢.

(٥) هو صاحب البسيط في النحو، واختلف في تحديده فالاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه للبرهان ٢ / ٣٦٤ رأى نسبته إلى ركن الدين حسن بن محمد الأسترابادي المتوفي ٧١٧ هـ، إذ إن الأسترابادي له شرح كبير على الكافية لابن الحاجب اسمه البسيط ينظر: كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ ، وممن له كتاب باسم البسيط ابن أبي الربيع الأندلسي اسمه البسيط في شرح جمل الزجاجي، لكنه غير مقصود هنا؛ لأن السيوطي إذا أراد صرح باسمه ينظر: الهمع ١ / ٢٠ ، وكذلك ليس المقصود هنا الواحدي صاحب البسيط في التفسير؛ لأن السيوطي إذا أراد ذكره صرح باسمه ينظر: الهمع ٥ / ٢٤٢ ، والذي يترجح عندي أنه ضياء الدين بن العلي قال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العليّ، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، قال في كتابه (البسيط في النحو)... " البحر المحيط ٨ / ٤٧ ، وقال السيوطي في بغية الوعاة ٢ / ٣٧٠ "صاحب البسيط: ضياء الدين بن العليّ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة." وقد ذكره في الأشباه والنظائر ٤ / ٧ فقال: "وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين بن العليّ، صاحب البسيط في النحو، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات" ، وقد نقل عنه ابن عقيل في شرحه للألفية وأشار إلى أنه صاحب البسيط ١ / ٣٥ و ٣ / ١٠١. ينظر للاستزادة: الكشف عن صاحب البسيط ص: ١٤٦ - ١٥٣.

معللاً ذلك بأن الربط والاتصال قد حصل بـ "إلا"<sup>(١)</sup>، وما اختاره الفراء هو ظاهر  
كلام المبرد<sup>(٢)</sup>، ومختار أبي حيان<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نقل هذا الرأي السيوطي في همع الهوامع ٤ / ٤٨ .  
(٢) المقتضب ٣٤٥/٢ .  
(٣) البحر ٤٩٠/٦ .

## حذف يا النداء.

حرف النداء "يا" هي أم حروف الباب؛ لأنها تستعمل في جميع أنواع النداء، وغيرها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي ليس فيه تعجب، ولا ندبة، ولا استغاثة<sup>(١)</sup>، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً<sup>(٢)</sup>، فلذلك لا يقدر حرف سواها عند حذف حرف النداء، فهي أعم الحروف، والذي يظهر من استقرار كلام العرب أنها تستعمل للبعيد والقريب مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وقال ابن هشام: هي حرف موضوع البعيد لنداء حقيقة أو حكماً وقد ينادى بها القريب توكيداً<sup>(٤)</sup>.

وقد أجاز النحويون حذف حرف النداء، لأنه ورد كثيراً في الكلام العربي نظمه ونثره. لكنهم استثنوا من جواز ذلك ما يأتي<sup>(٥)</sup>:

لفظ الجلالة (الله) إذا لم تلحقه ميم العوض، نحو يا الله<sup>(٦)</sup>، والمستغاث نحو: يا لزيد، والمتعجب منه نحو: يا للماء، والمندوب نحو: يا زيدا، والنكرة سواء كانت مقصودة نحو: يا رجل، أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً، وهو ما يسمى باسم الجنس<sup>(٧)</sup>، واسم الإشارة نحو: يا هذا، والمضمر نحو: يا أنت.

هذا عند البصريين، أما الكوفيون فيرون صحة حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وهو النكرة المقصودة، واسم الإشارة، ويستدلون على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "ثوبي حجر"<sup>(٨)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

إذا همكت عيني لها قال صاحبي بمثلك، هذا، لوعّة وغرام

وقد رجح رأيهم ابن مالك<sup>(١٠)</sup>، والأشعري في نداء اسم الجنس<sup>(١١)</sup>.

(١) ما عدا "وا" فإنها لا تستعمل إلا في الندبة. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٧ / ٢.

(٢) مغني اللبيب ٤ / ٤٤٧.

(٣) همع الهوامع ٣ / ٣٥.

(٤) مغني اللبيب ٤ / ٤٤٧.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٩٠، ومغني اللبيب ٢ / ٤٨٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢٢٥، وهمع الهوامع ٣ / ٤٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٦.

(٧) الرضي ١ / ٤٢٥.

(٨) صحيح البخاري ٤ / ١٥٦، وصحيح مسلم ص: ١٥٣، ومسنند الإمام أحمد ١٣ / ٥٠٧ برقم ٨١٧٣، و ١٦ / ٣٩٦ برقم ١٠٦٧٨.

(٩) البيت لذي الرمة. ينظر: ديوانه ص: ٢٤٥، وشرح الخطيب التبريزي على الديوان برواية "هذا فتنة وغرام" ص: ٥٣٦، وشرح

الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٩١ وتوضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٥، والمغني ٦ / ٤٩٤. وشرح التصريح ٢ / ٢٠٩.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١.





## حذف لا النافية.

تحذف لا النافية في موقعين:

الموقع الأول: في جواب القسم.

الموقع الثاني: بعد (أن) المصدرية.

الموقع الأول: في جواب القسم.

يجوز حذف "لا" النافية من جواب القسم؛ والسبب في ذلك أن اللبس بين جواب القسم المنفيّ وجواب القسم الموجب مأمون؛ لأنه لو كان الجواب غير منفي لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام فقط عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، وباللام والنون معا عند البصريين<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء: "و(لا) قد تضرر مع الأيمان؛ لأنها إذا كانت خبراً<sup>(٣)</sup> لا يضرر فيها (لا) (لا) لم تكن إلا بالأم، فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت"<sup>(٤)</sup>.

وهو يبين من هذا النص أن جواب القسم إذا كان موجبا غير منفي وجب دخول اللام على الجواب، وإذا كان الجواب منفيًا لا تدخل عليه اللام، وبهذا التفريق بين جواب القسم الموجب وجواب القسم المنفي زال اللبس فجاز حينئذ حذف أداة النفي من الجواب المنفي؛ لأنه لا يشتبه حين الحذف بالموجب؛ إذ لو كان موجبا لوجب دخول اللام على الجواب.

ومن أمثلة حذف (لا) من جواب القسم قول امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

أَي لَا أْبْرَح.

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٤.

(٢) الرضي ٤ / ٣١١ - ٣١٢.

(٣) أي إذا كان القسم موجبا.

(٤) المعاني ٢ / ١٥٤.

(٥) ديوان امرئ القيس ص: ١٦١، والكتاب ٣ / ٥٠٣ - ٥٠٤، والخصائص ٢ / ٢٨٤، والمفضل ص: ٢٦٨، وشرح الرضي ٤ / ٣١٥.

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ عَلَيَّ قَوْمَهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ  
أَي لَا زَالَتْ عَزِيْزَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وقول الله تعالى ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ يوسف: ٨٥

ومعناه: لا تفتأ<sup>(٣)</sup>.

فتجوز الفراء الحذف بسبب النظام اللغوي الذي يحتم وجود اللام في القسم الموجب، وهذا ما أشار إليه بقوله " لأنها إذا كانت خبراً<sup>(٤)</sup> لا يضم فيها (لا) لم تكن إلا بلام" فالسبب عدم وجود اللام، ولولا ذلك لما جاز الحذف لأن هذه اللام هي التي يحصل بها التفريق بين القسم الموجب، والقسم المنفي إذا حذفت منه (لا).

الموقع الثاني: بعد (أن) المصدرية.

ومنه قول الله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ النساء: ١٧٦

في الآية ثلاثة أوجه:<sup>(٥)</sup>

الأول: يرى الكسائي<sup>(٦)</sup>، والفراء<sup>(٧)</sup> أنّ "لا" محذوفة من هذه الآية، والتقدير (لئلا تضلوا)<sup>(٨)</sup>.

قال الفراء: " وقوله ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ النساء: ١٧٦

معناه ألا تضلوا"<sup>(٩)</sup>.

(١) البيت لتميم بن مقبل. ينظر: ديوانه ص: ٢٥٠، والمعاني ٢ / ٥٤، ١٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧١/١، وشرح الشواهد للسيوطي ٢ / ٨٢٠، والهمع ٣٣٦/٥، والخزانة ٤ / ٤٥. والزند: العود الذي يقدح به النار. ينظر: التاج ١٤٦/٨.

(٢) ينظر: المعاني ٢ / ٥٤

(٣) المعاني ٢ / ٥٤، ١٥٤.

(٤) أي إذا كان القسم موجبا.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٣٦ - ١٣٧، والبحر المحيط ٣ / ٤٠٨ - ٤٠٩، والدر المصون ٤ / ١٧٦.

(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ٢ / ١٥٤٤، والبحر ٣ / ٤٠٩.

(٧) المعاني ١ / ٢٩٧، وينظر: ١ / ٣٦٦.

(٨) وقد ذكر هذا الرأي غير واحد من النحويين. ينظر: البحر المحيط ٣ / ٤٠٨ - ٤٠٩، والدر المصون ٤ / ١٧٦.

(٩) المعاني ١ / ٢٩٧.



والذي يظهر لي أن المعنى إذا اتضح لدى المخاطب، ولم يحصل فيه أي لبسٍ جاز حذف (لا) النافية، ويشهد لذلك ورود الكلام الفصيح بالحذف.

## حذف حرفي العطف الواو و(أو).

تعددت آراء النحويين في حذف حرفي العطف الواو، و (أو)<sup>(١)</sup> دون معطوفهما، فهم في ذلك على مذاهب<sup>(٢)</sup>:

الأول: جوازه في النثر والشعر على السواء<sup>(٣)</sup>، وهو رأي الفراء - كما سيأتي-، والأخفش<sup>(٤)</sup>، وهو ما رجحه السيوطي<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أن بابه الشعر فحذف الحرف يكون فيه، ولا يكون في النثر إلا على قلة وهو رأي ابن هشام<sup>(٦)</sup>.

الثالث: أن حذف حرف العطف دون معطوفه ممتنع وهو رأي السهيلي<sup>(٧)</sup>.

ذكر الفراء حذف حرف الجر في تعليقه على قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ پ چ**

**المزمّل: ٣** قال: "المعنى: أو نصفه"<sup>(٨)</sup>، وقد استعمل في الدلالة على ذلك مصطلح

(المعنى)<sup>(٩)</sup> فحمل قوله تعالى: **چ پ پ چ** على أن المراد (أو نصفه) فحذف حرف

العطف وهو (أو)، وهو رأي الأخفش في هذه الآية أيضا<sup>(١٠)</sup>، وللنحويين في هذه

الآية آراء أخرى<sup>(١١)</sup>: منها ما ذهب إليه الزجاج<sup>(١٢)</sup>، والزمخشري<sup>(١٣)</sup> من أن **چ پ**

**چ** بدل من الليل، و **چ پ پ** استثناء من النصف، كأنه قال:

قم أقل من نصف الليل. والضمير في **چ پ پ چ** و **چ ن** **چ المزمّل: ٤** للنصف،

والمعنى التخيير بين أمرين؛ بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البت، و أن يختار

أحد الأمرين وهما النقصان من النصف والزيادة عليه.

(١) الأشموني ٢ / ١٢٠، والهمع ٥ / ٢٧٤.

(٢) حاشية الدسوقي ٢ / ٢٦٤.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ص: ١٢٦٠، والهمع ٥ / ٢٧٤.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥١٢.

(٥) الهمع ٥ / ٢٧٤.

(٦) ينظر: معني اللبيب ٦ / ٤٦٦.

(٧) نتائج الفكر للسهيلي ص: ٢٠٧.

(٨) المعاني ٣ / ١٩٦.

(٩) سبق ذكر هذا المصطلح في الفصل الأول.

(١٠) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥١٢.

(١١) البحر المحيط ٨ / ٣٦١ - ٣٦٣، والدر المصون ١٠ / ٥١٠ - ٥١٦.

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٣٩.

(١٣) الكشف ٤ / ١٧٥.

ورُد هذا القول لأنه يلزم منه تكرار فالآية على تقدير الزمخشري: قم أقل من نصف الليل، أو انقص من نصف الليل، وهذا تكرار ينزه القرآن عنه<sup>(١)</sup>.

ومنها ما ذهب إليه ابن عطية<sup>(٢)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٣)</sup>، وهو أن يكون **چ** **پ** **چ** بدلاً من **چ** **پ** **چ**<sup>(٤)</sup>. وفيه إشكالان:

الإشكال الأول: يترتب على هذا القول أن يكون النصف قليلاً وليس كذلك؛ إذ النصف ليس قليلاً بالنسبة إلى كل الليل.

الإشكال الثاني: أنه يؤدي إلى استثناء غير الأقل، وهو ممنوع عند كثير من النحويين، والفقهاء<sup>(٥)</sup>.

أدلة المانعين للحذف:

استدل المانعون للحذف بأمرين:

الأول: أن الحروف دالة على معان في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها، فلو أضمرت لما علم المخاطب ما في نفس مُكَلِّمِهِ.

الثاني: القياس حيث أجروا قياسها على حروف النفي والتأكيد والتمني والترجي وهذه الحروف لا تحذف فكان قياس حرف العطف عدم الحذف<sup>(٦)</sup>.

أدلة الفراء ومن وافقه من المجوزين:

وافق الفراء<sup>(٧)</sup> في جواز حذف حرف العطف دون معطوفه الألف<sup>(٨)</sup> من المتقدمين، وابن عصفور<sup>(٩)</sup>، وابن مالك<sup>(١)</sup>، والرضي<sup>(٢)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٣)</sup> من

المتأخرين.

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٦١  
(٢) المحرر الوجيز ٨ / ٤٤١ وذكر الرأي الآخر وهو كون نصفه بدلاً من الليل  
(٣) التبيين ٢ / ١٢٤٦  
(٤) وأشار إلى هذا القول الزمخشري ٤ / ١٧٥.  
(٥) أمالي ابن الحاجب ١ / ١٧١.  
(٦) نتائج الفكر ص: ٢٦٣.  
(٧) المعاني: ٣ / ١٩٦.  
(٨) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥١٢.  
(٩) شرح الجمل ١ / ٢١٥ - ٢١٦.

والفراء حين ذكر حذف حرف لعطف لم يستدل عليه بدليل، ولكن غيره من المجوزين قد استدل على جواز ذلك.

ومما استدل به المجوزون السماع عن العرب فمن ذلك ما حكى عن أبي زيد "أكلت خبزا لحما تمرا"<sup>(٤)</sup>، أي ولحما وتمرا، وقولهم: "أعطه درهما درهمين ثلاثة"<sup>(٥)</sup>. أي أو درهمين، أو ثلاثة، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ"<sup>(٦)</sup>، أي أو من درهمه، أو من صاع بره، أو من صاع تمره، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي تَبَانٍ وَقَمِيصٍ، فِي تَبَانٍ وَقَبَاءٍ"<sup>(٧)</sup>. أي أو في إزار وقميص، أو في إزار وقباء، أو في سراويل وقميص، أو في سراويل ورياء، أو في تبان وقميص، أو في تبان وقباء، وقول عمر لحفصة -رضي الله عنهما-: "يَا بُنَيَّةُ لَا يُعْرَتُّكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا"<sup>(٨)</sup>، أي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا.

وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ  
وقول الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

ضَرْبًا طَلْحَفًا فِي الطَّلَى سَخِينًا

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٠-٣٨١، وشرح الكافية الشافية ص: ١٢٦٠  
(٢) شرح الكافية ١/٣٢٦.  
(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣٥٠٨.  
(٤) مغني اللبيب ٦/٤٦٦، والأشْمُونِي ٢/١٢٠.  
(٥) مغني اللبيب ٦/٤٦٧.  
(٦) صحيح مسلم ١/٤٥١، ومسند الإمام أحمد ٣١/٥٠٩ برقم ١٩١٧٤.  
(٧) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٤/٦١٤ - ٦١٥ برقم ١٧١٤، وهو في صحيح البخاري موقف على عمر بن الخطاب ص: ١٣٨ رقم ٣٦٥.  
(٨) صحيح البخاري ٣/٣٩٢ برقم ٥٢١٨.  
(٩) لم أهدئ إلى قائله وهو مروى عن أبي زيد كما في ديوان المعاني للعسكري ٥٧٠/٢ وفيه (ثبت الود). ومن مواطن وروده: الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، ونتائج الفكر ص: ٢٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٥، وشرح الكافية لابن مالك ص: ١٢٦٠، والهمع ٥/٢٧٤.  
(١٠) لم أهدئ إلى قائله. ومن مواطن وروده: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٥. ولسان العرب ٩/٢٩٣، وتاج العروس ٢٤/٩٧. والطلخف: الشديد، والسخين: دونه في الشدة، والطلَى: جمع طَلْبَة وهي صفحة العنق. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٥، وتاج العروس ٩/٢١٢.

أي ضربا تلخفا وسخينا.

والذي يظهر لي أن الراجح جواز حذف حرف العطف إذا كان الواو أو "أو" لأمرين:

الأول: ورود ذلك عن العرب كما في الشواهد السابقة.

الثاني: عدم وجود ما يمنع ذلك؛ إذ المعنى بحذفهما واضح من غير أي لبس؛ وذلك أن التركيب الذي تكون فيه الواو محذوفة لا يصح تقدير "أو" فلا تلتبس حينئذٍ بها، وكذلك العكس فالتركيب الذي تكون فيه "أو" محذوفة لا يستقيم تقدير الواو، ولهذا التعليل لا يجوز حذف الفاء العاطفة كما هو رأي الجمهور<sup>(١)</sup> لأنها تلتبس بالواو.

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٨، والأشموني ٣/١١٧. وهذا المنع في غير الحوار القصصي كما سيأتي في فصل الظواهر النحوية.



## حذف (أم) العاطفة.

يرى الفراء جواز حذف (أم) العاطفة مع المعادل بعدها إذا دل عليه دليل قال: "وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيعين إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

عَصَيْتُ إِلَيْهَا الْقَلْبَ إِنِّي لِأَمْرِهَا سَمِيْعٌ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طِلَابُهَا

ولم يقل: أم غي، ولا: أم لا؛ لأن الكلام معروف والمعنى. وقال الآخر<sup>(٢)</sup>:

أَرَاكَ فَلَا أَدْرِي أَهَمَّ هَمَمَتَهُ وَذُو هَمِّ قَدَمًا نَخَاشِعُ مُتَضَائِلٌ"<sup>(٣)</sup>.

يتحدث الفراء في هذا النص عن حذف (أم) العاطفة مع معطوفها، فيرى جواز ذلك إذا كان معلوماً، فلا يجوز حذف (أم) المتصلة مع معطوفها إذا كان الحذف موقعا في اللبس.

وعند إنعام النظر في كلام الفراء يتبين أنه يشترط أن يكون الحذف للاسم المعطوف وأداة العطف معاً، فيجب عند حذف (أم) أن يحذف معها الاسم المعطوف، ولا يجوز الاقتصار على حذف الاسم وحده مع بقائها، خلافاً لبعض النحويين<sup>(٤)</sup>، وهذا الشرط - وإن لم يذكره الفراء صريحاً في النص - ظاهر من الأمثلة التي استشهد بها على جواز الحذف؛ إذ جميع الأمثلة التي استشهد بها حذفت فيها (أم) العاطفة مع معطوفها جميعاً.

وهو في ذلك موافق للجمهور حيث جوزوا حذف (أم) المتصلة مع ما بعدها إذا فهم المعنى<sup>(٥)</sup>، والسبب في ذلك أن المستفهم عن الأمر المثبت يتضمن بالضرورة الاستفهام عن الأمر المنفي، فالمعنى في قوله: أرشد طلابها، أي أم غير رشد. ويجوز حذف الثواني المقابلات إذا دل عليها المعنى<sup>(٦)</sup>، وبيان ذلك أن المعطوف حين كان

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ٧١/١، والطبري ٣٤٤/١، والبحر المحيط ٣/٣٦، والدر ٢/١٢٩.

(٢) لم أهد إلى قائله. ومن مواطن وروده: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص: ٢١٥، والطبري ٦٩٠/٥، والبحر ٣/٣٦٦، والدر ٣٥٥/٣.

(٣) المعاني ٢٣٠/١ - ٢٣١.

(٤) ينظر: المغني ١/٦٤.

(٥) ينظر: المحيط ١/٥٧٣. و همع الهوامع ١/٢٤١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/٥٧٣. والدر المصون ٢/١٢٩، واللباب في علوم الكتاب ٢/٥٠٦.

متأخرا عن المعطوف عليه وتابعا له جاز فيه ما لم يجز في المعطوف عليه، وقد يشار إلى هذا بقولهم: "يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأن وجود المتقدم قد يدل على وجود المتأخر، ولا ينعكس ذلك، من أجل ذلك اشترط في حذف الثواني أن يدل عليها المعنى، فإذا تحقق هذا الشرط ودل المعطوف عليه على المعطوف جاز حذف المعطوف لعدم اختلال المعنى حينئذٍ.

---

(١) ينظر: التصريح على التوضيح ٥٩/١، وهمع الهوامع ٣٥٠/٢.

## حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط.

يجب دخول الفاء في جواب الشرط إن لم يصح جعله شرطا مثل أن يكون جملة اسمية، أو شرطية، أو فعل أمر، أو دعاء، أو مقرونا بحرف تنفيس أو بحرف نفى - غير لا ولم- أو مقرونا بقد، أو فعلا جامدا<sup>(١)</sup>.

وإنما وجب دخول الفاء ليعلم ارتباط الجواب بالشرط، وتعليق أداة الشرط به لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط<sup>(٢)</sup>.

واختلف النحويون في حذف الفاء إذا وجب دخولها على الجواب:

الرأي الأول: أن الحذف يجوز مطلقا في الضرورة والاختيار، وهو ظاهر كلام الفراء - كما سيأتي-، ورأي الأخفش<sup>(٣)</sup>، ونقله أبو حيان عن بعض النحاة فيما إذا كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ<sup>(٤)</sup>، وهو منسوب إلى الكوفيين<sup>(٥)</sup>.

الرأي الثاني: أن الحذف يجوز في الضرورة فقط، وهو رأي الخليل<sup>(٦)</sup>، وسيبويه<sup>(٧)</sup>، والمبرد<sup>(٨)</sup>.

(١) المساعد ٣ / ١٤٦، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ص: ٤٣٤٠، والهمع ٤ / ٣٢٧.

(٢) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ص: ٤٣٤٠

(٣) ينظر: معاني الأخفش ١ / ١٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٨٣، والارتشاف ٤ / ١٨٧٢، والمغني ١ / ٢١٩.

(٤) الارتشاف ص: ١٨٧٤. ونقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان نقله هذا الرأي عن بعض النحويين من غير تقييد. الهمع ٤ / ٣٢٨.

(٥) شرح الرضي ٤ / ١١١.

(٦) الكتاب ٣ / ٦٤.

(٧) الكتاب ٣ / ٦٨، وينظر: أمالي ابن الحاجب ص: ٣٠٢.

(٨) المقتضب ٢ / ٦٩، واختالف النقل عن المبرد في هذه المسألة، فقد نقل عنه ابن هشام في المغني المنع ١ / ٢١٨، والعيني ٤ / ٤٣٣، ونقل عن المبرد أيضا الجواز مطلقا في الاختيار ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٢٨٣، والذي ظهر لي من كلام المبرد أنه يجيز ذلك للضرورة فقط ولكنه لا يلجأ إلى التقديم والتأخير ما دام ذلك في الشعر لأنه باب الضرورة، أما سيبويه فيلجأ إلى التقديم والتأخير حتى في الشعر إلا إذا لم يجد مندوحة عن إضمار الفاء فيضمها. ينظر: الكتاب ٣ / ٦٧، والمقتضب ٢ / ٧٠، والكامل ١ / ١٧٥. وقد نبه على بعض ذلك محقق المقتضب د عبد الخالق عزيمة ٢ / ٧٠ - ٧١.







وقد نص على جواز هذا الوجه الأخفش<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>،  
والنحاس<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>.

واختلفوا فيما إذا دخلت "إنّ" أو إحدى أخواتها على الاسم الموصول المتضمن  
لمعنى الشرط؛ فسيبويه يرى أن دخول "إنّ" لا يمنع ذلك<sup>(٦)</sup>، وأما دخول "ليت" ، أو  
أو كأن ، أو لعل" فيمنع ذلك لأنهن يغيرن المعنى بخلاف "إن" فهي للتوكيد  
فقط<sup>(٧)</sup>، واستدل بقوله تعالى: **چ د ت ث ذ ط ز ر ك ك چ البروج:**  
١٠ (٨)

وأما الأخفش فيمنع دخول فاء الجواب في خبر الاسم الموصول المقترن بـ "إنّ"،  
ويرى زيادتها إن دخلت<sup>(٩)</sup>.

الموضع الثالث: أن يكون الجواب جملة اسمية.

يبيز الفراء حذف فاء الجواب إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، فقد ذكر في قوله  
تعالى: **چ □ □ □ □ چ الأنبياء: ٣٤**: "ولو حُذفت الفاء من قوله **چ □ چ**  
كان صَوَابًا من وجهين:

أحدهما: أن تريد الفاء فتضمها، لأنها لا تتغير (هم) عن رفعها فهناك يصلح  
الإضمار.

والوجه الآخر: أن يراد تقديم (هم) إلى الفاء فكأنه قيل: أفهم الخالدون إن  
متّ" (١٠).

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٧.

(٢) المقتضب ٣ / ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) الأصول ٢ / ١٦٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٤٠.

(٥) المفصل ص: ٢٧.

(٦) الكتاب ٣ / ١٠٣.

(٧) الأصول لابن السراج ٢ / ١٠٨، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠١.

(٨) الكتاب ٣ / ١٠٣.

(٩) الأصول لابن السراج ٢ / ١٠٨، وشرح ابن يعيش ١ / ١٠١.

(١٠) معاني القرآن ٢ / ٢٠٢.





(أما) لا بد لها من أن تجاب بالفاء، ولكنها سقطت لما سقط الفعل الذي أضمر<sup>(١)</sup>.

فهو يرى أن الفاء الواقعة في جواب الشرط (أما) قد حذفت بسبب حذف ما تقتزن به لأن (أما) يجب اقتران جوابها بالفاء، فلما حذف الجواب حذفت الفاء معه. وما ذهب إليه الفراء من حذف فاء الجواب تبعاً للجواب المحذوف هو قول جمهور النحويين، وذهب بعضهم إلى أن الفاء لا تحذف - وإن حذف الجواب - إلا في الضرورة<sup>(٢)</sup>، وهذا القول مردود بحذفه في الآيتين السابقتين. الموضوع الخامس: إذا كان الجواب مضارعاً منفيّاً.

يرى الفراء جواز حذف الفاء إذا كان جواب الجزاء فعلاً مضارعاً منفيّاً، وعلى ذلك وجه قوله تعالى: **﴿ د □ □ □ □ □ □ ﴾** **﴿ آل عمران: ١٢٠ ﴾** في قراءة الرفع<sup>(٣)</sup>، فهو على أحد توجيهي الفراء على إضمار الفاء قال: "... وإن شئت جعلته رفعا وحعلت **﴿ □ ﴾** على مذهب (ليس) فرفعت وأنت مضمر للفاء"<sup>(٤)</sup>، وهو قول الكسائي<sup>(٥)</sup>، ومنسوب إلى المبرد<sup>(٦)</sup>. واستشهد الفراء لرأيه بقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

فإن كان لا يُرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً  
والآية تتخرج عند سيبويه ومن وافقه على التقديم والتأخير وتقديرها "لا يضركم  
كيدهم شيئاً إن تتقوا"<sup>(٨)</sup>.

(١) المعاني ٤٩/٣.

(٢) ينظر: الهمع ٣٥٦/٤، والصبان ٤٥/٤.

(٣) رفع (بضركم) وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، والكسائي. ينظر: البحر المحيط ٤٣/٣، والنشر ٢٤٢/٢، والاتحاف ص: ١٧٨.

(٤) معاني القرآن ١/٢٣٢.

(٥) إعراب النحاس ١/٤٠٤، والبحر المحيط ٣/٤٣.

(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٧٧٩ وقد عقد فصلاً بعنوان "ما جاء في التنزيل وفيه خلاف بين سيبويه وأبي العباس وذلك في باب الشرط والجزاء" وذكر فيه أن سيبويه يرى التقديم والتأخير في الجواب الخالي من الفاء، أما المبرد فيرى إضمار الفاء، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الباقولي ١/٢٤٩، والتبيان ١/٢٨٩، وقد ذكرت اختلاف نقل النحويين لرأي المبرد في بداية هذه المسألة وذكرت ما ظهر لي من قوله.

(٧) البيت لسوار بن مضرب السعدي. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢، والكامل ٢/٦٢٨، والخصائص ٤٣٣/٢، وشرح التصريح التصريح ١/٣٩٨، والخزانة ٣/١٧٦.

(٨) ينظر: كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الباقولي ١/٢٤٨، والتبيان ١/٢٨٩.

والذي يظهر لي هو القول بجواز حذف الفاء متى سمع عن العرب ولا داعي إلى القول بالتقديم والتأخير وذلك لأمرين:

الأول: لأن في التقديم والتأخير تكلفا وحملًا للنص على غير ظاهره، فينبغي عدم اللجوء إليه.

الثاني: لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير<sup>(١)</sup>، فالأصل أن يكون الجواب في موضِعِهِ فلا يجوزُ أن يُنوي به غير موضِعِهِ إذا وُجدَ لَهُ تَأْوِيلٌ<sup>(٢)</sup>. وقد اعتمد سيبويه نفسه على هذه القاعدة في مسألة تعيين المبتدأ والخبر فيما إذا اختلفت الكلمتان تعريفًا وتنكيرًا وكان الأول هو النكرة، ووجد مسوغًا للابتداء بها، فالجمهور يرون أن المعرفة هي المبتدأ، وأن النكرة هي الخبر - وإن تقدمت -، وهو يرى أن النكرة إذا تقدمت ووجد ما سوغ الابتداء بها فهي المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه القاعدة ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٥٧٩، ٥٨٩، ٧٢٢. وقد اعتمد سيبويه نفسه على هذه القاعدة في مسألة تعيين المبتدأ والخبر فيما إذا اختلفت الكلمتان تعريفًا وتنكيرًا ولكن وجد مسوغًا للابتداء بالنكرة، فالجمهور يرون أن المعرفة هي المبتدأ. وأن النكرة هي الخبر في نحو: كم مالك؟، وخير منك زيد، وحسبنا الله واستدل بأن الأصل عدم التقديم والتأخير. انظر المسألة في مغني اللبيب ١ / ٥٨٩.

(٢) اقتبست هذه الجملة من كتاب الأصول لابن السراج ٣ / ٤٦٢، وقد رد بها قول سيبويه بالتقديم والتأخير، ورجح قول المبرد من إضمار الفاء في الشعر.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٥، ١٢٨، ومغني اللبيب ١/٥٨٨ - ٥٨٩.

## حذف حرفي الاستفهام الهمزة و (هل).

### أولاً: حذف همزة الاستفهام.

الهمزة أم أدوات الاستفهام، وما عداها نائب عنها<sup>(١)</sup>، فهي تستعمل للتصور وللتصديق<sup>(٢)</sup>، لذلك فهي تنفرد عند الجمهور بجواز حذفها في الشعر خاصة<sup>(٣)</sup> إذا دل عليها دليل سواء في ذلك تقدمها على "أم" وعدم تقدمها<sup>(٤)</sup> خلافاً للنحاس حيث اشترط لحذفها في الشعر وجود أم المعادلة<sup>(٥)</sup>.

وخالف الفراء، والأخفش<sup>(٦)</sup> الجمهور حيث جوزوا حذفها في النثر.

وقد استدلل الجمهور على مذهبهم بقول الكميت<sup>(٧)</sup>:

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِني وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟  
أي: أذو الشيب يلعب؟<sup>(٨)</sup>

وقول عمران بن حطان<sup>(٩)</sup>:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشِرٍ أَتَوْنِي وَقَالُوا مِنْ رِبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ؟  
أي: أمن ربيعة؟

وقول الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

أَفْرُحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا؟

(١) الإلتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣ / ٢٦٧.

(٢) شرح سعد الدين التفتازاني على التلخيص للقزويني ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨، والإلتقان في علوم القرآن ص: ٤٢٦.

(٣) الكتاب ٣ / ١٧٤، والمقتضب ٣ / ٢٩٤، وشرح ابن يعيش ٨ / ٢٦٥، والبحر المحيط ٨ / ٢٠٥، ومغني اللبيب ١ / ١٩ - ٢٠.

(٤) مغني اللبيب ١ / ١٩ - ٢٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٧٦، ونقل رأيه البحر ٧ / ١١، ومثل النحاس ابن الأنباري حيث اشترط ما يفرق به بين الخبر

والاستفهام وهو أم. ينظر: البحر المحيط ٤ / ١٦٦، والدر المصون ٥ / ١٣.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٢٦، ونقل ذلك عنه النحاس إعراب القرآن ٣ / ١٧٧، وابن هشام في المغني ١ / ٢٠.

(٧) ديوان الكميت ص: ٥١٢، والخصائص ٢ / ٢٨١، وأمالى ابن الشجري ١ / ٢٦٧، والعيني ٣ / ١١١، والخزانة ٤ / ٤٤٨، وشرح

وشرح البغدادي على شواهد المغني ١ / ٢٩.

(٨) الخصائص ٢ / ٢٨١، والمغني ١ / ٢٠.

(٩) الكامل للمبرد ٣ / ١٠٨٨، وديوان الخوارج ص: ١٥١.

(١٠) البيت لحضرمي بن عامر. ينظر: الكامل ١ / ٩٤، وتهذيب اللغة ١١ / ١٧٩، والصاح ٤ / ١٨٠، والكشاف ٣ / ٨٢، واللسان ١ / ٦١٣، وتاج العروس ١ / ١٧٣-١٧٤، وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي ٤ / ٤٩٦. والشصوص: الناقة القليلة اللبن وجمعها شصائص، والنبل: يطلق على الكبار المسنة من الإبل ويطلق كذلك على الصغار. ينظر: الصاح ١ / ١٠٦.

أي: أفرح؟

فهذه النصوص تدل على جواز حذفها من غير وجود "أم".

أما الفراء فيرى جواز حذفها في النثر والشعر، في أسلوب التعجب والتوبيخ سواء وجدت "أم" قبلها أم لم توجد، ودليله على عدم اشتراط "أم" هو دليل الجمهور، واستدل على حذف حرف الاستفهام في النثر بقول الله تعالى: **﴿**    **﴾**

**﴿**       **﴾** الأحقاف: ٢٠

قرأ نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي بهمزة واحدة **﴿**  **﴾**. وقرأ ابن عامر، وابن ذكوان بهمزتين محقتين "أذهبتُم" (١).

والقراءتان عند الفراء بمعنى واحد. قال الفراء: "وقد تُطرح ألف الاستفهام من التوبيخ، ومثله قوله "أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ" يُسْتَفْهَمُ بِهَا وَلَا يَسْتَفْهَمُ. ومعناها جميعاً واحد" (٢).

ولا يختص حذف همزة الاستفهام بالتوبيخ كما يظهر من كلامه بل يشاركه في هذا الحكم التعجب.

قال تعالى: **﴿**       **﴾** ص: ٦٣

قرأ عبد الله بن مسعود وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي بهمزة وصل: (اتخذناهم)، وقرأ الحسن، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم بهمزة الاستفهام: **﴿**  **﴾** (٣).

قال الفراء: "فقرأ أصحابُ عبد الله بغير استفهامٍ، واستفهم الحسن وعاصم وأهل المدينة، وهو من الاستفهام الذي معناه التعجب والتوبيخ فهو يجوز بالاستفهام وبطرحه" (٤).

(١) معاني الفراء ٣ / ٥٤، وإعراب النحاس ٤ / ١٦٦، وحجة القراءات لابن زنجلة ص: ٦٦٥، والبحر ٨ / ٦٣، والنشر ١ / ٣٦٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٤.

(٣) معاني الفراء ٢ / ٤١١، والبحر ٧ / ٤٠٧، والنشر ٢ / ٤٦٢ - ٣٦٣، والإتحاف ص: ٣٧٣.

(٤) معاني الفراء ٢ / ٤١١.

ومن الآيات التي حذفت فيها همزة الاستفهام عند الفراء قوله تعالى: **چے ے**

**ے لئ لئ لئ كؤ و و چ الزخرف: ١٩**

قرأ الزهري "أشهدوا" بضم الهمزة، وقرأ الجمهور **چ و چ** <sup>(١)</sup>.

قال الفراء: "نصب الألف" <sup>(٢)</sup> من "أشهدوا" عاصم، والأعمش، ورفعها <sup>(٣)</sup> أهل الحجاز على تأويل: **أشهدوا** خلقهم؛ لأنه لم يسم فاعله، والمعنى واحد. قرءوا بغير همز يريدون الاستفهام قال أبو عبد الله: كذا قال الفراء <sup>(٤)</sup>.

ويرى ابن جني أن "أشهدوا" صفة لقوله "إنانا" واحتج بأن حذف همزة الاستفهام عند الجمهور مختص بالشعر <sup>(٥)</sup>، وفي تقدير ابن جني تكلف لا يخفي؛ إذ إن المشركين لم يدعوا أنهم حضروا خلق الملائكة فكيف يكون "أشهدوا" صفة للإناث؟ وقد أحس ابن جني بهذا الذي يلزمه على تأويله فراح يتأول الإجابة عنه <sup>(٦)</sup>.

ومنه قول الله تعالى: **چ □ □ □ چ الذاريات: ٢٩**

المعنى عند الفراء: أتلد عجوز عقيم؟ بحذف همزة الاستفهام مع الفعل <sup>(٧)</sup>.

والجمهور يرون أن الآية على حذف المبتدأ والتقدير "أنا عجوز عقيم فكيف ألد؟" <sup>(٨)</sup> ودليلهم أن همزة الاستفهام لا تحذف في النثر <sup>(٩)</sup>.

و تقدير الفراء في الآية أولى؛ لأن فيه تقليل المحذوف، ومتى دار الأمر بين تقليل المحذوف وتكثيره فالتقليل أولى <sup>(١٠)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - جواز حذف همزة الاستفهام في النثر إذا دل عليه دليل سواء أكان الحذف في أسلوب التعجب والتوبيخ أم غيرهما، ويؤيد ذلك قول

(١) المحتسب ٢ / ٢٥٤، والبحر ٨ / ١٠.

(٢) أي فتح الألف.

(٣) أي ضم الألف.

(٤) المعاني ٣ / ٣٠.

(٥) المحتسب ٢ / ٢٥٤.

(٦) المحتسب ٢ / ٢٥٤، وأجاز السمين الحلبي الوجهين ينظر: الدر المصون ٩ / ٥٨٠.

(٧) المعاني ٣ / ٨٧.

(٨) إعراب النحاس ٤ / ٢٤٤، والدر المصون ١٠ / ٥٢.

(٩) إعراب النحاس ٤ / ٢٤٤.

(١٠) مغني اللبيب ٦ / ٣٧١، والبرهان للزركشي ٣ / ١٠٤.



لمعرفة أو لِفَعَلَ<sup>(١)</sup> أو يفعل<sup>(٢)</sup> أدخلوا "هو" مع قائم ليكونا جميعًا في مقام فَعَلَ ويفعل؛ لأنهما يقومان مقام اثنين.<sup>(٣)</sup> وقد يجوز في الشعر وأشباهه مَنْ قائم؟ قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

مَنْ شارب مُرْبِح بالكأس نادمني لا بالحُصُورِ ولا فيها بسوَّار  
وربما تهييت العرب أن يستقبلوا مَنْ بنكرة فيخفضونها فيقولون: مَنْ رجلٍ يتصدَّق  
فيخفضونه على تأويل: هل من رجل يتصدَّق. وقد أنشدونا هذا البيت خَفْضًا  
ورفعًا:

مَنْ رَسُولٍ إِلَى الثُّرَيَّا بِأَيِّ ضِيقٍ ذَرَعًا يَهْجُرُهَا وَالْكِتَابِ<sup>(٥)</sup>." (٦)

يتكلم الفراء في هذه الآية عن اسم الاستفهام (مَنْ)، ويرى أنه لا بد أن يكون بعده جملة ، أو اسم معرفة ، فالأصل أن يكون التركيب (من القائم؟)، أو (من قام؟، أو من يقوم؟) لأن العرب -على حد كلامه- لم تأت باسم نكرة بعد (من) الاستفهامية، فلما أرادوا أن يكون بعدها اسم نكرة أدخلوا قبله الضمير (هو) ليكون المجموع جملة فقالوا: من هو قائم؟، ولكنهم قد يضطرون في الشعر إلى حذف هذا الضمير، ومع حذفهم لهذا الضمير يجوز كسر الميم من اسم الاستفهام (من) ليكون حرف جر ، ويكون حرف الاستفهام مضمرا تقديره (هل) ، وإنما فعلوا كل ذلك للتخلص من مجيء الاسم النكرة بعد اسم الاستفهام (من).

(١) أي فعل ماضٍ. مثل من قام؟

(٢) أي فعل مضارع. مثل من يقوم؟

(٣) أي ليكون جملة. فعندما يقولون من قام؟ يكون بعد "من" كلمتان، "قام" وهي فعل، والفاعل الضمير المستتر "هو".

(٤) البيت للأخطل. ينظر: ديوانه ص: ١٤١، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦ ، ٤٣ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٩٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٥٠١ / ٢ ، وتفسير الطبري ٥ / ٣٧٧ ، والصحاح ٣ / ١٩٤ ، وجميع الروايات ما عدا رواية الفراء "وشارب مريح..." من غير "من". والحضور: ضيق الصدر البخيل، والسوَّار: هو المعربد الذي يثب على من يشاربه. ينظر: التهذيب ٣ / ٣٥ ، والصحاح ٣ / ١٩٤ ، والتاج ١١ / ٢٨.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص: ٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦ ، والكامل ٢ / ٧٨٢ ، ٧٨٨ ، وإعراب النحاس ٢ / ٣٠٠ ، والأغاني للأصفهاني ١ / ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، وتفسير القرطبي ص: ٣٣٢٠ ، وبهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس ١ / ٢٧٨ . وجميع الروايات عدا روايتي الفراء والنحاس "من رسولي إلى الثريا" بإثبات الياء، فإن لم يكن للفراء دليل على رأيه في هذه المسألة إلا هذا البيت فلننظر فيه مجال؛ لأنه ربما سمعه بالياء فظن أنه بالكسرة.  
(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٦ .

واعترض النحاس<sup>(١)</sup> على الفراء في قوله إن العرب لا تأتي بنكرة بعد (من)، واحتج عليه ببيت عمر بن أبي ربيعة السابق، وكأن النحاس لم يتأنّ في قراءة الفراء، فالفراء - كما مر - جوّز مجيء النكرة بعد (من) في الشعر خاصة، مستدلاً بالبيت الذي استدل به النحاس.

والجمهور يرون جواز مجيء النكرة بعد (من) الاستفهامية في الاختيار خلافاً للفراء<sup>(٢)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٠.

(٢) همع الهوامع ١ / ٣١٥.









عنه في هذه الآية المسند إليه وهو **چ چ چ**، ولكن السؤال موجه من رسول الله إلى اليهود فقوله **چ چ چ** ليس جوابا من الرسول على سؤال اليهود فيحسن تقديمه، بل السؤال والجواب كلاهما من رسول الله.

ورجح العكبري في التبيان،<sup>(١)</sup> والسمين في الدر<sup>(٢)</sup> أن يكون لفظ الجلالة فاعلا لفعل محذوف.

الموضع الثالث: فيما ظاهره مطابقة الفعل للفاعل في التثنية والجمع.

من ذلك قول الله تعالى: **چ پ پ پ ن ن چ المائدة: ٧١**

قال الفراء: " يكون رفع الكثير من جهتين؛ إحداهما أن تكرر الفعل عليها؛ تريد: عمي وصم كثير منهم، وإن شئت جعلت **چ پ پ چ** فعلا للكثير؛ كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يلومونى في اشتراي النخيل أهلي فكلهم ألوم

وهذا لمن قال: قاموا قومك. وإن شئت جعلت الكثير مصدرا فقلت أي ذلك كثير منهم، وهذا وجه ثالث<sup>(٤)</sup>.

يتبين من هذا النص أن الفراء يجوز في هذه الآية ثلاثة أوجه إعرابية:

الوجه الأول: أن يكون قوله **چ ن چ** مرفوعا بفعل محذوف تقديره "عمي وصم كثير". وهذا هو ما أشار إليه بقوله " أن تكرر الفعل عليها" ويقصد بذلك أن تقدر لها فعلا موافقا للفعل المذكور وقد شرح ذلك بقوله " تريد: عمي وصم كثير منهم"، ويحتمل أن يكون **چ ن چ** مرفوعا بالبدلية، غير أنني أذهب إلى أن مراد الفراء

(١) التبيان ١ / ١٩٥.

(٢) الدر المصون ٥ / ٣٦.

(٣) البيت لأحبة بن الجلاح أو أمية بن أبي الصلت. ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ص: ١٢٧، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦، ومحاضرات الأدباء ٤ / ٥٨٧، وأمالى ابن السجري ١ / ١٣٣، العيني ٢ / ٤٦٠، وشرح السيوطي على شواهد المغني ص: ٧٨٣، والدر اللوامع ١ / ١٤٢.

(٤) معاني القرآن ١ / ٣١٦.

حذف الفعل؛ لأن قوله "تريد" مستعمل في مواطن كثيرة للدلالة على تقدير المحذوف، كما سبق بيانه في المبحث الثاني من الفصل الأول.

الوجه الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (ذلك)، أي العمى والصم كثير منهم.

الوجه الثالث: أن يكون فاعلاً للفعل المذكور **چ پ پ چ** على لغة من يطابق الفعل مع الفاعل وعليها قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

يلوموني في اشترائى النخيل أهلى فكلهم ألوم

غير أن بعض النحاة ضعف هذا القول ورده بأنها لغة قليلة لا ينبغي حمل القرآن عليها فتخريج الآية على هذا الوجه ضعيف عندهم<sup>(٢)</sup>، إلا أن كلام الفراء يشير إلى أن التخريج على هذا الوجه غير ضعيف عنده، وقد وافقه ابن يعيش حيث ذكر أنها لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلامهم وأشعارهم<sup>(٣)</sup>، فلذلك ذكر ابن مالك أن هذا التركيب إن ورد ممن يتكلمون هذه اللغة<sup>(٤)</sup> "لغة أكلوني البراغيث" فهي حروف دالة على حال الفاعل الآتي وما بعدها فاعل، وإن وردت من غيرهم<sup>(٥)</sup> فهي ضمائر<sup>(٦)</sup>. ومن وافق الفراء على هذا التخريج الزمخشري<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٢.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٨٧، وينظر: في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ص: ٢٥٧، وفي نحو اللغة وتراكيبها ١٩٢ - ١٩٣ كلاهما للدكتور خليل عمارة. حيث ذهب إلى أن هذه اللغة من الأساليب العربية التي تفيد التوكيد.

(٤) هي لغة منسوبة إلى طيء، أزد شنوءة، بنو الحارث بن كعب. ينظر: البحر المحيط ٦ / ٢٩٧، والجنى الداني ص: ١٤٩، ١٧١، وتوضيح المقاصد ٥٨٧/٢، والمغني ٤٧٨.

(٥) قد تكلم بهذه اللغة العديد من الفصحاء غير المنسوبين إلى القبائل السابقة ينظر: لغة أكلوني البراغيث دراسة نظرية وتطبيقية للدكتور عبد الرحمن العمار ص ١٨٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٨١ - ٥٨٣.

(٧) الكشاف ١ / ٤٧٦.

(٨) الدر ٤ / ٣٧٠ - ٣٧١، وينظر للاستزادة: لغة أكلوني البراغيث للدكتور عبد الرحمن العمار ص: ٩٥.





فيه- لكي يكون مستأنفا- سبقه بلا النافية، كما في آية التوبة، وأول سورة إبراهيم،  
وسياتي بيان ذلك مفصلا- بحول الله- في فصل الشروط.



بعد "لكن".

قال تعالى: ﴿ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ﴾ الأحزاب: ٤٠

أجاز الفراء الرفع في قوله تعالى "رسولُ الله" على أن يكون خبراً مبتدئاً محذوفاً تقديره "ولكن هو رسول الله"، قال: "مَعْنَاهُ: ولكن كانَ رسول الله. ولو رفعت على: ولكن هو رسولُ الله كان صَوَابًا وقد قرئ به"<sup>(١)</sup>، والذي يعينني في هذا المبحث هو توجيه الرفع، فقد ذكر حذف المبتدئ بعد (لكن)، وهو ما قرأ به زيد بن علي، وابن أبي عملة<sup>(٢)</sup>، ووافق الفراء في تقديره ابن الأنباري<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ﴾ يوسف:

١١١ (٦)

الرفع في قوله تعالى: "تصديقٌ" على إضمار مبتدئ تقديره "هو"،<sup>(٧)</sup> وقد قرأ بالرفع في الشواذ<sup>(٨)</sup>.

والدليل على إضمار المبتدئ بعد "لكن" قول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

(١) المعاني ٢ / ٣٤٤.  
 (٢) البحر المحيط ٧ / ٢٣٦.  
 (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٧٠.  
 (٤) الكشاف ٣ / ٢٦٤.  
 (٥) البحر المحيط ٧ / ٢٣٦.  
 (٦) ينظر: المعاني ١ / ٣٣٩.  
 (٧) معاني القرآن ١ / ٤٦٥، ٢ / ٥٦ - ٥٧، والبحر المحيط ٥ / ٣٥٦.  
 (٨) البحر ٥ / ٣٥٦، وذكر أن الذي قرأ به حمزان بن أعين، وعيسى الكوفي.  
 (٩) البيت لهديبة بن الخشرم. ينظر: ديوانه ص: ١٤٦. وديوان الحماسة ص: ٨٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ٤٧٢، والبحر ٥ / ١٥٧، والدر المصون ٦ / ٢٠٣، وروح المعاني في تفسير السبع المثاني ٢٢ / ٤٢، ومذره القوم: المدافع عنهم و رئيسهم وسيدهم ومقدمهم في اليد واللسان، والفساف: الرديء من كل شيء. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٢ / ١١٨١، والصاحح ٥ / ٦١، والمخصص لابن سيده ١ / ١٥٩.

وَلَسْتُ بِشَاعِرِ السَّفْسَافِ فِيهِمْ وَلَكِنْ مِدْرُهُ الْحَرْبِ الْعَوَانِ

أي ولكن أنا مدره الحرب العوالي.

وجملة القول أن "لكن" الساكنة النون لا تعمل فيما بعدها، ويكون إعراب الكلمة

التي بعدها حسب موقعها من الجملة التي فيها، ففي قول الله تعالى: **چِ دِ دِ نْ**

**چِ البقرة: ١٠٢** فيمن قرأ بالتخفيف "لكن"، ورفع "الشياطين"<sup>(١)</sup>، يكون إعراب

الشياطين مبتدأ، والجملة التي بعدها خبر، وعلى حد تعبير الفراء رفعت "الشياطين"

بالفعل الذي بعدها<sup>(٢)</sup>.

(١) قرأ بالتخفيف ابن عامر، وحمزة، والكسائي. ينظر: البحر ١/ ٣٢٧، والدر المصون ٢/ ٢٩، والنشر ٢/ ٢١٩، والإتحاف ١/ ٤١٠.  
(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٢، والدر المصون ٢/ ٢٩ - ٣٠.



بعدها مبتدأ بل المقصود أن ما بعدها يصلح لأن يكون مبتدأ، فهو قيد لإخراج  
(بل) العاطفة، وإضمار المبتدأ هنا أجمع عليه النحويون<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٧٢، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٧٥، والبيان ١ / ١٢٩، والتبيان ١ / ١٢٨، والبحر المحيظ ١ / ٤٤٨، والدر المصون ٢ / ١٨٤ - ١٨٥.



فقوله (شامت) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (بعضهم شامت).

قال الفراء: "ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسره. وأراد: بعض شامتٌ وبعض غير شامت. والنصب فيهما جائز، يردّهما على النصفين. وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

حتى إذا ما استقلّ النجمُ في غلَسٍ وغودِرِ البقلِ ملوئٍ ومحسودِ

ففسر بعض البقل كذا، وبعضه كذا. والنصب جائز<sup>(٢)</sup>.

فالفرا يجوز في قوله (شامت) الرفع بإضمار مبتدأ، والنصب على البدلية من

(نصفين)، أما (ملوي) فلا يجوز فيها إلا الرفع.

وقد وافق الفراء على جواز حذف المبتدأ في هذه الآية سيويه<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(٤)</sup>،

والأخفش<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، والزجاج<sup>(٧)</sup>، والعكبري<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، والسمين

الحلبي<sup>(١٠)</sup>.

ويجوز في الآية وجهان آخران:

الأول: أن يكون قوله: **چڈ چڈ** مبتدأ لخبر محذوف تقديره (منهم) فيكون المحذوف من الآية الخبر<sup>(١١)</sup>.

(١) البيت لذي الرمة. ينظر: ديوانه ص: ٦٨، والطبري ١٢٦/٢٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٩/٣، والبحر ٤٦٧/٥، والدر ٤٤/٣ والمقصود بالنجم الثريا وملوي أي يابس. ينظر: اللالي في شرح أمالي القالي ٣٥٤/١.

(٢) المعاني ١٩٢/١ - ١٩٣.

(٣) الكتاب ٤٣٢/١.

(٤) مجاز القرآن ٨٧/١ - ٨٨.

(٥) المعاني ١٩٥/١ - ١٩٦.

(٦) المقتضب ٢٩٠/٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/١.

(٨) التبيان ٢٤٣/١.

(٩) البحر المحيط ٤١١/٢.

(١٠) الدر ٤٤/٣.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٤١١/٢، والدر ٤٤/٣.

الثاني: أن يكون قول الله تعالى: **چ تڏ چ** بدلا من الألف التي في قوله: **چ تڏ چ**<sup>(١)</sup>، وهذا التقدير لا يخلو من الحذف لوجوب تقدير ضمير يرجع إلى **چ تڏ چ** ليصح الوصف بالجملة. والتقدير (في فئتين التقت فئة منهما وفئة أخرى كافرة)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التبيان ٢٤٣/١، والبحر المحيط ٤١١/٢، والدر ٤٤/٣.

(٢) ينظر: الدر ٤٤/٣.

## إذا فسرت النكرة بمعرفة.

يحذف المبتدأ عند الفراء قبل الاسم المعرفة الذي يفسر اسماً نكرة وقع قبله، ومن ذلك قول الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ** **چص: ٤٦** قال الفراء: "فردّ **چ چ چ** **چ** وهي معرفة على **چ چ چ** وهي نكرة.. ومثله قوله: **چ و و و و و و و** **و چص: ٥٥ - ٥٦** فردّ **چ و و و و و و و** وهي معرفة على **چ و و و و و و و** وهي نكرة. وكذلك قوله: **چ ك ك ك ك ك ك ك** **چص: ٤٩ - ٥٠** والرفع في المعرفة كلها جائز على الابتداء. أنشدني بعض العرب<sup>(١)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا مَخَّلِي بِدَارٍ مَضِيْعَةٍ وَلَا رَبُّهَا إِنْ غَابَ عَنْهَا بِخَائِفٍ  
وَإِنَّ لَهَا جَارِينَ لَنْ يَغْدِرَا بِهَا رَبِيبُ النَّبِيِّ وَابْنُ خَيْرِ الْخَلَائِفِ"<sup>(٢)</sup>.

فالفراء يرى جواز رفع المعرفة المفسر للنكرة على الابتداء، والذي يظهر لي أن قوله: "على الابتداء" يريد به أن يكون الجملة مبتدأة مستأنفة، ولا يريد أن الاسم المرفوع مبتدأ بل هو خبر، ويدل على ذلك قوله في تعليقه على قول الله تعالى: **چ د □ □ □ □ □ □** **چطه: ٢٩ - ٣٠** حيث قال: "وقد يجوز في **چ □ □ □ □ □ □** **چ** الرفع على الائتناف لأنه معرفة مفسر لنكرة؛ كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
فإن لها جارين لن يغدرا بها ربيب النبي وابن خير الخلائق"<sup>(٤)</sup>.

فالفراء جواز رفع: **چ □ □ □ □ □ □** **چ** على الاستئناف والمقصود بذلك أن تكون جملة **چ □ □ □ □ □ □** **چ** وما بعدها مستأنفة في الكلام لا تتعلق بما قبلها في الإعراب، وعلى هذا فالمحذوف هو المبتدأ و **چ □ □ □ □ □ □** **چ** هو الخبر. وقد جوز الرفع في **چ □ □ □ □ □ □** **چ**

(١) البيت لمعن بن أوس المزني. ينظر: المعاني ١٧٨/٢، ومعاني الأخفش ١٩٦/١، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٤/٤٢١، وتهذيب اللغة ١٥/١٣٢، وتاج العروس ٤٦٦/٢.

(٢) المعاني ٤٠٧/٢.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة..

(٤) المعاني ١٧٨/٢.



النحاس، غير أنه لم يبين وجه الرفع في ذلك، والذي يظهر لي أنه أخذ هذا التجويز من الفراء ولم ينسبه إليه<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي من النصين السابقين أن حذف المبتدأ مطرد عند الفراء إذا وقع اسم معرفة بعد نكرة مبهمه، وقد جاء المعرفة مفسّراً لإبهام النكرة؛ وذلك أن قوله: **وَأُوْ** **چ** نكرة مبهمه لا يعلم ما هو هذا الشر، فلما جاء قوله: **چ** **ث** **چ** بين المقصود من هذا الشر. وكذلك قوله: **چ** **□** **چ** نكرة مبهمه، فلما فسر الوزير بقوله: **چ** **□** **چ** اتضح الوزير المراد، وتبين المقصود.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٨.

## قبل الحروف المقطعة التي في أوائل السور.

فمن ذلك قول الله تعالى أول سورة الأعراف: **چ أ ب پ د پ د چ الأعراف: ١ - ٢**  
يرى الفراء أن الحروف المقطعة التي في أوائل السور تنقسم قسمين من حيث الإعراب:

القسم الأول: أن يوجد بعدها اسم مرفوع فيكون إعرابها مبتدأ، و يكون خبرها ما بعدها<sup>(١)</sup>، ومنه هذه الآية<sup>(٢)</sup>، ولكنه يجوز فيها أيضا ما نقله عن الكسائي في هذه الآية من أن قول الله تعالى: **چ ب چ** خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هذا كتاب"، وعليه فيضم الحروف المهجاء ما يرفعها قبلها؛ لأنها - على رأي الفراء - لا تكون إلا ولها موضع<sup>(٣)</sup>.

القسم الثاني: وهو ألا يوجد بعدها اسم مرفوع يمكن جعله خبرا لها، وعليه فتكون خبرا لمبتدأ محذوف، ومنه قول الله تعالى: **چ أ ب پ د پ د چ ص: ١** فقوله تعالى: "ص" مرفوع بمبتدأ مضمرة قبله باتفاق الفراء، والكسائي؛ وذلك لأنه لا يوجد بعد الحروف المقطعة اسم يرفعها في هذه الآية، ومن ذلك أول سورة الشورى<sup>(٤)</sup>، ويس<sup>(٥)</sup>، وق<sup>(٦)</sup>.

وما ذكره الفراء من كون الحروف المقطعة في أوائل السور لا بد أن يكون لها موضع خالفه فيه ابن هشام، فذكر أن الحروف المقطعة التي في أوائل السور إن قلنا بأنها من الذي استأثر الله بعلمه لا يجوز إعرابها<sup>(٧)</sup>، وهذا هو الذي يظهر لي لأن الإعراب

(١) معاني القرآن ١ / ٣٦٩.

(٢) وقد حكى هذا القول السمين الحلبي في تفسيره لأول سورة هود ٦ / ٢٧٨.

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٦٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٦٩، ٢ / ٣٧١.

(٦) المعاني ١ / ٣٦٩، ٣ / ٧٥.

(٧) مغني اللبيب ٦ / ٧.

فرع للمعنى فمتى عرف المعنى صح الإعراب أما إذا لم يكن المعنى معلوما فلا يمكن إعرابها.

ما بعد الحروف المقطعة التي في أوائل السور.

وأعني بها الكلمات المرفوعة التي تأتي بعد مجيء الحروف المقطعة في أوائل السور، فمن ذلك قول الله تعالى أول سورة هود: **چ گ گ گ گ** **چ** هود: فقله تعالى "كتابٌ" له إعرابان عند الفراء:

الأول: أن يكون خبرا لقوله تعالى: **چ گ چ گ**

الثاني: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هذا كتاب".

قال الفراء: "رَفَعَتَ الكتابَ بالهجاء الذي قبله، كأنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن. وإن شئت أضمرت له ما يرفعه؛ كأنك قلت: الر هذا الكتاب"<sup>(١)</sup>، والإعراب الثاني هو إعراب الكسائي، وقد نقله الفراء عنه واستوجهه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر السمين الحلبي في هذه الآية الوجهين السابقين ، أن يكون "كتابٌ" خبرا لقوله: **چ گ چ**، وهو رأي الفراء كما سلف، وأن يكون **چ پ چ** خبرا لمبتدأ محذوف تقديره " ذلك كتابٌ"<sup>(٣)</sup> ومن أمثلة ذلك أول سورة الأعراف<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن ٣/ ٢، وينظر: البحر المحيط ٥ / ٢٠٠.

(٢) المعاني ١ / ٣٦٩.

(٣) الدر المصون ٦ / ٢٧٨.

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٦٩، وينظر: الكشاف ٢ / ٦٥، والتبيان ١ / ٥٥٥.



وخالف في ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى فرأى أنها مرفوعة على الحكاية وليست مقتطعة من جملة، بل أمروا بقولها هكذا مرفوعة<sup>(٣)</sup>، وقوله - كما قال أبو حيان - ضعيف؛ لأنه يبقى الاسم مرفوعا بغير رافع، ولأن القول في باب الحكاية يحكى به الجمل، لا المفردات<sup>(٤)</sup>.

وأما من قرأ بالنصب<sup>(٥)</sup>، ففي توجيهه قراءته قولان:

الأول: أن يكون منصوبا بالقول، وهو رأي الفراء<sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن يكون منصوبا على المصدرية، وهو رأي الأخفش<sup>(٧)</sup>، والزجاج<sup>(٨)</sup>، وابن جني<sup>(٩)</sup>، والزمخشري<sup>(١٠)</sup>، وهو قول الجمهور<sup>(١١)</sup>.

واعترض على قول الفراء بأن القول لا ينصب إلا المصدر، أو الجملة، أو كلمة في معنى الجملة، وذلك كأن يقول إنسان: لا إله إلا الله، فتقول أنت: قلت كلمة صالحة<sup>(١٢)</sup>.

والفراء موافق في ذلك، ولكنه يرى أن قولهم "حطة" في معنى الجملة، وقد نص الفراء على ذلك حيث قال: "إنما يجوز النصب فيما قبله القول إذا كان الاسم في

(١) الكشاف ١ / ٢٨٣، والبحر المحيط ١ / ٢٢٢.

(٢) هذا تقدير الطبري ١ / ٧١٩.

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٤١ / ١، وينظر: المحرر الوجيز ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨، والدر المصون ١ / ٣٧٤.

(٤) البحر ١ / ٢٢٣.

(٥) هو ابن أبي عتبة، ينظر: الكشاف ١ / ٢٨٣، والبحر المحيط ١ / ٢٢٢.

(٦) معاني القرآن ١ / ٣٨.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٦.

(٨) معاني القرآن للزجاج ١ / ١٣٩.

(٩) المحتسب ١ / ٢٦٣ في تفسير نظير هذه الآية في سورة الأعراف.

(١٠) الكشاف ١ / ٢٨٣.

(١١) ينظر: التبيين ١ / ١٦٥، والبحر المحيط ١ / ٢٢٢.

(١٢) المحتسب ١ / ٢٦٣ في تفسير نظير هذه الآية في سورة الأعراف، والبحر ١ / ٢٢٢.

معنى قول؛ من ذلك: قلت خيرا، وقلت شرا. فترى الخير والشر منصوبين؛ لأنهما قول، فكأنك قلت: قلت كلاما حسنا أو قبيحا. <sup>(١)</sup>

وما ذكره الفراء موافق لتفسير ابن عباس للحظة بقوله "أمروا أن يقولوا نستغفر الله" <sup>(٢)</sup>، ويوضح رأيه في هذه المسألة قوله "وبلغني أن ابن عباس قال: أمروا أن يقولوا: نستغفر الله" <sup>(٣)</sup>؛ فإن يك كذلك فينبغي أن تكون "حِطَّة" منصوبة في القراءة؛ القراءة؛ لأنك تقول: قلت لا إله إلا الله، فيقول القائل: قلت كلمة صالحة <sup>(٤)</sup>

فهذا يؤكد أنه جعل قولهم "حطة" في معنى الجملة فنصبها بالقول، وقد جوّز الزمخشري ما ذهب إليه الفراء من كون "حطة" منصوبة بالقول <sup>(٥)</sup>، وكذلك ابن عطية حيث أيد أن يكون "حطة" منصوبة بالقول إذا أخذنا بتفسير ابن عباس <sup>(٦)</sup>، أما الطبري فيرى وجوب أن يكون "حطة" منصوب بالقول نفسه إذا قلنا بتفسير ابن عباس قال: "فإن الواجب أن تكون القراءة بالنصب في "حطة"، لأن القوم إن كانوا أمروا أن يقولوا: "لا إله إلا الله"، أو أن يقولوا: "نستغفر الله"، فقد قيل لهم: قولوا هذا القول، ف"قولوا" واقع حينئذ على "الحطة"، لأن "الحطة" -على قول عكرمة - قول "لا إله إلا الله" <sup>(٧)</sup>، وإذا كانت هي قول "لا إله إلا الله"، فالقول عليها عليها واقع، كما لو أمر رجل رجلا بقول الخير فقال له: "قل خيرا" نصبا <sup>(٨)</sup>، فهذا يعني أنه إذا كان المعنى على أن المأمور به لا يتعين أن يكون بهذا اللفظ الخاص، بل

(١) المعاني ١ / ٩٣.

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٨.

(٣) هذا القول مروى عن ابن عباس في تفسير الطبري ١ / ٧١٨.

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٨.

(٥) الكشاف ١ / ٢٨٣.

(٦) المحرر ١ / ٣٠٨، وكذلك إذا أخذنا بتفسير عكرمة وهو أن يقولوا "لا إله إلا الله".

(٧) هذا القول مروى عن ابن عباس في تفسير الطبري ١ / ٧١٧.

(٨) الطبري ١ / ٧١٩.

بأيِّ شيءٍ يقتضي حَطُّ الخطيئةِ فكان ينبغي أن ينتصبَ ما بعد القول مفعولاً به<sup>(١)</sup>.

---

(١) الدر المصون ١ / ٣٧٤.





بين الملفوظ والمقدر صيرّ الكلمة الموجودة دليلاً على الكلمة المحذوفة فصح الحذف لوجود الدليل على المحذوف.

ومنه قول الله تعالى: **جَابِ** **النور: ١**

يرى الفراء أن المبتدأ في الآية محذوف تقديره "هذه"<sup>(١)</sup>، قال: "رفع (السورة) بإضمار (هذه سورة أنزلناها)، ولا ترفعها براجع ذكرها لأنّ النكرات لا يُبتدأ بها قبل أخبارها، إلا أن يكون ذلك جَوَابًا؛ ألا ترى أنك لا تقول: رجل قام، إنما الكلام أن تقول: قام رجل. وقُبِحَ تقديم النكرة قبل خبرها أنّها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة. فيقال: رجل يقوم أعجب إلى من رجل لا يقوم: فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة. وحسن في الجواب؛ لأنّ القائل يقول: من في الدار؟ فتقول: رجل وإن قلت: رجل فيها فلا بأس؛ لأنه كالمرفوع بالردّ لا بالصفة."

يرى الفراء في تحليله لهذه الآية أنه لا يجوز أن تكون "سورة" مبتدأ خبرها "أنزلناها" وهو ما أشار إليه بقوله (ولا ترفعها براجع ذكرها) والسبب في ذلك أن النكرة لا تعرب مبتدأ إذا كانت في أول الكلام، بل يجب أن تتأخر ويتقدم عليها الخبر ليسوغ الابتداء بالنكرة حينئذ، فلا يجوز "رجل في الدار" على أن يكون "في الدار" خبراً لقوله "رجل"، بل يجب عند إرادة كونه خبراً أن يتقدم على المبتدأ فتكون الجملة "في الدار رجل"، وهذا ما عناه الفراء بقوله: "لأنّ النكرات لا يُبتدأ بها قبل أخبارها". ثمّ علل رأيه النحوي هذا بما هو معروف عند النحويين من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر،<sup>(٢)</sup> وهو ما عناه بقوله "أنّها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة"، ولهذا السبب وجب تقديم الخبر على مبتدئه النكرة، وذلك لكيلا يلتبس

(١) معاني القرآن ١ / ٤٢٠، ٢ / ٢٤٤.

(٢) ينظر: الصبان ٣ / ٧٠.

الخبر بالصفة<sup>(١)</sup>، وإنما استثنى ما كان جواباً؛ لأن الجواب معلوم محط الفائدة، فعندما يكون السؤال عن الذي في الدار فإن الجواب يكون بتعيين من فيها فإذا قيل له "رجل" فإن السائل قد علم جواب سؤاله وتبين أنه الخبر لكونه محط الفائدة، ولم يضر أن تأتي بعده بقولك "فيها" لأنه غير منتظر منك إلى شيء آخر فقد حصل على جواب سؤاله. يدل على ذلك تعليقه بقوله "وقبَّح تقديم النكرة قبل خبرها أنّها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة. فيقال: رجل يقوم أعجب إلى من رجل لا يقوم: فقبَّح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة" فقولته السابق: "إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة" يدل على أنه لا يقبَّح في الجواب لأن السائل لا ينتظر الخبر إذ قد حصل عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) الأشموني ١ / ١٥٧، والصبان ٣ / ٧٠.  
(٢) وتنتظر بقية مواطن حذف المبتدأ إذا كان مشاراً إليه في ٣٥٨/٢، و ٤١٤/٢.





بالبياض، بل يريد أن يأمره بلباس البياض، فلا بد من إضمار فعل موافق لفعل الشرط وهو "البس" محذوفاً، ويكون التقدير إن لبست ثياباً فالبس البياض، فيكون البياض منصوباً بفعل محذوف، أما إذا أراد أن يخبر أن ما قد تم شراؤه من اللباس أبيض اللون فإنه حينئذ يرفع البياض على تقدير مبتدأ محذوف.

ومثله قوله تعالى: "فإخوانكم" فيقدر فيها المبتدأ محذوفاً تقديره "هم" لأن المسئول عنهم وهم اليتامى إخوان للسائلين وإن لم يقبل السائلون ذلك فقدّر لها الجملة الاسمية لتنفيذ الثبوت والدوام لأن أخوتهم ثابتة ودائمة.

وتقدير المبتدأ في هذه الآية ذكره الأخفش<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، وقد جوز النصب في هذه الآية إلا أنه قال: "ولا أعلم أحداً قرأ بها فلا تقرأن بها إلا أن تثبت رواية صحيحة بذلك"<sup>(٤)</sup>، فكأنه لم يقف على القراءة التي وردت بالنصب<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني الأخفش ١ / ١٧٣.

(٢) المعاني للزجاج ١ / ٢٩٤.

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣١٠.

(٤) المعاني للزجاج ١ / ٢٩٤.

(٥) قرأ بالنصب أبو مجلز ينظر: البحر ٢ / ١٦٢.

## حذف الاسم الموصول الواقع مبتدأ وبقاء صلته.

يجوز عند الكوفيين حذف الاسم الموصول وبقاء صلته<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك جرى الفراء في معاني القرآن<sup>(٢)</sup>.

فمن ذلك قول الله تعالى: **چ پ پ ن ن ن ذ ن ت چ النساء: ٤٦**

قال الفراء: "... وإن شئت كانت<sup>(٣)</sup> منقطعة منها مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا من يحرفون الكلم. وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام. فيقولون: منّا يقول ذلك، ومنا لا يقوله. وذلك أن (من) بعض لما هي منه، فلذلك أدّت عن المعنى المتروك"<sup>(٤)</sup>. فهو يجيز في هذه الآية أن يحذف منها الاسم الموصول (من) مع بقاء صلته وهي جملة (يحرفون). ويعني بذلك أن (من) حين أدت معنى التبعية كانت دليلاً على المحذوف؛ وذلك لأن الكلام حين يبقى منه جزء يكون ما بقي دليلاً على المحذوف فلا يلتبس المعنى على السامع، وهذه هي وظيفة (من) في هذا التركيب، فحينما بقيت دلت عن الكلام المحذوف.

وقد كرر رأيه في هذه المسألة في أكثر من موضع، ومن هذه المواضع ما وجه به أفراد الضمير في قوله تعالى: **چ گ و و و و چ فاطر: ٢٨** قال الفراء: "ولم يقل: ألوانهم، ولا ألوانها. وذلك لمكان (من) والعرب تضمّر من فتكتفي بـ(من) من (من)، فيقولون: منّا من يقول ذلك ومنا لا يقوله"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٧١، ٢٩٤، ٣٨٤. وشرح المفصل ٣ / ٦١، والبحر المحيط ٣ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٧١، ٢٩٤، ٣٨٤، ٢٦٤ / ٢.

(٣) يريد الجار والمجرور (من الذين هادوا)

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٧١.

(٥) المعاني ١ / ٣٨٤.

يريد بما قاله أن يعلل لإفراد الضمير الذي كان حقه الجمع لأنه يرجع إلى الناس، والدواب، والأنعام. فرأى أن في الآية كلمة محذوفة وقدرها (من) لكي يرجع الضمير إلى لفظها، فهي وإن كانت في معنى الجمع لأنها ترجع إلى ما مضى، إلا أن لفظها مفرد فيجوز إرجاع الضمير عليها مفردا.

وقول الفراء في هذا النص: "والعرب تضم (مَنْ) فتكتفي بـ(من) (مِنْ (مَنْ))"، لا يدل على اشتراط كون حرف الجر (من) أو كون الجار والمجرور مقدما على (من) المحذوفة. لما سيأتي من تجويزه لتأخر الخبر من غير وجود (مِنْ).

وخالف البصريون في ذلك فلم يجيزوا حذف الاسم الموصول وبقاء صلته، وحملوا جميع ما يوهم ذلك على حذف اسم موصوف، وإقامة الصفة -وهي الجملة التي بعده- مقامه<sup>(١)</sup>، قال سيبويه: "وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهم مات حتى رأته في حال كذا وكذا وإنما يريد ما منهم واحد مات"<sup>(٢)</sup>، وقدر الأخفش<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup> المحذوف في آية النساء كلمة (قوم)، وعليه فيكون التقدير: (من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم). ويكون جملة (يحرفون) صفةً، والموصوف وهو (قوم) محذوف.

أدلة الفريقين: استشهد الفراء والبصريون بأدلة من القرآن والشعر وجد فيها محذوف، فقدرة الفراء اسما موصولا، وقدرة البصريون اسما موصوفا. فأدلة الفريقين واحدة ولكن الاختلاف جرى في التقدير<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر المحيط ٣ / ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٥.

(٣) معاني الأخفش ١ / ٢٣٩.

(٤) معاني الزجاج ٢ / ٥٧.

(٥) من أجل ذلك اكتفيت بشاهد واحد إذ لا فائدة من ذكر عدد من الأدلة وهي نفسها لكلا الفريقين.

ومن أمثلة ذلك الآية السابقة، وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

فالفراء يقدر البيت (ما في قومها من يفضلها)، فيقدر المحذوف اسما موصولا<sup>(٢)</sup>،  
وسيبويه يقدر البيت (ما في قومها أحد يفضلها)، بتقدير اسم موصوف بالجملة  
الفعلية بعده<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي في هذه المسألة أمور منها:

الأمر الأول: أن الفراء لا يشترط لحذف (مَنْ) كون الجار (مِنْ) أو تقدم الجار  
والمجرور عليها - وإن كان هذا هو الأكثر - لأنه قد ذكر في موضع آخر حذف  
(مَنْ) من غير توفر هذه الشروط وذلك في قوله تعالى: **چ ي ي ي د د د** □

□ **چ العنكبوت: ٢٢**

قال: "فالمعنى - والله أعلم - ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَنْ في السَّمَاءِ بمعجزٍ.  
وهو من غامض العربيّ للضمير الذي لم يظهر في الثاني"<sup>(٤)</sup>.

فقدر (مَنْ) محذوفة مع عدم وجود حرف الجر (مِنْ) الدال على التبويض، وتحليل  
الفراء لهذه الآية يدل على عدم اشتراطه لحذف (مِنْ) الموصولة تقدم الجار والمجرور،  
أو كون حرف الجر (مِنْ).

(١) البيت منسوب لحكيم بن معية الربيعي التميمي، ولحميد الأرقط، ولأبي الأسود الحماني. ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٥، ومعاني القرآن ١ / ٢٧١، والطبري ١٨ / ٤٨١، والخزاعة ٥ / ٦٤، وفيه التصريح بنسبته إلى حكيم بن معية، والدرر ٦ / ٢٠ وجوز فيه أن يكون لحكيم أو لحميد الأرقط، وشرح العيني على شواهد الأشموني ٢ / ٧٤ ونسبه فيه إلى أبي الأسود الحماني. والميسم: الجمال. ينظر: الصحاح ٦ / ٣٢٩.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٧١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٥-٣٤٦.

(٤) المعاني ٢ / ٣١٥.



الأمر الثاني: أنه لا يتعين أن يكون المحذوف في الأمثلة السابقة عند الفراء اسماً موصولاً، بل يجوز أن تكون الفراء يريد بـ (مَنْ) في جميع الأمثلة التي ساقها النكرة موصوفة لا (من) الموصولة.

ويؤيد ذلك عندي أنني لم أظفر بنص للفراء ذكر فيه حذف (الذي) أو نحوه مما تتعين في الموصولية مع بقاء صلته، ولا يعين الموصولية في (من) المحذوفة قولُ الفراء:

في قوله تعالى: **چ و و ي ي ي د د د** □ **چ الفرقان: ٢٠**

" **چ د چ** صلة لاسم متروك اكتفي بـ **چ ي ي د چ** منه" <sup>(١)</sup>؛ وذلك لأن مصطلح الصلة عند الفراء لا تعين الجملة الواقعة بعد الاسم الموصول التي تبين معناها، بل قد يريد بها الفراء الجملة الواقعة صفة <sup>(٢)</sup>.

وقد تنبه لذلك البغدادي فقال بعد أن نقل كلام الفراء في حذف (مَنْ): "وأراد بـ(من) النكرة الموصوفة لا الموصولة، فإنها لا تحذف وتبقى صلته، أو أنها هي المرادة عنده فإنه كوفي، والكوفيون يجوزون حذف الموصول" <sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أنه يريد الموصوفة لعدم تعين الموصولة في كلامه، ولعدم وجودي في معاني القرآن مثلاً لحذف اسم موصول آخر يكون نصاً في الموصولية لا يحتمل غيره كـ(الذي).

الأمر الثالث: أن الراجح -والله أعلم- جواز حذف الاسم الموصول مع بقاء صلته وهو الرأي المنسوب للكوفيين؛ إذ لم يظهر لي ما يمنع ذلك، والتفريق بين جملة الصلة وجملة الصفة - في هذه المسألة - لا يظهر لي؛ لأن بينهما علاقة وطيدة <sup>(٤)</sup> وتشابهاً من أكثر من وجه:

(١) المعاني ٢ / ٢٦٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المعاني ١ / ١٥٧، ٢ / ٢٤٤، ومصطلحات النحو الكوفي ص: ٤٥.

(٣) خزائن الأدب ٥ / ٦٣.

(٤) ينظر: بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي العلاقة النحوية بين جملة الصفة وجملة الصلة دراسة في ضوء الدرس اللغوي الحديث للدكتور فاخر الياسري ص: ١٠٢.

الشبه الأول: الشبه المعنوي إذ فائدة الجملتين واحدة وهي إزالة الإبهام وتوضيح المعنى<sup>(١)</sup>.

الشبه الثاني: الشبه الحكمي إذ يشتركان في أكثر من حكم؛ منها وجوب كون الجملتين خبريتين<sup>(٢)</sup>، ومنع تقديم الصفة على الموصوف<sup>(٣)</sup>، كما يمنع تقديم الصلة على الموصول<sup>(٤)</sup>، ولهذه العلاقة بين الجملتين أطلق الفراء عليهما مصطلحا واحدا<sup>(٥)</sup>، وقد لمح ابن السراج هذا التشابه حين ذكر أن أصل جملة الصلة هي جملة الصفة<sup>(٦)</sup>، والصفة<sup>(٦)</sup>، وممن صرح بهذا التشابه السيرافي حيث ذكر أن جملة الصلة للموصوف تشابه جملة الصلة للموصول<sup>(٧)</sup>، ومثله ابن يعيش حين ذهب إلى أن الصلة والموصوف كالصلة والموصول<sup>(٨)</sup>، وأن الصلة هي الصفة في المعنى<sup>(٩)</sup>. وقد رجح الرضي من حيث القياس<sup>(١٠)</sup> ما ذهب إليه من جواز حذف الاسم الموصول وبقاء صلته، ومال إلى ذلك الدكتور/ إبراهيم رفيده<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/٢٩٩، ٣/١٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢/٢٩٩.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/١٧٦.

(٤) ينظر: الهمع ١/٢٨٥.

(٥) ينظر على سبيل المثال: المعاني ١/١٠٥، ١٥٧.

(٦) الأصول لابن السراج ٢/٢٦٢ حيث ذكر ما محصله أن جملة الصلة هي جملة الصفة في الأصل، ولكن لما أرادوا أن يصفوا المعارف بالجملة، وكانت الجمل تكرات، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة أدخلوا (الذي) قبل هذه الجملة لكي تكون صفة المعرفة معرفة.

(٧) شرح السيرافي ١/٣٨٢.

(٨) شرح المفصل ٢/٥.

(٩) المصدر السابق ٣/١٥٣، وينظر: نظام الارتباط والربط ص: ١٥٠ - ١٥٢.

(١٠) الرضي ٣/٧١.

(١١) الحذف في الأساليب الغربية ص: ١٣٥.

## حذف الخبر.

ورد حذف الخبر في أكثر من موضع يمكن القياس عليه، وسأتناول في هذا المبحث حذف الخبر إذا كان مفرداً، وأرجئ الحديث عن حذف الخبر شبه الجملة إلى مبحث حذف شبه الجملة.

### بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط.

ومنه قول الله تعالى: **چ گ گ گ گ چ النساء: ۳**

قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ الحسن والجاحدري وأبو جعفر بالرفع<sup>(١)</sup>.

قال الفراء: "ولو قال: فواحدة، بالرفع كان كما قال **چ ک ک گ گ گ**  
**چ البقرة: ۲۸۲** كان صواباً على قولك: فواحدة مقنع، فواحدة رضا"<sup>(٢)</sup>.

يقدر الفراء الخبر المحذوف في الآية بقوله "مقنع، رضا"، والمبتدأ "فواحدة"، مسبوق بالفاء الواقعة في جواب حرف الشرط "إن". وقد قرنها بقوله تعالى "فرجل وامرأتان" إلا أنه في تفسيره لآية البقرة لم يقدر الخبر محذوفاً بل قدر المبتدأ<sup>(٣)</sup> ولعل وجه الشبه الشبه الذي قرن به بين الآيتين هو حذف أحد ركني الإسناد.

وما قدره الفراء في قراءة الرفع وافقه عليه ابن عطية<sup>(٤)</sup>، وعكس الزمخشري التقدير فجعل المحذوف المبتدأ والتقدير فالمقنع واحدة، وهو ما رجحه الأنباري<sup>(١)</sup>، وجوز

(١) ينظر: المحرر ٣ / ٤٩٢، والبحر المحيط ٣ / ١٦٤، والنشر ٢ / ٢٤٧، والإتحاف ص: ١٨٦.

(٢) المعاني ١ / ٢٥٥.

(٣) المعاني ١ / ١٨٤.

(٤) المحرر ٣ / ٤٩٢.

العكبري الوجهين<sup>(٢)</sup>، وذكر السمين وقبله الزمخشري وجها ثالثا وهو أن تكون (واحدة) فاعلا بفعل محذوف تقديره: تكفي أو كفت واحدة<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي أن الأرجح كون المحذوف مبتدأ أو خبرا؛ لأن حذف المبتدأ وبقاء الخبر أو عكسه أكثر من حذف الفعل وبقاء الفاعل، ولأن التركيب إذا احتمل أن يكون المحذوف منه فعلا والباقي فاعلا وكون المحذوف مبتدأ والباقي خبرا فحذف المبتدأ أولى<sup>(٤)</sup>.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٤٢.

(٢) التبيان ١ / ٣٢٩.

(٣) الكشاف ١ / ٤٩٧. والدر المصون ٣ / ٥٦٦ - ٥٦٧.

(٤) مغني اللبيب ص: ٨٠٦.

## بعد القول:

ومنه قول الله تعالى: **چ و ی ی پ د د چ الذاریات: ۲۵**

فقد جوز الفراء في قوله تعالى: **چ پ چ** بالرفع أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: "نحن **چ پ چ** وأنتم **چ د د چ**"<sup>(١)</sup> وجوز كذلك أن يكون الخبر هو المحذوف والتقدير سلام عليكم. قال: " فيقول القائل: ألا كان السلام<sup>(٢)</sup> رفعا كله أو نصبًا كله؟<sup>(٣)</sup> قلت: السلام على معنيين: إذا أردت به الكلام نصبتَه، وإذا أضمرت معه "عليكم" رفعتَه. فإن شئتَ طرحتَ الإضمارَ من أحد الحرفين<sup>(٤)</sup> وأضمرته في أحدهما،<sup>(٥)</sup> وإن شئتَ رفعتَهما معا،<sup>(٦)</sup> وإن شئتَ نصبتَهما جميعا.<sup>(٧)</sup> والعرب تقول تقول إذا التقوا فقالوا سلامًا: سلامًا، على معنى قالوا السلام عليكم فَرَدَ عليهم الآخرون".<sup>(٨)</sup>

يبين في هذا النص الأوجه الجائزة في قوله: **چ پ چ** فيرى أن النصب فيهما جميعا جائز والرفع كذلك، ونصب أولهما ورفع الثاني أو العكس، وعند الرفع يُقدَّر له ما يرفعه إما مبتدأ أو خبر، والذي يتعلق بهذا الموضوع تجويزه حذف الخبر في نصه السابق: "وإذا أضمرت معه (عليكم) رفعتَه"، فهذا تجويزه منه لحذف الخبر بعد القول.

(١) المعاني ١ / ٤٠.

(٢) يعني قوله (سلامًا) بالنصب في الأولى و (سلام) بالرفع في الثانية

(٣) أي هلا كان اللفظان (سلامًا، سلامًا) منصوبين جميعا، أو مرفوعين جميعا.

(٤) يقصد بالحرفين لفظي السلام (سلامًا) (سلامًا).

(٥) أي بجوز في اللغة أن تريد إضمار (عليكم) مع أحد لفظي السلام فيكون السلام المضمَر معه (عليكم) مرفوعا، ويكون السلام الذي

لم يضمن معه (عليكم) منصوبا.

(٦) أي بإضمار (عليكم) فيهما.

(٧) من غير إضمار (عليكم).

(٨) المعاني ١ / ٤٠.

وقد وافقه في تقدير الخبر المحذوف الأخص (١).

وخالفه المبرد (٢)، والزجاج (٣)، والزمخشري (٤)، فجعلوا المبتدأ هو المحذوف و تقديره:  
تقديره: قولي سلام (٥)، أو أمري سلام (٦)، أو أمركم سلام (٧).

ومن الرفع قول الشاعر (٨):

فَقُلْنَا السَّلَامُ فَاتَّقَتْ مِنْ أَمِيرِهَا فَمَا كَانَ إِلَّا وَمُؤْهَا بِالْحَوَاجِبِ

فرفع السلام لأنه يريد السلام عليكم.

(١) معاني الأخص ١ / ١٦٨

(٢) المقتضب ٤ / ١١.

(٣) الزجاج ٣ / ٦٠

(٤) الكشاف ٢ / ٢٨٠

(٥) المقتضب ٤ / ١١.

(٦) المقتضب ٤ / ١١، والزجاج ٣ / ٦٠

(٧) الكشاف ٢ / ٢٨٠

(٨) سبق تخريجه ص: ٦٧

## حذف خبر المبتدأ المستفهم عنه مع المعادل.

يحذف خبر المبتدأ المقرون بأداة الاستفهام مع ما بعده من متعلقاته ومع المعادل أيضا إذا فهم المعنى المقصود من الكلام.

ومن ذلك قول الله تعالى: **﴿ د د د د د د د د ﴾** **﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾**  
الزمر: ٩

وقوله جل جلاله: **﴿ أ ب ب ب ب ب ب ب ﴾** **﴿ الزمر: ٢٢ ﴾**

فخبر "من" في الآيتين محذوف لدلالة الكلام عليه.

قال الفراء: "فإن قال قائل فأين جواب **﴿ د د ﴾** فقد تبين في الكلام أنه مضمّر، وقد جرى معناه في أول الكلمة، إذ ذكر الضالّ ثم ذكر المهتدي بالاستفهام فهو دليل على أنه يريد: أهذا مثل هذا، أو أهذا أفضل أم هذا"<sup>(١)</sup>  
فتقديره للمحذوف بقوله (أهذا مثل هذا) يشير إلى أن المحذوف "مثل" خبر للمبتدأ المذكور في الآية وهو (من) وإنما جاز حذف الخبر لمعرفة المخاطب بالمحذوف من الكلام لأن الآية التي قبلها ذكرت الضال عن سبيل الله بقوله "وجعل الله أندادا ليضل عن سبيله".

ومثله قول الله تعالى: **﴿ أ ب ب ب ب ب ب ب ﴾** **﴿ (٢) ﴾**.

(١) المعاني ٢ / ٤١٧.

(٢) المعاني ٢ / ٤١٧.







وممن رجح هذا السمين الحلبي<sup>(١)</sup>، والزرکشي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الدر المصون ٩ / ١٢٨.

(٢) البرهان ٤ / ٣٩١.

## حذف أن واسمها.

ذكر الفراء حذف (أنّ) واسمها في تعليقه على قول الله تعالى: **چ گ گ گ گ ن**

**ن چ الواقعة: ٩١.**

قال: "فسلام لك أنك من أصحاب اليمين"<sup>(١)</sup>، فهو يرى أن هذه الآية مما حذفت فيه أنّ واسمها.

وفي هذه الآية أقوال أخرى عند النحويين.

فالأخفش يرى أن في الآية حذف فعل القول فقط ويرى أن المعنى "فيقال سلام لك"<sup>(٢)</sup>. والزمخشري لا يرى في الآية حذفاً فهو يرى أن المعنى "فسلام لك يا صاحب اليمين من إخوانك أصحاب اليمين، أي: يسلمون عليك. كقوله تعالى: **إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا**"<sup>(٣)</sup>.

ومع أن حرف "أن" آت لمعنى، فالأصل عدم حذفه، إلا أن الفراء يؤكد حذفه ويرهن على ذلك من الواقع اللغوي فيقول في معنى الآية السابقة: "فذلك مسلم لك أنك من أصحاب اليمين، وألقيت أن وهو معناها كما تقول: أنت مصدق مسافر عن قليل إذا كان قد قال: إني مسافر عن قليل. وكذلك تجد معناه: أنت مصدق أنك مسافر، ومعناه: فسلام لك أنت من أصحاب اليمين"<sup>(٤)</sup>. وقد حكى ابن جرير الطبري الأقوال في هذه الآية ثم رجح رأي الفراء قال: "وأولى الأقوال في

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٣١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٩٣.

(٣) الكشاف ٤ / ٤٦٢.

(٤) معاني القرآن ٣ / ١٣١.

ذلك بالصواب أن يقال: معناه: فسلام لك أنك من أصحاب اليمين، ثم حُذفت واجتزئ بدلالة مِنْ عليها منها، فسلمت من عذاب الله، ومما تكره، لأنك من أصحاب اليمين" <sup>(١)</sup>.

والراجح عندي والله أعلم أن رأي الفراء هو أوفق الآراء لأنه هو الموافق لتفسير ابن عباس للآية، فقد ورد عن ابن عباس في تفسير قوله: **چ گ گ گ ن ن چ** أنه قال: "الملائكة يأتونه بالسلام من قِبَل الله، وتخبّره أنه <sup>(٢)</sup> من أصحاب اليمين" <sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> تفسير الطبري ٢٢ / ٣٨١. وبذلك يعلم صحة ما نسبته إليه النحاس في إعرابه من أن الطبري اختار مذهب الفراء في الآية، وعدم صحة ما ذهب إليه السمين الحلبي من أن رأي الطبري مخالف للفراء وأنه يمكن أن يكون رأي الطبري و الزمخشري واحداً. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٤٧، و الدر المصون للسمين ١٠ / ٢٣٢.

<sup>(٢)</sup> الهاء في (إنه) راجع على الرسول ﷺ، ولا يصح إرجاعه على لفظ (السلام) لأن السلام قد جاء من قبل الله كما في الحديث ولم يجرى من أصحاب اليمين.

<sup>(٣)</sup> تفسير الطبري ١٤ / ٢١٤.

## حذف الفاعل.

ذهب البصريون إلى عدم جواز حذف الفاعل، فإن وجد الفاعل ظاهراً فذاك وإلا فهو مستتر غير محذوف<sup>(١)</sup>، ومع قولهم بعدم حذف الفاعل إلا أنه وجدت بعض التراكيب التي اضطرتهم إلى القول بحذف الفاعل فيها<sup>(٢)</sup>.  
 وخالفهم الكوفيون<sup>(٣)</sup>، وابن جني<sup>(٤)</sup>، وابن مضاء<sup>(٥)</sup> فذهبوا إلى جواز حذف الفاعل من الكلام<sup>(٦)</sup>. ومن الكوفيين القائلين بحذف الفاعل الفراء - كما سيأتي - خلافاً لما نقله ابن مالك من أنه لم يجوز أحد من النحويين حذف الفاعل غير الكسائي<sup>(٧)</sup>.  
 وهذا الخلاف فيما لم يحذف معه فعله، وإلا فهو جائز باتفاق النحويين<sup>(٨)</sup>.

(١) المقتضب ١ / ١٥٧، والهمع ٢ / ٢٥٥.

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح ١ / ٢٧٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٤٤ - ٤٥.

(٣) ومثلهم ابن مضاء ص ٨١ - ٨٢.

(٤) أجاز ابن جني على مضمّن حذف الفاعل إذا صلح المعنى بحذفه. ينظر: الخصائص ٢ / ٤٣٣.

(٥) الرد على النحاة ص: ٨٧.

(٦) الدر المصون ١ / ١٧٤، وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢١، ومغني اللبيب ٢ / ٧٩٣، وتمهيد القواعد ص: ١٦٠٠.



وزهب أبوحيان<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> إلى أن المرسل كان جماعة لا واحدا وأن المقصود من قوله تعالى "فلما جاء سليمان"، وقوله "ارجع إليهم" هو لفظ الرسول والمراد به الجنس لا رسول واحد يدل لذلك خطابه لهم بقوله "أتمدون بمال" بالجمع.

والآية محتملة للأمرين، والآيات التي وردت في هذا السياق تبين ذلك، قال تعالى:

چ د ي ن ذ ذ ث ت چ النمل: ٣٥ - ٣٧

فالآيات قد ورد فيها التعبير بالجمع في موطنين هما: "چ د"، "د چ"، وورد التعبير بالمفرد كذلك في موطنين: "چ ب ب"، "ت ت چ" والذي يظهر لي والله أعلم أن المرسلين كانوا جماعة فلذلك عبر بالجمع في موطنين، ولكن سليمان خاطب في قوله: "ارجع" رئيس الوفد وحده فلذلك جاء بصيغة المفرد.

وقد أيد حذف الفاعل إذا دل عليه المعنى ابن جني، فقال - بعد أن ذكر مذهب الفراء في حذف الفاعل -: "وكان أبو علي يغلط في هذا ويكبره ويتناكره ويقول: الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعد لأن له وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسا، وعلى أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية لأنه أصعب حالا من المبتدأ، وهو في المفعول أحسن"<sup>(٣)</sup>.

(١) البحر ٧ ص ٧٤.

(٢) الدر ٨ / ٦١٢.

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٣.

## حذف المفعول به.

يكثر حذف المفعول به في الكلام العربي<sup>(١)</sup>، وعليه فهو كثير الحذف في القرآن الكريم، بحيث يصعب حصر المواقع التي يمكن أن تكون من حذف المفعول به<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الفراء بعض المواضع التي حذف فيها المفعول به يمكن القياس عليها.

## في الفاصلة القرآنية.

يكثر حذف المفعول به في الفواصل القرآنية، وقد ذكر ابن هشام أن هذا الموقع من أكثر مواقع حذف المفعول به<sup>(٣)</sup>.

فمن ذلك قول الله تعالى **چ چ چ چ چ چ الضحى**: <sup>٣</sup>قال الفراء: " **چ چ** يريد: وما قلاك، فألقيت الكاف، كما يقول: قد أعطيتك وأحسنْتُ ومعناه: أحسنت إليك، فتكتفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى، ولأن رءوس الآيات بالياء، فاجتمع ذلك فيه." <sup>(٤)</sup>

وقد سوغ الحذف عند الفراء في هذه الآية أمران:

الأول: أن المفعول المحذوف وهو الكاف قد ذكر في الفعل الذي قبله فتعين المحذوف، فعند ذلك جاز الحذف للعلم به.

(١) المفصل ص: ٥٣.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٤٠٥.

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٨٣٠.

(٤) المعاني ٣ / ٢٧٣.



الثاني: رعاية رؤوس الآي إذ الآيات التي قبل هذه الآية والتي بعدها مختومة بالألف، فلو لم يحذف المفعول هنا لاختلفت الفاصلة.

### حذف العائد من جملة الصفة.

يذكر رابط الجملة الوصفية الذي يعود على الصفة كما يذكر العائد على الاسم الموصول، غير أن حذفه أكثر من حذف عائد الموصول<sup>(١)</sup>، وقد ورد في معاني القرآن ذكر حذف الضمير العائد على الموصوف، ومن ذلك قوله تعالى: **چ پ**

**پ پ پ پ پ پ چ طه: ٥٢**

قال الفراء: "ربي أي لا ينسأه و **چ پ چ** في موضع رفع تضرر الهاء في **يَضِلُّه چ** **پ پ چ**"<sup>(٢)</sup>. ذكر في هذه الآية حذف مفعولين. الأول: هو المفعول به للفعل "يضل".

الثاني: هو المفعول به للفعل: **چ پ چ**، والمحذوف في كلا الفعلين واحد، وهو الضمير العائد على الموصوف، والتقدير: "لا يضلّه ربي ولا ينسأه".

والذي حمل الفراء على هذا التقدير أنه يرى أن جملة: **چ پ پ پ پ چ** جملة وصفية يجب أن يوجد فيها رابط يرجع على الموصوف وهو قوله: **چ پ چ**، وقد ذهب بعض النحويين إلى هذا القول<sup>(٣)</sup>.

(١) أمالي ابن الحاجب ص: ١٦١، والهمع ١٧٤/٥.

(٢) المعاني ٢ / ١٨١.

(٣) البحر ٢٣٣/٦، والدر ٤٩/٨.





إذ مفاد هذا الشرط عدم جواز حذف العائد إذا لم يوجد دليل عليه؛ وذلك لأن جملة الصلة إذا لم تحو إلا ضميرا واحدا تعين كونه عائدا؛ إذ لا بد للاسم الموصول من العائد، أما إذا احتوت على أكثر من ضمير فإن الجملة حينئذ تتم بدون المحذوف فلا يبقى ما يدل عليه.



الثاني: ما ذكره أبوحيان، وهو أن المحذوف هو المفعول الثاني، والتقدير: يَخَوْف أولياءه شرّ الكفار، وعليه فيكون المقصود بقوله "أولياءه" في هذا الوجه هم المنافقون<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن تفسير الفراء للآية هو الراجح، ويؤكد ذلك أمور: الأول: أن قراءة أبي بن كعب والنخعي لهذه الآية مصرحة بذلك، فقد وردت عنهما القراءة بالباء: (يَخَوْفكم بأوليائه)<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن هذا التأويل مروى عن ابن عباس، فقد قال في تفسير هذه الآية: "الشیطان يَخَوْف المؤمنین بأوليائه"<sup>(٣)</sup>.

الثالث: قوله تعالى: **چ ط ط** فالخطاب في هذه الكلمة للمؤمنين، وهذا يدل على أن الذين جرى تخويفهم هم المؤمنون لا المشركون، أو المنافقون. وكذلك الإنذار في الآيات الأخيرة، لا يمكن وقوعه على اليوم، أو البأس، وذلك لأمر:

الأول: أن المقصود إنذارهم هم الناس.

الثاني: أن اليوم والبأس أسماء لمعان، لا لذوات، فلذلك يستحيل عقلا مخاطبتها. الثالث: أن الإنذار لا يتوجه إلا لمن يعقل، واليوم والبأس غير داخلين في ذلك.

ومن ذلك أيضا قول الله تعالى: **چ □ □ □ □ □ ی چ الممتحنة: ١٠** قال الفراء: "يقول: اسألوا أهل مكة أن يردوا عليكم مهور النساء اللاتي يخرجن إليهم منكم مرتدات، وليسألوا مهور من خرج إليكم من نسائهم"<sup>(٤)</sup>.

قدر الفراء المفعول به محذوفا؛ لأن الفعل "سأل" لا يمكن أن يقع إلا على ما يعقل، إذ لا يمكن سؤال ما لا يعقل، فلو لم يكن المفعول محذوفا لتوجه السؤال على "ما"،

(١) البحر المحيط ٣ / ١٢٠  
(٢) المصدر السابق ٣ / ١٢٠.  
(٣) تفسير الطبري ٦ / ٢٥٥.  
(٤) المعاني ٣ / ١٥١.

وسواء كانت موصولة - كما قدر الفراء - ، أو مصدرية فإنه يجب التقدير لأن المصدر وهو نفقتكم لا يمكن أن يقع السؤال عليها، بل المراد أن يطلب المسلمون من الكفار أموالهم التي أصدقوها نساءهم اللاتي رجعن إلى مكة مرتدات عن دينهن، وأن يطلب الكفار من المسلمين مهور نسائهم اللاتي خرجن مؤمنات إلى المدينة. فالمحذوف في الآية المفعولان الأولان للفعلين "اسألوا"، "ليسألوا".

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ د د د د ﴾ البقرة: ٩٣

قال الفراء: " فإنه أراد: حُبَّ العجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيرًا؛ قال الله: ﴿ ك ك ك ك ك ك ك ك ﴾ يوسف: ٨٢ والمعنى سل أهل القرية وأهل العير"<sup>(١)</sup>.

تقدير المفعول به في هاتين الآيتين يقتضيه المعنى؛ إذ لا تُشرب الذوات بل التي تشرب المعاني فالمقصود من الآية أن قلوبهم أشربت حب العجل، وأما الآية الأخرى فالمقصود بين إذ القرية لا تسأل لأنها جماد، وكذلك العير لأنه لا يعقل، فالمقصود من الآية سؤال أهل القرية وأهل العير.

(١) المعاني ١ / ٦١.

## حذف المنادى

أجاز النحويون حذف المنادى<sup>(١)</sup>، وقد ورد حذفه في معاني القرآن في أكثر من موضع.

من ذلك قول الله تعالى: **چ ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج** **چ النمل**: ٢٥ قرأ أبو جعفر، والكسائي، وابن عباس، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي والحسن بالتخفيف "ألا يا اسجدوا"، وقرأ أبو عمرو، وعاصم، ونافع، وحمة، **چ ق ق ج**، وقرأ عبد الله بن مسعود "هلاً تسجدون لله"، وقرأ أبي بن كعب "ألا تسجدون لله"<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف توجيه النحويين للقراءة الأولى، فذهب جمهورهم إلى أن الآية قد حذف منها المنادى، وأن التقدير "ألا يا هؤلاء اسجدوا"، وعلى هذا الرأي الفراء<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والزحشري<sup>(٦)</sup>، والأنباري<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>، والرضي<sup>(٩)</sup>.

واستدل الفراء على رأيه بما رواه عن بعض الأعراب فقال: "قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدقاً علينا قال: يعينى وزميلي."<sup>(١٠)</sup>

وقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(١) المفصل ص: ٤٨، والخصائص ٣٧٥ / ٢، وشرح المفصل ٢ / ٢٤، وشرح الرضي ٤٢٩ / ١، ومغني اللبيب ١ / ٤٨٨.  
(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠، والنشر ٢ / ٣٣٧، والاتحاف ص: ٣٣٦، والبحر المحيط ٧ / ٦٨، ومعاني الزجاج ٤ / ١١٥.  
(٣) المعاني ٢ / ٢٩٠.  
(٤) الخصائص ٢ / ١٩٥ - ١٩٦.  
(٥) إعراب القرآن ٥ / ١٢٥.  
(٦) المفصل ص: ٤٨.  
(٧) الإنصاف ١ / ٩٩.  
(٨) شرح التسهيل ٣ / ٣٨٩.  
(٩) شرح الرضي ١ / ٤٢٩.  
(١٠) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠.



أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانًا عِدَىَّ آخِرَ الدَّهْرِ

وذهب الأخفش<sup>(٢)</sup>، وأبو علي الفارسي فيما نقله عنه ابن جني<sup>(٣)</sup>، وابن جني<sup>(٤)</sup> إلى أن "يا" ليست للنداء فيكون المنادى محذوفاً، بل هي للتنبيه فقط. ورجح هذا الرأي أبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا على رأيهم بأمرين:

الأول: أن عامل المنادى قد حذف وجوبا وهو الفعل "أدعو" فإذا حذف المنادى كان في ذلك حذف للجملة بأصلها وهو إجحاف<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أن المنادى مقصود فإذا حذف المقصود كان ذلك تناقضا<sup>(٨)</sup>.

وجاز الجمع بين حرفين متواليين للتنبيه في الآية؛ لأمرين:

الأول: لكون الحرفين مختلفين، فالحرف الأول "ألا"، والحرف الثاني "يا".

الثاني: لإرادة التأكيد<sup>(٩)</sup>.

وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في الياء التي يليها ما ليس بمنادى كالفعل، والحرف، والجملة<sup>(١٠)</sup>. فقد اختلفوا فيه الاختلاف السابق، وفصل ابن مالك فقال:

(١) البيت للأخطل. ينظر: ديوانه ص: ١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٤٠٩. والإنصاف ١ / ٩٩، وشرح ابن يعيش ٢ / ٢٤. وعدى: أي متباعدين لا رحم بينهم ولا حلف. ينظر: تهذيب اللغة ٣ / ٧٤.

(٢) المعاني ٢ / ٤٢٩.  
(٣) الخصائص ٢ / ١٩٥ - ١٩٦، ٣٧٦. أما الذي ذكره أبو علي في الحجة فهو جواز الوجهين من غير ترجيح أحدهما، ينظر: الحجة ٥ / ٣٨٣ - ٣٨٥.

(٤) الخصائص ٢ / ١٩٥ - ١٩٦، ٣٧٦.

(٥) البحر المحيط ٧ / ٦٨.

(٦) الدر المصون ٨ / ٥٩٨.

(٧) البحر المحيط ٧ / ٦٨.

(٨) رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي ص: ٥١٤.

(٩) البحر المحيط ٧ / ٦٨.

(١٠) مغني اللبيب ٤ / ٤٤٩ - ٤٥٢.



## حذف المضاف إليه

يحذف المضاف إليه في أكثر من موطن يمكن القياس عليها، ومن هذه المواطن:

### حذف المضاف إليه إذا كان المضاف غاية<sup>(١)</sup>.

وذلك في المضاف إليه المحذوف بعد (قبل، بعد)، وأشباههما. ومنه قول الله تعالى:

﴿ قَدْ قَرَأَ مَا نُوحِيَ إِلَيْهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ سَاجِدٌ رَاكِعٌ أَوْ قَائِمٌ يُحَدِّثُ أَخْبَانَهُ ﴾ **الروم: ٤**

ف **﴿ و، و ﴾** في الآية ظرفان مضافان إلى محذوف، مضمومان في محل جر بحرف الجر الذي قبلهما، وإنما ضمومهما مع كونهما مجرورين ليدل الضم على ما سقط من إضافتهما، هذا تعليل الفراء للضم في هذه الآية.

قال: "القراءة بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع<sup>(٢)</sup> وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إليه"<sup>(٣)</sup>.

هذه هي الحالة الأولى من حالات (قبل، وبعد) في الكلام، وهي أن يحذف المضاف إليه بعدها في اللفظ وينوى في المعنى، وهذا هو المقصود بقول الفراء: "الأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة"، ويقصد بكون المعنى منوياً أن يلاحظ معنى المضاف إليه دون لفظه، فيعبر عنه بأي عبارة، وأي لفظ، فيكون

(١) معنى كون الطرف غاية هنا - كما قال الزجاج في معاني القرآن - أن الكلمة حذفت منها الإضافة وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف. ١٧٦/٤.

(٢) نقل الأنباري تعليلاً آخر للفراء في وجود الضم فقال: "قال الفراء: إنما اختاروا لها الضم لتضمنها معنيين معناها في نفسها ومعنى المحذوف بعدها فقويت فحملت أثقل الحركات" ينظر: الزاهر في معاني كلام الناس. ٣٤٩/٢.

(٣) المعاني ٣١٩ / ٢.

خصوص اللفظ غير ملتفت إليه<sup>(١)</sup>، وحينئذ تبني هذه الظروف على الضم - وإن كان حقها الجر لسبقها بحرف الجر - لأنه حين حذف المضاف إليه كان لا بد من إشارة لهذا الحذف فأبدلوا الجر ضمنا لذلك. ويحكم لما يشبهه (قبل، و بعد) من الظروف بمثل بحكمهما ك(عل، وراء). قال الفراء: "وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِن تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجِئْهَا مِنْ عَلٍ

ومثله قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا أَنَا لَمْ أُؤْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

ترفع إذا جعلته غايةً ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه<sup>(٤)</sup>.

أي أن هذه الظروف (عل، وراء) ملحقة في أحوال الإعراب والبناء بما قبلهما من الظروف (قبل، بعد)، فعند نية إضافتها معنىً، وحذف المضاف إليه لفظاً، يجب بناؤها على الضم.

وقد اعترض النحاس على الفراء في جمعه بين (قبل، بعد، أول، عل) في الحكم، وذكر أن سيبويه يرى خلاف ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية الصبان ٢ / ٢٦٨.

(٢) لم أهدد إلى قائله. ومن مواطن وروده: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٤، وتهذيب اللغة ١ / ٣٥٦، ولسان العرب ٣ / ٩٢.

(٣) البيت لعتي بن مالك العقيلي ينظر: الكامل للمبرد ١ / ٨٥، وتهذيب اللغة ١ / ٣٥٦، وشرح ابن يعيش ٤ / ٨٧، والدر المصون ٥١٥/١.

(٤) المعاني ٢ / ٣٢٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٤.

والناظر في الكتاب يرى أن سيبويه سوى بينهم في الحكم الإعرابي قال: "وسألت الخليل عن من عل هلا جزمت اللام؟ فقال لأنهم قالوا من عل فجعلوها بمنزلة المتمكن فأشبهه عندهم من معالٍ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبل وبعد حركوه كما حركوا أول فقالوا ابدأ بهذا أول" (١).

فنص سيبويه السابق يبين أنه قد سوى في الحكم الإعرابي بين قبل، وبعد، وعل، وأول.

ولعل ما أوقع النحاس في ذلك هو ما نقله عن سيبويه من قوله: " لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون من عل فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا أول" (٢). فسيبويه وهو يقول هذا الكلام يسوي بين (عل)، و(أول) في الحكم الإعرابي وإن فرق بينهما من حيث أصل التمكن وعدمه. فلا يستقيم إنكار النحاس على الفراء الجمع بين هذه الظروف لأنه يتكلم عليها من حيث الناحية الإعرابية.

والحالة الثانية من حالات المضاف إليه بعد الغايات أن يكون ملفوظا أو منوي اللفظ فإذا كان كذلك فإن الغايات تعرب من غير تنوين ، وقد أشار الفراء إلى ذلك فقال: " فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد: كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قَبْل) و (بعد)" (٣).

والذي يتعلق بهذا البحث من هذه الحالات هو أن ينوي المضاف إليه ولا يلفظ، لوجود الحذف حينئذ.

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٧.

(٢) الكتاب ١ / ١٦.

(٣) المعاني ٢ / ٣٢٠.

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَكَابِدَهَا حَتَّى أَعْرَسَ بَعْدَ مَا يَكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعِيدَ فَأُهْجَعًا<sup>(٢)</sup>

أراد بُعِيدَ السَّحْرِ فَأَضْمَرَهُ، وَلَوْ لَمْ يُرِدْ ضَمِيرَ الْإِضَافَةِ لَرَفَعَ فَقَالَ: بُعِيدُ.<sup>(٣)</sup>

وقد أنكر الزجاج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup> ذلك على الفراء فلم يجيزا (لله الأمر من قبل ومن بعد). وإنكارهما مردود بالقراءة التي ذكرها الفراء. فقد روي أن الكسائي سمع بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمر من قبل ومن بعد)<sup>(٦)</sup>، وقد قرأ بعض القراء:<sup>(٧)</sup> (لله الأمر الأمر من قبل ومن بعد)<sup>(٨)</sup>. فهذه القراءات يُستشهد للفراء على من خالفه.

الحالة الثالثة أن تنون الغاية مع إرادة المضاف إليه.

يرى الفراء جواز تنوين الغاية مع نية المضاف إليه قال: "ولو أطلقتها بالعربية فتَوَّنت وفيهما معنى الإضافة فخفضت في الخفض، ونَوَّنت في النصب والرفع"<sup>(٩)</sup> لكان صَوَابًا، قد سُمع ذلك من العرب، وجاء في أشعارها"<sup>(١٠)</sup>.  
واستشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>(١١)</sup>:

(١) سويد بن كراع.  
(٢) ينظر: البيان والتبيين ١٢ / ٢، والأغاني ١٢ / ٣٤٤، وهما يروونه. "أكلتها حتى أعرس بعد ما... يكون سحيرا أو بعيد فأهجعاً"  
(٣) المعاني ٢ / ٣٢٠.  
(٤) معاني القرآن للزجاج ٤ / ١٧٦. لكنه لم يصرح باسم الفراء خلافا للنحاس.  
(٥) إعراب القرآن ٢٦٣/٣.  
(٦) المعاني ٢ / ٣٢٠.  
(٧) هما الجحدري وعون العقيلي.  
(٨) ينظر: التبيين ٢ / ١٠٣٦، وشرح ابن يعيش ٤ / ٨٨، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٣، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٩.  
(٩) ذكر الفراء بعد هذا النص أن تنوين الطرف مع الرفع لا يكون إلا ضرورة.  
(١٠) المعاني ٢ / ٣٢٠.  
(١١) البيت منسوب لعبد الله بن يعرب، ويزيد بن الصعق، والنابعة الذبياني. ينظر: ديوان النابعة الذبياني ص: ٢١١، وابن يعيش ٤ / ٨٨، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨١٧، والهمع ٣ / ١٩٤، وشرح التصريح ١ / ٧١٦، والدرر ٣ / ١١٢، ونسبها لعبد الله بن يعرب، والأشموني ١ / ٥٢٢، والخزانة ١ / ٢٠٧-٢٠٤ ونسبه ليزيد بن الصعق.

وساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

وهذا مما اعترض به النحاس على الفراء فقال: "ومن ذلك أنه زعم أنه يجوز (من قبل ومن بعد) وأنت تريد الإضافة وهذا نقض الباب كله لأن الضم إنما كان فيه لعدم الإضافة وإرادتها فإذا خفضت وأنت تريدها تناقض الكلام"<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه النحاس فيه نظر؛ وذلك لأن القول الذي ذهب إليه الفراء لم ينفرد به بل ذكره الرضي<sup>(٢)</sup>، ونقله ابن مالك عن بعض النحويين واستحسنه فقال: "وقد ذهب بعض العلماء إلى أن "قبلاً" في قوله:

وساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

معرفة بنية الإضافة، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه. فعومل "قبل" مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بـ"كل" حين قطع عن الإضافة، ولحقه التنوين عوضاً وهذا عندي قول حسن"<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الشاعر إن قصد بقوله (قبلاً) (قبل ذلك) فإن معنى المضاف إليه منوي، أما إذا قصد بقوله (قبلاً) (قديمًا)<sup>(٤)</sup> فإن الظرف مقطوع عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٤.

(٢) شرح الكافية ٣ / ١٦٨.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩٦٦.

(٤) ينظر: الرضي ٣ / ١٦٩.

## إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف.

اختلف النحويون في حذف المضاف إليه في هذه المسألة، فرأى الفراء أن المضاف إليه محذوف<sup>(١)</sup> في مثل قولهم "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله"<sup>(٢)</sup>، والأصل (قطع الله يد من قاله ورجل من قاله)، ثم حذف المضاف إليه الأول لدلالة المضاف إليه الثاني عليه؛ إذ هما نفس اللفظ، فأصبحت الجملة "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله". ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يا من يرى عَارِضًا أَكْفَكُفُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

وقوله<sup>(٤)</sup>:

إِلَّا غُلَّالَةً أَوْ بُدَاهَةً سَابِحٍ نَهْدِ الْجُرَّارَةِ

واشترط لصحة ذلك أن يكون المضاف الأول الذي حذف منه المضاف إليه ملازما للمضاف الثاني. قال: "وإنما يجوز هَذَا فِي الشَّيْئَيْنِ يَصْطَحِبَانِ؛ مِثْلَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَمِثْلَ قَوْلِهِ: عِنْدِي نِصْفٌ أَوْ رُبْعٌ دَرْهَمٍ، وَجِئْتِكَ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ. وَلَا يَجُوزُ فِي الشَّيْئَيْنِ يَتْبَاعِدَانِ؛ مِثْلَ الدَّارِ وَالْغُلَامِ"<sup>(٥)</sup>. وهذا الشرط الذي ذكره الفراء يعلم من أمثلة النحويين؛ إذ لم يمثّلوا إلا بما يتلازمان<sup>(٦)</sup>، ووافقه على هذا التقدير المبرد<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، ورجحه ابن مالك<sup>(٩)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>.

(١) خلافا لما ذهب إليه الدكتور إبراهيم ربيعة من أن الفراء لا يرى في هذا التركيب محذوفا. ينظر: الحذف في الأساليب العربية ص: ١٥٣.

(٢) المعاني ٢ / ٣٢٠.

(٣) البيت للفرزدق. ينظر: شرح ديوانه لعبد الله الصاوي ص: ٢١٥، وقد أورده مفردا مما رواه صاحب الكتاب، ولم أجده في الديوان. ومن مواطن ورود: الكتاب ١ / ١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٢، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والخصائص ٢ / ٤٠٧، والمفصل ص: ١٠٠، وشرح ابن يعيش ٣ / ٢١، وخزانة الأدب ١ / ٣٦٩.

(٤) البيت للأعشى. ينظر: ديوانه ص: ٨٦، والكتاب ١ / ١٧٩، ٢ / ١٦٦، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٢، والمفصل ص: ١٠١، وشرح ابن يعيش ٣ / ٢٢، والخزانة ١ / ١٧٢. والبداية: أول جري الفرس وما بعده غلالة، ونهد الجزيرة: أي ضخم اليدين والرجلين وكثرة عصبهما ينظر: التاج ١٠ / ٤١٨، ٣٠ / ٤٥.

(٥) المعاني ٢ / ٣٢٠.

(٦) وقد نقل هذا الشرط عن الفراء المرادي في توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٢.



أما سيويه فيرى أن هذه الأمثلة من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فأصل الكلام في تقديره، (إلا علالة سابع أو بداهته) ثم فصل بقوله (بداهته) بين (سابع) و (علالة) فلما فصل وقدم حذف الضمير من (بداهته) فأصبحت الجملة (إلاَّ علالة أو بُدَاهة سابع)<sup>(٥)</sup>. ووافق ابن جني<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(٧)</sup>.

والذي يظهر والله أعلم أن رأي الفراء أحرى بالقبول لأمرين:

الأول: بعد رأي الفراء عن التكلف بخلاف رأي سيويه؛ إذ إن سيويه يرى أن قول الأعشى السابق (إلا علالة أو بداهة سابع) يحتاج إلى أكثر من تقدير، فيقدره أولاً (علالة سابع أو بداهته)، ثم يحتاج إلى تقدير آخر فيقدر (علالة أو بداهته سابع)، ثم يحتاج إلى تقدير ثالث فيقدر حذف الضمير من (بداهته) فيصبح التقدير الأخير (علالة أو بداهة سابع) ولا يخفي ما في هذه التقديرات من التكلف.

الثاني: أن تأويل سيويه لهذا التركيب ونحوه يجتمع فيه التقديم والتأخير والحذف، أما تقدير الفراء فيكتفي بالحذف.

(١) المقتضب ٤ / ٢٢٨-٢٢٩

(٢) المفصل ص: ١٠١.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ص: ٩٧٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٩.

(٥) الكتاب ١ / ١٧٩، وينظر: أمالي ابن الحاجب ص: ١٩٢ - ١٩٣.

(٦) الخصائص ٢ / ٤٠٧.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٩٤-١٩٥.



والذي يظهر لي والله أعلم أن الابن الكافر كان ابن نوح لصلبه لأمرين:

الأول: لأنه ظاهر القرآن ولا يصرف الظاهر إلا بدليل. ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿

س يٰٓيٰٓس ۖ لَئِن لَّمْ يَهِتْ إِلَىٰ سَمٰوٰتِنَا مِن نِّبٰهٍ ۖ لَخَبِثَ فِي السَّابِقٰتِ ۙ ۝٤٥﴾

فتصريح نوح بكونه ابنه وكونه من أهله دليل واضح على ذلك.

الثاني: أن كونه ابنه لصلبه هو قول جمهور المفسرين كما نقل ذلك أبوحيان في

تفسيره<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه هو ما رجحه شيخ المفسرين ابن جرير الطبري عند تأويله لهذه

الآية<sup>(٢)</sup>.

(١) البحر ٥ / ٢٢٦  
(٢) الطبري ١٢ / ٤٣٣.

## المبحث الرابع: حذف شبه الجملة و مواقعه.

حذف شبه الجملة المتعلق بالخبر.

مواقعه.

أولاً: في جواب الجزاء.

ومن ذلك قول الله تعالى: **چ** **ط** **ٹ** **ڈ** **ذ** **ف** **چ** **یونس**: ۲۷

قال الفراء: "رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها؛ كما

قال **چ** **□** **□** **□** **چ** البقرة: ۱۹۶ و **چ** **□** **□** **□** **چ** البقرة: ۱۹۶

والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وعليه فدية. وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله:

**چ** **ڈ** **ف** **چ** والأول أعجب إليّ"<sup>(۱)</sup>.

يوجه الفراء رفع **چ** **ط** بتوجيهين:

الأول: أن تكون مبتدأ محذوف الخبر وهو ما أشار إليه بقوله: "رفعت الجزاء بإضمار

(لهم)"، وحينئذ تكون كقول الله تعالى: **چ** **□**، **چ** **□** والمسوغ لحذف الخبر في

هذه المواطن الثلاث - وهو شبه جملة - أنه واقع في جواب الشرط، أو ما ضمن

معنى الشرط.

لأن الخبر في المواطن الآخريين قد وقع جواباً لاسم الشرط "مَنْ".

(۱) المعاني ۱ / ۴۶۱.

وأما في الآية الأولى فقد وقع الخبر جواباً لما ضمن معنى الشرط، لأن الاسم الموصول (الذين) قد أفاد ذلك؛ فالآية معه كقولك من يكسب سيئة فعليه جزاء السيئة بمثلها<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون رفع **چ ڈ** **چ** لكونها مبتدأ، وخبرها هو الجار والمجرور في قوله: **چ** **ف** **چ** وهو ما أشار إليه بقوله: "وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: **چ ڈ** **ف** **چ**" وعلى هذا التوجيه لا يكون في الآية حذف.

ومن حذف المتعلق بالخبر قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ ن ن ن ڈ** **چ النساء: ٩٢** **فالتقدير: (ومن قتل مؤمناً خطأ فعليه تحرير رقبة مؤمنة).**<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ١ / ١٣٩ - ١٤٠، ٣ / ١٠٢، ومعاني الأخفش ٢ / ٣٢٥.

(٢) المعاني ١ / ٢٨٢. وينظر: المعاني ٢ / ٢٤٦.



التوجيه الثاني: حذف المبتدأ ويكون التقدير (نحن)،<sup>(١)</sup> أو (هو) أي الأمر،<sup>(٢)</sup>  
ويكون معنى الآية نحن سلام، أو أن الأمر أو أمري سلام.

---

(١) المعاني ١ / ٤٠ .  
(٢) المعاني ٢ / ٢١ .

ثالثاً: عند اقتضاء المعنى في غير ما سبق.

يجب في بعض التراكيب تقدير محذوف ليصح الكلام من الناحية الدلالية، ومن

تلك المواطن قول الله تعالى: **چف ق چ الواقعة: ٢٢**

قرأ جمهور القراء بالرفع، وقرأ عبد الله بن مسعود، وأصحابه، وحمزة، والكسائي،  
والأعمش بالخفض، وقرأ أبي بن كعب بالنصب<sup>(١)</sup>.

واختلف النحويون في توجيه قراءة الرفع<sup>(٢)</sup>.

فقدر الفراء الخبر محذوفاً تقديره (ولهم حور عين). قال: "أكثر القراء على الرفع؛

لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاق بهن<sup>(٣)</sup>، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين،  
أو عندهم حور عين"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه على تقدير الخبر سيبويه<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>.

وجوز الزمخشري أن يكون قوله: **چف ق چ معطوف على: چ پ چ**.<sup>(٧)</sup> من قول

الله تعالى: **چ أ ب ب ب چ الواقعة: ١٧** فيكون التركيب خالياً من الحذف،

ويصبح المعنى أن الحورَ يَطْفَنَ عليهم بأكواب وأباريق.

(١) ينظر: الكتاب ١ / ١٧٢، ومعاني الفراء ٣ / ١٢٣، ومعاني الزجاج ٥ / ١١١، والبحر ٨ / ٢٠٦، والنشر ٢ / ٣٨٣، والاتحاف ص: ٤٠٨٤٠٧. وفي الآية قراءات أخرى. وقد رجح الفراء الخفض.

(٢) اعترض الفراء على قراءة الرفع بقوله "وقد كان ينبغي لمن قرأ: حور عين لأنهن - زعم - لا يطاق بهن أن يقول: "وفاكهة ولحم طير"؛ لأن الفاكهة واللحم لا يطاق بهما، ليس بطاق إلا بالخمير وحدها ففي ذلك بيان" والذي يظهر لي أن كلام الفراء هذا يتوجه إليه النقض بأمرين. الأول: أنه لم يرد ما يمنع من أن يطاق عليهم باللحم والفاكهة وتحديد الخمر وحدها ليس له دليل. الثاني: أن القراءة التي جاءت بالرفع متواترة لا يمكن الطعن فيها، وتوجيه الفراء لها دليل على صحتها من الناحية اللغوية بل قد قاس الفراء على قراءة الرفع في توجيه بعض الآيات ينظر: المعاني ٢ / ٢٣٤.

(٣) هذا تعليل نحوي، وأولى من ذلك أن تعلل القراءة بأن القراء رووها بذلك لأنهم أخذوها كذلك من شيوخهم.

(٤) معاني الفراء ٣ / ١٢٣.

(٥) الكتاب ١ / ١٧٢.

(٦) معاني الزجاج ٥ / ١١١.

(٧) الكشاف ٤ / ٥٤.



والراجح أن تقدير الفراء ومن وافقه أولى؛ لأن قول الزمخشري يترتب عليه البعد بين التابع والمتبوع والكلام إذا طال كان الحذف أجمل<sup>(١)</sup>، ولولا ذلك لكان أولى التقديرات لخلوه من الحذف.

ومن ذلك قول الله تعالى: **چ ق ق ج چ المؤمنون: ٢٠**

قرأ عامة القراء بنصب (شجرة)، وقرئ برفعها<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء: "والشجرة منصوبة بالردّ على الجنات، ولو كانت مرفوعة إذ لم يصحبها الفعل كان صوابًا. كمن قرأ: **چ ق ج**"<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

فهو يميز الرفع في الآية على حذف الخبر، كما حذف الخبر في قراءة الرفع لقوله تعالى: **چ ق ج**، ويكون تقدير الخبر (ومع ذلك)، أو (ولهم)، أو (وعندهم). واستشهد لجواز ذلك بقول بعضهم<sup>(٥)</sup>:

وَمَنْ يَأْتِ مُمْشَانًا يُصَادِفُ غَنِيمَةً سِوَارًا وَخَلْخَالَ وَبُرْدٌ مُفَوِّفٌ<sup>(٦)</sup>  
كأنة قال: ومع ذلك برد مفوّف.

وقول الآخر<sup>(٧)</sup>:

هَزَيْتَ حُمَيْدَةً أَنْ رَأَتْ بِي رُتَّةً وَفَمَا بِهِ قَصَمَ وَجِلْدُ أَسْوَدُ<sup>(٨)</sup>  
كأنه قال: ومع ذلك جلد أسود.

فالبيتان السابقان جاز إضمار الخبر فيهما لكون المرفوع غير مباشر للفعل إذ كان مسبوqa بحرف العطف، وهو ما أشار إليه الفراء بقوله: "إذ لم يصحبها الفعل"، فلا

(١) المقتضب ٢ / ٣٣٦.

(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص: ٩٩ فقد نقلها عن نافع ورواية عن عاصم، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ١٠٣، والكشاف ٣ / ٢٩.

(٣) سبقنا الإشارة إلى هذه القراءة.

(٤) المعاني ٢ / ٢٣٤.

(٥) لم أهدد إلى قائله. ولجران العود النمري بيت قريب منه وهو (وأصبح في حيث التقينا غدية سوارًا واخلخال وبرد مفوف) ينظر:

ديوان جرّان العود النميري برواية أبي سعيد السكري ص: ٢٤.

(٦) المعاني ٢ / ٢٣٤. والبرد المفوّف: هو الذي فيه خيوط بيض. ينظر: الصحاح ٥ / ٩٨.

(٧) لم أهدد إلى قائله.

(٨) المعاني ٢ / ٢٣٤. الرتة: العجمة في الكلام، والقصم: الكسر، ورجل أقصم الثنية إذا كان منكسرًا من النصف. ينظر: الصحاح ٢ / ٢٧١، ٢٩١/٦.

يجوز حذف الخبر ورفع الكلمة بعده إن باشر الفعل الكلمة، بل يجب حينئذ نصبها لكي يستوفي الفعل عمله، فإذا استوفي عمله جاز في المعطوف عليه الوجهان.



وهذا الرأي هو المختار عند الفراء، ووافقه على جواز الأمرين الأخفش<sup>(١)</sup>،  
والزجاج<sup>(٢)</sup>،

القول الثاني: هو ما ذكره الفراء بقوله: "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في  
الصلوات ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمتُ.  
وأنا أريد: الذي تكلمتُ فيه"<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي من خلال نص الفراء أن الكسائي لا يجيز حذف حرف الجر في  
مثل هذا الموطن؛ لأن تجويز حذف حروف الجر مع ضمائرهما يوقع السامع في  
اللبس، وذلك ممنوع، فالمحذوف عنده هو الضمير وحده فالفعل عنده متعدد بنفسه  
إلى الضمير.

وما ذهبت إليه مخالف لما نسبه إليه العلامة ابن الشجري، فقد ذكر أن الكسائي لا  
يجيز في هذا الموطن إلا حذف الضمير وحده - وهذا موافق لما ذهبت إليه - ولكنه  
فسر رأي الكسائي هذا بأن المحذوف من هذه الآية هو حرف الخفض مع الضمير  
المتصل، وأن التقدير (لا تجزي نفس عن نفس فيه)، ثم حذف حرف الجر أولاً،  
فصار الكلام (لا تجزيه)، ثم حذف الضمير<sup>(٤)</sup>.

وهذا مخالف لنص الفراء السابق إذ قال: "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في  
الصلوات"، فما ذكره ابن الشجري يتناقض مع هذا النقل إذ مؤدى كلام ابن

(١) معاني الأخفش ١ / ٨٨ - ٨٩ ، وجوز أمرا ثالثا كذلك وهو التدرج في الحذف، فيحذف (في) ثم الهاء.  
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرايه ١ / ١٢٨-١٢٩ حيث جوز الزجاج الوجهين، ورد على الكسائي اقتصاره على وجه واحد بما رد  
عليه الفراء. وحينئذ فهذه المسألة مما اتفق عليها الفراء والزجاج في الحكم إذ كلاهما مجوز للأمرين فإدراجها في المسائل المختلف  
فيها بين الفراء والزجاج - كما فعل بعض الباحثين - فيه نظر. تنظر تعقبات الزجاج على الفراء المسألة الثانية ص: ١٨.  
للباحث عادل علي منصور الصراف.  
(٣) المعاني ١ / ٣٢.  
(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٦.

الشجري أن حرف الجر (الصفة) قد حذف إن أولاً أو آخرًا وهذا ما لا يجيزه الكسائي.

ويمكن - على بعد - أن يكون رأي الكسائي أن الآية لا يوجد فيها حذف للضمير، لأن الجملة ليست صفة لليوم، بل الآية على حذف مضاف ويكون التقدير (واتقوا يومًا يوم لا تجزي)، ثم حذفت (يوم) الثانية المضافة إلى الجملة لوجود ما يدل عليها وهو (يومًا) الأولى. وأقيم المضافُ إليه - وهو الجملة - مقامه<sup>(١)</sup>.

ويؤيد ذلك أن هذا الرأي منقول عن الكوفيين، وغير جائز عند البصريين<sup>(٢)</sup>، وقد استحسنته أبوحيان لخلوه عن الحذف، لأنه متى جُعِلت الجملة صفة لليوم فإنه يجب تقدير الرابط في ثلاثة مواطن غير الموطن الأول وهي: (ولا يقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه)<sup>(٣)</sup>.

ولكن الذي يظهر لي والله أعلم أن الرأي الأول هو ما ذهب إليه الكسائي، إذ هو ظاهر كلام الفراء، وهو ما نسبه إليه النحاس<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: هو أنه لا يجوز في الآية حذف الضمير وحده، لأن الفعل يتعدى بحرف الجر، فلا بد عند الحذف من تقدير حرف الجر محذوفًا مع الضمير المتصل به.

وهذا القول هو رأي سيبويه<sup>(٥)</sup>، وإليه أشار الفراء بقوله: "وقال غيره<sup>(٦)</sup> من أهل البصرة: لا يجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمير في مثل هذا الموضع الصفة"<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

(١) الدر المصون ١ / ٣٣٦.

(٢) البحر المحيط ١ / ١٩٠، والدر المصون ١ / ٣٣٦.

(٣) البحر المحيط ١ / ١٩٠.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢١.

(٥) الكتاب ١ / ٣٨٦.

(٦) الضمير راجع إلى الكسائي.

أي أن أهل البصرة لا يجيزون أن يكون المحذوف هو الضمير وحده، وذلك لأن المحذوف عنده هو حرف الجر مع الضمير دفعة واحدة، لا على التدرج. وما نسبه الفراء إلى أهل البصرة هو ما ذكره سيويه في الكتاب حيث قال: "قال سبحانه (يوما لا تجزي نفس) أضمير (فيه) ".<sup>(٣)</sup>

وهذا ما صرح به ابن جني حيث قال: "ومذهب سيويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة"<sup>(٤)</sup>.

وخالف في ذلك ابن الشجري رحمه الله فنقل أن مذهب سيويه جواز الأمرين: التدرج في الحذف، والحذف دفعة واحدة<sup>(٥)</sup>.

وهذا مخالف لما في الكتاب، إذ ظاهر عبارة الكتاب أن الحذف جرى دفعة واحدة، وهو ما فهمه ابن جني وغيره من عبارة الكتاب<sup>(٦)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الراجح من هذه الآراء هو رأي الفراء ومن وافقه، وذلك لأن رأي الكسائي مردود بأن الكلام فيما اتضح المقصود منه، أما ما لم يتضح مقصوده فلا خلاف في عدم جواز ذلك فيه.

قال الفراء مؤيدا ذلك: "وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: آتيك يوم الخميس،

(١) يقصد بالصفة الجار والمجرور (فيه) دفعة واحدة.

(٢) المعاني ١ / ٣٢.

(٣) الكتاب ١ / ٣٨٦.

(٤) الخصائص ٢ / ٤٧٣.

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٦.

(٦) ينظر: التبيان ١ / ٦٠، والمغني ٢ / ٨٠٤.

وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحداً، وإذا قلت: كلمتُك كان غيرَ كلمتُ فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان "في" ولا إضمار "في" مكان الهاء<sup>(١)</sup>.

يريد أن حرف الجر الذي لا يغير حذفه المعنى يجوز حذفه، وذلك كحرف الجر (في) الذي يقع قبل الظروف. يجوز حذفه لأن الظرف متضمن لمعناه، وما في الآية من هذا القبيل، لأن الضمير المتصل بحرف الجر في تقديرهم (فيه) راجع إلى اليوم الموصوف وهو ظرف<sup>(٢)</sup>.

ويرد الرأي الثالث أنه جاء عن العرب أن الفعل المستحق للتعدية بحرف الجر (في) يتعدى بنفسه -توسعا- إلى المفعول إذا كان ظرفاً.

قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

يَارِبُّ يَوْمَ لَوْ تَنَزَّاهُ حَوْلَ أَلْفَيْتِي ذَا عَنزٍ وَذَا طَوْلِ

ولم يقل تنزى فيه، فأوصل الفعل إلى الضمير من غير حرف الجر (في)، لأن الضمير راجع إلى اليوم وهو ظرف.

ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أي شهدنا فيه.

(١) المعاني ٣٢/١.

(٢) على الرأي القائل بأن إعرابه في الآية ظرف، أو هو ظرف بحسب الأصل على المشهور من أن إعرابه في الآية مفعول به. ينظر: الدر المصون ١ / ٣٣٥. وينظر: معاني القرآن للزجاج ١ / ١٢٨ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢١ حيث ردا رأي الكسائي بقريب من كلام الفراء.

(٣) لم أهد إلى قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣١.

(٤) البيت لرجل من بني عامر. ينظر: الكتاب ١ / ١٧٨، والمقتضب ٣ / ١٠٥، والكامل ١ / ٤٩، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ١٢٨، وكتاب الشعر ١ / ٤٥، وأمالى ابن السجري ١ / ٧، وابن يعيش ٢ / ٤٦، والارتشاف ص: ١٤٦٢. والنوافل: الغنائم يريد أنه لم يغم في هذا اليوم إلا النفوس وطعن النهال: أي الطعنة المرتوية بالدم. ينظر: تحصيل عين الذهب ١ / ٩٠.

وقال آخر<sup>(١)</sup>:

قد صَبَّحَتْ صَبَّحَهَا السَّلَامُ بِكَبِدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

فِي سَاعَةِ يُجْبُّهَا الطَّعَامُ

أي يحب فيها الطعام.

وقال<sup>(٢)</sup>:

يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظَلِّلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهُ

أي لا أظلل فيه.

وسمع عن العرب: أقمت ثلاثا ما أذوقهن طعامًا ولا شرابًا<sup>(٣)</sup>، أي ما أذوق فيهن.

ومثله قولهم: قد كنتُ آتيك كلَّ يومٍ طَلَعَتْهُ الشَّمْسُ<sup>(٤)</sup>. أي طلعت فيه.

فكثرة المسموع عن العرب يجعل ضمير الظرف مفعولا به يدل على جواز ذلك في النثر والشعر<sup>(٥)</sup>.

وهذا يؤيد ما ذهب إليه الفراء من جواز كون المحذوف الضمير وحده على جعله

مفعولا به، وجواز كون المحذوف هو الصفة على الأصل في ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) لم أهدت إلى قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢، و تعليقة أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش على الكامل للمبرد ١ / ٥٠، وتفسير الطبري ١ / ٦٣١، والجمهرة ٣ / ٤٩٥ - ٤٩٦، والمخصص ١٢ / ٢٤٣، ١٤ / ٧٥، وأمالي ابن الشجري ١ / ٧، واللسان ١ / ٢٨٩، والتاج ٢ / ٢١٣.

(٢) البيت لأبي ثروان العكلي. ينظر: شرح المفصل ٤ / ٨٧، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤٨٩، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٥، والعيني ٤ / ٥٤٥، والهمع ٣ / ١٦٧، والشطر الثاني منسوب لأبي الهجنجل كما في مجالس ثعلب ص: ٤٣٠.

(٣) الكامل ١ / ٤٩.

(٤) الجمهرة لابن دريد ص: ١٣١٨.

(٥) ينظر: المقتضب ٣ / ١٠٥، والأرتشاف ص: ١٤٦٢، والهمع ٣ / ١٦٦.

(٦) يتبين مما سبق أن هذه المسألة ليست من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين إذ إن من البصريين من جوز الوجهين كالزجاج والأخفش، ومن الكوفيين كذلك من جوز الوجهين كالفراء، بل نقل الزجاج عن جماعة من الكوفيين أن المحذوف هو (فيه)، وعلى هذا فجعل الزبيدي هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين البصريين والكوفيين مجانب - في ظني - للصواب. ينظر: انتلاف النصره ص: ٨٧.



## حذف شبه الجملة المتعلق بالحال .

ذكر الفراء هذا الحذف عند تعليقه على قول الله تعالى: **چڑ ك ك ك ك**

**گ چ البروج: ١٠**

قال الفراء: " كان مالك خدّ لقوم أحاديث في الأرض، ثم جمع فيها الحطب، وألهب فيها النيران، فأحرق بها قوما وقعد الذين حفروها حولها، فرفع الله النار إلى الكفرة الذين حفروها فأحرقتهم، ونجا منها المؤمنون، فذلك قوله عز وجل: **چڑ ك ك چ في الآخرة چ ك ك گ چ في الدنيا**"<sup>(١)</sup>.

وعند النظر في مدلول هذه الآية لدى المفسرين وجدت في تأويلها أقوالاً:

القول الأول: أن الآية وعيد للكفار الذين أحرقوا المؤمنين في الأخاديد بالعذاب يوم القيامة، وهو قول جمهور المفسرين<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أنها عامة في كل من عذب المؤمنين والمؤمنات<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: أن قوله تعالى: **چڑ ك ك چ** مخصوص بالآخرة، وأن قوله تعالى: **چ ك ك گ چ** في الدنيا، لما روي أن النار ارتفعت فأحرق الكفار، وسلم منها المؤمنون.

(١) المعاني ٣ / ٢٥٣. ورويت في تفسير هذه الأخاديد روايات كثيرة، ينظر للاستزادة: تفسير الطبري ٢٤ / ٢٧٠-٢٧٦، ومعالم التنزيل ٥ / ٢٣٦، وتفسير الرازي ٣١ / ١٢١، وتفسير القرطبي ١٩ / ٢٨٩ - ٣٤٤، وتفسير الخازن ٧ / ٢٣١.  
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٤ / ٣٤٣ - ٣٤٤، ومعاني الزجاج ٥ / ٣٠٨، وتفسير الخازن ٧ / ٢٣١، وتفسير ابن كثير ٤ / ٥٩٧-٦٠٢، واللباب لابن عادل ٢٠ / ٢٥٣.  
(٣) البحر المحيط ٨ / ٤٨٨.

وهذا القول هو الذي ذهب إليه الفراء، وجوزه البغوي<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، والرازي<sup>(٣)</sup>، وهو مروى عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

فعلى هذا الرأي الذي اختاره الفراء يتبين أن في الآية حذفاً للجار والمجرور في موطنين هما (في الآخرة، في الدنيا) وهما متعلقان بالحال.

(١) معالم التنزيل ٥ / ٢٣٦.

(٢) الكشاف ٤ / ٢٣٩.

(٣) تفسير الرازي ٣١ / ١٢١.

(٤) تفسير القرطبي ١٩ / ٢٨٩.

## المبحث الخامس: مواقع حذف الجملة أو ركنيها.

### حذف الجملة الواقعة حالا.

يرى جمهور النحويين جواز حذف الحال إذا دلت عليه القرينة<sup>(١)</sup>، وأنه يكثر إذا كانت قولاً<sup>(٢)</sup>، وقد صرح الفراء أن حذف القول بوجه عام يكثر في كلام العرب<sup>(٣)</sup>. وحذف القول كثير في القرآن، وفي كلام العرب وأشعارهم، وأكثر من أن يحصى<sup>(٤)</sup>، وهو أكثر حذف للفعل وقع في القرآن الكريم<sup>(٥)</sup>، حتى قال أبو علي الفارسي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج<sup>(٦)</sup>.

ومن حذف الحال وهي قولٌ قول الله تعالى: **جَأْبُ بَدِبْ بَدِبْ بَدِبْ**

**بِبِ** البقرة: ١٢٧

التقدير: يقولان ربنا تقبل منا، وهي كذلك في قراءة عبد الله بن مسعود بإثبات فعل القول: "ويقولان ربنا تقبل منا"<sup>(٧)</sup>. فالفراء يقدر (يقولان)، وهي جملة فعلية في محل النصب على الحالية، هذا رأيه في الآية. أما بقية النحويين فقد اختلفوا في قائل الدعاء هل هو إسماعيل وحده؟ أم هو وأبوه؟ وهذا الاختلاف ينبني على اختلافهم في الواو التي قبل "إسماعيل"، فمن قدر الواو عاطفة جعل الدعاء منهما وعلى هذا الرأي الفراء، ومن جعل الواو واو الحال جعل البناء مختصاً بإبراهيم والدعاء مختصاً

(١) شرح الرضي ٢ / ٥٢، والأشْمُونِي ٢ / ١٩٣، وهمع الهوامع ٤ / ٥٩.

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٨٣٠، والأشْمُونِي ٢ / ١٩٣، والإتقان ٣ / ١٠٩.

(٣) معاني القرآن ٨١/١.

(٤) إعراب النحاس ٣ / ٨١، ٤٢٧، ٤ / ١٥٣، وأسرار العربية ص: ٧١، والإنصاف ٢ / ٧١١، والتبيان ٢ / ٨٤٣، والبحر ١ / ٢١٤، ومغني اللبيب ٢ / ٦٢٩، وهمع ٢ / ٢٤٥.

(٥) مغني اللبيب ص: ٨٢٧.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المعاني ١ / ٧٩.

بإسماعيل وهذا رأي الأخفش<sup>(١)</sup>. والراجح والله أعلم أن الواو للعطف وأن الدعاء واقع منهما ويرجح هذا قراءة عبد الله بن مسعود السابقة. وقد رجح رأي الفراء في هذه المسألة أبوحيان في البحر المحيط<sup>(٢)</sup>.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٤٨.

(٢) البحر ١ / ٣٨٨.

## حذف الجملة عند التعجب أو الإنكار.

يجوز عند التعجب من شيء عمله المخاطب أن تحذف الفعل والفاعل، وتظهر المفعول به. ومن ذلك ما ذكره الفراء في قوله سبحانه وتعالى: **چ گ گ گ گ** **چ النمل: ٦٠** قال: "ولو جاء نصباً إلهاً مع الله على أن تضمّر فعلاً يكون به النصب كقولك: أتجعلون إلهاً مع الله، أو أتتخذون إلهاً مع الله. والعرب تقول: أتعلباً وتفترّ كأنهم أرادوا: أترى ثعلباً وتفترّ. وقال بعض الشعراء<sup>(١)</sup>:

أعبداً حلّ في شُعبي غريباً ألوماً لا أبالك واغتراباً

يريد: أجمع اللوم والاغتراب. وسمعت بعض العرب يقول لأسير أسره ليلاً، فلمّا أصبح رآه أسود، فقال: أعبداً سائر الليلة، كأنه قال: ألا أراي أسرت عبداً منذ ليلتي.

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

أجحفاً تميمياً إذا فتنة خبت وجبناً إذا ما المشرفية سلّت

فهذا في كل تعجب خاطبوا صاحبه<sup>(٣)</sup>.

يجيز الفراء في هذه الآية أن يكون قوله تعالى: (أإله) منصوباً، وعندئذ يكون إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله، والتقدير أتجعلون إلهاً مع الله؟. ثم أخذ في بيان حجته فيما ذهب إليه، وحجته في ذلك مبنية على السماع، فقد سمع عن العرب حذف الفعل وفاعله، والنطق بالمفعول به منصوباً في أسلوب التعجب من المخاطب

(١) البيت لجريز. ينظر: ديوانه ص: ٦٢، والكتاب ٣٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ص: ٦٦٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/١.  
(٢) البيت للطرماح الطائي. ينظر: ديوان الطرماح ص: ٧٣ برواية (أفخراً تميمياً..)، وهو في التهذيب للأزهري ٣٤/٧ برواية الفراء، والفائق في غريب الحديث ٣٠١/٣ برواية (أجحفاً إذا ما كنت في الحي أماناً..). وجحف الرجل إذا افتخر وتكبر. ينظر: الصحاح ٢١/٥.

(٣) المعاني ٢٩٧ / ٢.

أو توبيخه والآية تندرج في أسلوب التعجب. فقول جرير في البيت السابق لؤما، واغترابا من ذلك لأن جريرا يوبخ المهجّو - وهو الكندي - على جمعه بين اللؤم والاغتراب فقوله: (لؤما) مفعول به لفعل محذوف ، وعليه فتقدير الكلام (أجتمع لؤما واغترابا؟).

وقد خالفه سيبويه فقدر الجملة: "أتلؤم لؤما، وتغترب اغترابا؟"<sup>(١)</sup>.

والراجح عندي أن تقدير الفراء أولى لأمرين:

الأول: أن في تقدير الفراء تقييلا للمحذوف، لأن الفراء يقدر فعلا واحدا، أما سيبويه فيقدر فعلين.

الثاني: أن السياق يشير إلى أن مصب الإنكار هو جمع المهجّو بين الأمرين: اللؤم، والاغتراب، لا كونه لئما فقط، أو مغتربا إذ ليس في الاغتراب منقصة. وما ذهب إليه من ترجيح رأي الفراء هو ما رجحه البطليوسي.<sup>(٢)</sup>

ولا بد لحذف الفعل مع فاعله في هذا الأسلوب أن يكون المتعجب منه أو الموبخ مخاطبا ليصح الحذف ويتضح المعنى، فإن لم يكن مخاطبا لم يجز الحذف لإيهامه السامع.

(١) الكتاب ١ / ٣٣٩.

(٢) ذكر البطليوسي الرأيين ولكنه لم ينسب الرأي الأول للفراء ، ولم يبد أسباب ترجيحه. ينظر: شرح أبيات الجمل لعبد الله البطليوسي ص: ١٤٥.

## الحذف في أوائل القصص القرآني

يحذف العامل في ما جاء في أوائل القصص مع فاعله، ويبقى مفعوله مشيراً إلى العامل المحذوف. ومن ذلك قول الله تعالى: **چ ڈ ٹ ٹ ڈ چ البقرة: ٥٠** قال الفراء: "يقول القائل: وأين جواب "إذ" وعلام عطف؟ ومثلها في القرآن كثيرٌ بالواو ولا جواب معها ظاهرٌ؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار "واذكروا إذ أنتم" أو "إذ كنتم" فاجتزئ بقوله: "اذكروا" في أول الكلام، ثم جاءت "إذ" بالواو مردودةً على ذلك."<sup>(١)</sup>

يحتمل كلام الفراء السابق أمرين:

الأول: أن يكون قوله "إذ" معطوفاً على قوله: **چ ڈ چ في قوله تعالى: چ ي ي ي** **چ البقرة: ٤٧** وعلى هذا التأويل لا يكون في الآية حذف. ويؤيد هذا قوله السابق "ثم جاءت "إذ" بالواو مردودةً على ذلك". فهذه إشارة منه إلى العطف إذ الرد هو العطف. وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الأخفش<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون قوله "إذ" معمولاً لفعل محذوف مع فاعله تقديره "اذكروا"، يدل عليه "اذكروا" المذكور في الآية السابقة. ويقوي هذا الاحتمال قوله "والمعنى - والله أعلم - على إضمار "واذكروا إذ أنتم"، وقد سبق أن المعنى عنده من

(١) المعاني ١ / ٣٥.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٢.

(٤) الدر المصون ١ / ٣٤٠ - ٣٤١.

المصطلحات الدالة على تقدير محذوف، وتصريحه في النص السابق بلفظ الإضمار أقوى دليل على ذلك. وإلى هذا الرأي ذهب الزجاج<sup>(١)</sup>، وابن هشام<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الاحتمال الثاني هو مراد الفراء؛ لأنه صرح في النص بالإضمار، ولأنه ذكر بعد ذلك أمثلة على بعض الآيات التي حذف فيها الفعل مع فاعله وربطها بالآية فقال: "ومثله من غير "إذ" قولُ الله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ هود: ٦١ وليس قبله شيءٌ تراه ناصبًا لـ(صالح)؛ فعلم بذكر النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل إليه أن فيه إضمارَ (أرسلنا)، ومثله قوله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ﴾ الأنبياء: ٧٦ ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ العنكبوت: ١٦" (٣)

وهذه الآيات من المواطن التي حذف فيها الفعل مع فاعله إذ كانت في بداية القصص القرآني.

والذي سوغ الحذف في هذه الآيات أن المعنى معروف وأن الدليل على الحذف موجود، أما وضوح المعنى فلأن الله تعالى حين ذكر في آية هود الرسول وهو صالح عليه السلام و ذكر قومه وهم المرسل إليهم تبين المعنى لدى السامع أن المحذوف هو قوله: (أرسلنا)، وأما الدليل فهو وجود كلمة منصوبة من غير وجود عامل ظاهر يصلح أن يكون ناصبًا لها.

والمحذوف في الآيات الأخيرة هو قوله: (اذكر) فنصب أسماء الأنبياء من غير عامل منطوق يدل على وجود العامل مقدرًا.

(١) معاني القرآن للزجاج ١ / ١٣٠.

(٢) مغني اللبيب ١ / ١١١.

(٣) المعاني ١ / ٣٥.



ولو لم يتضح المعنى في جميع ما سبق لم يجز الحذف لأنه حينئذ يوقع اللبس عند السامع. وهو ما أشار إليه الفراء بقوله " ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدِّماً أو متأخِّراً؛ كقولك: ذكرْتُك إذ احتجْتُ إليك أو إذ احتجْتُ ذكْرُكُ" <sup>(١)</sup>.

فهو يريد بذلك أن الكلام إن كان مقطوعاً عما قبله لا يجوز فيه الحذف لأنه حينذاك لا يمكن تحديد الكلمة المحذوفة، فيبقى السامع في حيرة من أمره لا يعلم ما هو المقصود من الكلام. أما حين تكون الواو موجودة فإنها تدل على ترابط الكلام واتصال السابق منه باللاحق وهذا يساعد في تحديد مدلول الكلمة المحذوفة فحينئذ يتضح المعنى ويجوز الحذف.

---

(١) المعاني ١ / ٣٥.



عزّ وجلّ. فكأنها بمنزلة قوله **چٹ نچ یوسف: ۲۳** وبمنزلة چئے ٹی چ البقرة:  
 ۲۸۵" (۱)

## حذف الفعل وفاعله وبقاء الاسم المنصوب على التحذير والإغراء.

يجوز في الكلمات التي يراد بها التحذير أو الإغراء النصب عند الفراء بفعل مضمّر ومن هذه الكلمات قول الله تعالى: **چ ت ت ت چ الشمس**: ١٣ قال الفراء: "نصبت (الناقة) على التحذير حذرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب"<sup>(١)</sup>.

كلامه في هذا النص يوهم أن النصب واجب عنده في أسلوب التحذير، إذ قال: "وكل تحذير فهو نصب"، ولكنه استدرك فجوّز الرفع فيه فقال: "ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا، فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً أنشدني بعضهم"<sup>(٢)</sup>:

إن قومًا منهم عميرٌ وأشباهُ عُمَيْرٍ ومنهم السَّفَاحُ  
لجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالَ أَخُو النَّجْدَةِ: السِّلَاحُ السِّلَاحُ<sup>(٣)</sup>  
فرفع، وفيه الأمر بلباس السلاح"<sup>(٤)</sup>.

وأما ما أجازته الفراء من الرفع في قوله تعالى: "ناقة الله" فقد وردت به القراءة عن زيد بن علي<sup>(٥)</sup>، ومعنى التحذير ملازم لها مع الرفع كما قال الفراء<sup>(٦)</sup>.  
فالفراء يميز في أسلوب التحذير أن ترفع الكلمة المحذر منها أو المأمور بها، مع بقاء معنى التحذير في كلا الحالتين في الرفع وفي النصب<sup>(٧)</sup> ولا فرق عنده - كما يظهر

(١) المعاني ٢٦٨ / ٣

(٢) لم أهدئ إلى فائله.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٨، ٣ / ٢٩٨، وتفسير الطبري ٥ / ١٥٢، والخصائص ٣ / ١٠٢، والعيني ٤ / ٣٠٦. وهمع الهوامع ٢ / ٢١.

(٤) المعاني ٣ / ٢٦٨-٢٦٩.

(٥) الدر المصون ١١ / ٢٤.

(٦) ويؤيد ذلك كما قال السمين الحلبي قراءة عيسى بن عمر بنصب قوله تعالى (القارعة ما القارعة) على التحذير أي احذروا القارعة. ينظر: البحر ٨ / ٥٠٦، والدر المصون ١١ / ٩٤. فهذا يدل على أن الرفع في قراءة الجمهور يجوز أن يراد به التحذير.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨١، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٨، و الدر المصون ١١ / ٩٣.

لي - بين التحذير والإغراء؛ فقد استعمل في هذا النص مصطلح التحذير فقط في حين أن الكلمة التي استشهد بها تفيد الإغراء لا التحذير.

وما يؤيد ما ذكرته قولُ الفراء في قوله جل وعلا **﴿عَلَّمَ لَكُمْ مَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** البقرة: ٢٨٥ فقد قال: "مصدر وقع في موضع أمر فنُصِب. ومثله: الصلاة الصلاة. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. فأما الأسماء فقولك: الله الله يا قوم؛ ولو رفع على قولك: هو الله، فيكون خبرا وفيه تأويل الأمر لجاز؛ أنشدني بعضهم:

إن قوما منهم عُمير وأشبا ه عمير ومنهم السقّاح  
لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النجدة السلاحُ السلاحُ  
ومثله أن تقول: يا هؤلاء الليلُ فبادروا، أنت تريد: هذا الليل فبادروا. ومن نصب الليل أعمل فيه فعلا مضمرًا قبله. ولو قيل: غفرانك ربنا لجاز"<sup>(١)</sup>.

فهذا النص يؤكد أن المنصوب بالتحذير أو الإغراء أو المنصوب على المصدرية، منصوب بفعل مضمر مع فاعله، وأن الفراء لا يفرق في المصطلح بين التحذير والإغراء، وهذا ما جعل العيني يوجه كلام الفراء بقوله: "وكأنه جعل الإغراء تحذيرا من حيث المعنى؛ لأن من أمرته بلزومه فقد حذرته عن تركه"<sup>(٢)</sup>.

ويزيد هذا النص بيانا على سابقه في حكم الاسم المكرر، فقد ذكره الفراء ثلاث مرات ( الصلاة الصلاة، الله الله، السلاح السلاح) ولم يفرق بينه وبين غير المكرر، وهذا يدل على أن حكمهما - عند الفراء - واحد من حيث جواز رفعهما بإضمار مبتدأ<sup>(٣)</sup>.

وقد اعترض النحاس على ما أجازته الفراء من الرفع في الآية فقال عقب نقله عن الفراء تجويز الرفع: "ولا يجوز الابتداء في القراءات"<sup>(٤)</sup>.

(١) المعاني ١ / ١٨٨.

(٢) العيني ٤ / ٣٠٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨١، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٨، و الدر المصون ١١ / ٩٣.

(٤) إعراب النحاس ٥ / ٢٣٨.

والذي يظهر لي والله أعلم أن النحاس - في قوله هذا - متحامل على الفراء،  
لأمرين:

الأول: أن الفراء لم يجز الابتداء في القراءة حين جوز الرفع، وإنما الكلام على جوازه من الناحية النحوية فقط، لا أن كل ما جاز في العربية يجوز قراءة القرآن به، وهذا الأسلوب معروف عند النحويين ليفاد من تجويزهم هذا في الكلام العربي غير القرآن.

الثاني: أن القراءة قد وردت بالرفع، كما في قراءة زيد بن علي السابقة، فلا وجه للرد على الفراء بعبارة النحاس<sup>(1)</sup>.

(1) عبارة النحاس صحيحة في ذاتها، غير أن تعلقها بكلام الفراء - فيما يظهر لي - فيه نظر.

## حذف الفعل وفاعله فيما ظاهره خبر ل(ما).

يشترط الفراء وجمهور النحويين لنصب خبر (ما) الحجازية أن لا يكون معنى النفي منتقضا في الجملة، فلا يجوز عند الاستثناء نصب الخبر، وخالفهم في ذلك يونس، وابن مالك<sup>(١)</sup>. فأجازا نصب خبر (ما) الحجازية مع انتقاض معنى النفي، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وما الدهرُ إلاَّ مَنْجُونًا بأهلهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَدِّبًا

وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَمَا حَقَّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا

والجمهور ينصبون هذه الكلمات لكونها مصدرا فالتقدير: (ما الدهر إلا يدور دوران منجنون، ويعذب تعديبا، وما حقه إلا أن ينكل نكالا)<sup>(٤)</sup>.

والفراء موافق في ذلك للجمهور كما سبق ويدل على ذلك توجيهه لقراءة النصب في قول الله تعالى: **جَأْ بَبُ بَبُ بَبُ بَبُ بَبُ بَبُ** القمر: ٥٠ قال: "وقد روي "وما أمرنا إلاَّ وَحْدَةً" بالنصب<sup>(٥)</sup>، وكأنه أضمر فعلا ينصب به الواحدة، كما تقول للرجل: ما أنت إلا ثيابك مرة، ودابتك مرة، ورأسك مرة، أي: تتعاهد ذلك"<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤ / ١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٧ / ٢، والهمع ٣٩٠ / ١.  
(٢) البيت لأحد بني سعد. ينظر: المحتسب ٣٢٧/١، وشرح المفصل ٧٥ / ٨، ومغني اللبيب ١ / ١٠٢، وخزانة الأدب ٢ / ١٢٩.  
والمنجنون: الدولاب الذي يستقى عليها. ينظر: التاج ٣٧٦/٣٤.  
(٣) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي. ينظر: الجنى الداني ص: ٣٢٥، والدر المصون ٣ / ٤١٤. والعيني ١٤٨ / ٢، والهمع ٣٩٠ / ١.  
(٤) ينظر: شرح الرضي ١٨٧ / ٢، الدر المصون ١ / ٤٨٨، وجمع الهوامع ٣٩٠ / ١، و شرح التصريح ٢٦٣ / ١.  
(٥) وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠١ نقلا عن الفراء.  
(٦) المعاني ٣ / ١١١.

فنصه هذا يشير إلى أنه يشترط لنصب خبر ما الحجازية عدم انتقاض النفي بإلا،  
 فإذا انتقض النفي كما في الآية الكريمة قدر للمنصوب فعلا مضمرا مع فاعله،  
 لكيلا يحصل النصب مع انتفاء الشرط.<sup>1)</sup>

<sup>(1)</sup> ذهب السمين الحلبي في الدر ١ / ٤٨٨، إلى أن الكوفيين يجيزون في خبر ما النافية النصب وإن انتقض النفي بإلا بشرط أن يكون الخبر منزلا منزلة المبتدأ كما في قولهم "ما أنت إلا عماتك" وهو في ظني غفلة عن نص الفراء السابق الذي يبين فيه أن النصب بفعل مضمر، وليس لكون المنصوب خبرا لما الحجازية، ونقل كذلك عن الفراء، أن الفراء يجيز النصب في الخبر المنتقض بإلا إن كان وصفا كما في ( ما زيد إلا قائما) ولم أر ما يؤيد هذا في المعاني. وتبعه في هذا النقل الشيخ خالد في التصريح ١ / ٢٦٣، وينظر تفصيل هذه المسألة في الارتشاف ص: ١١٩٩-١٢٠٠.





ويؤيد ما ذهب إليه الفراء من حذف الفعل الناصب لقوله تعالى: "شركاءكم"، أنه لا يوجد ما يمنع ذلك من حيث اللغة لأن الفعل المذكور وهو "أجمع" يدل على المحذوف المقدر وهو "ادعوا" لأن الأول خاص بالمعاني، والثاني خاص بالذوات، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله: "والضمير ها هنا يصلح إلقاؤه؛ لأن معناه يشاكل ما أظهرت"<sup>(١)</sup>. ويقصد بالضمير هنا الفعل المحذوف مع فاعله.

والراجع -والله أعلم- ما ذهب إليه الفراء؛ لأن القراءة وردت به، والحذف وإن كان خلاف الأصل إلا أنه لما وردت القراءة بالفعل المحذوف تقوى جانب الحذف على غيره.

---

(١) المعاني ١ / ٤٧٣.



## حذف الفعل المعلق عن العمل وفاعله.

يُطرد حذف الفعل المعلق عن العمل إذا كان الفعل الظاهر لا يصلح لذلك، كقول

الله تعالى: **چ ن ڈ ن ڈ چ الملك: ٢**

قال الفراء: "لم يوقع البلوى على (أي)؛ لأن فيما بين (أي)، وبين البلوى إضمار فعل، كما تقول في الكلام: بلوتكم لأنظر أيكم أطوع، فكذلك. فأعمل فيما تراه قبل (أي) مما يحسن فيه إضمار النظر"<sup>(١)</sup>.

يريد الفراء بهذا النص السابق أن يبين أن الفعل **چ ن** لا يصلح أن يقع على قوله "أيكم" لأن هذا الفعل ليس من الأفعال التي تعلق عن العمل، إذ إنه ليس من أفعال القلوب المتصرفة، ولا من الأفعال الملحقة بها<sup>(٢)</sup>، ولا يعلق عن العمل إلا ما كان من أفعال القلوب المتصرفة أو من الأفعال الملحقة بها<sup>(٣)</sup>.

ومن أجل ذلك وجب إضمار فعل يكون معلقاً عن العمل قبل قوله: **چ ن ڈ چ**؛ لأن **چ ن ڈ چ** اسم استفهام فيجب تعليق الفعل الذي قبله عن العمل،<sup>(٤)</sup> فلذلك أضمر الفراء الفعل (نظر) ليكون هو الفعل المعلق عن العمل، ونصه هذا يدل على أن الفعل (نظر) من الأفعال الملحقة بأفعال القلوب المتصرفة من حيث التعليق، وقد وافقه في ذلك ابن خروف<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(١)</sup>، وابن مالك<sup>(٢)</sup>، وأبوحيان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

(١) المعاني ٣ / ١٦٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١ / ٤٩٤ ٤٩٦.

(٣) ينظر: الارتشاف ص: ٢١١٧ حيث ذكر أفعال القلوب والأفعال الملحقة بها من حيث التعليق.

(٤) همع ١ / ٤٩٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ص: ٢١١٧، والهمع ١ / ٤٩٦.

---

(<sup>1</sup>) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٥٨٩.  
(<sup>2</sup>) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦١.  
(<sup>3</sup>) البحر المحيط ٥ / ٢٠٥.  
(<sup>4</sup>) الدر ٦ / ٢٩٠.

## الحذف من الجواب فيما دل عليه السؤال.

يطرد حذف الفعل مع فاعله في جواب السؤال إذا ذكر فيه الفعل، وذلك لوضوح

المعنى لدى السامع وعدم الالتباس عليه، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿    ﴾

﴿ البقرة: ٢١٩ ﴾

قرأ الجمهور بالنصب ﴿  ﴾، وقرأ أبو عمرو بالرفع (العفو).<sup>(١)</sup>

والأحسن في توجيه الرفع في الآية الكريمة أن تكون "ما" استفهامية، و "ذا" اسم موصول، فيكون الجواب مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف، ليتناسب الجواب مع السؤال في كون الجملتين اسميتين، ويكون التقدير: إنفاقكم العفو.

والأحسن كذلك في توجيه النصب أن تكون (ماذا) اسماً واحداً، فيكون مفعولاً مقدمًا، والتقدير: أي شيء ينفقون؟ فيكون الجواب منصوباً بفعلٍ مقدر لتتناسب جملة السؤال مع جملة الجواب في كون كل منهما جملة فعلية، و يكون التقدير: أنفقوا العفو<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما رجحه الفراء فقد ذهب إلى أن النصب هو الأفضل فقال: "وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو"<sup>(٣)</sup>.

(١) الحجة ٢ / ٣١٥ - ٣١٦، والبحر ٢ / ١٥٩، والنشر ٢ / ٢٢٧، والاتحاف ص: ١٥٧، والكشاف ١ / ٣٦٠.  
(٢) معاني الأخفش ١ / ١٧٢، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٢٩٣، والحجة لأبي علي ٢ / ٣١٨، والمحزر الوجيز ٢ / ٢٤٠، والبحر ٢ / ١٥٩، والدر المصون ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩.  
(٣) المعاني ١ / ١٤١.



يرى الفراء في هذا النص أن جواب (بلى) جملة محذوفة دل عليها السياق، والتقدير (بلى بجمعها قادرين)، وعلى هذا التقدير يكون قول الله تعالى: **چ گچ** منصوب على الحالية من الضمير الذي في الفعل المقدر **چ گچ**.

وقد وافقه على هذا التقدير، سيبويه<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، ونسب النحاس للفراء تقديرا آخر غير هذا فقال: "...وقيل بلى نقوى على ذلك قادرين هذا قول الفراء"<sup>(٧)</sup>. والذي يظهر لي أن أن النحاس رحمه الله لم يتأن في قراءة نص الفراء السابق؛ فالفراء في النص السابق نظرٌ للآية بمثال آخر هو (أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين) فهذا المثال الذي ذكره الفراء يكون تقدير الكلام المحذوف منه (بلى نقوى قادرين)، لأن النفي في هذا المثال وقع على الفعل (نقوى) فوجب تقديره في الجواب. أما الآية الكريمة فالفعل المنفي فيها هو قوله تعالى: **چ گچ** فيجب تقديره في الجواب، وهو ما صرح به الفراء حين قال: "نصبت على الخروج من **چ گچ**".

وقد ذكر الفراء رأيا آخر في توجيه النصب في قوله: **چ گچ** قال: "وقول الناس: بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا؛ فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تقول: أقائمًا أنت إلينا؟"<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٦/١.

(٢) معاني الأخفش ٥١٧/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/٥.

(٤) الكشاف ص: ١١٦٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ص: ٦٠١.

(٦) البحر ٣٧٦/٨.

(٧) إعراب القرآن ٧٩/٥.

(٨) المعاني ٢٠٨ / ٣.



والذي يظهر لي أن النصب على الحال من الضمير المستتر في الفعل المحذوف **چ**  
**گچ** وليس على الصرف من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لأن مجرد الصرف لا  
 يقتضي النصب إذ لكلِّ إعرابه<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٩/٥.

## حذف جملة الشرط.

يجوز حذف جملة الشرط مع الأداة وحذفها وبقاء الأداة غير أن بقاء الأداة مع حذف الجملة أقل من حذفها معا<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في المعاني هذان النوعان من الحذف: حذف جملة الشرط مع الأداة، وحذف جملة الشرط مع بقاء الأداة.

الأول: حذف الجملة مع الأداة.

ذكر الفراء حذف جملة الشرط مع الأداة في أكثر من موضع<sup>(٢)</sup>، وهو أكثر من حذف الفعل وبقاء الأداة.

ومن حذف جملة الشرط مع الأداة قول الله تعالى: **چِپِپْ نَنْ نَنْ نَنْ نَنْ**  
**تْ تْ طْ چِ المؤمنون: ٩١**

فقد ذهب في تأويل هذه الآية إلى أن قوله: **چِ تْ تْ چِ** جواب لفعل الشرط المحذوف مع أدواته؛ فقال: "إذا جَوَابُ لِكَلَامِ مِضْمَرٍ. أَي لَوْ كَانَتْ مَعَهُ آلِهَةٌ **چِ تْ تْ طْ طْ طْ چِ**". ووافقه على ذلك الطبري<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ص: ١٦٠٩، والأشموني ٢٦/٤ - ٢٧، والهمع ٣٣٥/٤ - ٣٣٦.

(٢) ينظر: المعاني ٢ / ٢٤١، ٣٣٧.

(٣) المعاني ٢ / ٢٤١.

(٤) الطبري ١٠٢/١٧.

(٥) الكشاف ٧١٤.

(٦) المغني ٣١ / ١.

وخالفه أبوحيان<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>. فذهبا إلى أن المحذوف هو القسم، وأن التقدير (إذا والله لذهب كل إله بما خلق).

والذي يظهر لي أن كلا الرأيين حقيق بالصواب لأن كلاً من حذف فعل الشرط مع أدواته<sup>(٣)</sup>، وحذف القسم<sup>(٤)</sup> كثير في العربية.

ومن ذلك ما ذكره في قول الله تعالى: **چت ت ت ت ط** **چ النساء: ٥٣** قال: "والمعنى في قوله **چت ت ت چ** على: فلا يؤتون الناس نقيرا إذًا. ويدلك على ذلك أنه في المعنى - والله أعلم - جواب لجزاء مضمرة، كأنك قلت: ولئن كان لهم، أو ولو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذا نقيرا"<sup>(٥)</sup>.

فالفراء قد قدر في الآية الكريمة تقديمًا وتأخيرًا ليصح إضمار جملة الشرط وذلك أن جواب الشرط لا بد أن يقترن بالفاء في هذه الآية لأن الجواب فعل مضارع منفي مرفوع، والفعل المضارع المرفوع إذا وقع جوابًا للشرط وجب تقدير الفاء عند الكوفيين<sup>(٦)</sup> لكي تقوم في إفادة الربط مقام الجزاء فيصح الرفع<sup>(٧)</sup>.

ومنه كذلك قول الله تعالى: **چ و و و و ي ي ي د** **چ الإسرائيل: ٧٣** قال: "معناه: لو فعلت لاتخذوك. وكذلك قوله **چ** **چ الإسرائيل:**

**٧٤** ثم قال: **چ** **چ الإسرائيل: ٧٥** معناه لو ركنت لأذقناك إذًا"<sup>(٨)</sup>. فالفراء في

في هذه الأمثلة يقدر جملة الشرط محذوفة مع الأداة. وقد وافقه في تقدير جملة الشرط محذوفة الزجاج<sup>(٩)</sup>، والزنجشري<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: البحر ٤١٩ / ٦، وقد أحال على ما في ٦٥ / ٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٦٣ / ٨، وقد أحال على ما في ٣٩٢ / ٧.

(٣) الأشموني ٢٦-٢٧ / ٤.

(٤) المغني ص: ٨٤٦.

(٥) المعاني ٢٧٣ / ١.

(٦) الأشموني ١٧ / ٤ - ١٨.

(٧) الصبان ١٨ / ٤.

(٨) المعاني ٢٧٤ / ١.

(٩) المعاني ٢٥٤ / ٣.

(١٠) الكشاف ص: ٦٠٤.



وتقديره: (متى تُثَقِّفُوا تَوَّخِدُوا) ففي هذا البيت دليل على جواز حذف فعل الشرط مع بقاء أدواته وهي غير (إن)<sup>(١)</sup>، ويؤيد جواز حذف الفعل وإن لم تكن الأداة (إن) تجويزُ النحويين لحذف فعل الشرط في الآية السابقة، وممن جوز ذلك الزجاج<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، وابن الشجري<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>.

(١) الصبان ٢٦/٤.

(٢) المعاني ٢٠٤/٣.

(٣) معاني القرآن للنحاس ٧٣/٤.

(٤) الأمالي ٥٥٢/٢.

(٥) الدر ٢٣٨/٧.

(٦) المغني ٣٧/٤ - ٣٨.

## حذف جواب الشرط.

يجوز حذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل<sup>(١)</sup>، وهو على قسمين:

القسم الأول: حذف جواب الشرط إذا كانت أدواته جازمة.

القسم الثاني: حذف جواب الشرط إذا كانت أدواته غير جازمة.

وقد ورد في المعاني حذف جواب الشرط بقسميه.

القسم الأول: حذف جواب الشرط إذا كانت أدواته جازمة.

من ذلك قول الله تعالى: ﴿

﴾ الأنعام: ٣٥

فجواب الشرط في الآية محذوف تقديره (فافعل)، قال الفراء: " فافعل، مضمرة، بذلك جاء التفسير، وذلك معناه. وإنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنًا، بترك الجواب؛ لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يُعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته؛ كقولك للرجل: إن تقم تُصِب حيرا، لا بدّ في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يُعرف إذا طُرِح"<sup>(٢)</sup>.

أشار الفراء في هذا النص إلى أن جواب الشرط محذوف تقديره (فافعل)، وهذا التقدير قد جاء في الأثر وهو مقصود الفراء بالتفسير، فقد روي هذا التقدير عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر أن ما جاء في الأثر موافق للتقدير النحوي حيث قال: "وذلك معناه" أي أن هذا التقدير الذي ورد به الأثر موافق للتقدير الإعرابي في الآية، ويدل لذلك أن مصطلح المعنى يستعمله الفراء للدلالة على تقدير المحذوف،

(١) المعاني ٢ / ٦٣.

(٢) المعاني ١ / ٣٣١.

(٣) الطبري ٩ / ٢٢٦.



الكلام".<sup>(١)</sup> وقد وافق الفراء في تقدير المحذوف من آية البقرة الأخصش<sup>(٢)</sup>،  
والزجاج<sup>(٣)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>، ومكي<sup>(٥)</sup>، والأنباري<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>.  
وذكر السيرافي إجماع النحويين على حذف الجواب في هذه الآية.<sup>(٨)</sup> والغرض من  
الحذف هو التخويف والتهويل، قال أبو علي: "فأما حذف جواب (لو) في هذه  
الآية<sup>(٩)</sup> فلأن حذفه أفخم لذهاب المخاطب المتوعد إلى كل ضرب من الوعيد  
وتوقعه له، واستشعاره إياه، ولو ذُكر له ضرب منه لم يكن مثل أن ييهم عليه، لما  
يُمكّن من توطينه نفسه على ذلك المذكور، وتخفيفه عليه، ومن وطن نفسه على  
شيء لم يصعب عليه صعوبته على من لم يوطن عليه نفسه"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١٠٣/٣.  
(٢) المعاني ١٥٣-١٥٥/١.  
(٣) المعاني ٢٣٨/١.  
(٤) الحجة ٢٦١/٢.  
(٥) مشكل إعراب القرآن ٧٨/١.  
(٦) البيان ١٣٤/١.  
(٧) الدر المصون ٢١٢/٢.  
(٨) شرح السيرافي ٣١١/٣.  
(٩) قد ذكر قبل هذا الآيات التي حذف فيها جواب (لو).  
(١٠) الحجة ٢٦١/٢.



## حذف جملة القسم.

يكثر حذف جملة القسم في الكلام العربي<sup>(١)</sup>، وذلك لكثرة استعمالهم إياه فأكثرها فيه التصرف، وتوخوا ضروبا من التخفيف<sup>(٢)</sup>. ومما ورد في المعاني من حذف القسم قول الله تعالى: **چت ت ت ت ط ط ط د د چ الجن: ١٦**.

قال الفراء: "وأما الذين كسروا كلها فهم في ذلك يقولون: **چت ت ت چ فكأنهم أضمروا يمينا مع لو، وقطعوها عن النسق على أول الكلام، فقالوا: والله أن لو استقاموا. والعرب تدخل أن في هذا الموضع مع اليمين وتحذفها، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:**  
فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا  
وأنشدني آخر<sup>(٤)</sup>:

أما والله أن لو كنت حُرًّا وما بالحرِّ أنتَ ولا العتيقِ

ومن كسر كلها ونصب: **چ چ چ الجن: ١٨** خصه بالوحي، وجعل:  
وأن لو مضمرة فيها اليمين على ما وصفت لك"<sup>(٥)</sup>.

يتحدث الفراء في هذا النص عن توجيه القراءات الواردة في فتح الهمزات، وكسرها في أول سورة الجن.

فذكر أن من القراء من قرأ جميع الآيات بالفتح، ومنهم من قرأ الجميع بالكسر<sup>(١)</sup>، ولكن من قرأ بالكسر هو مع ذلك يقرأ بفتح الهمزة من قوله تعالى: "وأن لو استقاموا".

(١) شرح المفصل ٩٤/٩، والمغني ص: ٨٤٦.

(٢) المفصل ص: ٣٤٤.

(٣) البيت لامرئ القيس. ينظر: ديوان امرئ القيس بشرح السكري ص: ٦٥٩ في قسم الزيادات، وديوان امرئ القيس ص: ١٠٠، وتفسير الطبري ٣٦٢/١٢، والبحر المحيط ١٠٥/٤، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤.

(٤) لم أهد إلى قائله، وقد قال الفراء في ٤٤/٢ "أنشدتني امرأة من غني... وذكر البيت". ومن مواطن وروده: المعاني ٤٤/٢، ١٩٢/٣، وتفسير الطبري ٣١٩/٢٣، والمقرب ٢٠٥/١، والبحر المحيط ٣٩٢/٥ وروى البيت ( أنت ولا القمين )، والخزانة ١٣٤، ٢٢٥/٤. والعتيق: العبد إذا حرره سيده. ينظر: التاج ١١٦/٢٦.

(٥) المعاني ١٩٢/٣.

وذهب إلى أن القسم في الآية محذوف، والتقدير: (والله أن لو استقاموا).  
واستدل على ما ذهب إليه بأنّ (أنّ) قد جاءت في العربية بين جملة القسم و (لو)،  
قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أما والله أن لو كُنتَ حُرًّا وما بِالْحَرِّ أَنْتَ ولا العتيقِ

وقال الآخر<sup>(٣)</sup>:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لنا يوم من الشر مظلم

والذي يظهر لي من كلام الفراء السابق أن (أن) في الآية السابقة، وفي الشواهد  
الماضية ليست - عنده - المخففة من الثقيلة لأنه قال: "والعرب تدخل (أن) في هذا  
الموضع مع اليمين وتحذفها"، فكأن كلامه يشير إلى كونها زائدة وعدم إفادتها معنى  
في هذا التركيب.

وهذا هو مذهب سيبويه حيث قال: "ف(أن) مفتوحة تكون على وجوه: فأحدها أن  
تكون فيه (أن) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها والآخر أن تكون فيه بمنزلة  
(أي) ووجه آخر تكون فيه لغوًا ووجه آخر هي فيه مخففة من الثقيلة، فأما الوجه  
الذي تكون فيه لغوًا فنحو قولك لما أن جاءوا ذهبت، وأما والله أن لو فعلت  
لأكرمتك"<sup>(٤)</sup>.

يتبين من هذا النص أن سيبويه صرح في المثال الثاني وهو قوله (أما والله أن لو  
فعلت لأكرمتك) بأن (أن) بعد اليمين لغو، وهذا ما نسبه إليه ابن هشام<sup>(٥)</sup>،  
والشيخ خالد الأزهري<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>. وسيبويه قد خالف في هذه المسألة شيخه

(١) ينظر: الطبري ٣١٧/٢٣ - ٣١٨، والحجة لأبي علي ٣٣٠/٦، ومشكل إعراب القرآن ١٣/٢ - ٤١٤، والمحرر ١٢٨/١٥ - ١٢٩، والبحر المحيط ٣٤٧/٨، إتحاف فضلاء البشر ٥٦٥/٢ - ٥٦٦.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) البيت للمسيب بن علس. ينظر: الكتاب ١٠٧/٣، وشرح ابن يعيش ٩٤/٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٥، والخزانة ٢٢٤/٤.

(٤) الكتاب ٣/١٥١ - ١٥٢،

(٥) المغني ٢٠٨/١

(٦) التصريح ٢/٢٣٣.

(٧) الهمع ٤/١٤٥

الخليل، فالخليل يرى - كما نقل سيبويه - أن (أن) بمنزلة لام القسم الموطئة<sup>(١)</sup>، وقد نسب البغدادي<sup>(٢)</sup> هذا الرأي إلى سيبويه معتمدا على ما نقله سيبويه عن الخليل، والذي يظهر لي أن جواب الخليل هو مذهبه وحده لأن سيبويه قد صرح بكونها لغوا في النص السابق. ويرى أبوحيان أن (أن) فيما سبق ليست زائدة، وليست بمنزلة لام القسم بل هي (أن) المخففة من الثقيلة<sup>(٣)</sup>، وأن اسمها ضمير الشأن محذوف<sup>(٤)</sup>. والذي يظهر والله أعلم أن رأي أبي حيان أولى بالقبول؛ لأن القسم بابه التوكيد وكون (أن) مخففة من الثقيلة يناسب مقام التوكيد، وما قد يرد عليه بأن ذلك يستلزم حذف ضمير الشأن والحذف خلاف الأصل، يجاب عنه بأن الزيادة كذلك خلاف الأصل<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ١٠٧/٣

(٢) الخزانة ٢٢٥/٤.

(٣) الارتشاف ص: ١٧٧٦.

(٤) الهمع ١٤٥ / ٤ - ١٤٦.

(٥) البحر المحيط ٢ / ٢٦٥، واللباب في علوم الكتاب ١٤ / ٤٦٩. والهمع ١ / ٤٦٥.



إلا إن وجد في الآية إخبار بالبعث، وهو الجواب المحذوف<sup>(١)</sup>، وقد وافق الفراء في تقدير الجواب محذوفا الزجاج<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>. وهو ما رجحه النحاس<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: **چ د ط** **چ النازعات**: ١ فقد حذف فيها جواب القسم.

قال الفراء: "ويسأل السائل: أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين المعنى وكأنه لو ظهر كان: لتبعثن، ولتحاسبن؛ ويدل على ذلك قولهم: إذا كنا عظاما ناخرة ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لتبعثن إذ قالوا: إذا كنا عظاما نخرة نبعث"<sup>(٥)</sup>.

يرى الفراء أن جواب القسم في هذه الآية محذوف قد دل عليه جواب المشركين للقسم، فقد أجابوا القسم بقولهم **چ و و ي ي ي د د چ النازعات**: ١٠ - ١١ وهذا منهم إنكار للبعث، فلذلك هو يدل على تقدم إخبارهم بأنهم مبعوثون فردوا على ذلك بهذا السؤال. ولولا تقدير هذا الجواب محذوفا لما صح ابتداء الكلام بقولهم (أإذا متنا).

وقد ذهب الأخفش إلى أن الجواب مذکور وهو قوله تعالى: **چ د ت ت ت د چ** **النازعات**: ٢٦<sup>(٦)</sup>

ومن وافق الفراء على تقدير الجواب محذوفا الطبري<sup>(٧)</sup>، والزجاج<sup>(٨)</sup>، والنحاس<sup>(٩)</sup>، ومكي القيسي<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا هو السبب الأمثل لدي لترجيح الحذف خلافا لما ذهب إليه النحاس من أن رأي الأخفش خاطئ لكون الجواب لا يكون مصدرا بـ (قد) ولعل هذا سهو منه؛ لأن جواب القسم إذا كان ماضيا تلزمه اللام وقد، وتحذف اللام عند طول الفصل كما في الآية. ينظر: الرضي ٣١٣/٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤١/٥.

(٣) المغني ص: ٨٤٧.

(٤) إعراب القرآن ٢١٩/٤ - ٢٢٠.

(٥) المعاني ٢٣١/٣.

(٦) معاني القرآن ٥٢٦/٢، وجوز كلك كون الآية على التقديم والتأخير، فيكون التقدير (يَوْمَ تَرْجَفُ الرَّاجِفَةُ.. قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ.. وَالنَّازِعَاتُ) أو على حذف اللام من قوله (يَوْمَ تَرْجَفُ الرَّاجِفَةُ) فيكون التقدير (ليوم ترجف).

(٧) تفسير الطبري ٦٨/٢٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٥.

(٩) إعراب القرآن ١٤١/٥.

والراجع عندي -والله أعلم- ما ذهب إليه الجمهور من حذف جواب القسم في هذه الآية، وذلك لاتضاح المعنى مع حذفه وعدم اللبس، وما ذهب إليه الأخفش بعيد كل البعد وذلك لبعد الجواب عن القسم<sup>(٥)</sup>.

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٤.

(٢) الكشاف ١١٧٥.

(٣) البحر ٨/ ٤٢٠.

(٤) المغني ٨٤٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤١/٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٢٠، والمغني ص: ٨٤٦.

## حذف الجملة الواقعة خبراً لـ (إن).

يجوز عند جمهور النحويين حذف خبر إن إذا دل عليه دليل، سواء كان الاسم نكرة أم معرفة، وسواء تكررت (إن) أم لم تتكرر<sup>(١)</sup>. وهو ظاهر قول الفراء كما سيأتي.

ونقل عن الكوفيين عدم جواز حذف الخبر إلا إذا كان نكرة<sup>(٢)</sup>، ونسبه ابن السراج هذا الرأي إلى البغداديين<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - جواز حذف خبر (إن) متى دل الدليل عليه سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء تكررت (إن) محذوفة الخبر أم لم تتكرر.

والدليل على ما ذهبت إليه هو ورود الكلام العربي بحذف خبر (إن) مع مجيء اسمها معرفة، ومن غير تكرار، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

خلا إن حيّا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

فأصبح عيشي قد سلا غير أنه وكل امرئ يلقي من الدهر قنطرا

ومنه ما روي في الخبر: أن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار قد فضّلونا وآوونا وفعلوا لنا، فقال: "ألستم تعرفون ذلك؟" قالوا: بلى، قال: "فإنّ ذلك"<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٤١، والمقتضب ٤/١٢٩-١٣٠، والأصول ١/٢٤٧، والمفصل ٢٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٥، والتذييل والتكميل ٥/٤٨-٥٢، وهمع الهوامع ٢/١٦١.

(٢) الخصائص ٢/٣٧٤، وشرح ابن يعيish ١/١٠٤، والرضي ٤/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٥/٤٨، والهمع ٢/١٦١.

(٣) الأصول ١/٢٥٨.

(٤) البيت للأخطل. ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٩٢، والمقتضب ٤/١٣١، والطبري ٢٠/٢٦٩، وابن السراج ١/٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيish ١/١٠٤، والخزانة ٤/٣٨٥-٣٨٦. ولم أجده في ديوانه بتحقيق محمد مهدي ناصر الدين، وقد صرح البغدادي بعدم وجوده في الديوان.

(٥) البيت للنابغة الجعدي. ينظر: ديوانه ص: ٥٧، برواية (فأصبح قلبي قد صحا غير أنه وكل امرئ لاق من... وكتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ٣/١٣٢، والتذييل والتكميل ٥/٥٠).

ولست أذهب إلى ما ذهب إليه أبو حيان من أن القياس يؤيد حذف الخبر<sup>(٢)</sup>، بل الذي أراه أن القياس عدم حذف خبر (إن)، لأنها جاءت للتوكيد، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضدّ الغرض ونقيضه<sup>(٣)</sup>، والدليل على ذلك منعهم حذف عامل المصدر المؤكّد<sup>(٤)</sup>، وقد عللوا ذلك بأن المصدر المؤكّد لعامله جيء به لتقرير المعنى وتأكيد<sup>(٥)</sup>.

ومن الآيات التي حذف فيها خبر (إن) قوله الله تبارك وتعالى: **چ ڈ ڈ ژ ژ ژ ر**  
**رک ک ک گ گ گ چ فصلت: ٤١ - ٤٢**

قال الفراء: "يقال: أين جواب إن؟ فإن شئت جعلته **چ** □ □ □ □ □  
**چ فصلت: ٤٤**. وإن شئت كان في قوله: **ک ک گ گ گ چ فصلت: ٤١**  
**٤٢ -** فيكون جوابه معلومًا فيترك"<sup>(٦)</sup>.

الفراء في هذا النص يميز كون خبر (إن) هو قوله تعالى: **چ** □ □ □ □ □  
**چ** بعد عدة آيات من اسم (إن)، ويميز في هذه الآية وجهها آخر وهو حذف خبر  
(إن) وذلك ما أشار إليه بقوله: "وإن شئت كان في قوله: **ک ک گ گ گ**  
**گ گ چ فصلت: ٤١ - ٤٢** فيكون جوابه معلومًا فيترك".

ومراد الفراء بقوله "وإن شئت كان في قوله تعالى... " أن خبر (إن) قد اتضح  
بذكر هذه الآية فكان المعنى فيها فلذلك حسن الحذف.

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ١٢٣/٢ - ١٢٤، والنهية في غريب الأثر لابن الجزري ٧٧/١.

(٢) ينظر: التنزيل والتكميل ٤٩/٥.

(٣) الخصائص ٣٧٨/٢.

(٤) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص: ١٣٩-١٤٠.

(٥) الأشموني ١١٥/٢، ومعاني النحو ١٣٦/٢.

(٦) المعاني ١٩/٣.



وهذا الوجه هو ما رجحه الفراء<sup>(١)</sup>، وهذا خلاف ما نسب إليه من اشتراط تكرار  
(إن) لجواز حذف الخبر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المعاني ١٩/٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٨/١، والتنزيل ٤٨/٥، و الهمع ١٦١/٢.

## حذف الجملة المعطوفة.

يجوز حذف حرفي العطف الواو ، والفاء مع المعطوف إذا دل على المحذوف دليل<sup>(١)</sup>، وهو كثير في الكلام العربي<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قول الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** البقرة: ٦٠

المحذوف في هذه الآية هو حرف العطف مع المعطوف، وتقديره ( فضرب فانفجرت منه).

قال الفراء: " معناه - والله أعلم - **فَضْرَبَ** فانفجرت، فَعُرِفَ بقوله: "فَأَنْفَجَرْتُ" أنه قد ضَرَبَ، فاكتفي بالجواب؛ لأنه قد أدى عن المعنى، فكذلك قوله: **چ چ چ چ** **ط ط ط ط** **ف** الشعراء: ٦٣ ومثله في الكلام أن تقول: أنا الذي أمرتك بالتجارة فاكسبت الأموال، فالمعنى فَتَجَرْتُ فاكسبت"<sup>(٣)</sup>.

وقد وافقه على ذلك جمهور النحويين، والمفسرين<sup>(٤)</sup>.

وجوز الزمخشري كون الفاء داخلة على جواب شرطٍ مقدَّرٍ، والتقدير: "فإن ضَرَبَ فقد انفجرت"<sup>(٥)</sup>، وذهب ابن عصفور إلى أن هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على "انفجرت" محذوفةٌ فحذِفَ الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، وحذِفَتِ الفاء الثانيةٌ لدلالة الأولى عليها<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢١٤، ومغني اللبيب ٨١٩-٨٢٠، والأشموني ١٦١/٣، وهمع الهوامع ٢٧٣/٥.

(٢) الدر المصون ٦٩٦/٢.

(٣) المعاني ٤٠/١. وانظر ص ٤٩ ففيها مثال آخر.

(٤) الطبري ٥/٢، والخصائص ٢٨٩/١، والكشاف ص: ٧٩، والقرطبي ٤١٩/١، والبرهان ١١٧/٣، والأشموني ١١٦/٣.

(٥) الكشاف ص: ٧٩.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢١٤. والدر المصون ٣٨٥/١.

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور من كون المحذوف هو حرف العطف مع معطوفه لأن في الرأي الذي جوزه الزمخشري تكثيرا للمحذوف لا داعي له، وفي ما ذهب إليه ابن عصفور تكلف واضح من غير دليل ولا حاجة إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص: ٨٢١، و الدر المصون ٣٨٥/١، والبرهان ١١٧/٣.

## المبحث السادس: حذف أكثر من جملة ومواقعه.

تحذف الجمل المتوالية في القرآن الكريم إذا اقتضى ذلك المعنى، ودل عليه السياق<sup>(١)</sup>، ومن ذلك الحذف في القصص القرآني.

قال تعالى: **چپ پپ ن ن ذذ ت ت ت ط ط ڈ ڈ ف ف ق ق ف**  
**ف ق ق ف ق ق چ چ چ ج ج چ يوسف: ٤٥ - ٤٦**

وقال: **چ ڈ ڈ ف ف ق ق ف ق ق چ چ ج ج چ ج چ طه: ٣٩ - ٤٠**

قال الفراء في تعليقه على آية طه: "ذكر المشي وحده، ولم يذكر أنها مشيت حتى دخلت على آل فرعون فدلتهم على الظئر وهذا في التنزيل كثير مثله قوله: **چ ن ت ت ت ط ط چ يوسف: ٤٥ - ٤٦** ولم يقل فأرسل فدخّل فقال يوسف. وهو من كلام العرب: أن تجتزئ (بحذف كثير) من الكلام وبقليله إذا كان المعنى معروفاً"<sup>(٢)</sup>.

وأكثر ما يكون حذف الجمل المتوالية في القصص<sup>(٣)</sup> لدلالة التسلسل المنطقي للأحداث على المحذوف، إذ التقدير في مثل هذا الحذف يعتمد على ترتيب الحوادث والأسباب والمسببات<sup>(٤)</sup>.

ففي سورة يوسف يتطلب النص القرآني تقدير أكثر من جملة لتستقيم الأحداث؛ إذ الذي أرسل إلى يوسف لم يكن وقت إرساله أمام يوسف فيوجه الخطاب له مباشرة،

(١) ينظر: البيان في روائع القرآن ١١١/٢.  
 (٢) المعاني ٢ / ١٧٩، وينظر: المعاني ٤٦/٢، ٢٠٦.  
 (٣) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٦٥ / ٢.  
 (٤) ينظر: مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ص: ٢٩٦.

فدل قوله تعالى: **چ ط چ** أن الطالب لمقابلة يوسف قد استجيب له، فأرسل إلى يوسف، فذهب إليه، فلما رآه قال له: **چ ط ط چ يوسف: ٤٦**، فجميع هذه الجمل المحذوفة قد دل عليها سياق الآيات، والتلازم الطبيعي بين الأسباب والمسببات<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الكشف ٥١٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص: ١٤٩، والبرهان في علوم القرآن ١٩٤/٣ - ١٩٥، والإتقان ٥/١٦٣٧.

## الفصل الثالث: أغراض الحذف.

للحذف أغراض كثيرة أشار إلى بعضها متقدمو النحويين، ومنهم سيبويه<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup>. إلا أن البلاغيين عُنوا بها أكثر من النحاة، فعقدوا لها فصولاً من كتبهم<sup>(٣)</sup>. وقد صرح ابن هشام بترك المتأخرين من النحويين لذكر هذه الأغراض، واستقلال البلاغيين بها فقال: "... وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان"<sup>(٤)</sup>، وما ذكره ابن هشام من كون ذكر الأغراض تطفلاً إن كان يقصد به حكاية واقع في عصره فذاك، أما إن كان يريد به أن النحويين لم يذكروا هذه الأغراض في كتبهم إلا استطراداً وتطفلاً ففيه نظر إذ إن سيبويه - وهو إمام النحويين - قد ذكر أغراض الحذف في أكثر من موضع<sup>(٥)</sup>، ولم يذكرها استطراداً بل جعلها عنوان الباب، فمن ذلك قوله "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"<sup>(٦)</sup>، ومثله في ذلك الفراء فقد ذكر في أكثر من موضع من معاني القرآن - كما سيأتي - أغراضاً متعددة للحذف، فلم يقتصر على ذكر المواضع من غير بيان فائدة الحذف؛ إذ إن حذف كلمة أو أكثر من التركيب لا يكون جزافاً، بل هو مقصود من المتكلم، ليحقق بالحذف غرضاً معنوياً أو لفظياً لا يكون في الذكر، فلذلك قد ترى الترك أفصح من

(١) الكتاب ١ / ٢١١، ٢٨٠.

(٢) ينظر ما يأتي من نقول عن الفراء صرح فيها بالغرض من الحذف.

(٣) ينظر على سبيل المثال: دلالات الإعجاز ص: ١٠٤ - ١٤٩.

(٤) مغني اللبيب ٦ / ٥٣٦ - ٥٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ١٣٧، ١٣٨.

(٦) الكتاب ١ / ٢١١.

الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وقد تجددك أنطق ما تكون إذا لم تنطق،  
وأتم بيانا إذا لم تبين<sup>(١)</sup>.

ومن أجل ذلك خصصت هذا الفصل للحديث عن أغراض الحذف التي نبه عليها  
الفراء، وجعلت ذلك في مبحثين:

المبحث الأول: الأغراض اللفظية.

المبحث الثاني: الأغراض المعنوية.

---

(١) دلائل الإعجاز ص: ١٤٦.

## المبحث الأول: الأغراض اللفظية.

### الغرض الأول: توافق الفواصل.

الفواصل جمع فاصلة، والفصل في اللغة: الفرق بين الشيئين<sup>(١)</sup>، وفي الاصطلاح: حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني<sup>(٢)</sup>، أو توافق آخر الآي في حروف الروي أو الوزن مما يقتضيه المعنى وتستريح إليه النفوس<sup>(٣)</sup>، وقد استعمل الفراء في معاني القرآن التعبير بهذا المصطلح فقال: "وأنت تراه في رءوس الآيات - لأنها فصولٌ - حسنًا"<sup>(٤)</sup>، وكذلك عبر عنه بمشاكلة رؤوس الآي،<sup>(٥)</sup> وتوافق المقاطع<sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف في هذا الغرض، فمنهم من عد رعاية الفاصلة سببًا من الأسباب، وليس غرضًا، ومنهم الزركشي<sup>(٧)</sup>، والدكتور أحمد عفيفي<sup>(٨)</sup>.

وذهب جمهور البلاغيين<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، والأشموني<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>، والدكتور/ طاهر حمودة<sup>(١٣)</sup> إلى جعل رعاية الفاصلة غرضًا من الأغراض التي يرومها المتكلم عند الحذف.

(١) التهذيب ١٣٥/١٢.

(٢) رسالة النكت للرماني من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص: ٩٧، وإعجاز اللباقاني ص: ٤٠٩ ت أحمد صقر.

(٣) الفاصلة في القرآن ص: ٢٩.

(٤) المعاني ٤٤/١، وبهذا النص يظهر عدم دقة ما نسبته الدكتورة / عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ إلى الفراء من أنه لم يستعمل مصطلح الفواصل. ينظر: الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق ص: ٢٣٥.

(٥) المعاني ٢٧٤/٣، ٢٧٨.

(٦) المعاني ٢٢٤/٣.

(٧) البرهان ١٠٧/٣.

(٨) ظاهرة التخفيف ص: ٢٨٣.

(٩) ينظر: مجموعة شروح التلخيص للسعد التفتازاني، وعرس الأفراح للسكاكي، ومواهب الفتح لابن يعقوب المغربي ١٤٣/٢.

(١٠) أوضح المسالك ١٨٤/٢.

(١١) الأشموني ٩٣/٢.

(١٢) الإتيان ٥٧/٢.

(١٣) ظاهرة الحذف ص: ١١١.



والذي يظهر لي أن الحذف لرعاية الفاصلة من الأغراض، والأسباب؛ لأنه اجتمع فيه الأمران.

فسبب الحذف هو مراعاة الفاصلة، والغرض هو ما يحدث من التوافق والتناغم الصوتي عند الحذف. مع ظهور أن سبب الحذف لرعاية الفاصلة ليس سببا مطردا، فرمما توجد الفاصلة التي يحدث بحذفها توافق للمقاطع، ولا تحذف. ومثله في ذلك مثل الحذف لتمام المعنى وظهوره، فمتى كان المعنى ظاهرا جاز الحذف، وهو مع ذلك ليس مطردا لأنه يوجد من الكلام ما تم معناه وظهر ولم يحذف، والحاكم في جميع ذلك هو المعنى والسياق، فمتى كان السياق يقتضي الحذف، والتناغم الصوتي الحاصل بالحذف كان الحذف مطلوباً، وإذا كان السياق يأبي الحذف فلا مندوحة عن وجوب الذكر.

وقد أشار الفراء إلى الحذف لرعاية الفاصلة عند قوله تعالى **چ چ چ چ چ چ** **چ الضحى: ٣**

فقال: " **چ چ چ چ** يريد: وما قلاك، فألقيت الكاف، كما يقول: قد أعطيتك وأحسنْتُ ومعناه: أحسنت إليك، فتكتفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى، ولأن رءوس الآيات بالياء، فاجتمع ذلك فيه"<sup>(١)</sup>، ومثل هذا حذف المفعول من قوله تعالى: **چ گ گ گ چ الضحى: ٨** قال الفراء: " قوله عز وجل: **چ گ و چ ط** **چ الضحى: ٦** يراد به (فأغناك) و (فأواك) فجرى على طرح الكاف؛ لمشكلة رءوس الآيات، ولأن المعنى معروف"<sup>(٢)</sup>.

يبين الفراء سبب حذف الكاف عنده، فيرى أن لحذفها سببين:

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) المعاني ٣ / ٢٧٤.



والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الفراء محق في وصفه للحذف في الآية بأنه من توافق الفواصل، ولا يمنع من ذلك انضمام فائدة أخرى تتحقق عند الحذف، ويؤيد ذلك حذف مفعول بقية الأفعال **چڑ چ، چک چ، چگچ** ومواجهة الله رسوله بهذه الأفعال ليس فيها شيء مما ذكر.

وممن وافق الفراء في عد حذف المفعول في آية الضحى مراعاة للفاصلة: الرازي<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، والنيسابوري<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وأبو السعود<sup>(٥)</sup>، والآلوسي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) مفاتيح الغيب ٢١٠/٣١.  
(٢) تفسير البيضاوي ٣١٩/٥.  
(٣) غرائب الفرقان ١٠٨/٣٠ بهامش تفسير ابن جرير ط بولاق.  
(٤) الدر المصون ٣٧/١١.  
(٥) تفسير أبي السعود ٥٤٢/٥.  
(٦) روح المعاني ١٥٦/٣٠.

## الغرض الثاني: التخفيف

وهو أشهر هذه الأغراض<sup>(١)</sup>، بل لعله مقصود في كل حذف - وإن استتر أحيانا وراء بعض الأغراض اللفظية أو المعنوية-، ويدخل فيه جميع ما حذفته العرب لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>، وقد أشار الفراء إلى هذا الغرض في معالجته لما حذف من البنية ولما حذف من التركيب، ومرد هذا التخفيف إلى أن في الكلام تقليلا للعناصر اللغوية، والوحدات التركيبية التي ينطق بها المتكلم، فيخف الجهد المبذول من قبل أعضاء النطق، وهو ما عرف في الدرس اللغوي الحديث بـ(قانون الجهد الأقل)<sup>(٣)</sup>، و(نظرية الاقتصاد اللغوي)<sup>(٤)</sup>، و(نظرية السهولة)<sup>(٥)</sup>، حيث يميل المتكلم إلى إيصال المعلومة المعلومة إلى المخاطب بأسهل الطرق وأيسرها وأقل جهد عضلي.

ولم يخف هذا الغرض على الفراء إذ جعله مقصداً يبتغيه العرب من حذفهم في أكثر من موضع<sup>(٦)</sup>، ومنها حذف الياء من قول الله تبارك وتعالى **چ ف ف ف ف ف** **ف ف ف ف ف ف** **ف ف ف ف ف ف** فقال: "وقوله تبارك وتعالى: **چ ف ف ف ف ف** الأعراف: ١٥٠ يقرأ: **چ ف ف ف ف ف**، و(أمّ) بالنصب<sup>(٧)</sup> والحفص<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup> وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيف

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص: ٩٩.

(٢) ينظر: البرهان ١٠٦/٣، والإتقان ٥٧ / ٢.

(٣) فصول من علم اللغة ص: ٢٥٩.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص: ٢٢.

(٥) الأصوات اللغوية ص: ١٦٥ - ١٦٦.

(٦) ينظر: المعاني ١ / ٤٦٩، ٢٤٣/٣.

(٧) من قرأ بالفتح: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص.

(٨) من قرأ بالكسر: حمزة، والكسائي، وشعبة، وابن عامر.

(٩) معاني الفراء ١ / ٣٩٤، ومعاني الأخفش ٢ / ٣١٠ - ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٥٢، والحجة لأبي علي ٤ / ٨٩ - ٩٣، والبحر ٤ / ٣٩٦، والنشر ٢ / ٢٧٢، والإتحاف ٢٣١.

المنادِي إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عمّ يا بن أمّ؛ وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء مالا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي<sup>(١)</sup>.

وهو حين يقرر هذا الغرض يربطه بكثرة الاستعمال، وهو ربط منطقي؛ لأن ما كثر استعماله معلوم لدى المخاطب، وحاضر في ذهنه، وإن كان محذوفا في اللفظ، فالتخفيف وإن كان غرضاً أساساً من أغراض الحذف، إلا أنه لا يمكن أن يؤدي إلى إرباك عملية التواصل بين المتكلم والسامع؛ لأن التخفيف ممتنع عند إلباسه على المخاطب<sup>(٢)</sup>.

فعندما يعلم المتكلم معرفة المخاطب بالمحذوف، واتضاحه لديه، يجوز له أن يقوم بعملية الحذف؛ لثقتة حينئذ بوصول المعنى الذي يهدف إليه إلى المخاطب من غير إلباس.

ومن أمثلة الفراء التي صرح فيها بأن الأثر الناتج عن عملية الحذف هو التخفيف ما ذكره بقوله: "... فإذا جاوزت ذلك فأضفت (ابن) إلى مكني عنه مثل ابنك، وابنه، أو قلت: ابن الرجل، أو ابن الصالح، أدخلت النون في التام منه والناقص. وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يُجرى في الكلام كثيراً، فيستخفّ طرحها في الموضع الذي يستعمل. وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيراً فيقال: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فلا يجري كثيراً بغير ذلك..."<sup>(٣)</sup>.

يشير الفراء في هذا النص إلى حذف التنوين من العلم الواقع قبل (ابن)<sup>(٤)</sup>، فيرى أن (ابن) إذا أضيفت إلى الضمير أو الصفة ولم تضاف إلى اسم أبي الرجل وجب ذكر التنوين سواء أفهم الكلام وتم المعنى بغير (ابن) أم لم يفهم إلا بها؛ إذ لا يوجد

(١) معاني الفراء ١/ ٣٩٤

(٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص: ٩٢ - ٩٣.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٣١.

(٤) ينظر: الحجة ٤/ ١٨١ - ١٨٦، وشرح المفصل ٢/ ٥، وشرح الكافية ١/ ٣٧١-٣٧٢.

ما يسوّغ حذفه، أما إذا أُضيفت (ابن) إلى اسم أبي الرجل فإن التنوين حينئذٍ يحذف من الكلام؛ لكثرة ذكر اسم أبي الرجل بعد (ابن) فتخفف العرب من ذكر التنوين لذلك.

فالفراء في هذا النص يبيد علة واضحة لحذف التنوين فلم يبق للأستاذ/ إبراهيم مصطفى حجة في قوله: "ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم التنوين هنا، وقال أكثرهم إنه حذف تخفيفاً"<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن التخفيف سبب كاف لحذف ما علم معناه واتضح المراد منه، لا سيما وقد اجتمع سببان آخران للحذف وهما:

١ - كثرة الاستعمال الذي صير الاسم كاسم واحد<sup>(٢)</sup>.

٢ - التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

وما ذهبت إليه موافق لما رآه الدكتور/ أحمد عفيفي<sup>(٤)</sup>.

(١) إحياء النحو ص: ١٧٩.

(٢) المقتضب ٣١٣/٢.

(٣) الحجة ١٨٣/٤.

(٤) ظاهرة التخفيف ص: ٢٧٩.

## المبحث الثاني: الأغراض المعنوية.

### الغرض الأول: الإيجاز.

من الأغراض المعنوية للحذف الإيجاز، والمقصود به أن يبني المتكلم حديثه على قلة اللفظ وكثرة المعاني<sup>(١)</sup>، وعند تتبع هذا الغرض في معاني القرآن لم أجد الفراء ذكره إلا عند حذف الجملة؛ وذلك لأن حذف الجملة - مع وجود الدليل عليها - يكسب التركيب جزالة، ويجنبه ثقل الاستطالة.

وقد أشار الفراء إلى هذا الغرض من الحذف عند قوله تعالى: ﴿٥٠﴾

﴿٥٠﴾ الرعد: ٣١

قال: "لم يأت بعده جواب لِّلْوِ فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ جوابها متقدِّماً: وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوها. وإن شِئْتَ كان جوابه متروكا لأن أمره معلوم: والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز، كما قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا"<sup>(٣)</sup>.

يقدر الفراء جواب لو في الآية الكريمة فيرى أنه لا يخرج عن أمرين:

الأول: أن يكون محذوفاً، مع وجود الدليل اللفظي عليه في الآية وهو قوله: (وهم يكفرون)، ويكون تقدير الجواب حينئذ (لما آمنوا)، وهو ما أشار إليه بقوله: "فإن

(١) ينظر: الفروق اللغوية ص: ٤٠، ولسان العرب ٤٢٧/٥، وتاج العروس ٣٦٨/١٥.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٨٩.

(٣) المعاني ٦٣/٢.

شئتَ جَعَلتَ جوابها متقدِّمًا: وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوا " لأن قوله (وهم يكفرون) لا يصلح أن يكون جوابا بل هو الدليل على الجواب<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون محذوفًا مع عدم وجود الدليل اللفظي عليه في الآية، وذلك لكونه معلوماً.

وهذا الرأي هو الذي يتعلق بهذا الفصل<sup>(٢)</sup>، إذ هو ما علله الفراء وذكر غرضه، وهو إرادة الإيجاز.

وقد ذهبت إلى أن الإيجاز من الأغراض المعنوية؛ لأن الحذف لغرض الإيجاز يحقق قيمة معنوية في الأسلوب لا يحققه الذكر، فالحذف من هذه الآية أفاد أمراً معنوياً وهو التعريض بالكفار والنداء عليهم بأنهم بلغوا النهاية في الضلال إذ لم يهتدوا بهدي القرآن<sup>(٣)</sup>، وقد جرى على ذلك الدكتور فضل حسن عباس فعد الإيجاز من الأغراض المعنوية<sup>(٤)</sup>.

ومن الآيات التي كان الحذف منها للإيجاز قول الله تعالى: **﴿وَوَوَّ وَ وَ﴾** الشعراء: **١٣** قال الفراء: "ولم يذكر مَعُونَةٌ ولا مَوْازِرَةٌ. وذلك أن المعنى معلوم كما تقول: لو أتاني مَكْرُوهٌ لأرسلت إليك، ومعناه: لتعيني وتغيثني. وإذا كان المعنى معلوماً طُرِحَ منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز"<sup>(٥)</sup>.

فالفراء يقدر محذوفاً في الكلام ليكون التقدير (فأرسل إلى هارون ليعينني ويؤازرني) إذ لا فائدة من طلب موسى إرسال هارون إلا ليعينه، فالحذف في هذه الآية لغرض

(١) البحر المحيط ٣٩١/٥.

(٢) فليس المقصود من هذا الفصل ذكر من وافق الفراء وخالفه وترجيح بعض الآراء على بعض، إذ ذلك قد سبق مستوفى في الفصل الثاني من هذا البحث.

(٣) التحرير والتنوير ١٤٣/١٣.

(٤) ينظر: البلاغة العربية فنونها وأفانها علم المعاني ص: ٢٦٧ ، ٢٧٨.

(٥) المعاني ٢/٢٧٨.





هذه الأساليب التي جاءت على لسان العرب، ولكنه لا يذكر الإيجاز كغرض من الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف شيء من الكلام. وقد تنبه كثير من البلاغيين إلى صحة ما ذكره الفراء من كون الإيجاز غرضاً من الأغراض التي يؤمها المتكلم عند الحذف، فجعلوه من أغراض الحذف، ومنهم ابن سنان الحفاجي<sup>(١)</sup>، والخطيب القزويني<sup>(٢)</sup>، وبهاء الدين السبكي<sup>(٣)</sup>، والتفتازاني<sup>(٤)</sup>، وابن يعقوب المغربي<sup>(٥)</sup>، وجمع من المعاصرين<sup>(٦)</sup>.

### الغرض الثاني: الاحتراز عن العبث.

من أغراض الحذف الاحتراز عن العبث<sup>(٧)</sup>، والمقصود به حذف الكلام المعروف الذي دلت عليه القرينة؛ وذلك لأن ذكر الكلام حينئذ يؤدي إلى ترهل الأسلوب وثقله<sup>(٨)</sup>.

ومن الحذف احترازاً عن العبث لاتضاح المعنى وظهوره ودلالة القرينة عليه ما ذكره الفراء بقوله: "قوله: **چ ق ق ج ج ج چ البقرة: ٥١ چ ت ت ط ط چ البقرة: ٥٠** يقول القائل: وأين جواب "إذ" وعلام عطف؟ ومثلها في القرآن كثيرٌ بالواو ولا جواب معها ظاهرٌ؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار "واذكروا إذ أنتم" أو "إذ

(١) ينظر: سر الفصاحة ص: ٢١٠.

(٢) الإيضاح ١٤٦/١.

(٣) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١٤١ / ٢.

(٤) ينظر: مختصر العلامة السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح ١٤١ / ٢.

(٥) ينظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ١٤١ / ٢.

(٦) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٣٣٩/١، وخصائص التراكيب ص: ١٦١، والبلاغة العربية فنونها وأقناتها ص: ٢٦٧، ٢٧٨.

(٧) ينظر: الإيضاح ص: ٣٩، وشروح التلخيص ٢٧٤/١، والبلاغة العربية أسسها وعلومها ص: ٣٣٧، وخصائص التراكيب

ص: ١٦٠، و الحذف البلاغي في القرآن ص: ١٤٩

(٨) خصائص التراكيب ص: ١٦٠.

كنتم" فاجتزئ بقوله: "اذكروا" في أول الكلام، ثم جاءت "إذ" بالواو مردودةً على ذلك. ومثله من غير "اذ" قولُ الله **چ ك و و و و** **چ الأعراف: ٧٣** وليس قبله شيءٌ تراه ناصبًا لصالح؛ فعلم بذكر النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل إليه أنّ فيه إضمارَ (أرسلنا)، ومثله قوله: **چ چ چ چ چ چ** **چ الأنبياء: ٧٦** **چ ك ك ك ك ك ك** **چ الأنبياء: ٨٧** **چ پ پ پ پ پ پ** **چ العنكبوت: ١٦** يجرى هذا على مثل ما قال في "ص": **چ ق ق ق ق ق ق** **چ ص: ٤٥** ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير "واذكر" لأنّ معانهم مُتَّفَقٌ معروفٌ، فجاز ذلك<sup>(١)</sup>.

ذكر الفراء في هذا النص أمثلة كثيرة للحذف، وجمع بينها بجامع مشترك وهو أن المعنى متكرر ومعروف في جميع هذه الأمثلة فهو يرى أن المسوغ للحذف وضوح المعنى وجلاؤه، وكل ما كان بهذا الوضوح في المعنى كان من أغراض حذفه الاحتراز عن العبث<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة الحذف لاتضاح المعنى حذف لفظ (أرسلنا) أو ما اشتق منه في القرآن الكريم وذلك للعلم به وكثرته في القرآن. ومنه قول الله **چ □ □ □ □ □ □** **چ النمل: ١٢** المعنى مرسل إلى فرعون وقومه<sup>(٣)</sup>. وكذلك قوله تعالى **چ ك و و و و و و** **چ الأعراف: ٧٣** التقدير (وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا)<sup>(٤)</sup>، ومثل هذه الآية كثير في القرآن<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر البلاغيون أن المعنى إذا كان معروفًا يكون الغرض من حذفه الاحتراز عن العبث، لأن ما قامت عليه القرينة، وبان معناه عند المخاطب يعد ذكره في الكلام

(١) المعاني ١ / ٣٥.

(٢) وقد يضاف إلى هذا الغرض أغراض أخرى حسب ما يقتضيه السياق.

(٣) المعاني ٢ / ٢٨٨.

(٤) المعاني ١ / ٣٨٣، ٢ / ٢٨٨.

(٥) ينظر الآيات التالية: الأعراف ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، والعنكبوت ٣٦.

عبثا. قال ابن يعقوب المغربي: "وذلك أن ما قامت عليه القرينة، وظهر عند المخاطب  
فذكره يعد عبثا، والبليغ يعيبه، فيحذفه لئلا ينسب إلى العبث، لإتيانه بما يستغنى عن  
ذكره لظهوره، والعبث لا يلتفت إلى كلامه"<sup>(١)</sup>.

---

(١) مواهب الفتح من مجموع شروح التلخيص ١/ ٢٧٥.

## الفصل الرابع: أحكام الحذف:

مما يلحظه الباحث في معاني القرآن تعدد التوجيهات النحوية للنص القرآني، فالفراء حينما يحلل تركيباً ما من التراكيب القرآنية، قد يجوز فيه أكثر من وجه، ومن تلك التراكيب التي جوز فيها أكثر من وجه، التراكيب التي وقع فيها الحذف.

وهو في ذلك على وجهين؛ الأول: أن يجوز الحذف وعدمه في تركيب ما من غير أن يرجح بينهما، والثاني: أن يرجح أحدهما على الآخر.

فلذلك جعلت هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: استواء الحذف، والذكر.

المبحث الثاني: رجحان أحدهما.

### المبحث الأول: استواء الحذف والذكر.

يجوز في بعض التراكيب التي حللها الفراء الحذف والذكر على السواء من غير ترجيح لأحدهما على الآخر.

ومن ذلك ما وجه به رواية أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، والأعمش،<sup>(١)</sup> لقول الله

تبارك وتعالى: **جَاءَ بِ بٍ جَاءَ التوبة: ١١٢**

فقد رووها (التائبين)<sup>(٢)</sup> فرأى أنها تحتل أمرين:

الأول: أن يكون قوله تعالى (التائبين) منصوباً على المدح.

(١) المعاني ١٦١/١، ١٩٨، ٤٥٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٩٩/٢، وإعراب القرآن ٢٣٨/٢، والمحتسب ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥، والبحر المحيط ١٠٤/٥.  
(٢) ينظر: المصادر السابقة.

الثاني: أن يكون نعتا لقول الله تعالى: **چ و** في الآية التي قبلها.

قال تعالى: **چ و و و و و و و** **چ التوبة: ١١١**

قال الفراء: "وهي في قراءة عبد الله "التائبين العابدين" في موضع خفض؛ لأنه نعت للمؤمنين: اشترى من المؤمنين التائبين. ويجوز أن يكون (التائبين) في موضع نصب على المدح؛ كما قال<sup>(١)</sup>:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمَّ الْعُدَاةِ وَأَفْئَةُ الْجُرُرِ

النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر<sup>(٢)</sup>"<sup>(٣)</sup>.

فعلى تقدير الجر لا يكون في التركيب حذف، وعلى النصب على المدح يكون قد حذف من التركيب فعل ناصب لـ(التائبين)، ولم يرجح الفراء أحد هذين الوجهين على الآخر فاستوى عنده الحذف وعدمه في هذه الآية.

والذي يظهر لي في توجيه الآية أنه قد تعارض في تحليلها قاعدتان:

القاعدة الأولى: أن عدم الحذف أولى من الحذف<sup>(٤)</sup>.

القاعدة الثانية: أن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل<sup>(٥)</sup>.

فالقاعدة الأولى تقتضي أن تكون كلمة (التائبين) مخفوضة؛ وتعرب حينئذ نعتا لكلمة **چ و** من قوله تعالى: **چ و و و و و و و** **چ التوبة: ١١١** في الآية التي قبلها إذ هذا التقدير هو الذي لا يوجد فيه الحذف.

(١) هي الخرنق بنت هفان.

(٢) ينظر: ديوان الخرنق بنت هفان ص: ٢٩، والكتاب ٢/ ٥٧ - ٥٨، ومجاز القرآن ١/ ٦٥ - ٦٦، ومعاني الفراء ١/ ٤٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٧، والكامل ٢/ ٩٣٣، والأصول ٢/ ٤٠، والمحتسب ٢/ ١٩٨.

(٣) المعاني ١/ ٤٥٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٣، والمغني ١/ ٢٩٩.

(٥) المقتضب ٢/ ٣٣٦.



وفي هذا دليل على أن الفراء يرى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وهو رأي جمهور النحويين<sup>(١)</sup>.

قال في توجيهه رفع **چ** **ژ** **چ**: "رفعته بالاستئناف. وإن شئت رددته إلى أنه خبر للذين فكأنه قال: والذين تدعون من دون الله أموات"<sup>(٢)</sup>.

فهو قد سوى بينهما في الحكم، فلم يرجح أحد التوجيهين على الآخر، مع وجوب تقدير أحد ركني الإسناد محذوفا عند القول بالاستئناف.

وهذا يتناقض مع قولهم "الأصل عدم الحذف"<sup>(٣)</sup>، وقولهم "متى دار الأمر بين الحذف وعدمه فعدمه أولى"<sup>(٤)</sup>.

والذي يظهر لي أن الفراء حينما لم يرجح التوجيه الخالي من الحذف، نظر في ذلك إلى أمرين:

الأول: أن عدم تقدير الحذف في هذه الآية يقتضي تعلق كلمة **چ** **ژ** **چ** في الإعراب بالآية التي قبلها لأنها ستعرب خبرا لقوله تعالى **چ** **بج** **چ** في أول الآية، وهذا يشير إلى تباعد المبتدأ عن الخبر وطول ما بينهما، وإذا طال الكلام كان الحذف أجمل<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أن قوله تعالى: **چ** **ژ** **چ** قد جاء في أول الآية، وأوائل الآي يكثر فيها الرفع على الاستئناف<sup>(٦)</sup>.

فلهذين السببين - والله أعلم - لم يرجح الفراء التوجيه الخالي من الحذف.

(١) ينظر: المفصل للزمخشري ص: ٢٧، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٨، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٩٠ - ٤٩١، خلافا لابن عصفور

ينظر: شرح الجمل ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤، والمغني ١ / ٥٦٢.

(٢) المعاني ٢ / ٩٨.

(٣) الدر المصون ٣ / ٥٠٤، وحاشية الصبان ٢ / ٢٩١.

(٤) البرهان ٣ / ١٠٤.

(٥) المقتضب ٢ / ٣٣٦.

(٦) المعاني ١ / ١٦.





والذي يظهر لي أن الفراء حينما لم يرجح عدم الحذف -مع أنه الأصل- نظر في ذلك إلى أن كثرة مجيء فعل ما قبل أسلوب من الأساليب سبب ظاهر لتقديره وإن أمكن الاستغناء عنه؛ وذلك لأن سبب كون الحذف خلاف الأصل أنه يلبس على المخاطب ويوهمه<sup>(١)</sup>، فإذا تكرر مجيء فعل ما قبل أسلوب من الأساليب لم يكن في حذفه إيهاً أو لبس.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الفراء في تعليقه على قول الله تعالى: **چ أب ب ب ب ب ب** **پ پ پ پ پ پ** **چ الرعد: ١**

قال: "فموضع (الذي) رفع تستأنفه على الحقّ، وترفع كل واحدٍ بصاحبه، وإن شئت جعلت (الذي) في موضع خفض تريد: تلك آيات الكتاب وآيات الذي أنزل إليك من ربك فيكون خفضاً، ثم ترفع (الحقّ) أي ذلك الحق، كقوله في البقرة **چ پ پ پ پ پ** **ن ن ن ن ن ن** **چ البقرة: ١٤٦ - ١٤٧** فنرفع على إضمار ذلك الحقّ أو هو الحق" <sup>(٢)</sup>.

يجوز الفراء في (الذي) وجهين:

الأول: أن يكون في محل رفع فيكون مبتدأ.

الثاني: أن يكون معطوفاً على ما قبله فيكون في محل جر.

وينبغي على ذلك أن كلمة: **چ ن ن** يجوز فيها وجهان من الناحية الإعرابية، مترتين على الوجهين الجائزين في كلمة (الذي). فعلى الوجه الأول: تكون كلمة **چ ن ن** خبراً لقوله (الذي). وعلى الوجه الثاني تكون كلمة **چ ن ن** خبراً لمبتدأ محذوف تقديره

(١) الأصول لتمام حسان ص ١٤٣.

(٢) المعاني ٥٧/٢ - ٥٨.

(هو) كآية البقرة. ولم يرجح الفراء أحد الإعرابين على الآخر؛ وذلك لكثرة حذف  
المتبدا قبل **چ ن چ** <sup>(١)</sup>.

مما سبق يتبين أن الفراء قد وضع في معاني القرآن معايير للتسوية بين الذكر وعدمه،  
وأبرز ملاحظتها هي:

- ١- أن الأصل عدم الحذف ما لم يعارضه أمر آخر.
- ٢- أن كثرة مجيء كلمة ما في أسلوب معين يسوغ تقديرها وإن أمكن الاستغناء  
عنها.
- ٣- أن بداية الآيات يحسن فيها الاستئناف.
- ٤- إذا ترتب على عدم القول بالحذف طول الكلام حسن الحذف.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٨٥، ١٥٤، ٢٢٠، ٣٦٢/٢، ٤١٢.

## المبحث الثاني: رجحان أحدهما.

قد يرجح الفراء وجود حذف في تركيب ما وإن كان الحذف غير متعين، وقد يرجح عدم وجود حذف من بعض التراكيب وإن كان المعنى محتملاً لوجود الحذف، وهو في جميع ذلك سائر على أسس لغوية، أو معنوية.

أولاً: ما كان مبنياً على أساس لغوي:

من ذلك ترجيحه للحذف في قول الله تعالى: **چ د ڈ ڈ ڈ ژ ژ ر ر ك ك ك** **چ الأنبياء: ١٧** قال الفراء: " جاء في التفسير<sup>(١)</sup>: ما كنا فاعلين و **چ ك** قد تكون في معنى (ما) كقوله: **چ چ چ چ ج ج فاطر: ٢٣** وقد تكون إن التي في مذهب جزاء فيكون: إن كنا فاعلين وكنا لا نفع. وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

يخبر الفراء أن يكون المراد من هذه الآية أحد معنيين، وكلا هذين المعنيين متوقف على المقصود من **چ ك** في الآية الكريمة.

المعنى الأول: أن يكون المقصود من هذه الآية هو النفي الصريح لفعل الله الله وهذا مبني على كون **چ ك** في الآية السابقة حرف نفي بمعنى (ما)، فيكون معنى الآية (ما كنا فاعلين)، وهي بهذا التقدير مماثلة لقول الله تعالى: **چ ج ج ج ج فاطر: ٢٣** فالمقصود منها (ما أنت إلا نذير)<sup>(٣)</sup>، وفي نص الفراء رد على من ذكر أن (إن) النافية لا تأتي إلا إذا كان بعدها (إلا)، أو (لما)<sup>(٤)</sup>، وهذا هو المروي في التفسير عن الحسن البصري<sup>(٥)</sup>، وقتادة<sup>(٦)</sup>.

(١) أي في الأثر - كما سيأتي -.

(٢) المعاني ٢/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: الطبري ٣٦٠/١٩، والكشاف ص: ٨٨٥، والبحر ٣٠٩/٧.

(٤) ينظر: معني اللبيب ١/ ١٢٨ - ١٢٩.

(٥) ينظر: الطبري ٧٢٥/١٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٣٩/١٦.



الأول: أن يكون **چ** **ط** مبتدأ، والخبر في الجار والمجرور المذكور في الآية وهو **چ** **ف**.

الثاني: أن يكون **چ** **ط** مبتدأ لخبر محذوف تقديره (لهم).

قال الفراء: " رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها؛ كما

قال **چ** **□** **□** **□** **□** **□** **چ** **□** **□** **□** **□** **□** **چ** البقرة: ١٩٦

والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وعليه فدية. وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: **چ** **ط** **ف** **ف** **چ** والأوّل أعجب إليّ"<sup>(١)</sup>.

فالفراء في هذا النص قد رجح الوجه الذي يلزم فيه إضمار محذوف على الوجه الآخر، ولم يبد أسباب هذا الترجيح، والذي يظهر لي أن سبب الترجيح راجع إلى أمر لغوي وهو أن قوله تعالى: (الذين) مبتدأ يحتاج إلى خبر، وخبره في الآية جملة **چ** **ط** **ف** **ف** **چ**، ولا بد فيها من ضمير راجع على المبتدأ<sup>(٢)</sup>، فإذا قدر المحذوف (لهم) كان في جملة الخبر ضمير يرجع على المبتدأ، أما عند عدم تقدير الخبر في الآية فإنه يستلزم أحد وجهين:

الأول: أن تكون الباء في قوله: **چ** **ط** **ف** **ف** **چ** زائدة، وهو قول الأخفش<sup>(٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(٤)</sup>، وهذا القول مردود عند الجمهور<sup>(٥)</sup>؛ لأن زيادة الباء في الخبر المثبت شاذة<sup>(٦)</sup>.

(١) المعاني ١/ ٤٦١.

(٢) البحر ٥/ ١٥٠.

(٣) معاني الأخفش ١/ ٣٧٢.

(٤) شرح الجمل ١/ ١٣٢.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٥١٢.

(٦) شرح الرضي ٤/ ٢٨٢، ومغني اللبيب ١/ ١٤٩.

الثاني: أن يقدر الضمير الراجع إلى المبتدأ محذوفاً<sup>(١)</sup>، ويرد بأن تقديره في هذا الموضع مخالف للقياس<sup>(٢)</sup>. وما ذهب إليه الفراء هو الذي رجحه الطبري<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>.

وقد جوز الزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن عطية<sup>(٦)</sup> أن يكون الاسم الموصول من قول الله تعالى: **چ** **ط** **ط** **ط** **چ** معطوفاً على الاسم الموصول في الآية التي قبل وهي **چ** **ب** **ب** **چ** فيكون الاسم الموصول (الذين) حينئذ في محل جر لأنه معطوف على المجرور، والمعطوف على المجرور مجرور، ويرد هذا أنه يستلزم عطفاً على معمولي عاملين وهو ممتنع عند جمهور النحويين<sup>(٧)</sup>.

ويؤيد ما ذهب إليه الفراء -عندي- أمران:

الأول: أنه حين ذكر وجه الحذف مثل له بقوله تعالى: **چ** □ □ □ **چ** البقرة: ١٩٦ و **چ** □ □ □ □ □ **چ** وقد وقع الحذف في كلٍّ منها، وهذه الآية مشابهة لهما في المعنى إذ كلٌّ من هاتين الآيتين تدلان على وجوب المبتدأ ولزومه على المتحدّث عنهم، وقد وقع حذف الخبر في جميعهما، وكذلك الآية المشار إليها تدل في المعنى على لزوم المبتدأ ووجوبه عن المتحدّث عنهم -وهم في الآية الذين كسبوا السيئات- فيحسن كذلك أن يضم لها الخبر لتكون هذه الآيات متشاكلة في المعنى والإعراب.

الثاني: أن الآية السابقة للآية المذكورة مصدرة بقوله تعالى **چ** **ب** **ب** **چ** يونس: ٢٦ فناسب أن يكون خبر الآية التي بعدها متشاكلاً لها، لأن خبر **چ** **ب** **ب** **چ** هو الجار والجرور **چ** **ب** **چ**، فحسن أن يكون خبر **چ** **ط** **ط** **ط** **چ** هو الجار والمجرور المحذوف (لهم)

(١) ينظر: التبيان ٦٧١/٢، والبحر المحيط ١٥٠/٥.

(٢) الرضي ٢٣٨/١.

(٣) الطبري ١٦٨/١٢.

(٤) المغني ٥١٢/١.

(٥) الكشاف ص: ٤٦٢.

(٦) المحرر الوجيز ٤٧٤/٤.

(٧) ينظر في هذه المسألة: كتاب سيبويه ٦٤/١ - ٦٦، والمقتضب ٤/١٩٤، والأصول ٦٩/٢ - ٧٥، وشرح المفصل ٢٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٢ - ١٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٥/٥٢٢، والدر المصون ٦/١٨٣، والأشموني ١٢٢/٣ - ١٢٣.

ليتنفق المعنى ويكون التقدير ، (والذين كسبوا السيئات لهم -أي للذين كسبوا- جزاء)  
فيكون كقوله **چ پ ب پ ب چ**.

ثانيا: ما كان مبنيا على أساس معنوي.

من ذلك ترجيح الحذف في قول الله تعالى: **چ گ گ گ پ گ گ گ گ گ**  
**ن چ آل عمران: ١٦٩** فقد أجاز فيها الوجهين الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على  
معنى (بل احسبهم أحياء)،<sup>(١)</sup> ورجح الرفع.

قال الفراء: " وقوله: **چ گ گ گ پ گ گ گ گ گ** رفع وهو أوجه  
من النصب، لأنه لو نصب لكان على: ولكن احسبهم أحياء؛ فطرح الشك من هذا  
الموضع أجود. ولو كان نصبا كان صوابا كما تقول: لا تظننه كاذبا، بل اظننه  
صادقا"<sup>(٢)</sup>.

يرى الفراء أن النصب في هذه الآية على معنى (ولا تحسبن الذين قتلوا أمواتا بل  
احسبهم أحياء)، والذي يظهر لي أن هذا التقدير الذي ذهب إليه الفراء تقدير معنى لا  
تقدير إعراب؛ وذلك لأن (بل) العاطفة حين تسبق بنهي تقتضي تقرير ما قبلها على  
حالتها، وجعل ضده لما بعده<sup>(٣)</sup>. وهذا مستقيم في الآية الكريمة، وذلك أن النهي عن  
حسبان الشهداء أمواتا باق على حالته من النهي، وما بعدها وهو (أحياء) يجعل له  
ضد النهي وهو الأمر، فيكون التقدير على ذلك (لا تحسبهم أمواتا بل احسبهم  
أحياء) وهو مراد الفراء.

(١) قرأ بالنصب ابن أبي عيلة. ينظر: البحر ٣ / ١١٣.

(٢) المعاني ١ / ١٧١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص: ٢٣٦، والمغني ٢ / ١٨٧.



وإلى هذا ذهب الزجاج<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>. قال الزجاج: "ولو قرئت بل أحياءً عند ربهم لجاز المعنى احسبهم أحياءً"<sup>(٣)</sup>، وقد رد عليه أبو علي الفارسي في الإغفال<sup>(٤)</sup> معتمداً على ما ذكره الفراء من أن تقدير الفعل (احسبهم) يقتضي الشك. ويمكن مناقشته بأنه قد ورد استعمال الفعل (حسب) في اليقين<sup>(٥)</sup> يدل لذلك قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خيرَ تجارةٍ ربّاحًا إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

وبما ذهبت إليه من أن هذا التقدير تقدير معنى وأن (بل) على هذا التقدير عاطفة يعلم أن ما ذكره العكبري<sup>(٧)</sup> من جواز أمرين: أن تكون (بل) عاطفة، وأن تكون الآية على حذف فعل فيه نظر؛ إذ معنى العطف كمعنى التقدير الذي ذكره.

وقد علل الفراء الرفع في قوله تعالى: **چ ن چ ن** في النص السابق بأن النصب يوهم أن يكون المعنى مفيدا للشك وكأن الله يطلب من المؤمنين أن يظنوا أن الشهداء أحياء، والظن يقتضي الشك في كونهم كذلك، والله لا يريد منا أن نشك في ذلك بل المطلوب أن نتيقن أن الشهداء أحياء، ولهذا التعليل منع الأخفش النصب<sup>(٨)</sup>، وهو مردود بالقراءة الواردة<sup>(٩)</sup>.

فالنصب في الآية الكريمة - كما هو ظاهر - يوهم التناقض مع ما سيقى الآية من أجله وهو تقرير حياة الشهداء.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٨ / ١.

(٢) الكشاف ٤٧٩ / ١. وينظر: الدر المصون ٤٨٢ / ٣ حيث ذكر أن الزجاج والزمخشري يرون إضمار الفعل.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٨ / ١.

(٤) الإغفال ١٣٨ / ٢.

(٥) وقد تكون بمعنى اعلم. ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٤٢ / ٢ - ٥٤٣، وشرح ابن عقيل ٢٧ / ٢، والأشموني ٢١ / ٢.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة. ينظر: ديوانه ص: ١١٩ برواية "التقى والحمد". وينظر: شرح شواهد الأشموني للعيني ٢١ / ٢، والدرر ٢ / ٢٤٧.

(٧) التبيان ٣٠٩ / ١، وقد أجاز وجهها آخر للنصب وهو أن تكون بل عاطفة.

(٨) معاني القرآن للأخفش ١٥٣ / ١.

(٩) قرأ بالنصب ابن أبي عيلة ينظر: البحر ١١٣ / ٣.





## الفصل الخامس: شروط الحذف.

ذكر الفراء في معرض حديثه عن التراكيب التي وقع فيها الحذف شروطا يجب توافرها في الأسلوب المحذوف منه، فينبغي قبل القول بوقوع الحذف في تركيب من التراكيب النظر في تحقق هذه الشروط فيه، فمتى توافرت هذه الشروط جاز الحذف؛ لأن الشرط هو ما لا يتم الشيء إلا به، وعليه فلا بد من تحقق هذه الشروط حتى:

يمكن القول بوقوع الحذف. وقد جعلت هذا الفصل مبحثين

المبحث الأول: شروط مبنية على الخطاب ودلالته.

المبحث الثاني: شروط مبنية على نظام اللغة

## المبحث الأول: شروط مبنية على الخطاب ودلالته.

### الشرط الأول: وضوح المعنى.

يشترط لحذف كلمة ما من التركيب أن يكون المعنى واضحاً بعد الحذف، وظاهراً للمخاطب، فإذا كان المعنى معلوماً جاز الحذف وقد نص الفراء على هذا الشرط. قال: "وهو من كلام العرب: أن تجتزئ بحذف كثير من الكلام وبقليله إذا كان المعنى معروفاً"<sup>(١)</sup>.

فالفراء في هذا النص يذكر أن العرب لا تحذف جزءاً من كلامهم إلا إذا كان المعنى واضحاً لدى المخاطب. وهذا الشرط واجب في كل تركيب، وهو ما يعبر عنه بالحذف عند أمن اللبس. فإذا كان الحذف يوقع المخاطب في عدم فهم مقصود المتكلم لم يجز الحذف.

ومما حذف لاتضاح المعنى ما ذكره الفراء بقوله: "والجواب في: **چ پ پ ن چ** **الانشقاق: ١**، وفي **چ ت ت ط** **الانشقاق: ٣** كالمتروك؛ لأنَّ المعنى معروف قد تردّد في القرآن معناه فعرف"<sup>(٢)</sup>.

فالفراء يعلل جواز حذف الجواب في الآية بأن المخاطب قد علم المعنى واتضح لديه المقصود من الكلام، وهذا يدل على أن معرفة المخاطب شرط من شروط جواز الحذف.

(١) المعاني ٢ / ١٧٩.  
(٢) المعاني ٣ / ٢٥٠.

وقد قيد الفراء الحذف بما اتضح معناه ولم يقع الإبهام في فهمه في أكثر من موضع من المعاني<sup>(١)</sup> ومن ذلك قوله: "وجاز طرح الجواب كما قال **﴿** □ □ □ □ **﴾** من المعاني<sup>(٢)</sup>." **﴿** □ □ □ □ □ □ □ □ **﴾** الأنعام: ٣٥ ليس له جواب لأن معناه معروف"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر بين ذلك جليا في تعليقه على الآية السابقة فقال: "وقوله **﴿** □ □ **﴾** جاء التفسير<sup>(٣)</sup>، وذلك معناه. وإنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنًا، بترك الجواب؛ لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يُعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته؛ كقولك للرجل: إن تقم تُصب خيرا، لا بدّ في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يُعرف إذا طُرِح"<sup>(٤)</sup>.

الناظر في هذا النص يجد الفراء قد وضع شرطا من شروط الحذف العامة في كل تركيب يراد الحذف منه، وهو شرط اتضاح المعنى، وعدم الإبهام على المخاطب، فيرى أن المتكلم لا يجوز له حذف أي جزء من التركيب إلا إذا علم أن المخاطب سيعرف المحذوف، فلو لم يدر المتكلم أي علم المخاطب المحذوف أم لا؟ لم يجز له الحذف حينئذٍ، وقد مثل لذلك بقوله (إن استطعت أن تتصدق) فالجواب في هذا التركيب محذوف تقديره (فافعل)، وإنما جاز الحذف لمعرفة المعنى المقصود واتضاحه للمخاطب، فإذا ورد مثال من الأمثلة لم يُعرف جوابه عند حذفه لم يجز الحذف، وقد مثل لذلك بقوله (إن تقم تُصب خيرا)، فجواب الشرط وهو (تصب خيرا) لا

(١) ينظر: المعاني ١/١٧، ٦/٢ - ٨، ٦٣، ١٨٨، ٢٤٧، ٣٩٥، ٢٣٠/٣.

(٢) المعاني ٢/١٤٥.

(٣) أي الأثر المروي عن ابن عباس. ينظر: الطبري ٩/٢٢٦.

(٤) المعاني ١/٣٣١.

يجوز حذفه؛ وذلك لأن المعنى لا يعرف عند الحذف هل المقصود (إن تقيم تصب خيراً) أو (إن تقيم أقم) أو غير ذلك؟، فلما كان الحذف يوقع المخاطب في اللبس لم يجز.

وعند النظر في هذا الشرط يتضح أنه شرط رئيس في عملية الحذف؛ وذلك لأن المقصود من اللغة هو حصول الفائدة من تبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهي آلة للتبليغ تابعة للمقصود، والمقصود من اللغة في الأساس الإفهام<sup>(١)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك فلا غرابة من أن يكون شرط اتضاح المعنى وعدم اللبس من الشروط الرئيسة في الحذف من التركيب؛ لأن الحذف من أسباب اللبس على المخاطب وإبهامه، وذلك لمخالفته للأصل<sup>(٢)</sup>، واللغة العربية تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التحلي عنها<sup>(٣)</sup>.

فأمن اللبس مقصود في العربية، وكل ما يؤدي إليه ممنوع سواء أكان المؤدي إلى اللبس القول بالحذف أم القول بالزيادة، وقد ذكر الفراء ذلك في تعليقه على قول الله تعالى: **چژژژ ط** **چ القيامة: ١** فقال: "كان كثير من النحويين يقولون: **چژ** صلة قال الفراء: ولا يبدأ بجحد، ثم يجعل صلة يراد به الطرح؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه"<sup>(٤)</sup>. فمنع القول بزيادة **چژ** لأنه يوقع السامع في اللبس فلا يدري هل الكلام موجب أو منفي؟ ومن أجل ذلك خطأ الفراء من قال بزيادتها.

## الشرط الثاني: وجود الدليل.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٣٣.

(٢) الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ص: ١٤٣.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٣٣.

(٤) المعاني ٢٠٧/٣.





أولاً: الدليل الصناعي.

هو الدليل المعتمد على الصنعة النحوية، وذلك أن النحويين قد وضعوا قوانين وقواعد نحوية اضطرتهم إلى تقدير بعض المحذوفات وإن كان المعنى غير محتاج إليها، ومن أجل هذا اختص النحوي بمعرفته؛ لأنه لا يعرف إلا عن طريق العلم بمناهج النحويين<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما ذكره الفراء في قول الله تعالى: **چِ قُ وِ چِ البقرة: ١٨٥** قال: "في قضاء ما أفطرتم. وهذه اللام في قوله "وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ" لام كَي لو أُلْقِيَتْ كان صواباً. والعرب تدخلها<sup>(٢)</sup> في كلامها على إضمار فعلٍ بعدها. ولا تكون شرطاً<sup>(٣)</sup> للفعل الذي قبلها وفيها الواو. ألا ترى أنك تقول: جئتك لتحسن إليّ، ولا تقول جئتك وتحسن إليّ، فإذا قلته فأنت تريد: وتحسن إليّ جئتك، وهو في القرآن كثير، منه قوله: **چِ دِ تِ تِ تِ تِ تِ چِ الأنعام: ١١٣** ومنه قوله: **چِ تِ تِ تِ تِ تِ** **طِ فِ چِ الأنعام: ٧٥** لو لم تكن فيه الواو كان شرطاً، على قولك: أريناه مَلَكُوتِ السموات ليكون، فإذا كانت الواو فيها فلها فعل مضمَر بعدها (وليكون من الموقنين أريناه). ومنه في غير اللام قوله تعالى: **چِ طِ تِ طِ فِ چِ الصافات: ٦** ثم قال **چِ قِ چِ لوم تكن الواو كان الحفظ منصوباً بـ چِ طِ فِ إذا كانت فيه الواو وليس قبله شيء يُنْسَق عليه فهو دليل على أنه منصوب بفعلٍ مضمَرٍ بعد الحفظ؛ كقولك في الكلام: قد أتاك أخوك ومكرماً لك، فإنما ينصب المكرم على أن تضمَر أتاك بعده"<sup>(٤)</sup>.**

يذكر الفراء في هذا النص دليلاً صناعياً يستوجب تقدير محذوف من الكلام لتستقيم الصنعة الإعرابية، وبيان ذلك أن اللام في قوله: **چِ قُ وِ چِ ، وِ چِ دِ چِ**

(١) انظر مغني اللبيب ٣٢٥/٦، والبرهان ١١٥/٣، والإتقان ١٦١٠-١٦١١، وظاهرة الحذف ١٢٢.

(٢) أي الواو التي قبل لام كي.

(٣) أي لا تكون متعلقة بالفعل الذي قبلها.

(٤) المعاني ١١٣/١-١١٤.

، و **چ ت چ** لام التعليل - وهي ما سماها الفراء لام كي - وقد سبقت بالواو، فكانت دليلا على محذوف بعدها؛ إذ لا يستقيم في الأمثلة الماضية جعلها عاطفة، ووجب تقدير فعل بعدها ليكون هو المقصود بالتعليل<sup>(١)</sup>.

ومثله قوله **چ ق چ** جاءت الكلمة منصوبة ومسبوقة بحرف الواو، ولا يستقيم جعل الواو هنا عاطفة؛ إذ لا توجد في الآية كلمة قبلها يصح عطفها عليها، فوجب تقدير فعل ناصب للكلمة بعد الواو لكي يستقيم التخريج الصناعي؛ إذ لا بد للمنصوب من ناصب، فإذا لم يكن ظاهرا في اللفظ فلا بد من تقديره<sup>(٢)</sup>. ثانيا: الدليل السياقي.

هو الدليل الناشئ عن السياق. سواء أكان سياقاً لغويا وهو المقصود بالدليل المقالي ويُراد به سابق الكلام ولا حقه<sup>(٣)</sup>، أم سياقاً حاليا وهو المقصود بدليل الحال ويُراد به كل ما يتصل بالحدث اللغوي أو النص ويؤثر في فهمه من الظروف والمواقف والأحداث<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار الفراء إلى هذا الدليل حين علل الحذف من قول الله تعالى: **چ ه ه ه** **ع ع ع** **لث لث لث** **چ آل عمران: ١١٣** قال: "ذكر أمة ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبني على أخرى يراد؛ لأن سواء لا بد لها من اثنين فما زاد.... وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشئيين إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

عَصَيْتُ إِلَيْهَا الْقَلْبَ إِنِّي لَأمرها سميع فما أدري أُرْشِدُ طِلَابُهَا

(١) البحر ٥٠/٢، والدر ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: البرهان ١١١/٣ - ١١٢.

(٣) سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة ص: ١٣، ٢٠، ودلالة السياق ٤٠/١.

(٤) سياق الحال وبعض شواهد من القرآن والحديث والسير والمعاجم ص: ١٣٠، وسياق الحال في كتاب سيبويه ص: ٢١ - ٢٣،

وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص: ٢١٥.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٥٠.



ومثله قول الله تبارك وتعالى. ﴿بِذَرِّهِمْ﴾ □ □ □ ﴿الزمر: ٩﴾ حذف ما بعده  
 والتقدير (أم من هو قانت كمن هو عاصٍ، أو كغيره؟)<sup>(١)</sup>، والدليل على ما أضمّر  
 هو ما جاء بعد في قوله تعالى: ﴿﴾ □ □ □ □ □ □ □ ﴿الزمر: ٩﴾  
 ٩ وقد ذكر الفراء في موضع آخر أن الدليل على المحذوف من هذه الآية هو ما  
 سبق من ذكر الضال في قوله تعالى ﴿وَوُوْثُوْهُ﴾ و ﴿وَوِي﴾ ﴿الزمر: ٨﴾  
 فلما ذكر الله تعالى الضال في هذه الآية ثم أعقبها بذكر القانت في الآية التي بعدها  
 بصيغة الاستفهام علم أن المعنى أهذا القانت خير أم الكافر؟.  
 قال الفراء: "فإن قال قائل فأين جواب (أمن هو) فقد تبين في الكلام أنه مضمّر،  
 وقد جرى معناه في أول الكلمة، إذ ذكر الضالّ ثم ذكر المهتدي بالاستفهام فهو  
 دليل على أنه يريد: أهذا مثل هذا أو أهذا أفضل أم هذا. ومن لم يعرف مذاهب  
 العرب ويتبين له المعنى في هذا وشبهه لم يكتف ولم يشتف" <sup>(٢)</sup>.  
 يجوز الفراء الحذف في هذه الآية لوجود الدليل السياقي على المحذوف، وقد ذكر أن  
 الدليل هو تقدم ذكر الضال، وبيان ذلك أن الله سبحانه وتعالى حينما أشار إلى  
 الضال في الآية السابقة ثم ذكر المهتدي في هذه الآية مسبقا بعلامة الاستفهام دل  
 ذلك على أنه يريد السؤال عنهما، وسواء أكان الدليل على المحذوف في هذه الآية  
 سابقا أم لاحقا فهو دليل سياقي اعتمد عليه الفراء في تجويز الحذف.

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٤٧/٤، والكشاف ٩٣٥، والدر ٤١٤/٩.  
 (٢) المعاني ٤١٧/٢.

## المبحث الثاني: شروط مبنية على نظام اللغة.

قد سبق في المبحث الأول ذكر الشروط العامة التي يجب توافرها في كل تركيب، وبقيت شروط مختصة ببعض التراكيب دون غيرها فجعلتها في هذا المبحث.

وقد ذكر الفراء بعض هذه الشروط ضمن ذكر رأيه في المسألة النحوية من غير تفصيل في ذلك فجعلت ذكر هذا الشرط في الفصل الثاني ضمن دراسة المسألة في إطارها العام، أما ما اتكأ عليه الفراء وفصل القول فيه فجعلت الحديث عليه في هذا المبحث.

### أولاً: شرط حذف عامل المصدر.

ذكر الفراء ذلك في أول المعاني عند تعليقه على قوله تعالى: **چ پ پ پ پ چ** **الفتحة: ٢** قال: " فأما مَنْ نَصَبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: "الحمد" ليس باسم إنما هو مَصْدَرٌ؛ يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صَلَحَ مكان المصدر (فَعَلَ أو يَفْعَل) جاز فيه النصب؛ من ذلك قول الله تبارك وتعالى: **چ پ پ پ پ چ** **محمد: ٤** يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب. ومن ذلك قوله: **چ أ ب** **پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ** **يوسف: ٧٩** يصلح أن تقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله. ومنه قول العرب: سَقِيًّا لَكَ، وَرَعِيًّا لَكَ؛ يجوز مكانه: سقاك الله، ورعاك الله" <sup>(١)</sup>.

(١) معاني القرآن ٣ / ١.

يذكر الفراء في هذا النص شرط حذف العامل ونصب الاسم على المصدرية، فيرى أن جواز ذلك مشروط بالمعنى، وبيان ذلك أن المصدر الذي يقع في تركيب ما لا يجوز نصبه مع حذف فعله إلا إذا كان المعنى مستقيماً حين تقدير فعل مشتق من مادة المصدر - ماضياً كان أو مضارعاً - وإحلاله محله، وقد بين ذلك في قوله (سقياً لك، ورعيًا لك). حين صلح المعنى بحذف المصدر ووضع الفعل مكانه استقام أن ينصب هذان الاسمان على المصدرية. ومما نصب على المصدرية قول الله تعالى: ﴿بِ ب ب﴾ حين استقام المعنى بتقدير الفعل (نعوذ بالله) جاز نصب ﴿ب ب﴾ على المصدرية. قال الفراء: "نُصِبَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ فِي مَعْنَاهُ بِ(فَعَلٍ) أَوْ (يَفْعَلُ) فَالِنَصْبِ فِيهِ جَائِزٌ... وَكَذَلِكَ أَعُوذُ بِاللَّهِ تَصْلِحُ فِي مَعْنَى مَعَاذَ اللَّهِ"<sup>(١)</sup>، فلما صح المعنى بتقدير الفعل جاز نصب الاسم، وهو مراده بقوله: "وكل مصدر تكلمت العرب في معناه بَفَعَلٍ أَوْ يَفْعَلُ فَالِنَصْبِ فِيهِ جَائِزٌ" لأن معنى (معاذ الله) و (أعوذ بالله) واحد، وليس المراد أن يكون التعبير مسموعاً عن العرب كما هو ظاهر كلامه في هذا النص، بل المقصود أن يصلح إحلال الفعل محل الاسم. وهو ما عبر به في النص الأول حيث ذكر أن كل مصدر صلح أن يحل محله الفعل الماضي أو المضارع وهو ما عبر عنه ب(فعل)، أو (يفعل) صح أن ينصب على المصدرية<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ذلك في موضع آخر حيث قال: "لأنَّ كلَّ مصدرٍ وقع موقع (فَعَلٍ) و(يَفْعَلُ) جاز نصبه"<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا يكون قول الفراء: "وكل مصدر تكلمت العرب في معناه ب(فَعَلٍ) أَوْ (يَفْعَلُ) فَالِنَصْبِ فِيهِ جَائِزٌ" قد خرج مخرج الغالب، وذلك أن

(١) المعاني ٥٢/٢.

(٢) المعاني ٣/١.

(٣) المعاني ٣٩/١.

الغالب في المصادر أن تكون العرب قد استعملت أفعالها في معناها. فلا يشكل عليه ما ورد من العرب من المصادر التي لم تنطق بفعالها<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي أن هذا الشرط لا بد منه في تجويز نصب الاسم على المصدرية؛ وذلك أن المصدر لا بد له من فعل ناصب له يجب تقديره، فإذا احتل المعنى بتقدير الفعل تبين أن المصدر لا يصلح أن يكون معمولاً لهذا الفعل، وإذا لم يكن المصدر معمولاً فإن النصب باطل لعدم وجود العامل.

(١) كقولهم (ريحان الله) فإن العرب لم تستعمل فعلها. كما في الهمع ٣ / ١١٦. وينظر: الكتاب ٣٢٢/١.

ثانيا: شرط حذف المبتدأ قبل التابع المقطوع.

لحذف المبتدأ قبل التابع المقطوع حالتان.

الحالة الأولى: ألا يكون التابع المقطوع مسبوqa بـ(لا) النافية.

الحالة الثانية: أن يكون التابع المقطوع مسبوqa بـ(لا) النافية.

الحالة الأولى: ألا يكون التابع المقطوع مسبوqa بـ(لا) النافية.

إذا كان التابع المقطوع غير مسبوq بـ(لا) فإنه قسman:

الأول: أن يكون رأس آية.

الثاني: ألا يكون رأس آية.

أولا: إذا كان رأس آية.

يشترط الفراء لقطع التابع عما قبله في الإعراب ورفعها على الاستثناء - إذا لم يسبق بـ(لا) النافية وكان رأس آية - شرطا واحدا وهو أن يكون الكلام الذي قبله تاما لا يحتاج إليه، فإذا كان الكلام الذي قبله لا يتبين إلا به لم يَجْزُ إلا أن يَتَّبَعَ آخرُ الكلامِ أوَّلَه. وهذا الشرط يستنبط من تعليل الفراء للرفع فيما جوِّز فيه ذلك، فقد ذكر في توجيهه رفع **چأ چ** من قول الله تعالى: **چأ ب ب چ التوبة: ١١٢** أن الرفع إنما جاز لتمام المعنى في الآية التي قبلها. قال: "استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستثناء"<sup>(١)</sup>.

(١) المعاني ١ / ٤٥٣.









الحالة الثانية: أن يكون التابع مسبوqa بـ(لا) النافية.

قد ذكر الفراء هذه الحالة في تعليقه على قول الله تعالى: **چ و و و ي ي ي ي**

د **چ الواقعة: ٤٣ - ٤٤**

فإنه يُجوّز رفع "بارد، كريم" على الاستئناف، قال: "ولو رفعت ما بعد (لا) لكان صوابا من كلام العرب"<sup>(١)</sup>.

واستشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَتُرِيكَ وَجْهًا كَالصَّحِيفَةِ، لَا ظَمَانَ مُخْتَلَجٍ، وَلَا جَهْمُ  
كَعَقِيلَةِ الدُّرِّ اسْتِضَاءً بِهَا مَحْرَابَ عَرْشِ عَزِيزِهَا الْعُجْمُ

فقوله "ظمان، وجهم" خبران لمبتدئين محذوفين تقديرهما "لا هو ظمان ولا هو جهم"، وهما تابعان لقوله "الصحيفة" المخفوضة في الإعراب، وجاز رفعهما على الاستئناف لسبقهما بـ(لا) النافية، ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَلَقَدْ أُبِيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبِيْتُ لَا زَانَ وَلَا مَحْرُومُ

فقوله (زان، ومحروم) مرفوعان مع عدم تمام معنى البيت إلا بهما، وهذا يدل على أن حكم التابع المسبوق بـ (لا) يختلف عن التابع غير المسبوق بها. والسبب في ذلك ما ذكره الفراء بقوله: "لأن العرب يستأنفون بها"<sup>(٤)</sup>.

فإذا لم تكن "لا" النافية موجودة في الكلام فإنه لا يجوز إلا الإتيان قال: "يستأنفون بلا، فإذا ألقوها لم يكن إلا أن تتبع أول الكلام بآخره"<sup>(٥)</sup>. ويحمل هذا على ما إذا

(١) المعاني ٣ / ١٢٦.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٧٣.

(٣) البيت للأخطل. ينظر: ديوانه ص: ٣٠٥، والكتاب ٢ / ٨٤، ٣٩٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٣٩، والأصول ٢ / ٣٢٤، وشرح المفصل ٣ / ١٤٦، والرضي ٣ / ٦٢، والدر ٧ / ٦٢١، والخزانة ٢ / ٥٥٣ برواية (لا حرج ولا محروم).

(٤) المعاني ٣ / ١٢٦.

(٥) المعاني ٣ / ١٢٦.

كان الكلام الذي قبله غير تام المعنى كما في البيت أما إذا تم معنى ما قبلها فإنه يجوز الرفع على الاستئناف ولو لم تكن (لا) موجودة. وإنما حملت كلامه على هذا المحمل لكيلا يتعارض في مع ما ذكره في تعليقه على سورة إبراهيم حيث جوز الرفع في "الله" على الاستئناف، ولفظ الجلالة غير مسبوق بلا النافية.

فالذي يظهر لي من كلام الفراء -والله أعلم- أنه يشترط سبق (لا) النافية إذا لم ينقطع الكلام، ولم تكن أول آية، أما إذا انقطع الكلام وانفصل وكان التابع أول آية فإنه لا يشترط فيه -لكي يقطع عن الإعراب- سبقه بـ(لا) النافية، كما في آية التوبة، وأول سورة إبراهيم.



النصب. ووافقه في هذا الشرط الأنباري، وابن هشام حيث ذكرا أن القطع إنما يجوز إذا تعددت الصفات<sup>(١)</sup>.

واستشهد<sup>(٢)</sup> لذلك بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>: لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمِّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ  
فقوله (النازلين) تابع مقطوع إلى النصب بعد أن أتبع الاسم المراد مدحه بأكثر من تابع، فجاز القطع حينئذ.  
ومن شواهد<sup>(٤)</sup> قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثَ الْكَنْبِيَّةِ فِي الْمُرْدَحَمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُعَمُّ الْأُمُورَ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ  
فنصب (ليث)، و (ذا الرأي) وهما من توابع (الملك) لأن الملك قد جرى وصفه بأكثر من صفة فساغ قطع هاتين الكلمتين.

فإذا توافر هذان الشرطان ساغ قطع الكلمة إلى النصب، فليس كون الكلمة المقطوعة مسبوقه بحرف العطف مانعا لديه من قطعها خلافا لبعضهم<sup>(٦)</sup>، والدليل على ذلك استشهاده بالبيت السابق، وبقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِسَاتٍ وَشُعْتًا مَرَضِيَعًا مِثْلَ السَّعَالِي

(١) الإنصاف ٤٦٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣.

(٢) المعاني ١٠٥/١

(٣) البيت للخرنق بنت هفان. ينظر: ديوانها ص: ٢٩، والكتاب ٥٧/٢ - ٥٨، ومجاز القرآن ١/٦٥ - ٦٦، ومعاني الفراء ١/٤٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٧، والكامل للمبرد ٢/٩٣٣، والأصول ٢/٤٠، والمحتسب ٢/١٩٨.

(٤) المعاني ١٠٥/١

(٥) لم أهد إلى قائله. ومن مواطن ورود: معاني الفراء ١/١٠٥، ٢/٥٨٦، الطبري ٣/٨٩، والكشاف ٣٩، والإنصاف ٤٦٩، والرضي ١/٢٦٥، والبحر ١/٣٦٠، والدر ١/٩٧، والخزانة ١/٢١٦.

(٦) مجاز القرآن ١/٦٥.

(٧) البيت لأمية بن عائذ الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ١٨٤/٢ برواية (له نسوة عاطلات الصدور عوج مرضيع مثل السعالي)، والكتاب ٢/٦٦، والمعاني ١/١٠٨، ٣/٢١٦، والمفصل ٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧، والرضي ١/٤٣٣، والبحر ٢/٤٢١، والدر ٣/٧٩. والسعلاة: الغول أو ساحرة الجن. ينظر: التاج ٢٩/٢٠٠ - ٢٠١.

قال: "(وَشُعْتُ) فيجعلونها خفضا بإتباعها أول الكلام، ونصبا على نية ذم في هذا الموضوع".<sup>(١)</sup> وتبين من استشهاده بهذا البيت مساواته في جواز القطع بين النكرة والمعرفة. وهو ما صرح به في قوله: "والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة فيقولون: مررت برجل جميل وشابًا بعد، ومررت برجل عاقل وشَرِّمًا طُوالًا"<sup>(٢)</sup>. فلا يشترط في نعت النكرة أن يكون الاسم الأول تابعا غير مقطوع؛ إذ لا فرق عنده بين النكرة والمعرفة خلافا للرضي<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>.

وقطع التابع جائز عند الفراء وإن لم يتم الكلام، وهو في هذا مخالف للكسائي؛ إذ الكسائي لا يجيز قطع الصفة إلا بعد تمام الكلام. قال الفراء: "وإنما امتنع من مذهب المدح - يعني الكسائي - الذي فسرت لك لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، ولم يتم الكلام في سورة النساء. ألا ترى أنك حين قلت "لكن الراسخون في العلم منهم - إلى قوله "والمقيمين - والمؤتون" كأنك منتظر لخبره وخبره في قوله:  $\square \square \square \square \square \square \square \square$  **چ** والكلام أكثره على ما وصف الكسائي. ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد"<sup>(٥)</sup>.

يفصح الفراء في هذا النص عن مخالفته شرط الكسائي لقطع التابع، فيرى أن إمتناع الكسائي من القول بالقطع في قول الله تعالى  $\square \square \square \square \square \square \square \square$  **چ** النساء: ١٦٢ مبني على ما اشترطه لجواز قطع التابع، وهو أن يكون الكلام تاما قبل القطع، فإذا لم يتم الكلام لم يجز عنده قطع التابع، وآية النساء لم يتم فيها الكلام؛ لأن قوله تعالى:  $\square \square \square \square \square \square \square \square$  **چ** النساء: ١٦٢ هو الخبر، وهو متأخر عن التابع فامتنع قطعه.

(١) المعاني ١٠٨/١

(٢) المعاني ١٠٨/١

(٣) شرح الكافية ٣٢٣/٢

(٤) أوضح المسالك ٣١٧/٣

(٥) المعاني ١٠٧/١



أما الفراء فلا يرى هذا الشرط مطردا لذلك امتنع عن متابعة شيخه الكسائي في هذه المسألة، فصرح بجواز القطع وإن لم يتم الكلام ، قال "ولكن العرب إذا تناولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد"<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي أن شرط وقوع الفاصل بين التابع والمتبوع غير مطرد فقد ورد عن العرب قطع الكلمة عن سابقتها مع عدم وجود الفاصل، وقد ذكر ذلك الفراء في الموضوع السابق ولم يعلق عليه. قال: "وأُنشدني بعضهم<sup>(٢)</sup>:  
فليت التي فيها النجوم تواضعت على كل غثّ منهم وسمين  
غيوث الحيا في كل محلّ ولزبّة أسود الشرى يحمين كلّ عرين  
فنصب"<sup>(٣)</sup>.

فقوله (غيوث الحيا) تابع مقطوع إلى النصب ولم يكن قبله تابع يفصله عن الاسم المتبوع (غث، سمين). وقد جوز سيبويه قطع التابع إلى النصب وإن لم تتعدد الصفات<sup>(٤)</sup>، ومثله الزجاج<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦)</sup>، والرضي<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا فإن الراجح والله أعلم جواز قطع التابع وإن لم تتعدد الصفات لسماع ذلك عن العرب شعرا ونثرا، فالشعر مسموع في البيت السابق، وأما النثر فقد نقله عنهم سيبويه فقال: "وسمعنا بعض العرب يقول الحمد لله ربّ العالمين فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"<sup>(٨)</sup>. ومنه قول الله تعالى: **چ گ گ گ چ المسد: ٤** وهذا فيما اتضح معناه وتعين مسماه لدى المخاطب، فإن لم يتضح المعنى فالاتباع ليس

(١) المعاني ١٠٧/١

(٢) لم أهدأ إلى قائله. ومن مواطن وروده: المعاني ١٠٦/١ ، والطبري ٩٠ /٣ . واللزبة: الشدة والقحط، والمحل: الجذب والجوع الشديد. ينظر: الصحاح ٢٤٠/٢، والتاج ٣٠ /٣٩١.

(٣) المعاني ١٠٦/١

(٤) الكتاب ٦٢ /٢ - ٦٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٢ .

(٦) شرح الجمل ١٥٦/١ .

(٧) شرح الكافية ٢ /٣٢٢ .

(٨) الكتاب ٦٣/٢ .

إلا، وفاقا لابن هشام<sup>(١)</sup>، غير أنه قيد ذلك بتابع المعرفة، واشترط في النكرة أن يتبعها الاسم الأول، والذي أميل إليه أنه متى اتضح المعنى جاز القطع نكرة كان أو معرفة، غير أن الغالب في النكرة ألا يتضح معناها لدى المخاطب إلا بعد نعتها فلذلك اشترط لها إتباع الأول.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣١٤.

## رابعاً: شرط حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط.

يجب دخول الفاء الرابطة لجواب الشرط في كل ما لم يصح وقوعه شرطاً<sup>(١)</sup>، فإذا وجب دخولها لم يجز حذفها - عند الفراء - إلا بشروط ذكرها في تعليقه على قول الله تعالى: **چ ت ت ط ط ط ق ق ق ف ق ق ق چ** يونس: ٨١ قال: "والجزء لا بدّ له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء. فإن كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء. وإن كان فعلاً أوّله الياء أو التاء أو كان على جهة (فعل) أو (فعلوا) لم يصلح فيه إضمار الفاء لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء"<sup>(٢)</sup>.

يبين الفراء في هذا النص شرط حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط فيرى أن جواب الشرط لا بد أن يجاب بفعل مجزوم أو بجملة مصدرية بالفاء، ولا يجوز حذف هذه الفاء إلا إذا كان الجواب مبدوءاً بحرف من حروف الاستئناف سواء أكان هذا الحرف عاملاً أم غير عامل، وهو ما ذكره بقوله: "وكان يرفع أو ينصب أو يجزم"؛ وذلك لأن وجود الفاء وعدمها عندئذ لا يؤثر في إعراب الكلمة التي بعدها، ومن أجل ذلك امتنع حذف هذه الفاء قبل الفعل المضارع؛ لأن دخول الفاء وعدمه يؤثر في الإعراب لأنه يُجزم إذا لم توجد الفاء، ويرفع إذا سبق بالفاء، وهذا ما أشار إليه بقوله: "وإن كان فعلاً أوّله الياء أو التاء". ومثله في ذلك الفعل الماضي وهو ما أشار إليه بقوله: "أو كان على جهة (فعل) أو (فعلوا)"، لأن عدم وجود الفاء يجعل الفعل الماضي في محل جزم بخلافه مع وجودها.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٨١/٣، والتصريح ٤٠٦/٢.  
 (٢) معاني القرآن ٤٧٦/١.

ومن أجل ذلك جاز حذف الفاء قبل فعل الأمر، الجملة الاسمية؛ لأن وجود الفاء وعدمه لا يترك أثراً فيهما. قال الفراء: "وصلح فيما قد جزم قبل أن تكون الفاء لأنها إن دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم كقولك للرجل: إن شئت فقم ألا ترى أن (قم) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء، لأنك إذا قلت إن شئت قم جزمته بالأمر، فكذلك قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرّ بالشرّ عند الله مثلان  
ألا ترى أن قولك: (الله يشكرها) مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن، فلذلك صلح ضميرها<sup>(٢)</sup> "(٣)".

يبين الفراء أن ما لا يتغير إعرابه بدخول الفاء يجوز إضمارها قبله، وما تغير إعرابه بسبب الفاء لا يجوز إضمارها قبله، ففعل الأمر إذ كان مجزوماً—عند الفراء—سواء أدخلت عليه الفاء أم لا جاز إضمار الفاء قبله؛ لأن الفعل لا يتأثر بها، ومثله في ذلك الجملة الاسمية لا تختلف حالتها الإعرابية عند دخول الفاء.

وقد تبين من نص الفراء السابق أمران رئيسان:

الأول: أن حذف الفاء—عند الفراء—ليس مختصاً بالمواطن التي سبق ذكرها في الفصل الثاني.

الثاني: أن حذف الفاء—إذا توافرت الشروط—يجوز في الاختيار، وقد سبق بيان ذلك وذكر اختلاف النحويين في هذه المسألة في الفصل الثاني.

(١) سبق تخريجه ص: ١٥٨.

(٢) أي إضمارها.

(٣) معاني القرآن ٤٧٦/١.

## .الفصل السادس: القرائن الدالة على المحذوف

لا بد عند حذف جزء من الكلام أن تدل قرينة على المحذوف لكي يتضح المعنى المقصود عند المخاطب. والقرائن التي تشير إلى وجود حذف من الكلام تنقسم قسمين: القرائن الصناعية، والقرائن الدلالية؛ ومن أجل ذلك جعلت هذا الفصل

:مبحثين

.المبحث الأول: القرائن الصناعية

.المبحث الثاني: القرائن دلالية.

## المبحث الأول: القرائن الصناعية

يقوم النحو العربي على مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم اللغة وتنظمها، والتي استخرجها النحويون من كلام من يستشهد به من العرب، وبناء على هذه القواعد يؤول النحويون الكلام الذي لا يستقيم مع القواعد التي استنبطوها، ومن مظاهر التأويل تقدير المحذوف<sup>(١)</sup>، ولذلك لجئوا إلى التقدير في كل ما ظاهره مخالف لما قرّروه، وقد وقع الخلاف بين النحويين في تقدير المحذوف الذي ينبنى على هذه القواعد وتعيين مكانه، بل اختلفوا في وجود الحذف من عدمه؛ والسبب في ذلك أنهم غير متفقين على جميع القواعد والضوابط النحوية<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فالمقصود بالقرائن الصناعية هي القرائن المبنية على النظام النحوي والصنعة النحوية والقواعد التي استنبطها علماء النحو من كلام العرب الفصحاء بحيث لا يستقيم هذا النظام النحوي إلا عند تقدير المحذوف، ولا يمكن القول بالحذف المبني على هذه القواعد وهذا النظام النحوي إلا بعد معرفة القواعد النحوية.

والقرينة الصناعية تنقسم قسمين:

أولاً: القرينة الإعرابية.

ثانياً: القرينة غير الإعرابية.

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي ص: ٢٥٥، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ص: ٧-٥..  
(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص: ٧٨ - ٧٩.

أولاً: القرينة الإعرابية.

والمقصود بها أن تكون الحركة الإعرابية للكلمة قرينة دالة على وجود حذف من التركيب الذي جاءت فيه. وذلك كأن يوجد في الكلام اسم منصوب وليس قبله ناصب<sup>(١)</sup>.

وقد ورد هذا القسم في معاني القرآن في أكثر من موضع. ومن ذلك ما ذكره الفراء

في تعليقه على قول الله تعالى: **چ ڈ ٹ ط ڈ چ البقرة: ٥٠** وقوله تعالى: **چ ق ق ق**

**چ ج ج چ البقرة: ٥١**

قال: "يقول القائل: وأين جواب "إذ" وعلام عطف؟ ومثلها في القرآن كثيرٌ بالواو ولا جواب معها ظاهرٌ؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار "واذكروا إذ أنتم" أو "إذ كنتم" فاجتزئ بقوله: "اذكروا" في أول الكلام، ثم جاءت "إذ" بالواو مردودةً على ذلك. ومثله من غير "اذ" قولُ الله **چ گ و و و چ الأعراف: ٧٣** وليس قبله شيءٌ تراه ناصبًا لصالح؛ فعلم بذكر النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل إليه أن فيه إضمارَ (أرسلنا)، ومثله قوله: **چ چ ج ج چ الأنبياء: ٧٦** **چ ك ك ك ك گ چ الأنبياء: چ پ پ پ چ العنكبوت: ١٦** يجرى هذا على مثل ما قال في "ص": **چ ق ق ق چ ص: ٤٥** ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير "واذكر" لأن معانهم مُتَّفَقٌ معروفٌ، فجاز ذلك"<sup>(٢)</sup>.

فالفراء في هذا النص قد اتكأ على قاعدة نحوية في تحليل بعض الآيات القرآنية، وبيان ذلك أن النظام النحوي يتطلب لكل اسم منصوب كلمة قبله تكون عاملة للنصب فيه، وقد وجدت في الآية السابقة كلمة منصوبة غير مسبوقه بناصب، فوجب على كل من يرى وجوب سبق المنصوب بناصب أن يقدر لهذه الكلمة

(١) ينظر: البرهان ١١١/٣ - ١١٢، وظاهرة الحذف ص: ١٢٠.

(٢) المعاني ١/ ٣٥.







العطف سبب مجوز للحذف عند الفراء وأما عند الجمهور فهو سبب موجب لعدم الذكر<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك تقدير المحذوف في قول الله تعالى: **﴿ د د د د د د ﴾**

**﴿ الأجزاء: ٤٠ ﴾** فالتقدير (ولكن كان رسول الله).

قال الفراء: "وأما قوله **﴿ د د د د د د ﴾** فإنه **﴿ فإنك ﴾**

أضمرت (كان) بعد (لكن) فنصبت بها"<sup>(٢)</sup>.

فهو يرى أن قوله تعالى: (رسول) منصوب لأنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير "ولكن كان رسول الله".

وقرينة الحذف صناعية<sup>(٣)</sup> وذلك أن عدم تقدير الحذف يقتضي العطف، والعطف

إما أن يكون بالواو أو بـ(لكن) وكلاهما ممتنع. وبيان ذلك أن العطف بـ(لكن)

يشترط فيه عدم سبقها بالواو على مذهب أكثر النحويين<sup>(٤)</sup>، والعطف بالواو لا

يستقيم لأنه لا بد عند تقدير الواو عاطفة من عدم اختلاف متعاطفيها المفردين

بالإيجاب والسلب<sup>(٥)</sup> والمتعاطفان في الآية مختلفان، فوجب تقدير المحذوف حينئذ

فرارا من تناقضها مع النظم النحوية.

وقد أشار ابن هشام إلى أن الصنعة النحوية هي التي أوجبت الحذف في هذه الآية

فقال: "... وفي **﴿ د د د ﴾** إن التقدير ولكن كان رسول الله لأن ما بعد

لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي ولا

يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات فإذا قدر ما بعد

الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو"<sup>(٦)</sup>.

(١) تنظر المراجع السابقة.

(٢) المعاني ١ / ٤٦٥. وينظر: المعاني ١ / ١٧١.

(٣) وهي كذلك غير إعرابية لأن حركة (رسول) لا تقتضي وجوب الحذف إذ هذه الحركة لا تمنع أن تكون (رسول) معطوفة على

(أيا).

(٤) الأشموني ٢ / ٩٧، ١١٣.

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٣٨٦.

(٦) المغني ١ / ٧٩٠.



النفى من الجواب المنفي لأنه لا يشتبه حينئذٍ بالموجب لأنه لو كان موجبا لوجب أن يؤكد الجواب باللام فقط عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، وباللام والنون معا عند البصريين<sup>(٢)</sup>.

فتجوز الفراء الحذف في هذه الآية إنما وقع بسبب القرينة الصناعية الموجودة في الآية وذلك أن الصنعة النحوية توجب في جواب القسم الموجب اللام وحدها أو هي مع نون التوكيد كما سبق فلما لم يكن الجواب كذلك دل هذا على أن القسم منفيا وليس موجبا، وقد أشار إلى هذه القرينة الصناعية بقوله " لأنها إذا كانت خبرا<sup>(٣)</sup> لا يضم فيها (لا) لم تكن إلا بالام".

ويظهر لي أن المعنى يتطلب الحذف كذلك؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقدير القسم منفيا<sup>(٤)</sup>، فهذه الآية قد وجدت فيها القرينتان الصناعية والدلالية، وإنما ذكرتها في هذا المبحث لأنني أرى أن كل تقدير دلت عليه الصنعة النحوية - سواء أدل المعنى عليه أم لا - يدخل ضمن القرائن الصناعية<sup>(٥)</sup>.

## المبحث الثاني: القرائن الدلالية والسياقية .

قد تطلب المعنى تقديرا لا تتطلبه الصنعة النحوية، وذلك حين لا يمكن حمل النص على ظاهره من غير تقدير.

وبناء على هذا فإن المقصود بالقرائن الدلالية والسياقية هي القرائن التي يوجب فيها المعنى تقدير محذوف ما من التركيب من غير أن توجه الصنعة النحوية، ففائدة

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٤ .

(٢) الرضي ٤ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٣) أي إذا كان القسم موجبا .

(٤) ينظر: ظاهرة الحذف ص: ١٢٦ .

(٥) ينظر: البرهان ١١٢/٣، والإتقان ص: ١٦١٠ .

القرينة الدلالية والسياقية هي المساعدة على اتضاح المعنى المقصود وفهم المراد من الكلام، وإزالة ما قد يشوبه من غموض.

وقد ورد في معاني القرآن تقديرات لم توجبها الصنعة النحوية وهي قسمان:

أولاً: القرائن السياقية.

ثانياً: القرائن الدلالية.



قال الفراء: "المعنى أو نصفه"<sup>(١)</sup>.

فهو قد حمل قوله تعالى: **چپچ** على أن المراد (أو نصفه) فحذف حرف العطف (أو)، ووافق في ذلك الأخفش<sup>(٢)</sup>.

والحامل للفراء على هذا القول هو السياق؛ وبيان ذلك أن قوله تعالى: **چ پ پ** **چ** يوجب حمل المعنى على ما ذكره الفراء؛ إذ لا يستقيم جعل **چپچ** بدلاً من **چ پ پ** - وهو ما ذهب إليه ابن عطية<sup>(٣)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٤)</sup> - لكيلا يترتب على ذلك إشكالان:

الأول: أن يكون النصف قليلاً وليس كذلك فالنصف ليس قليلاً بالنسبة إلى كل الليل.

الثاني: أنه يؤدي إلى استثناء غير الأقل، وهو ممنوع عند كثير من النحويين، والفقهاء<sup>(٥)</sup>.

ولا يستقيم جعل **چپچ** بدلاً من الليل. و **چ پ پ** **چ** استثناء من النصف، كأنه قال: قم أقل من نصف الليل. - وهو ما ذهب إليه الزجاج<sup>(٦)</sup> والزمخشري<sup>(٧)</sup> - ويكون الضمير في **چپچ** و **چ ن** **چ المزملة**؛ للنصف، والمعنى التخيير بين أمرين: بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البت، و أن يختار أحد الأمرين وهما النقصان من النصف والزيادة عليه<sup>(٨)</sup>؛ لأنه يلزم منه تكرار فالآية على هذا التقدير: قم أقل من نصف الليل، أو انقص من نصف الليل. وهذا تكرار ينزه القرآن عنه<sup>(٩)</sup>.

(١) المعاني ١٩٦ / ٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٢ / ٢.

(٣) المحرر الوجيز ٤١ / ٨ وذكر الرأي الآخر وهو كون نصفه بدلاً من الليل

(٤) التبيين ١٢٤٦ / ٢

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٧١ / ١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩ / ٥.

(٧) الكشاف ١٧٥ / ٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٩ / ٥ والكشاف ١٧٥ / ٤.

(٩) البحر المحيط ٣٦١ / ٨.

فلا بد من تقدير حرف العطف محذوفاً، والقريظة الدالة على الحذف في هذه الآية  
السياق السابق للكلمة إذ قوله تعالى: **چ پ چ** هو الحامل على هذا الحذف  
من التركيب<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: ما سبق في ص: ١٤٦ من هذه الدراسة فقد ذكرت ثم الأدلة وناقشتها.



## ثانيا: القرائن الدلالية.

الموجب للتقدير قد يكون مذكورا في السياق - وهو ما ذكرته فيما سبق - وقد لا يكون مذكورا. وهذا هو المقصود في هذا المبحث.

وقد اعتمد الفراء على هذه القرائن في معاني القرآن فمن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: **چ د د □ □ چ البقرة: ٩٣** قال: "فإنه أراد: **حُبَّ العِجَل**، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيرٌ؛ قال الله: **چ گ گ گ گ گ ن ن ن ط ن ط چ يوسف: ٨٢** والمعنى سل أهل القرية وأهل العير؛ وأنشدني المفضل<sup>(١)</sup>:

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَيَبَّ عَيْرِكِ بِالْعَنَاقِ

ومعناه: بُغَامَ عَنَاقٍ؛ " (٢).

يقدر الفراء في النصوص الماضية مضافا محذوفا لكي يستقيم المعنى؛ إذ لولا تقدير محذوف من هذه التراكيب لما اتضح المراد، وبيان ذلك أن الله تعالى قد بين أن الإشراب وقع في قلوبهم حين قال: **چ د د □ چ والعجل ذات لا يمكن عقلا أن تخالط قلوبهم ولكن المخالط لقلوبهم هو العرض وهو حب العجل<sup>(٣)</sup>**، فدل العقل على وجود محذوف من التركيب.

ومثله قول الله تعالى: **چ گ گ گ گ گ ن ن ن ط ن ط چ يوسف: ٨٢** فالقرينة

التي أوجبت التقدير في هذه الآية عقلية<sup>(٤)</sup>؛ لأن العقل لما كان يحيل أن يكون

(١) البيت لذي الخرق الطهوي. ينظر: مجالس ثعلب ١/١٥٤، والطبري ٢/٥٩١، والزاهر ٢/١٠٢، والإنصاف ص: ٣١٦. والبغام: حنين الناقة إذا لم تمده، والعناق: ولد المعز، وويب: ويل. ينظر: التاج ٤/٣٧٠، ٢٦/٢١٦، ٣١/٢٩١،

(٢) المعاني ١/٦١-٦٢.

(٣) ينظر: المخصص ١/١٣٩.

(٤) ينظر: البرهان ٣/١٠٨.

المسؤول هو البناء في القرية والعيير التي لا تعقل<sup>(١)</sup> وجب أن يقدر في التركيب كلاما محذوفا ليصح توجيه السؤال إليه، والتقدير (واسأل أهل القرية وأهل العير)<sup>(٢)</sup>.

ومثله قول الله تعالى: **چ پ پ پ ن ن ن ن ت ت چ البقرة: ١٧٧** قال

الفراء: " ومثله من كتاب الله: **چ پ پ پ ن ن ن چ البقرة: ١٧٧** معناه والله أعلم:

ولكنّ البرّ بُرٌّ من فَعَلَ هذه الأفعالِ التي وصف الله".<sup>(٣)</sup>

يرى الفراء وجوب تأويل هذه الآية؛ لأن البر معنى لا يمكن أن يكون هو المؤمن، فذهب إلى التأويل بالحذف فرأى أن التقدير: (ولكن البر بر من آمن)، وقد اختلف النحويون في تأويلها فمنهم من ذهب إلى أن المصدر **چ پ چ** يقصد به البارّ، وعليه فلا يوجد حذف في الآية<sup>(٤)</sup>، ومنهم من ذهب إلى وجوب الحذف على اختلاف بينهم في تعيين موضعه، فمنهم من وافق الفراء وذهب إلى أن التقدير: (ولكن البر بر من آمن)<sup>(٥)</sup>، ومنهم من ذهب إلى أن التقدير: (ولكن ذا البر من آمن)<sup>(٦)</sup>، ومعنى هذين التقديرين يؤول إلى شيء واحد<sup>(٧)</sup>، ولكن الأولى منهما الأول؛ لأن الحذف فيه من آخر الكلام<sup>(٨)</sup>.

(١) إذا أريد بالعيير القافلة من الرجال والجمال صحت توجيه السؤال إليهم من غير تقدير محذوف. ينظر: مفردات الراغب ص: ٥٩٦.

(٢) ينظر: الطبري ٢٩٠/١٣-٢٩١، والكشاف ص: ٥٢٦، والبحر ٣٣٢/٥، والبرهان ١٤٨/٣،

(٣) المعاني ٦١/١-٦٢.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١٢/١-١٣، ٦٥، والمقتضب ٢٣١/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٢/١، والمعاني ٦١/١-٦٢، ومعاني الأخفش ٤٧/١، والمقتضب ٢٣١/٣، والأصول ٢٥٥/٢، والبرهان ١٤٧/٣.

(٦) ينظر: الكامل ٣٧٥/١، والتبيان ١٤٣/١، والمغني ٢٠١/١.

(٧) الكامل ٣٧٥/١.

(٨) المغني ٨١٤/١.

## الفصل السابع: قواعد تقدير المحذوف.

يرى الناظر في المصادر النحوية المتقدمة ندرة في التصريح التام بقاعدة من قواعد الحذف وضوابطها، وما يتفرع عليها من المسائل، بخلاف كتب المتأخرين<sup>(١)</sup>، وكتاب معاني القرآن للفراء من مصادر النحو فلم أجد فيه تصريحاً بقاعدة من قواعد الحذف، غير أنه يمكن استنتاج بعض قواعد الحذف من التقديرات التي ارتضاها للمحذوف.

وقد قسمت هذا الفصل قسمين:

المبحث الأول: القواعد الصناعية.

المبحث الثاني: القواعد السياقية.

(١) انظر المغني ٣٦٠/٦ - ٤٦٠، والبرهان ١١٦/٣، والإتقان ١٦١٤ - ١٦١٩.

## المبحث الأول: قواعد صناعية.

أذكر في هذا المبحث القواعد التي بنى عليها الفراء تقديراته للمحذوف من غير أن يكون لهذه القواعد أي صلة بالسياق الذي وقع فيه الحذف، وذلك أنه يمكن استنباط قواعد عامة لتقدير المحذوف من التركيب من خلال التقدير الذي ارتضاه الفراء للكلمة المحذوفة من التركيب من غير أن يتطلب تطبيق هذه القاعدة الرجوع إلى السياق.

وقد استنتجت من تقديرات الفراء للمحذوف في معاني القرآن أكثر من قاعدة يمكن أن تصنف من ضمن القواعد الصناعية وهي:

### ١ - تقليل المحذوف.

يرى الفراء أن العنصر المحذوف من التركيب ينبغي تقليله ما أمكن، وقد طبق هذه القاعدة في تقديراته للمحذوف.

فمن ذلك تقديره للمحذوف في قول الله تعالى: **چ د د** □ □ **چ البقرة: ٩٣** قال الفراء: " فإنه أراد: حُبَّ العِجَل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيرٌ... " <sup>(١)</sup>.

فالفراء في هذا المثال قد قدر المحذوف وهو كلمة (حب) فقط ، وآثر أن يكون المحذوف كلمة واحدة فقط مادام المعنى يحتمل ذلك من غير تعسف.

(١) معاني القرآن ١ / ٥٢.

وما رآه الفراء هو ما رجحه ابن هشام حيث قال: "وضعف قول بعضهم في: **چ د** **د** □ □ **چ** إن التقدير حب عبادة العجل والأولى تقدير الحب فقط" (١).

ومن ذلك تقدير الفراء للمحذوف من قول الله تعالى: **چ** □ □ □ **چ** **الذاريات: ٢٩** فالمعنى عند الفراء: أتلد عجز عقيم؟ بحذف همزة الاستفهام مع الفعل (٢).

والجمهور يرون أن الآية على حذف المبتدأ والجملة الاستفهامية بعدها والتقدير "أنا عجز عقيم فكيف ألد؟" (٣). مستدلين على ذلك بأن همزة الاستفهام لا تحذف (٤). والذي دفع الفراء إلى مخالفة الجمهور وتقدير الفعل محذوفاً هو ما مشى عليه من تطبيقه لقاعدة التقليل من المحذوف.

ومن تطبيقاته لهذه القاعدة ما ذكره في قول الله تعالى: **چ گ گ گ گ گ** **گ گ** **چ النمل: ٦٠**

قال: "ولو جاء نصباً ألهماً مع الله على أن تضمراً فعلاً يكون به نصب كقولك: أتجعلون إلهاً مع الله، أو أتخذون إلهاً مع الله. والعرب تقول: أثلّباً وتفرّ كأنهم أرادوا: أترى ثلّباً وتفرّ. وقال بعض الشعراء (٥):

أعبداً حلّ في شعبي غريباً ألوماً لا أبالك واغتراباً

(١) المغني ٦ / ٣٧١.

(٢) المعاني ٣ / ٨٧.

(٣) إعراب النحاس ٤ / ٢٤٤، والدر المصون ١٠ / ٥٢.

(٤) إعراب النحاس ٤ / ٢٤٤.

(٥) سبق تخريجه ص: ٢٥٦.

يريد: أجمع اللؤم والاعتراب. وسمعت بعض العرب لأسير أسره ليلاً، فلما أصبح رآه أسود، فقال أعبداً سائر الليلة، كأنه قال: ألا أراي أسرت عبداً منذ ليلتي. وقال آخر<sup>(١)</sup>: أبحخفا تميمياً إذا فتنة خبت وجبناً إذا ما المشرفية سلّت فهذا في كل تعجب خاطبوا صاحبه<sup>(٢)</sup>.

يرى الفراء عند القول بنصب قوله تعالى (أله) أن إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله، والتقدير أتجعلون إلهاً مع الله؟. ومثله قول جرير في البيت السابق ألوما، واعتراباً ينصب على المفعولية لفعل محذوف، وذلك أن جريراً يوبخ المهجو على جمعه بين اللؤم والاعتراب فقوله: (لوما) مفعول به لفعل محذوف، وعليه فتقدير الكلام (أجمع لوما واعتراباً؟). هذا تقدير الفراء للفعل المحذوف في هذا البيت، وقد خالفه سيبويه فقدر الجملة: "أتلؤم لوما، وتغربت اغتراباً؟"<sup>(٣)</sup>.

وما ذهب إليه الفراء يتمشى مع قاعدته التي طبقها، وذلك لأن في تقديره تقليلاً للمحذوف، إذ المحذوف عنده فعل واحد، أما سيبويه فالمحذوف على تقديره فعلاً اثنان.

وهذه القاعدة التي مشى الفراء عليها قد صرح بها متأخرو النحاة. فقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في قواعد تقدير المحذوف، حيث قال في بيان مقدار المقدر: "ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل"<sup>(٤)</sup>، وقد تبعه في ذلك الزركشي<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص: ٢٥٦.

(٢) المعاني ٢ / ٢٩٧.

(٣) الكتاب ١ / ٣٣٩.

(٤) المغني ٦ / ٣٧١.

(٥) البرهان ٣ / ١٠٤.

(٦) الإقتان ١٦١٦.



## ٢ - عدم التدرج في الحذف.

يرى الفراء أن المحذوف إذا كان أكثر من كلمة كحذف الجار والمجرور، أو حذف أسماء متضايفة فإن الحذف وقع جملة واحدة، من غير تدرج في ذلك.

وقد صرح الفراء بتطبيقه لهذه القاعدة في تعليقه على قول الله تعالى: **چ دگ گ** الذي يُغشى عليه من الموت، فأضمر الدوران والعين جميعاً<sup>(١)</sup>. فقوله "جميعاً" صريح في تطبيقه لعدم التدرج في الحذف إذ حذفهما في نصه وقع معا من غير تقديم حذف على آخر.

وقد طبق هذه القاعدة كذلك على قول الله سبحانه وتعالى: **چ □ □ □ □** **چ البقرة: ٤٨** قال: "فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكْرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصِّفَّة<sup>(٢)</sup> فيجوز ذلك؛ كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئا وتضمير الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا"<sup>(٣)</sup>.

فالفراء يميز أن يكون الفعل (يجزي) متعديا بنفسه إلى المفعول، ويميز أن يكون الفعل مما لا يتعدى إلا بحرف الجر، قال ثعلب: "والفراء يقول يجزئ فيه ويجزيه جميعاً"<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ذلك فإن المحذوف على القول الأول الضمير وحده، والمحذوف على القول الثاني الجار والمجرور (فيه)، ويكون الحذف على هذا القول قد جرى دفعة

(١) المعاني ٣٢٩/٢.

(٢) أي مع الضمير المتصل بها، ويريد بالصفة هنا حرف الجر. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٤.

(٣) المعاني ٣١ / ١.

(٤) مجالس ثعلب ص: ٤٠٣.



واحدة من غير تدرج كما هو ظاهر كلامه. وقد وافق الفراء على جواز الأمرين الزجاج<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب سيبويه إلى أن الحذف جرى دفعة واحدة كذلك<sup>(٢)</sup>، وهو ما نقله عنه ابن جني حيث قال: "ومذهب سيبويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة"<sup>(٣)</sup>، أما ما نسبته إليه ابن الشجري من القول بجواز التدرج وعدمه فمردود بظاهر الكتاب وينقل ابن جني السابق<sup>(٤)</sup>.

واختلف النقل عن الأخفش، فابن الشجري نقل عنه جواز الأمرين<sup>(٥)</sup>، ونقل عنه ابن هشام القول بالتدرج<sup>(٦)</sup>، والذي يظهر لي أن الصحيح ما نسبته إليه ابن الشجري من جواز التدرج وعدمه؛ لأنه ظاهر ما ذكره في تعليقه على قول الله تعالى: ﴿...﴾ **﴿البقرة: ٤٨﴾** قال: "فنون اليوم لانه جعل "فيه" مضمرًا، وجعله من صفة اليوم كأنه قال "يومًا لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئًا".... وان شئت حملتها على المفعول في السعة كأنك قلت: "واتقوا يوما لا تجزيه نفس" ثم القيت الهاء كما تقول: "رأيت رجلاً أحبُّ" وأنت تريد "أحبه"<sup>(٧)</sup>.

وقد جوز التدرج في الحذف أبو علي الفارسي<sup>(٨)</sup>، ورجحه ابن جني حيث قال: "وقال أبو الحسن: حذف "في" فبقي "تجزيه"؛ لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئًا على شيء، وهذا أرفق، والنفس

(١) معاني الزجاج ١/١٢٨.

(٢) الكتاب ١/٣٨٦، وأما ابن الشجري ٦/١، والمغني ٦/٣٧٨.

(٣) الخصائص ٢/٤٧٣، وينظر: المحتسب ٢/١٦٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٦/١،

(٥) أمالي ابن الشجري ٦/١،

(٦) المغني ٦/٣٧٨.

(٧) معاني الأخفش ١/٨٨-٨٩.

(٨) كتاب الشعر ص: ٢٣٥.

به أسأ من أن يُعْتَبَطَ الحرفان معا في وقت واحد"<sup>(١)</sup>، ووا فقهما في ذلك ابن الشجري<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن القول بالتدرج في الحذف لا دليل عليه، وهو أقرب إلى تكلف النحاة منه إلى واقع اللغة، إذ لم يسمع عن العرب<sup>(٤)</sup>، ولم تدع إليه إليه الحاجة اللغوية، وبناء على ذلك فإني لا أجد أي ضرورة إليه. وقد رجح ما ذهبت إليه الدكتور إبراهيم رفيدة<sup>(٥)</sup>.

(١) المحتسب ١٦٤/٢.

(٢) الأمالي ٧/١.

(٣) المغني ٣٧٦/٦.

(٤) أعني بذلك أن التدرج في الحذف ليس من الأمور المنصوص عليها من الأعراب الذين يستشهد بكلامهم كما نصوا على علل كثيرة كثيرة ذكروها بأنفسهم. ينظر: الخصائص ٢٤٩/١.

(٥) الحذف في الأساليب العربية ص: ٣٠٠.

٣- إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فهما سواء.

اختلف النحويون في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى أن حذف المبتدأ أولى، وذهب آخرون إلى أن حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر من كلام الفراء أنه يسوي بين الحذفين، وقد أشار إلى هذه التسوية حين علق على قول الله تعالى: **چ نذت ت ت ت ط ط د ط ف چ** النساء: ٨١ قال الفراء: "الرفع على قولك: منّا طاعة، أو أمرك طاعة"<sup>(٢)</sup>.

فقول الفراء (منا طاعة) إشارة إلى تقدير الخبر محذوفا وبقاء المبتدأ وهو **چ نذ**، وتقديره الآخر (أمرك طاعة) يشير فيه إلى حذف المبتدأ وهو (أمرك) وبقاء الخبر وهو **چ نذ چ**. وتسوية الفراء بين هذين التقديرين من غير ترجيح لأحدهما يفيد أن الأمرين سواء عنده.

وقد استدل القائلون بأولوية حذف الخبر بأن الخبر في آخر الجملة، والتجوز في أواخر الجملة أسهل إذ الأواخر محال التغيير<sup>(٣)</sup>. وهو أولى بالحذف من أولها لأن أولها - كما يقول ابن النحاس - موضع استحمام وراحة، وآخرها موضع تعب واستراحة<sup>(٤)</sup>.

لكن الذي يظهر لي - والله أعلم - أن حذف المبتدأ أولى من حذف الخبر، وذلك لأن الخبر موضع الفائدة من الجملة فجعله مذكورا أولى<sup>(٥)</sup>، ويؤيد ما ذهب إليه أن

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٥/٦، والأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

(٢) المعاني ٢٧٨/١.

(٣) المغني ٣٨٥/٦، والأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

(٤) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢، في معرض ترجيحه حذف الفعل وبقاء الفاعل على حذف المبتدأ وبقاء الخبر.

(٥) المغني ٣٨٥/٦، والأشباه والنظائر ١٢٠/٢.

سيبويه اقتصر على حذف المبتدأ في قول الله تعالى: **چژ چ** يوسف: ١٨<sup>(١)</sup> مع جواز الأمرين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٢١/١.  
 (٢) ينظر: المغني ٣٨٦/٦، والأشباه والنظائر ١٢١ / ٢.

٤ - حذف المبتدأ وبقاء الخبر أو عكسه أولى من حذف الفعل وبقاء الفاعل.

إذا جاءت في القرآن كلمة مرفوعة واحتملت أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأً لخبر محذوف، وأن تكون فاعلاً لفعل محذوف فإن تقدير المبتدأ أو الخبر أولى من تقدير الفعل، ما لم تثبت الفاعلية في قراءة أخرى.

وقد جرى على ذلك الفراء في معاني القرآن، ومن ذلك ما ذكره في قول الله تعالى:  
**چ د گ گ گ چ النساء: ٣** قال الفراء: "ولو قال: فواحدة، بالرفع كان كما  
 قال **چ ك ك ك ك ك چ البقرة: ٢٨٢** كان صواباً على قولك: فواحدة  
 مقنع، فواحدة رضا"<sup>(١)</sup>.

يقدر الفراء الخبر المحذوف في الآية بقوله "مقنع، رضا"، والمبتدأ " فواحدة"، مسبوق  
 بالفاء الواقعة في جواب حرف الشرط "إن". وقد قرنها بقوله تعالى: **چ گ گ**  
**چ** إلا أنه في تفسيره لآية البقرة لم يقدر الخبر محذوفاً بل قدر المبتدأ<sup>(٢)</sup>، ولعل وجه  
 الشبه الذي قرن به بين الآيتين هو حذف أحد ركني الإسناد. ويتبين من ذلك أن  
 الفراء يسوي بين حذف المبتدأ وبقاء الخبر، وحذف الخبر وبقاء المبتدأ، غير أنه لم  
 يجوز وجهاً آخر ذكره الزمخشري، والسمين وهو أن تكون (واحدة) فاعلاً بفعل  
 محذوف تقديره: تكفي أو كفت واحدة<sup>(٣)</sup>، وهذا يدل على أمرين:

الأول: عدم تسوية الفراء بين حذف المبتدأ وبقاء الخبر، وحذف الفعل وبقاء  
 الفاعل.

(١) المعاني ١ / ٢٥٥.

(٢) المعاني ١ / ١٨٤.

(٣) الكشاف ١ / ٤٩٧. والدر المصون ٣ / ٥٦٦ - ٥٦٧.

الثاني: أن حذف المبتدأ وبقاء الخبر، أو عكسه أولى من حذف الفعل وبقاء الفاعل.

ولا يشكل على ذلك ما مر من تقدير الفراء للفعل محذوفا في قول الله تبارك وتعالى: **چ** □ □ □ □ □ □ **أ** **چ** **النور: ٣٦ - ٣٧** على قراءة ابن عامر، وشعبة عن عاصم: "يُسَبِّحُ" بالبناء للمفعول<sup>(١)</sup>؛ لأن الفعل قد بني للفاعل في قراءة ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم<sup>(٢)</sup>، فثبتت فاعلية الاسم المرفوع<sup>(٣)</sup>. وقد صرح بهذه القاعدة ابن هشام<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٣، وإعراب النحاس ٣ / ١٣٩، والبحر ٦ / ٣٥٨، والنشر ٢ / ٢٣٢، والاتحاف ص: ٣٢٥.

(٢) تنظر: المصادر السابقة.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص: ٨٠٧.

(٤) مغني اللبيب ص: ٨٠٦.

(٥) الاتقان ص: ١٦١٧.

## المبحث الثاني: قواعد سياقية.

أذكر في هذا المبحث القواعد المبنية على السياق التي اعتمد الفراء عليها في تقديراته للمحذوف، وذلك أن الفراء قد يعتمد في تقدير الكلمة المحذوفة على السياق الذي ورد فيه الحذف.

وقد استنتجت من تحليل نصوص الفراء في الحذف أكثر من قاعدة اعتمد فيها الفراء على السياق وهي:

- ١ - تقدر الكلمة المحذوفة في الغالب موافقة في اللفظ للكلمة المذكورة. إذا ورد في القرآن تركيبين متماثلين قد وقع الحذف في أحدهما ولم يقع في الآخر فإن الفراء يقدر المحذوف غالبا موافقا في اللفظ لما في التركيب المذكور<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ذلك في تعليقه على قول الله تعالى: ﴿         ﴾ **﴿النور: ١٠﴾** إذ هذا التركيب **﴿       ﴾** قد ورد في سورة النور في أربعة مواضع، ذكر فيها جواب (لولا) في موضعين فقط، وحذف الجواب في الموضعين الآخرين. وهذه الآية هي الموضع الأول وقد حذف منها الجواب، وأما الموضع الثاني فقد ذكر فيه الجواب وهو قول الله تعالى: ﴿     ﴾ **﴿النور: ١٤﴾** فجواب (لولا) المذكور في هذه الآية وهو قوله: ﴿     ﴾ **﴿النور: ٢٠﴾** والموضع الرابع قد صرح فيه البيان الإلهي

(١) ينظر: المغني ٦/٣٧٩.





فيرفع القتل إذا لم يسم فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه؛ كأنه قال: زينه لهم شركاؤهم" (١).

ومنه قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ** **چ الشورى**: ٣ على قراءة من قرأ ببناء الفعل للمفعول (يُوحَى) (٢). وعلى هذه القراءة يكون الفعل الرفع للفظ الجلالة محذوفاً تقديره "يُوحَى"، فكأنه قال: مَنْ يوحى؟ فقال: **چ چ** (٣). ويكون لفظ الجلالة فاعلاً لهذا الفعل المحذوف (٤).

قال الفراء: "وقد قرأ بعضهم: "كذلك يوحى"، لا يُسمى فاعله، ثم ترفع الله العزيز الحكيم برد الفعل إليه. كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمي "وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ" ثم قال: **چ و چ** أي زينه لهم شركاؤهم ومثله قول من قرأ: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ" ثم تقول: **چ أ چ** فترفع يريد: يسبح له رجال" (٥). فالفراء قد قدر الأفعال المحذوفة في جميع الآيات التي ذكرها في هذا النص موافقة للأفعال المذكورة في اللفظ، ويؤكد هذا التقدير ما جوزه الفراء في قوله تعالى: **چ ن ذ ن چ البروج**: ٥ فقد جَوَّزَ الرَّفْعَ فِي بِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَذْفِ الْفِعْلِ.

قال: "ولو قرئت: "النارُ ذاتُ الوُقُودِ"، بالرفع كان صواباً، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: **چ ع لئ لئ كك و و و و چ**. رفع الشركاء بإعادة الفعل: زينه لهم شركاؤهم. كذلك قوله: **چ پ پ پ چ البروج**: ٤ قتلتهم النارُ ذاتُ الوقود" (٦). فالفعل المقدر في هذه الآية موافق في اللفظ للمذكور في الآية التي قبلها، وما ذكرته من كون المحذوف موافقاً في اللفظ هو الغالب على تقديرات الفراء. ولكنه جَوَّزَ فِي

(١) معاني القرآن ١ / ٣٥٧.

(٢) وهم: مجاهد، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن. ينظر: السبعة لابن مجاهد ص: ٥٨٠، و التنصرة لمكي ص: ٤٩٧،

والبحر ٥٠٨/٧، والنشر ٢ / ٣٦٧، وإتحاف فضلاء البشر ص: ٣٨٢.

(٣) التبيان ٢ / ١١٣٠.

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢١.

(٥) معاني القرآن ٣ / ٢١.

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٥٣.



الثاني: عدم استقامة المعنى، وذلك عند تقدير الفعل وحده (نكون) لأن التقدير يكون حينئذ (بل نكون ملة إبراهيم)، وهذا المعنى غير مقصود إذ ليس المراد أن يقال لهم (كونوا أنتم إياهم)، بل المراد أمرهم باتباع ملة إبراهيم<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح الرماني على الكتاب ٥٥٢/٢-٥٥٣.





وما ذهب إليه الفراء من تقدير للفعل (اختر) هو ما وافقه عليه الطبري<sup>(١)</sup>،  
والزمنشري<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب مكي<sup>(٤)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٥)</sup> إلى أن المصدر المؤول من (أن والفعل)  
منصوب بفعل مضمر تقديره (افعل) ويكون المعنى بهذا التقدير ( افعل إما إلقاءنا  
وإما إلقاءك) ، وجوز هذا التقدير أبوحيان<sup>(٦)</sup>.

والذي يظهر لي أن تقدير الفراء للفعل: (اختر) هو الأرجح لأن موسى عليه السلام  
لا يفعل إلقاءهم، فينبغي ألا يقدر ما لا يصلح معه المعنى<sup>(٧)</sup>.

(١) الطبري ٣٥٥/١٠.

(٢) الكشاف ص: ٦٦٠.

(٣) الدر ٤١٥/٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٢٥/١.

(٥) التبيان ٥٨٨/١.

(٦) البحر ٣٦١/٤.

(٧) ينظر: الدر المصون ٤١٥/٥.

## الفصل الثامن: علاقة الحذف بالظواهر اللغوية.

الظواهر اللغوية هي الظواهر التي تستخدم في مجالات الدرس اللغوي على تنوعه وتعدد مستوياته<sup>(١)</sup>، ولبعض هذه الظواهر أثر رئيس في عملية الحذف؛ لذلك عقدت هذا الفصل لأبين فيه الظواهر التي اعتمد عليها الفراء في تحليله للتراكيب التي وقع فيها الحذف.

وقد جعلت هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الظواهر الصوتية.

المبحث الثاني: الظواهر النحوية.

(١) فهي تعم الظواهر الصوتية، والظواهر التركيبية. ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص: ٢١.









لما رأيتُ نَبَطًا أَنْصَارًا شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِي الْإِزَارَا  
كُنْتُ لَهَا مِنَ النَّصَارَى جَارَا" (١).

يؤكد في هذا النص على ما سبق من أن الحذف لا يكون إلا مع الاستفهام، أو مع بداية الفواصل -سواء أكانت فواصل شعرية أم نثرية- وقد استشهد لمحيي الحذف في بداية الفواصل الشعرية بقول الشاعر:

لما رأيتُ نَبَطًا أَنْصَارًا شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِي الْإِزَارَا  
كُنْتُ لَهَا مِنَ النَّصَارَى جَارَا

كان الأصل (وكنت لها من النصارى جارى) غير أنه لما كان أول الشطر حسن الحذف.

ومن الأمثلة التي اعتمد فيها الفراء على ظاهرة الوقف في تحديد المحذوف وتقديره ما ذكره في قوله: "وأما قول الشاعر (٢):

فإياك المَحَايِنَ أَنْ تَحِينَا

فإنه حذره فقال: إياك، ثم نوى الوقفة، ثم استأنف (المحايين) بأمر آخر، كأنه قال: احذر المحايين" (٣).

يتحدث الفراء في هذا النص عن أسلو التحذير بـ(إياك) فيرى أنه لا يجوز حذف الواو بعدها، فلا يجوز أن يقال (إياك الأسد) إذا كان المقصود (إياك والأسد) لأنه كما قال: "اسم أتبع اسما في نصبه، فكان بمنزلة قوله في غير الأمر: أنت ورأيك وكلُّ ثوب وثمنه، فكما لم يجوز أنت رأيك، أو كلُّ ثوب ثمنه فكذلك لا يجوز: (إيَّاك الباطل) وأنت تريد: إيَّاك والباطل" (٤)، فالواو في الأمثلة السابقة عطفت الاسم على

(١) المعاني ٤٤/١.

(٢) لم أهدئ إلى قائله. ومن مواطن وروده: أدب الكاتب ص: ٤١٩، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص: ٢٥٠. ومجمع الأمثال ٣٢/١.

(٣) المعاني ١٦٦/١.

(٤) المعاني ١٦٦/١.



أتيتني فأتني زائراً أو اتتني زائراً، ولكنه حسن في الواقعة؛ لأنّ النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف" (١).

يرى الفراء أن قوله (خافضة) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وهو ما عناه بقوله "على الاستئناف".

ويرى جواز نصب (خافضة) على الحالية، ويكون العامل فيها محذوفاً، والذي سوغ ذلك وجود الوقف قبل الاسم المنصوب ولولا هذا الوقف لم يجز "لأن العرب لا تقول: إذا أتيتي زائراً حتى يقولوا: إذا أتيتني فأتني زائراً".

وقد خالف الفراء في تجويز النصب النحاس (٢) فلم يجزه، وما ذهب إليه النحاس مردود بورود القراءة بالنصب (٣).

ويتبين مما سبق أن الفراء يرى حسن الإضمار فيما كان موقوفاً عليه قال: "ولكنه حسن في الواقعة؛ لأنّ النصب قبله آية يحسن عليها السكوت، فحسن الضمير في المستأنف"، وقال في موضع آخر: "وإذا كان الحرف ينوي به الوقوف نوى بما بعده الاستئناف" (٤).

وقد أشار إلى ذلك في توجيه رفع **چ** **أ** **چ** من قول الله تعالى: **چ** **أ** **ب** **ب** **چ** التوبة: ١١٢ فقال: "استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستئناف." (٥).

فلما كان آخر الآية موقوفاً عليه، ومنقطعاً عما بعده حسن قطع الإتيان في قوله: **چ** **أ** **چ**، وهذا ما أكده الدكتور طاهر حمودة حيث ذكر أن مجيء النعت تابعا تارة لما قبله، ومقطوعا تارة أخرى لا يمكن تفسيره إلا بعد التمعن في الأداء الصوتي

(١) المعاني ١٢١/٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٤.

(٣) قرأ بالنصب زيد بن علي والحسن واليزيدي ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٤، والمحتسب ٣٠٦/٢، والبحر ٢٠٣/٨.

(٤) المعاني ٩/١.

(٥) المعاني ١ / ٤٥٣.

للعبارة<sup>(١)</sup>، وذكر أن هذا التمعن لم يفعله النحويون الأوائل؛ إذ لو فعله النحاة الأوائل لأدى بهم إلى النص على وجود وقفة أو فاصلة صوتية في حالة القطع إلى الرفع، وعدم وجود وقفة في حالة الإتيان<sup>(٢)</sup>.

والذي يظهر - والله أعلم - أن النحاة الأوائل قد تمعنوا في الأداء الصوتي للعبارتين في حالة القطع وعدمه وقد نصوا على وجود انقطاع في الكلام قبل النعت المقطوع وأقوى دليل على ذلك ما صرح به الفراء في قوله: " استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام"<sup>(٣)</sup>.

(١) ظاهرة الحذف ص: ١١٨.

(٢) ظاهرة الحذف ص: ١١٨ - ١١٩.

(٣) المعاني ١ / ٤٥٣.

## ٢- ظاهرة التنغيم.

التنغيم هو ارتفاع الصوت و انخفاضه في أثناء الكلام<sup>(١)</sup>، أو هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق<sup>(٢)</sup>.

يبين الدرس اللغوي الحديث أهمية التلوينات الصوتية التي يحدثها المتكلم على تراكيب الكلام في فهم معانيه ودلالاته<sup>(٣)</sup>، فالتنغيم للغة المنطوقة كعلامات التقييم للغة المكتوبة<sup>(٤)</sup>؛ إذ يمكن أن يتغير معنى الجملة من استفهام إلى خبر عن طريق اختلاف التنغيم من غير حاجة إلى تغيير أو زيادة في الكلمات المسموعة<sup>(٥)</sup>.

وقد ظهر لي بعد دراسة نصوص الفراء اللغوية أنه سبق إلى فهم أثر هذه التلوينات الصوتية في الكشف عن المحذوف من التركيب، ومن ذلك ما ذكره في قول الله تعالى: **﴿ يَدِي ﴾** **﴿ الصافات: ١٥٣ ﴾** قال: " استفهام وفيه توبيخ لهم. وقد تُطرح ألف الاستفهام من التوبيخ. ومثله قوله **﴿ ﴾** **﴿ الأحقاف: ٢٠ ﴾** يُستفهم بها ولا يستفهم. ومعناها جميعاً واحد"<sup>(٦)</sup>.

فهو يرى أن المعنى بنطق همزة الاستفهام وبعدم نطقها واحد، وهذا لا يكون إلا عند نية إضمارها في حالة عدم النطق، ولا بد عند إضمارها من ترك أثر صوتي بين المراد من أن الآية يراد بها الاستفهام لا الخبر، وهذا الأثر قد انتبه له الفراء حين مثل بقول الله تعالى: **﴿ ﴾** **﴿ فذكر أن كلمة: ﴿ ﴾** قد تسبق بهمزة

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ص: ١٠٣، ودراسات في اللسانيات العربية ص: ٥١، ومناهج البحث في اللغة ص: ١٦٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٢٦.

(٣) ينظر: علم الأصوات لكمال بشر ص: ٥٤٣، ومناهج البحث في اللغة ص: ١٦٤، وعلم اللغة مقدمة للفرائ العرب ص: ١٩٣،

٢٢٥، واللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٢٦، ودراسات في اللسانيات العربية ص: ٤٩ - ٥٣.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٢٦.

(٥) دراسات في اللسانيات العربية ص: ٥٢. وينظر: مقالات في الأدب واللغة ١/٢٥٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٤.

الاستفهام، وقد تنطق من غير همزة الاستفهام، وبين أن المعنى عند عدم النطق لم ينتقل من أسلوب إنشائي إلى أسلوب خبري، بل بقي على حاله من الإنشائية، وهذا يشير إلى أن النغمة المصاحبة لهذه الآية مع حذف الهمزة هي العلامة الفارقة بين الأسلوبين.

ويؤيد ما ذهب إليه الفراء من أن معنى الجملة عند النطق بالهمز وعند عدم النطق واحد أن القراءة وردت بالأمريين جميعاً<sup>(١)</sup>.

ومن الآيات التي اعتمد فيه الفراء على التلوين الصوتي حذف همزة الاستفهام في قوله تعالى: **چے چے ئے ئے كئ كئ كؤ وؤ چ الزخرف: ١٩**

قال الفراء: "نصب<sup>(٢)</sup> الألف من "أشهدوا" عاصم، والأعمش، ورفعها<sup>(٣)</sup> أهل الحجاز<sup>(٤)</sup> على تأويل: "أشهدوا خلقهم؛ لأنه لم يسم فاعله، والمعنى واحد. قرءوا بغير همز يريدون الاستفهام قال أبو عبد الله: كذا قال الفراء"<sup>(٥)</sup>.

فلولا التنغيم المصاحب لهذه الآية لما جاز أن يكون معناهما واحداً مع حذف همزة الاستفهام لأن حذف الهمزة -لولا بقاء الدليل الصوتي عليها- يؤدي إلى جعل الأسلوب خبرياً.

وقد ألحق الفراء بحذف الهمزة حذف (هل) منفرداً بذلك عن جمهور النحويين<sup>(٦)</sup>، ويؤيد الدرس الحديث ما ذهب إليه الفراء؛ إذ إنهما الأدوات الوحيدتان من أدوات الاستفهام اللتان تتفقان في النغمة الصوتية<sup>(٧)</sup>، وهذا يدل دلالة واضحة على اعتماد الفراء على التنغيم في تحليله للتراكيب اللغوية.

(١) معاني الفراء ٣ / ٥٤، وإعراب النحاس ٤ / ١٦٦، وحجة القراءات ص: ٦٦٥، والبحر ٨ / ٦٣، والنشر ١ / ٣٦٦.

(٢) أي فتح الهمزة.

(٣) أي ضم الهمزة.

(٤) ينظر: المحتسب ٢ / ٢٥٤ والبحر ٨ / ١٠.

(٥) المعاني ٣ / ٣٠.

(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٦. وينظر: ص: ١٦٠ من هذه الرسالة.

(٧) مناهج البحث في اللغة ص: ١٦٩، واللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٣٠.



ومن هنا يتبين معرفة السابقين لظاهرة التنغيم واهتدائهم إليها، ويزيد ذلك بيانا ما في كتاب سيبويه من إشارة إلى هذه الظاهرة<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على اهتمام النحويين العرب بدور المتكلم في عملية الاتصال اللغوي، خلافا لما ذهب إليه الدكتور/ مصطفى حميدة من أن النحويين أقاموا صرح علم النحو على دور المتلقي لا على دور المتكلم<sup>(٢)</sup>.

وقد أشار ابن جني إلى أهمية التنغيم حين قال: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح<sup>(٣)</sup> والتطريح<sup>(٤)</sup> والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فنزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لثيماً أو لحرّاً<sup>(٥)</sup> أو مبخلاً أو نحو ذلك"<sup>(٦)</sup>.

فعبارات ابن جني: (التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم) تدل على معرفته بالتنغيم من أثر في الكلام<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ١/٢٢٠.

(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص: ٢٠.

(٣) التطويح: إلقاء الشيء في الهواء. ينظر تهذيب اللغة ٥/١٢٠.

(٤) التطريح: من طرّح الشيء: إذا طوله جدا. ينظر: تاج العروس ٦/٥٧٥. فكأن المقصود إطالة المتكلم صوته بالكلمة.

(٥) اللحر: البخيل الضيق الخلق الشحيح النفس. ينظر: التاج ١٥/٣١٢.

(٦) الخصائص ٢/٣٧٢ - ٣٧٣.

(٧) ينظر: ابن جني النحوي ص: ١١٦ - ١١٧.

وهذا يرد على من ذهب إلى أن النحويين لم يذكروا النعمة في كتبهم<sup>(١)</sup>، أو أنهم لم يسجلوا لنا شيئاً عن التنعيم<sup>(٢)</sup>، أو أن العربية لا تجعل لهذه الظاهرة وظيفة في تغيير المعنى<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

(١) التطور النحوي للغة العربية ص: ٧٢.

(٢) مناهج البحث في اللغة ص: ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) دراسات في فقه اللغة ص: ١٩٦ - ١٩٧.

(٤) ينظر للاستزادة: دور التنعيم في تحديد معنى الجملة العربية، وظاهرة التنعيم في التراث العربي ص: ٨٠ - ٨٢.

## المبحث الثاني: الظواهر النحوية.

يقصد بالظواهر النحوية الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجملة<sup>(١)</sup>، وهي مرادفة للظواهر التركيبية؛ إذ إن موضوع الدرس النحوي هو التركيب. وقد اعتمد الفراء على بعض هذه الظواهر في تحليله للمحذوفات. ومن الظواهر التي اعتمد الفراء عليها في ذلك:

### ١ - ظاهرة الترتيب:

يقصد بظاهرة الترتيب كل العوامل المؤثرة في تحديد مواضع الكلمات في التركيب<sup>(٢)</sup>، وهي ضرورة في التراكيب اللغوية؛ إذ لا سبيل إلى أداء الجمل المعنى المقصود منها دون التزام هذه الظاهرة<sup>(٣)</sup>.

وقد عني النحويون بهذه الظاهرة؛ إذ ذكروا ثلاثة عشر شيئاً لا يجوز تقديمها<sup>(٤)</sup>، فليس صحيحاً ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان، ومحمد حماسة من أن النحويين لم يعنوا بها تماماً<sup>(٥)</sup>، أو أن الحديث عنها كان موزعاً في الأبواب النحوية<sup>(٦)</sup>.

ومما يمتنع تقديمه ما عمل فيه اسم الفعل فلا يجوز تقدمه على ناصبه<sup>(٧)</sup>، وقد ذكر ذلك الفراء في تعليقه على قول الله سبحانه: **چ پ پ پ چ النساء: ٢٤**

قال الفراء: "وقوله: **چ پ پ پ چ كقولك: كتابا من الله عليكم.** وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأوّل أشبه بالصواب. وقلّما تقول

(١) الظواهر اللغوية ص: ٢٢.

(٢) مقومات الجملة العربية ص: ١٣٨.

(٣) الظواهر اللغوية ص: ٢٣٣، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ص: ٢٥٤.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ٢٢٢/٢ - ٢٤٧، والأشباه والنظائر ص: ٣٠٩ - ٣١٠.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٠٧.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢٠٧، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص: ١٨٣.

(٧) ينظر: التصريح على التوضيح ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠.

العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمَر قبله، وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

يَأْتِيهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

الدلو رفع، كقولك: زيد فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلُ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمَر في الخلفة<sup>(٢)</sup> كأنك قلت: دونك دلوي دونك<sup>(٣)</sup>.

فقد ذكر الفراء رأيين في قوله: **چ پ چ**:

الأول: أن يكون منصوبا على المصدرية.

الثاني: أن يكون منصوبا باسم فعل مضمَر موافق للمذكور فيكون التقدير: (عليكم كتاب الله عليكم)، وهذا تطبيق منه لظاهرة الترتيب في العربية؛ إذ يجب تقديم اسم الفعل على معموله - كما سبق - وظاهر الآية يشير إلى تأخر اسم الفعل عن معموله فوجب حينئذ القول بالإضمار لتطبيق هذه الظاهرة.

وهذه المسألة مبنية على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وهي مسألة خلافية بين النحويين، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك<sup>(٤)</sup>، مستدلين بالآية السابقة وبقول الشاعر، وذهب البصريون والفراء من الكوفيين إلى عدم الجواز<sup>(٥)</sup>، مستدلين بعدم وجود دليل فيما ذهب إليه الكوفيون إذ المنصوب في الآية منصوب على المصدرية،

(١) البيت لجارية من مازن أو لشاعر من بني أسيد بن عمرو. ومن مواطن وروده: الإنصاف ص: ٢٢٨، وشرح المفصل ١١٧/١، والدرر ٦٤٨/٣. والخزانة ١٥/٣، والدرر ٣٠١/٥. والماتخ: الذي يدخل البئر ليملاً الدلو من قلة ماء البئر. ينظر: التاج ١٥٧/٧.

(٢) مصطلح الخلفة أو الخالفة يراد به اسم الفعل. ينظر: الأشموني ١٩٦/٣، والهمع ٧/١، ١٢١/٥، واللغة العربية معناها ومبناها ص: ٨٩.

(٣) المعاني ١ / ٢٦٠.

(٤) الإنصاف ٢٢٨/١. واللباب ٤٦١/١، وشرح المفصل ١١٧/١.

(٥) الإنصاف ٢٢٨/١. وشرح المفصل ١١٧/١.

و(دلوي) في البيت السابق تحتمل الرفع على الابتداء فلا تنهض بذلك حجة للكوفيين.<sup>(١)</sup>

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن **چ پ چ** من قول الله تعالى: **چ پ پ پ** **چ** منصوب على المصدرية فلا يكون حجة للكوفيين والدليل على ما ذهب إليه قراءة من قرأ الآية بالفعل الماضي (كتب الله عليكم)<sup>(٢)</sup>، وما ذكرته هو ما رجحه الفراء، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وهو ما اقتصر عليه الأخفش<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>.

(١) الانصاف ٢٢٨/١. وشرح المفصل ١١٧/١. والخزانة ١٦/٣.  
(٢) هو محمد ابن السميع وأبو حيوة. ينظر: المحتسب ١٨٤/١، والبحر ٢٢٣/٣.  
(٣) البحر المحيط ٣/٢٢٢.  
(٤) الدر/٣/٦٤٨.  
(٥) معاني الأخفش ١/٢٣٥.  
(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٦/٢.  
(٧) الكشاف ص: ٢٣١.

## ٢ - ظاهرة التطابق.

يوجد في العربية أنواع مختلفة من التطابق، أدركها النحاة الأوائل وذكروها متفرقة في كتبهم، ومن أهم هذه الأنواع:

التطابق بين اللفظ ومعناه، والتطابق بين التركيب والموقف اللغوي، والتطابق بين أجزاء الجملة<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي أن النوع الأول من التطابق موضوع علم الصرف، وأن النوع الثاني موضوع علم البلاغة، أما النوع الثالث فهو موضوع علم النحو. وقد اتكأ عليه الفراء في بعض تحليلاته اللغوية كما سيأتي. والمطابقة فيه مكونة من خمسة أمور: العلامة الإعرابية، والضمائر من غيبة وخطاب وتكلم، والعدد، والنوع، والتعريف والتنكير<sup>(٢)</sup>.

ومن أهم هذه الأمور التطابق العددي<sup>(٣)</sup>، وهو الذي اعتمد عليه الفراء في تحليله لبعض التراكيب.

ومن ذلك ما ذكره في قول الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** **ر** **چ** **يونس: ٨٣**

قال الفراء: " قوله: **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** وإنما قال: **چر** وفرعون واحد؛ لأن الملك إذا ذكر بخوف أو بسفر أو قدوم من سفر ذهب الوهم إليه وإلى من معه؛ ألا ترى أنك تقول: قدم الخليفة فكثير الناس، تريد: بمن معه، وقدم فغلت الأسعار؛ لأنك تنوى بقدومه قدوم من معه. وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون وتحذف

(١) الظواهر اللغوية ص: ١٢٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص: ٢١١ - ٢١٢.

(٣) مقومات الجملة العربية ص: ١٣٦، وتقويم الفكر النحوي ص: ٢٠٢.



وجود هذه المطابقة. وقد جرى الفراء على ذلك فقد ذكر في قول الله تعالى: **چ پ**  
**پ پ ن ن چ المائدة: ٧١** أكثر من تخريج نحوي، قال: " يكون رفع الكثير من  
 جهتين؛ إحداهما أن تكرر الفعل عليها؛ تريد: عمى وصم كثير منهم، وإن شئت  
 جعلت **چ پ پ چ** فعلا للكثير؛ كما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَائِي النَّخِيلَ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

وهذا لمن قال: قاموا قومك. وإن شئت جعلت الكثير مصدرا فقلت أي ذلك كثير  
 منهم، وهذا وجه ثالث<sup>(٢)</sup>.

يتبين من هذا النص أن الفراء يجوز في هذه الآية ثلاثة أوجه إعرابية:

الوجه الأول: أن يكون قوله "كثير" مرفوعا بفعل محذوف تقديره "عمى وصم  
 كثير".

الوجه الثاني: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: "ذلك"، أي العمى والصم كثير  
 منهم.

الوجه الثالث: أن يكون فاعلا للفعل المذكور "عموا وصموا" على لغة من يطابق  
 الفعل مع الفاعل.

فالفراء قد جوز في الآية ثلاثة أوجه منها وجهان مبنيان على الحذف، والذي دعا  
 الفراء إلى استخراج هذين الوجهين وتجويزهما في هذا التركيب وجود المطابقة بين  
 الفعل وفاعله في الجمع.

(١) سبق تحريجه ص: ١٧٠.

(٢) معاني القرآن ١ / ٣١٦.









قال الفراء: "وفي قراءة عبد الله (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) وكلّ صَوَاب<sup>(١)</sup>، والعرب تضمّر الهاء في الذي وَمَنْ وَمَا، وتظهرها. وكلّ ذلك صواب".<sup>(٢)</sup>

فقول الفراء: "والعرب تضمّر الهاء في الذي وَمَنْ وَمَا" يشير إلى أمرين:

الأول: أن الأسماء الموصولة تقتضي ضمائر ترجع إليها من الجملة التي بعدها.

الثاني: أن الجملة المحتوية على اسم موصول تحتاج إلى ربط بين أجزائها، وهذا استعمال صريح من الفراء لظاهرة الربط في العربية.

ومن استعماله لهذه الظاهر تقديره للعائد المحذوف من جملة الصفة في قول الله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾

﴿البقرة: ٤٨﴾

قال الفراء: "فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكْرُهُمَا مرّة بالهاء وحدها ومرّة بالصِّفَةِ<sup>(٣)</sup> فيجوز ذلك؛ كقولك: لا تجزى نفس عن نفس شيئاً وتضمّر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئاً"<sup>(٤)</sup>.

فهو يرى أن المحذوف في هذه الآية يجوز أن يكون حرف الجر مع الضمير فيكون التقدير (واتقوا يوماً لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئاً)<sup>(٥)</sup>، ويجوز أن يكون المحذوف المحذوف هو الضمير وحده، وذلك بأن يكون الفعل قد وصل بنفسه إلى الضمير

(١) الفراء كوفي، وجلّ قراء الكوفة قرؤوا الآية من غير الهاء، فلذلك أملى الفراء معانيه على قراءة أهل الكوفة و أشار إلى القراءة الأخرى.

(٢) المعاني ٢ / ٣٧٧، وينظر: المعاني ١ / ٣٢٩.

(٣) أي مع الضمير المتصل بها، ويريد بالصفة هنا حرف الجر. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٧٤.

(٤) المعاني ١ / ٣١.

(٥) ولكن عند القول بحذف الجار والمجرور فإن حذفهما يكون دفعة واحدة من غير تدرج كما سبق بيانه في الفصل المختص بقواعد الحذف.

ثم حذف الضمير وحده وحيثئذ يكون التقدير ( لا تجزيه). وفي كلا الحالين فإن الحذف قد تناول الضمير الرابط بين أجزاء هذه الجملة، وبيان ذلك أن قوله: **چ** □ **چ** في هذه الآية نكرة وُصفت بالجملة التي بعدها ، وجملة الصفة لا بد لها من ضمير يربطها بالاسم الموصوف<sup>(١)</sup>، ولا يوجد ضمير ظاهر في الآية ، فوجب حينئذ تقدير ضمير محذوف ليكون هو الرابط بين جملة الصفة والاسم الموصوف.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ٩٥٣.

## الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بَلَغ الأمانة، وأدَّى الرسالة، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنني بعد هذه الرحلة المباركة التي أمضيتها في هذه الدراسة، وإنعام النظر في معاني القرآن، والوقوف عند معالجته المتصلة بظاهرة الحذف، أوجز أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث فيما يلي:

- ١- كشفت هذا البحث سبق الفراء في مجال المصطلح النحوي، حيث إنه أول من استعمل مصطلح (الجملة) بمعناه المتداول، كما تبين من هذه الدراسة.
- ٢- اعتنى البحث بإشارات النحاة لمصطلحي (الحذف)، و(الإضمار)، وقد انتهى الحديث في هذا الشأن إلى أن الاستعمال اللغوي لهذين المصطلحين مترادف، وقد ظهر ذلك جليا في استعمال الفراء كما تبين من هذه الدراسة.
- ٣- كشف البحث عن تعدد مصطلحات الفراء الدالة على الحذف من التركيب.
- ٤- كشف البحث عن تعدد الوسائل التي استعملها الفراء في تحليل التراكيب المحذوفة والترجيح فيما بينها، إذ شملت:
  - أ- التعبير بالمصطلح.
  - ب- التعبير باللفظ.

- ٥- أظهرت هذه الدراسة أن الفراء ذو أصالة في الرأي، ومنهج في الفكر، حيث خالف في عدد من المسائل الكسائي والكوفيين.
- ٦- بينت هذا البحث عددا من الآراء يمكن نسبتها إلى الفراء - في نظر الباحث - فيما يتعلق بظاهرة الحذف، وأبرزها:
- أ- أن العطف على معمولي عاملين ممتنع عند الفراء، خلافا لما نسبه إليه بعض العلماء، وبناء على ذلك فإنه يقدر خافضا في كل ما أوهم ذلك.
- ب- أن موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر هو النصب، وأن عامل النصب الفعل، خلافا لما توهمه ظاهر عبارة الفراء في بعض المواضع.
- ت- أن الفراء يجوز حذف حرف الاستفهام (هل)، خلافا لجمهور النحويين.
- ث- تجوز الفراء حذف الفاعل، خلافا لمن نفي عنه ذلك.
- ٧- كشفت هذه الدراسة عن اهتداء الفراء لعدد من الأغراض التي يؤديها الحذف من التركيب، ومن أبرزها:
- أ- التخفيف؛ إذ فيه تقليل للعناصر اللغوية، والوحدات التركيبية التي يصدرها المتكلم.
- ب- توافق الفواصل؛ إذ به يحدث التناغم الصوتي الذي تستريح إليه النفوس.
- ٨- بينت هذه الدراسة إدراك الفراء لما للحذف من أغراض ذات أثر في استكمال الدلالة الكلية؛ حيث إنه - في نظر الباحث - أول من عد الإيجاز من الأغراض البلاغية التي يؤمها المتكلم، وقد تبعه في ذلك البلاغيون.

٩- بينت هذه الدراسة القواعد التي اعتمد عليها الفراء في تقدير المحذوف،  
ومن أهمها:

أ- تقليل المحذوف ما أمكن.

ب- تقدير المحذوف موافقا للمذكور.

١٠- أظهر هذا البحث اهتمام الفراء إلى أثر التلوينات الصوتية المصاحبة  
للكلام في الكشف عن المحذوف.

١١- ظهر من نصوص الفراء المتعلقة بالحذف من التركيب أن المعنى عنده  
مرعيّ تمام الرعاية.

هذه أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة، فما كان فيه من صواب  
فمن الله اللطيف المنان، وما كان فيه من غير ذلك فمن نفسي والشيطان، وأسأل  
الله الكريم أن يستر الهفوة، وأن يعفو عن العثرة، وله الحمد أولا وآخرا، وظاهرا  
وباطنا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه  
إلى يوم الدين.



## الفهارس الفنية.

وتشمل:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ثالثاً: فهرس أقوال العرب.

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

خامساً: فهرس الأعلام.

سادساً: ثبت المصادر والمراجع.

سابعاً: فهرس المحتويات.



،۳۴۳	۵۱	البقرة	چ ق ف ج ج چ
۲۰۶	۵۸	البقرة	چ ن ن ن ن ن چ
۳۲۵	۶۰	البقرة	چ چ چ ی ت ت ت ت ت چ
۴۳۴	۶۷	البقرة	چ ه ه ه ه ه ع ع ع ع ع ک ک ک ک ک
،۱۱۸ ۱۲۰	۸۳	البقرة	چ و و و و و و و و و و و چ
،۶۸ ،۴۰۷ ،۴۱۲	۹۳	البقرة	چ د د د د د چ
۱۹۴	۱۰۲	البقرة	چ پ پ پ پ پ چ
۲۷۸	۱۲۷	البقرة	چ ا ب ب ب ب ب پ پ پ پ پ چ
۴۲۶	۱۳۵	البقرة	چ ا ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ چ

٦٤	١٣٦	البقرة	چ چ چ چ چ چ
٣٥٢	١٤٦ - ١٤٧	البقرة	چ پ پ پ پ پ ن ن ن ن ت چ
٤٦	١٤٧	البقرة	چ ن ن ت چ
١٩٥	١٥٤	البقرة	چ ا ب پ پ پ پ پ پ پ چ
٥٦ ، ٥٥ ، ٣١٢ ، ٣٦٥	١٦٥	البقرة	چ ک د گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ
٧٤	١٧١	البقرة	چ چ چ چ چ چ چ
٤٠٨	١٧٧	البقرة	چ پ پ پ پ ن چ
٦٦	١٧٧	البقرة	چ ن ن ن ن ط ط ط چ
٣٨٧	١٧٧	البقرة	چ چ چ چ چ چ چ چ چ
٢٨٧	١٧٨	البقرة	چ س ن ط ن ط ط چ

۱۶۸	۱۸۰	البقرة	چ و ی ی پ پ چ
۷۶	۱۸۴	البقرة	چک ک گ چ
۷۵	۱۸۵	البقرة	چ گ گ گ گ گ چ
۳۷۰	۱۸۵	البقرة	چ و و چ
،۸۲ ،۸۱ ،۲۶۲ ،۳۵۶ ،۳۵۸	۱۹۶	البقرة	چ □ □ □ □ □ □ ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ی ی ی ی چ □ □ □ □
۷۲	۲۱۵	البقرة	چ □ □ □ چ
،۳۰۲ ۳۹۷	۲۱۹	البقرة	چ □ □ □ □ □ چ
۲۱۵	۲۲۰	البقرة	چ ن ن ن چ
۲۸۷	۲۲۹	البقرة	چ ه ه ه ه ه چ

۱۰۴	۲۳۰	البقرة	چ □ □ □ □ □ چ
۲۹۸	۲۳۸	البقرة	چ ا ب ب ب ب چ
۱۴۴	۲۴۸	البقرة	چ و و و و ی ی پ پ د □ □ □ □ □ □ چ □ □ □
۶۶	۲۵۹	البقرة	چ □ □ □ چ
،۲۲۴ ،۴۲۰ ،۴۵۲	۲۸۲	البقرة	چ ک ک ک گ گ چ
۲۹۱	۲۸۵	البقرة	چ ئے ٹی چ
۱۹۷	۱۳	آل عمران	چ چ چ چ د د ت ت ت ت ڈ ڈ ژ ژ ر ر چ
۹۵	۱۵	آل عمران	چ و و و و و ی ی پ پ د د چ □ □
۴۵	۶۰	آل عمران	چ و و و چ

،۷۲ ،۵۳ ،۱۷۳	۱۰۶	آل عمران	چؤ ژ و و و چ
۳۷۳	۱۱۳	آل عمران	چھ ے ے ے ٹ ٹ ٹ چ
۱۷۴	۱۲۰	آل عمران	چ □ □ □ □ □ □ چ
۱۴۲	۱۴۶	آل عمران	چھ ے ے ے ٹ ٹ ٹ چ
۲۲۹	۱۶۲	آل عمران	چہ ہ ہ ہ ہ ے ے ے چ
۳۵۹	۱۶۹	آل عمران	چگ گ گ گ گ گ گ گ س چ
،۲۲۴ ،۴۲۰ ۴۵۲	۳	النساء	چگ گ گ گ چ
۴۴۷	۲۴	النساء	چپ پ پ پ چ
۲۹۸	۳۶	النساء	چس س س س س س س س س س چ

۲۱۸	۴۶	النساء	چ پ پ ن ن ن ن ن چ
۳۰۶	۵۳	النساء	چ ت ت ت ت ط چ
۲۴۶	۷۳	النساء	چ و و و و ی ی چ
۴۱۸	۸۱	النساء	چ ن ن ن ن ش ت ت ط ط ط ط چ
۶۱۲۸ ۱۳۰	۹۰	النساء	چ ه پ ه چ
۲۶۳	۹۲	النساء	چ پ پ پ ن ن ن چ
۱۳۷	۱۱۳	النساء	چ ژ و و و و ی ی چ
۳۸۹	۱۶۲	النساء	چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ی ی ی ی چ
۳۸۹	۱۶۲	النساء	چ □ □ □ □ چ
۲۰۶	۱۷۱	النساء	چ ق ق چ
۱۵۴	۱۷۶	النساء	چ چ چ چ ی ی چ



۵۸	۳۸	المائدة	چٹ نڈت چ
۲۸۷	۹۵	المائدة	چؤ ی ی پ پ د د □ □ چ □
۴۵۵	۱۹	الأنعام	چٹ نڈت ت ٹٹچ
۱۵۰	۲۳	الأنعام	چئ ئ ئ ٹ ٹ چ
،۵۶ ،۳۱۳	۲۷	الأنعام	چ □ □ □ □ □ □ □ چ
۱۳۵	۳۵	الأنعام	چ □ ی ی ی چ
،۳۱۱ ۳۶۶	۳۵	الأنعام	چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ □ □ □ □ □ □
۳۷۰	۷۵	الأنعام	چت ت ٹٹ ط ط ف چ
۱۸۸	۹۱	الأنعام	چ نڈت ت ٹٹ ط ط ف ف ف ف ف چ چ چ چ چ چ چ چ چ

۳۷۰	۱۱۳	الأنعام	چ پ ت ث ڈ ط چ
۱۸۵	۱۳۷	الأنعام	چے ٹی ٹی ٹی ٹی ٹی و و چ
۴۹	۱۴۶	الأنعام	چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ □
۱۵۵	۱۵۶	الأنعام	چ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ چ
۲۰۲	۲-۱	الأعراف	چ ا ب پ پ پ چ
۲۰۴			
،۱۴۲	۴	الأعراف	چ چ چ چ چ
،۱۴۵			
۳۹۸			
۳۰۳	۴۴	الأعراف	چ پ ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن چ
۶۳	۵۳	الأعراف	چ پ پ ن ن چ
،۳۴۳	۷۳	الأعراف	چ گ و و و و و و و و و و و و چ
،۳۴۴			

،۳۷۲			
،۳۹۶			
۳۹۷			
۱۷۹	۱۱۳	الأعراف	چ ط ط ه ه ه ه ه ه ه ه چ
۳۳۵	۱۵۰	الأعراف	چ ق ق ق ق ق ق ق ق چ
،۷۴ ،۵۸	۱۶۴	الأعراف	چ ن ن ن ن ن ن ن ن چ
۳۸	۱۹۳	الأعراف	چ و و و و و و و و چ
۵۹	۶۰	الأنفال	چ □ □ □ چ
۲۰۲	۱	التوبة	چ ا ب ب ب ب ب ب ب چ
۲۱۰			
،۲۱۵	۱۱	التوبة	چ گ گ گ گ گ گ گ گ چ
۴۵۳			
،۱۹۰	۱۱۱	التوبة	چ و و و و و و و و و و چ



۳۵۶			
۵۲	۳۳	یونس	چ □ □ □ □ □ □ چ □ □ □ □
۲۳۱	۳۷	یونس	چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ه ه ه ه چ
،۱۲۲ ۱۲۳	۵۸	یونس	چ گ گ گ گ گ گ چ
۱۳۵	۷۱	یونس	چ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ چ
،۵۰ ،۲۹۶ ،۳۷۵	۷۱	یونس	چ ٹ ٹ ٹ چ
،۱۶۹ ۳۹۱	۸۱	یونس	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ
،۴۴	۸۳	یونس	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ

٤٥٠			
٢٠٢، ٢٠٤	١	هود	چ گگ گ گ چ
١٠٤	٢	هود	چ ط ط ط ط چ
١٠٣	١٢	هود	چ ي ي ي ي د د چ □
٤٣٤	٢٧	هود	چ گ گ و و و و چ
٢٥٧	٤٥	هود	چ ي ي ي ي ي ي ي ي چ
٢٥٦	٤٦	هود	چ ا ب ب ب ب ب چ
٢٨٤	٦١	هود	چ □ □ □ □ چ
٢٦٤	٦٩	هود	چ و و و و و و چ
٦٤	١١٩	هود	چ ط ط ط چ
٤١٩	١٨	يوسف	چ ژ ژ چ

،۱۳۵ ۱۳۹	۲۷	یوسف	چئے ٹی ٹی ٹی ٹی وُ چ
۱۰۷	۳۱	یوسف	چف ف چ
،۴۵ ۳۲۷	۴۵ - ۴۶	یوسف	چت ت ت ت ت چ
۳۲۸	۴۶	یوسف	چ ت ت ت
۱۴۰	۷۷	یوسف	چو و و و و ی ی چ
۴۶	۷۷	یوسف	چ □ □ □ چ
۳۷۸	۷۹	یوسف	چا ب ب ب ب ب پ پ چ
،۴۸، ۴۴ ،۶۹، ۵۰ ،۱۵۴ ،۴۰۷	۸۲	یوسف	چگ گ چ

،٤٠٨			
،٤٥١			
،١٥٣	٨٥	يوسف	چ □ □ □ □ چ
٤٠١			
،١٩٣	١١١	يوسف	□ □ □ □ □ □ □ □ چ
٢٣١			چ □
٣٥٢	١	الرعد	چ اَب ب پ پ پ پ پ پ چ
			چ
٣٣٩	٣٠	الرعد	چ ط ط
،٣١٣	٣١	الرعد	چ چ چ چ چ چ چ چ چ
٣٣٩			
٥٦	٣٣	الرعد	چ □ □ پ پ و و و و ي ي پ پ چ
،١٩٠	٢ - ١	ابراهيم	چ ق ق ق ج ج ج چ
٣٨١			
٣٧١	٨	النحل	چ ت ت چ



۲۵۹	۹	النحل	چ ف ف ف ف چ
۳۴۹	۲۰	النحل	چ چ چ چ ی ی ت ت ٹ ٹ چ
۳۴۹	۲۱	النحل	چ ژ ژ ر ر چ
۳۰۸	۵۳	النحل	چ □ □ ی ی ی ی چ
۲۵۸	۸۱	النحل	چ چ چ چ چ چ چ چ
۳۰۸	۴۲	الإسراء	چ چ چ چ چ چ ی ی ت ت ٹ ٹ ٹ ٹ چ
۳۰۷	۷۳	الإسراء	چ و و و و ی ی پ پ □ چ □ □
۳۰۷	۷۴	الإسراء	چ □ □ چ
۳۰۷	۷۵	الإسراء	چ □ □ چ
۲۰۶	۲۲	الکھف	چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ ی ی چ
۱۷۱	۳۰	الکھف	چ گ گ گ گ ی ی گ گ گ گ گ گ گ چ
۲۵۶	۷۹	الکھف	چ گ گ گ چ



۳۵۵	۱۶	الأنبياء	چ چ چ چ چ چ چ چ
،۷۹ ۳۵۴	۱۷	الأنبياء	چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ چ
۳۰۸	۲۲	الأنبياء	چ و و و و و و و و چ □ □ □ □ □ □ □ □
۱۶۸	۳۴	الأنبياء	چ □ □ □ □ □ □ □ □
،۲۸۴ ،۳۴۳ ،۳۵۱ ،۳۷۲ ۳۹۶	۷۶	الأنبياء	چ چ
،۲۸۴ ،۳۴۳ ۳۹۶	۸۷	الأنبياء	چ ک ک ک ک ک ک ک ک چ ک ک ک ک ک ک ک ک چ ک ک ک ک ک ک ک ک چ ک ک ک ک ک ک ک ک

٤٠٤	١٨	الحج	چچچچچچچچچچ چچچچچچچچچچ چچ
١٤٤	٣٦	الحج	چہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ
٤٢٨	٧٧ - ٧٨	الحج	چگگگگگگگگگگ س س س س س س س س ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ
٤٢٨	٧٨	الحج	چہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ چ
٢٦٧	٢٠	المؤمنون	چققققققچ
١٠٤	٦٠	المؤمنون	چپپپپپچ
٣٠٧، ٣٠٨	٩١	المؤمنون	چپ پ پ پ پ پ پ پ پ ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت
٧٨، ٢١١	١	النور	چأبچ
٧٠،	١٠	النور	چ □ □ □ □ □ چ

٤٢٣			
٤٢٣	١٤	النور	چى كى گى گى گى گى گى گى گى گى گى چ
٤٢٣	٢٠	النور	چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ
٤٢٣	٢١	النور	چى تى تى تى تى تى تى تى چ
١٨٦، ٤٢١، ٤٥٣	٣٦ - ٣٧	النور	چ □ □ □ □ □ □ □ أ چ
٧٧	٥٨	النور	چ □ □ □ چ
١٤٧، ٢٢١	٢٠	الفرقان	چى وى وى وى وى وى وى چ □
١٠٣	٤١	الفرقان	چى گى گى وى وى وى وى
٣٤٠	١٣	الشعراء	چى وى وى وى وى وى

٤٣٥	٢٥ - ٢٦	الشعراء	چچ چچ پ پ ت ت ت ت ط ط چ
١٨٠	٤١	الشعراء	چ پ پ پ پ پ ت ت ت ت ت ت ت ت
٣٢٥	٦٣	الشعراء	چ ت ت ط ط ط ف چ
٣٤٤	١٢	النمل	چ □ □ □ ی ی چ
٢٤٤	٢٥	النمل	چ ق ق ق چ چ چ چ چ چ
٢٣٥، ٢٣٧	٣٥ - ٣٦	النمل	چ □ □ □ □ □ أ پ پ پ پ پ چ
٢٣٦	٣٧	النمل	چ ت ت چ
٢٨٠، ٤٧، ٤١٣	٦٠	النمل	چ گ گ گ
٣٤١	٣٤	القصص	چ و و و و ی ی پ پ د □ □ چ □ □ □
٢٢٩	٦١	القصص	چ ت ت ت ط ط ط ف ف ف

			چ
،۲۸۴	۱۶	العنكبوت	چ پ پ پ پ چ
،۳۴۳			
،۳۵۱			
۳۹۶			
۲۲۰	۲۲	العنكبوت	چ ی ی پ د د □ □ چ
۲۴۸	۴	الروم	چ ژ ژ و و و و چ
۱۵۵	۱۰	لقمان	چ ئ ئ ئ ئ ئ ئ چ
۴۹	۲۸	لقمان	چ □ □ □ □ □ □ □ چ
۲۰۲	۲-۱	السجدة	چ ا پ پ پ چ
۲۲۹	۱۸	السجدة	چ س س ئ ئ ئ چ
،۲۱۵	۵	الأحزاب	چ س س س س س چ
۴۵۳			
۱۳۵	۱۵	الأحزاب	چ □ □ □ □ □ ی ی ی چ
،۴۹	۱۹	الأحزاب	چ گ گ گ گ گ گ چ
۴۱۵			





	۷۹		
۴۴۲	۱۵۳	الصفات	چ پ پ پ □ □ چ
۲۰۳	۱	ص	چ ا ب پ پ پ چ
،۳۴۳ ۳۹۶	۴۵	ص	چ ق ق ق ق ق چ
۲۰۰	۴۶	ص	چ چ چ چ چ چ چ
۲۰۰	۴۹ - ۵۰	ص	چ د د گ گ گ گ گ چ
۲۰۰	۵۵ - ۵۶	ص	چ و و و و و و و و چ
۱۷۸	۶۳	ص	چ پ پ چ
۸۷	۸۴	ص	چ ا ب پ چ
،۲۲۸ ۳۷۶	۸	الزمر	چ و و و و و و و و چ
،۲۲۸ ،۳۶۹	۹	الزمر	چ پ پ پ □ □ □ □ □ □ چ □ □



۲۰۲	۲-۱	الشوری	چا پ ب چ
،۱۸۵ ۴۲۴	۳	الشوری	چ پ پ پ پ پ پ پ پ چ
۱۱۵	۱۱	الشوری	چ ن ن ن ن ن ن ن ن چ
،۱۷۸ ۴۴۳	۱۹	الزخرف	چ ع ع ن ن ن ن ن ن ن ن و و چ
۱۰۰	۳	الجاثية	چ پ پ پ پ پ چ
۱۰۰	۴	الجاثية	چ ط ط ط ط چ
،۹۴ ۱۰۰	۵	الجاثية	چ ق ق ق ق چ
۱۷۳	۳۱	الجاثية	چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ
،۱۷۶ ۴۴۱	۲۰	الأحقاف	چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ی ی چ





٦٤	٤٧	الحاقة	چ گ گ گ گ گ گ چ
٣١٥	١٦	الجن	چ ت ت ت ت ط ط ط چ
٣١٥	١٨	الجن	چ چ چ چ چ
١٥٨	٢	المزمل	چ پ پ چ
٤٠٤	٣-٢	المزمل	چ پ پ پ پ پ پ چ
١٥٧	٣	المزمل	چ پ پ پ پ چ
١٥٨، ٤٠٦	٤	المزمل	چ ن چ
١١٨	٦	المدثر	چ و و و و چ
٣٦٧	١	القيامة	چ ژ ژ ژ چ
٣٠٣	٤ - ٣	القيامة	چ گ گ گ گ گ گ چ گ گ چ
٣٨٢	٣٦ - ٣٧	النبأ	چ ت ت ط ط ط ط ط ط ط ط ط ط ط ط







۳۹۰	۴	المسد	چنگ گنگ چ
۲۱۳	۱	الإخلاص	چأب ب پ چ

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣٢٢	"ألستم تعرفون ذلك؟" قالوا: بلى، قال: "فإن ذلك"
١٨٠	"إنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ فَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟"
١٦٠	"تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ"
١٤٩	"ثوبي حجر"
١٦٠	"صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقِبَاءٍ، فِي سَرَوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَوِيلٍ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَوِيلٍ وَقِبَاءٍ، فِي تَبَّانٍ وَقَمِيصٍ، فِي تَبَّانٍ وَقِبَاءٍ"
١٥٦	"لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة"
١٨٠	"وإن زني؟، وإن سرق؟"
١٦٠	"يَا بُنَيَّةَ لَا يُعْرَنُكَ هَذِهِ الَّتِي أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهَا"

٢٤٦	"يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"
-----	---

ثالثا: فهرس أقوال العرب.

١٣٤	أتاني ذهب عقله
٢٨٠	أثعلبًا وتفرّ
٢٨٠	أعبدًا سائر الليلة
١٦٠	أعطه درهما درهمين ثلاثة
٢٧٥	أقمت ثلاثا ما أذوقهن طعامًا ولا شرابا
١٦٠	أكلت خبزًا لحمًا تمرًا
٢٤٥	ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدّقا علينا
١١٢	انطلق به الغور
٢٦٤ ، ٦٨ ، ٦١	التقينا فقلنا: سلام سلام، ثم تفرقنا
١١١	ذهبت الشام ذهبت الشام ذهبت السوق انطلقت الشام انطلقت السوق

	خرجت الشام
٣٧٨	سَقِيًّا لَكَ، وَرَعِيًّا لَكَ
١٣٤	فَأَصْبَحْتُ نَظَرْتُ إِلَى ذَاتِ التَّنَائِيرِ
٢٧٥	قَدْ كُنْتُ آتِيكَ كُلَّ يَوْمٍ طَلَعَتْهُ الشَّمْسُ
١٤٤	كَلِمَتِهِ فَوَهَّ إِلَى فِيِّ
٨٧	كَيْفَ أَصْبَحْتُ؟ خَيْرٍ
٨٨	لَا أَبُوكَ
٨٨	لَقِيْتَهُ أَمْسَ
٨٨	اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ، فَيَقُولُ الْجَبِيبُ: اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ؛
١٠١	مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً
٢١٩	مَا مِنْهُمْ مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي حَالِ كَذَا وَكَذَا
٨٨	مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَإِنْ لَا صَالِحًا فَطَالِحٌ

## رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

٢٤٩	عتي بن مالك العقيلي	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء
١١٥	ابن غادية السلمي	وزعتُ بكاهراوة أعوجيِّ إذا وُنتِ الرِّكاب جري وثابا
٢٨٠، ٤١٣	جرير	أعبداً حلَّ في شُعبى غريباً ألوماً لا أبالك واغترابا
٦٣	الأعشى	على أنّها كانت تأوّل حُبها تأوّل ربيعي السّقاب فأصبحبا
٢٩٤	أحد بني سعد	وما الدهر إلا منجّوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعذّباً
١٥٥	لم أهدت إليه	والمهرُ يأبى أن يزال مُلهبا
١٧٦	الكميت	طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
٤٣٩	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	إياك إياك المرء فإنه إلى الشرّ دعاءً وللشرّ جالب
١١١	ساعدة بن جؤية	لذنُّ بهزّ الكفّ يعسيل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

١٢	الفراء	لن تراني لك العيون بباب ليس مثلي يطيق ذل الحجاب يا أميرا على جريب من الأَرْض له تسعة من الحجاب جالسا في الخراب يحجب فيه ما رأينا إمارة في خراب
١٨٣	عمر بن أبي ربيعة	مَنْ رسول إلى الثريّا بأني ضِقت ذرعاً بهجرها والكتابِ
٦٨، ٢٢٧، ٢٦٤	العقيلي	فقلنا السلام فاتقت من أميرها فما كان إلا ومؤها بالحواجب
١٦٢، ٣٧٣	أبو ذؤيب الهذلي	عصيت إليها القلب إني لأمرها سميع فما أدرى أرشد طلابها
٢٨٠، ٤١٣	الطرماح	أجحفنا تميمياً إذا فتنة خبت وجبناً إذا ما المشرفية سلّت
١٩٧	كثير عزة	فكنتُ كذِي رجلينِ رجلٌ صحيحهُ ورجلٌ رمى فيها الزّمان فشلّت
٥٠، ٥٨	عبد الله بن الزبيري	ورأيت زوجك في الوغى متقلدا سيفاً ورمحا

١٥٣	تيم بن مقبل	فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْرَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الرَّنْدَ قَادِحُ
٢٩٠	لم أهدت إليه	إِنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيْرٌ وَأَشْبَا لَجْدِيْرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَّاحُ ل أَخُو النجدة: السلاحُ السلاح
١١٢	عتي بن مالك العقيلي	تَصِيْحُ بِنَا حَنِيْفَةٌ إِذْ رَأْتْنَا وَأَيَّ الْأَرْضِ تَذْهَبُ لِلصِّيَّاحِ
١٠٩	لم أهدت إليه	وَأَنَا النذير بجرة مسودة أبْنَاوْهَا مَتَكْنَفُونَ أَبَاهُمْ تصل الجيوش إليكم أقوادها حنقو الصدور وما هم أولادها
٢٦٨	لم أهدت إليه	هَزَيْتِ حُمَيْدَةَ أَنْ رَأَتْ بِي رُتَّةً وَفَمَا بِهِ قَصَمَ وَجِلْدُ أَسْوَدُ
٣٠٩	لم أهدت إليه	مَتَى تَوْخَذُوا قَسْرًا بظنة عامر وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ
١١٦	عامر بن الطفيل	لَقَيْنَا جَمْعَهُمْ صَبْحًا فَكَانُوا كَمِثْلِ الضَّانِ عَادَاهُنَّ سَيِّدُ
١٩٨	ذو الرمة	حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَجْمُ فِي غَلَسِ وَعُودِرِ الْبَقْلِ مَلُويٌّ وَمَحْصُودُ
١١٩	طرفه بن العبد	أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي
٢٥٤	الفرزدق	يَا مَنْ يَرَى عَارِضًا أَكْفَكْفُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ



١١٥	عنتر بن شداد	وترى بها الرّياتِ تخفُّ والقنا وترى العجاج كمثل بحرٍ مُزبدٍ
١٧٧	عمران بن حطان	فأصبحت فيهم آمنة لا كمعشر أتوني وقالوا من ربعة أو مضر؟
٩٤	النابعة الجعدي	فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا
١٠١	أبو دؤاد الإيادي	أكل امرئ تحسبين امرأً ونازٍ توقد بالليل نارا
٤٣٧	لم أهدت إليه	لما رأيت نبطاً أنصاراً شمّرت عن ركبتي الإزاراً كُنْتُ لها مِنَ النَّصارى جارا
٢٥٤	الأعشى	إلا علالة أو بُداهة سابع نهد الجزاره
١٣٦	زفر بن الحارث	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا
١٣٠	أبو صخر الهدلي	وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
٩٥	لم أهدت إليه	أتيت بعبد الله في القدّ موثقا فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر
٣٠٩	هدبة بن	إن العقل في أموالنا لا نضيق به ذراعاً وإن صبراً فنعرِف للصبر

	الخشرم	
١١٦	الخنساء	كَمِثْلِ اللَّيْثِ مُفْتَرِشٍ يَدِيهِ جَرِيءِ الصَّدْرِ رَبِّبَالِ سَبْطِرِ
٣٤٧، ٣٨٨	الخرنق بنت هفان	لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمَّ الْعَدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر
٢٤٥	الأحطل	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ
١٨٢	الأحطل	مَنْ شَارِبٍ مُرْبِحٍ بِالكَّاسِ نَادِمَنِي لَا بِالْحِصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَوَّارِ
٣١٥، ٣٣٩	امرؤ القيس	فَأَقْسَمُ لَوْ شِئْتُ أَتَانَا رَسُولَهُ سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا
١٥٥	القطامي	رَأَيْنَا مَا رَأَى البَصْرَاءُ مِنَّا فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تَبَاعَا
٢٥١	سويد بن كراع	أَكَابِدَهَا حَتَّى أُعْرَسَ بَعْدَ مَا يَكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعِيدَ فَأَهْجَعَا
٩٥	البعيث	أَلَا يَا لِقَوْمِ كُلِّ مَا حُمَّ وَقَعَ وَلِلطَيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعَ
١١٥	عنتره بن شداد	وَرُمِحِي السَّمْهَرِيُّ لَهُ سِنَانٌ يَلُوحُ كَمِثْلِ نَارٍ فِي يَفَاعِ

٢٦٨	لم أهدت إليه	ومن يأت مَمْشَانَا يَصَادِفُ غَنِيمَةً سِوَارًا وَخَلْخَالًا وَبُرْدٌ مُفَوِّفٌ
٢٠٠	معن بن أوس المزني	لعمرك ما نخلي بدارٍ مَضِيْعَةٍ وَلَا رُبُّهَا إِنْ غَابَ عَنْهَا بِخَائِفٍ وَإِنْ لَهَا جَارِينَ لَنْ يَغْدِرَا بِهَا رَبِيبُ النَّبِيِّ وَابْنُ خَيْرِ الْخَلَائِفِ
٣١٦	لم أهدت إلى قائله	أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ
٤٠٧	ذو الخرق الطهوي	حَسِبْتُ بُعْغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَوَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ
١٢٤	متمم بن نويرة	على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حر الوجه أو بيك من بكى
٤٤٨	جارية من مازن، أو شاعر من بني أسيد بن عمرو	يَأْيُهَا الْمَائِحُ دَلُوي دُونِكَا إِنْ رَأَيْتَ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
٢٧٣	لم أهدت إليه	يَارُبُّ يَوْمَ لَوْ تَنَزَّاهُ حَوْلَ أَلْفَيْتَنِي ذَا عَنَزٍ وَذَا طَوْلِ
١٢٤	أبو طالب، أو حسان بن ثابت، أو الأعشى	محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

١٧٧	حضرمي بن عامر	أَفْرُحْ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا
٣٦٠	ليبد بن ربيعة	حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
٢٩٤	مغلس الأسدي	وَمَا حَقَّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا
١٢٠	عامر بن جوين الطائي، أو امرئ القيس	فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله
٢٤٩	لم أهتد إليه	إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجِئْهَا مِنْ عَلٍّ
١٦٢، ٣٧٣	لم أهتد إلى قائله	أَرَاكَ فَلَا أَدْرِي أَهَمَّ هَمَمْتَهُ؟ وَذُو الْهَمِّ قَدِمًا خَاشِعَ مِتْضَائِلِ
١٩٨	العجير السلوي	إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَيْنِ شَامِتٌ وَآخِرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ
٢٧٤	أبو ثروان العكلي	يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظَلِّلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلِّهِ
٢٧٤	رجل من بني عامر	ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النهال نوافله

١٥٢	امرؤ القيس	فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
٢٤٦	امرؤ القيس	ويا رب يوم قد لهوت وليلة بأنسة كأنها خط تمثال
٣٨٩	أمية بن عائذ الهذلي	ويأوي إلى نسوة بائساتٍ وشُعثاً مراضيعٍ مثل السَّعَالِي
١٣٥	الفرزدق	وكنا ورتناه على عهد تبع طويلاً سواريه شديدا دعائمه
١٤٩	ذو الرمة	إذا هممت عيني لها قال صاحبي بمثلك، هذا، لوعةٌ وغرامٌ؟
٣٨٥	الأخطل	ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا زانٍ ولا محروم
٣٨٧	لم أهدت إليه	إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمام وليثَ الكتيبةِ في المزدحمِ وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمور بذاتِ الصليلِ وذاتِ اللجمِ
١٩١، ٣٨٥	المخبل السعدي	وثريكٌ وجهاً كالصحيفةِ، لا ظمانٌ مختلجٌ، ولا جهمٌ كعقيلةِ الدرِّ استضاءَ بها محرابِ عرشِ عزيزها العجمِ
٢٧٤	لم أهدت إلى قائله	قد صبَّحتُ صبَّحها السَّلامُ بِكَبِدٍ خالطها سنامُ في ساعةٍ يُحِبُّها الطَّعامُ

٣١٦	المسيب بن علس	فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لنا يوم من الشر مظلم
١٣٥	زهير بن أبي سلمى	وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتقدم
٢٢٠	حكيم بن معية الربعي التميمي، أوحيد الأرقط، أو أبو الأسود الحماني	لو قلت ما في قومها لم تيشم يَفْضُلُها في حسب وميسم
١٦١	لم أهتد إلى قائله	كيف أصبحت كيف أمسيت مما يَغْرُسُ الوُدَّ في فؤاد الكَرِيم
٢٥٢	عبد الله بن يعرب، أو يزيد بن الصعق	وساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً أكاد أعصُّ بالماء الحميم
١٢٣	لم أهتد إلى قائله	لتقم أنت يا بن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا
١٦١	لم أهتد إلى قائله	ضربا طلخفا في الطلى سخينا

٢٤٦	جرير، أو بشار بن برد	يا حَبْدًا جبلُ الرِّيانِ من جبلٍ وحبّذا ساكنُ الرِّيانِ مَنْ كانا
٤٣٧	لم أهدت إليه	فإياك المَحايين أن تحينا
١٢٤	الأعشى	فقلت ادعي وأدع فإن أندى لصوت أن ينادي داعيان
١٦٩	حسان بن ثابت، أو عبد الرحمن بن حسان، أو كعب بن مالك	مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشُّرُّ بالشُّرِّ عند اللهُ مثلان
١٩٤	هدبة بن الخشرم	ولست بشاعر السفساف فيهم ولكن مدره الحرب العوان
٢٥٨، ٣٧٤	المثقف العبدى	وما أدري إذا يَمَّت وجهها أريد الخير أيُّهما يليني أألخير الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي لا يأتليني؟
١٧٤	سوار بن مضرب السعدي	فإن كان لا يُرْضِيكَ حتى تردني إلى قطري لا إخالكَ راضيا

## خامسا: فهرس الأعلام.

الصفحة	العلم	م
١٤٧، ١٣٢	ابن أبي الربيع	.١
٣٦٠، ٣٥٨، ٢٠٦	ابن أبي عيلة	.٢
٤٠٤، ٢٥٤، ٢٣٩، ١٦٤، ١٥٩، ١٢٦، ١٠١	ابن الحاجب	.٣
٤٤٦، ٢٢٢، ٢٢١، ١٧٥، ١٧٢، ٩٨	ابن السراج	.٤
	ابن السراج	.٥
٢٧٠، ٢٦٩، ٢٤٤، ٢٤١، ١٧٦، ١٢٩، ١٠١، ٩٥	ابن الشجري	.٦
٤٣٦، ٤١٦، ٤١٥، ٣٩٩، ٣٠٩، ٣٠٨، ٢٧٣، ٢٧١		
٣٠، ٢٩، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩	ابن النديم	.٧
١٦٠، ١٥٦	ابن حبان = محمد بن حبان بن أحمد	.٨
٣٦٠، ٢٩٨، ٢٦٦، ٦٢	ابن خالويه	.٩
٣٠٠، ١٣٣، ١١٣	ابن خروف	.١٠
٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ١٩	ابن خلكان	.١١
١٣٣	ابن درستويه	.١٢
١١٢	ابن دريد	.١٣
١٧٧	ابن ذكوان	.١٤
٢٥	ابن رشيق	.١٥
٣٥٠، ١٩٣، ١٨٥، ١٨٤، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٤، ١٤٢	ابن عامر	.١٦
٤٥٢، ٤٢٠، ٣٨٢، ٣٨١		
٣٦٥، ٣١١، ٢٧٦، ٢٥٥، ٢٣٣، ٢٠٧، ٩٢	ابن عباس	.١٧
٣٨٩، ٣٥٦، ٣٢٥، ٣٠٠، ٢٩٦، ٢٥٤، ١٥٩، ١٣٣	ابن عصفور	.١٨



الصفحة	العلم	م
٤٠٤ ، ٢٢٤ ، ١٥٨	ابن عطية	.١٩
٣٥٩ ، ٢١٢ ، ١٤٧ ، ١٣٨ ، ١٠٩	ابن عقيل	.٢٠
٦٣ ، ٥٢	ابن فارس	.٢١
٣٥٠ ، ٣٣٤ ، ١٨٩ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٤٢ ٤٥٢ ، ٤٢٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨١	ابن كثير المكي	.٢٢
٢٧٦	ابن كثير المفسر	.٢٣
٢٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٣٤ ، ١٤٩ ، ١١٧ ، ١٠٥ ، ٩٩ ، ٣٧ ٤٣٨ ، ٣٢٢ ، ٢٥٤	ابن مالك	.٢٤
١٢١	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود	.٢٥
٢٣٤	ابن مضاء	.٢٦
١٧٥ ، ١٦٤ ، ١٥٧ ، ١٤٨ ، ١٢٦ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، ٣٧ ٤١٥ ، ٤١٣ ، ٤١١ ، ٣٩٩ ، ٣٢٨ ، ٣١٦ ، ٢٣٧ ، ٢٠٢ ٤٢٠	ابن هشام	.٢٧
٢٢	ابن ولاد	.٢٨
٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٣١	ابن يعقوب المغربي	.٢٩
٢٤٤ ، ٢٤١ ، ٢٢٢ ، ١٧٦ ، ١٧٢ ، ١٣٠ ، ١٢٤ ، ٣٦ ٣١٥ ، ٢٨٨ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ ٤٥٥ ، ٤١٤ ، ٣٢١	ابن يعيش الحلبي	.٣٠
١٩٢ ، ١٧٦ ، ١٣٥ ، ١٣٠ ، ١١٠ ، ٣٣ ، ٢٩ ، ٢٨ ٣٨٦ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٢٩٦ ، ٢٤٧ ، ٢٢٤ ، ٢٠٤	أبو البركات الأنباري	.٣١
٣٥٠ ، ٢٣٠ ، ٢٢٤ ، ١٩٠ ، ١٨٨ ، ١٥٨ ، ١٢٢ ، ٤٨ ٤٥٥ ، ٤٣٠ ، ٤٠٤ ، ٣٥٩	أبو البقاء العكبري	.٣٢
٤٨	أبو البقاء الكفوي	.٣٣
٣٣٣ ، ٣٠٦ ، ٢٨٠ ، ٢٥٩	أبو السعود	.٣٤
٢٧١ ، ٢٥٤ ، ٢٤٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ١٧٨ ، ١٠٥ ، ٣٦ ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٣٦٨ ، ٣٤٨	أبو الفتح ابن جني	.٣٥

الصفحة	العلم	م
٣٦٠، ١٨٤، ٧٧، ١٤	أبو بكر بن عياش = شعبة	.٣٦
٢٤٤، ٢٢٤، ١٤٢	أبو جعفر المقرئ	.٣٧
١٥، ١٣، ١١	أبو جعفر الرؤاسي	.٣٨
١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٤، ١٧١، ١٥٥، ١٣٥، ١٣٣، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٦٠، ٣٧٤، ٤١٢، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٤٢	أبو جعفر النحاس	.٣٩
١٤	أبو حنيفة	.٤٠
١٦٤، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٤، ١٣٩، ١٣٦، ١٣١، ٧٦، ٣٢٢، ٣٢١، ٣١٦، ٣٠٨، ٢٤٤، ٢٠٦	أبو حيان	.٤١
٢٩٧	أبو حيوة	.٤٢
١٨٠	أبو ذر	.٤٣
٩٢	أبو صالح	.٤٤
١٨	أبو طلحة الناقط	.٤٥
١٨٥، ١١٤	أبو عبد الرحمن السلمى	.٤٦
١٣٥، ١١٨، ١٧، ١٦	أبو عبد الله الطوال	.٤٧
١٩٩، ١٧، ١٥	أبو عبيد القاسم بن سلام	.٤٨
٢٠٦، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٨١، ٦٣	أبو عبيدة معمر بن المثنى	.٤٩
٢٤٤، ٢٤١، ١٨٠، ١٦٩، ١٥٤، ٩٣، ٦٢، ٢٣، ٤١٦، ٣٥٩، ٣١٢، ٢٧٧	أبو علي الفارسي	.٥٠
٣٨٢، ٣٨١، ٣٣٤، ٢٤٣، ١٨٤، ١٦، ١٥	أبو عمرو	.٥١
٣١٦، ٢٩٤، ٤١، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦	أبو منصور محمد الأزهرى	.٥٢
٣٤٦، ٢٦٥، ٢٥٥، ٢٤٣، ١٢١، ١٢٠، ١١٨	أبي بن كعب	.٥٣
١٣	الأحمر	.٥٤

الصفحة	العلم	م
٩٤، ٩٨، ١١١، ١١٧، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٦، ٤٤٨	الأخفش	.٥٥
٤١	إسماعيل بن حماد الجوهري	.٥٦
٩٩، ١١٤، ١٤٩، ١٥٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٩، ٢٣٤، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٩٨، ٤٤٧	الأشموني	.٥٧
٦٣، ٢٥٤	الأعشى	.٥٨
٣٣٣	الآلوسي	.٥٩
١٢٢	أنس بن مالك	.٦٠
٤٣٨	بدر الدين ابن مالك	.٦١
٢٨١	البطليوسي	.٦٢
٢٥٨، ٢٧٦	البعوي	.٦٣
٤١٧	بهاء الدين ابن النحاس	.٦٤
٢٥٩، ٣٣٣	البيضاوي	.٦٥
١٧٦، ٣٣١، ٣٤١	التفتازاني	.٦٦
١٣٢	تقي الدين النيلي	.٦٧
١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٩٥، ١٠٩، ١٣١، ١٣٥، ٢٧٣، ٤٠٦، ٤١٥	ثعلب	.٦٨
١٣	ثمامة بن الأشرس	.٦٩
٢٠٤، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٦، ٢٨٠، ٣٣٣، ٤١٢	جرير	.٧٠
١٣٠، ١٣٣، ١٣٩	الجزولي	.٧١

الصفحة	م	العلم
١٤، ١٥، ٣٠، ٧٦، ٩٤، ١١٧، ١٢٣، ١٧٨، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٧٣، ٢٩٦، ٣٥٤، ٤١٦، ٤٣٩	.٧٢	الحسن البصري
٣٠	.٧٣	الحسن بن سهل
٣٠، ٧٧، ٣٦٠	.٧٤	حفص
١٥، ١٠٠، ١٤٢، ١٥٠، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٣، ٢٤١، ٣٣٤، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٥٤	.٧٥	حمزة
٢٦، ٢٩٤، ٣١٦	.٧٦	خالد الأزهري
٣٤١	.٧٧	الخطيب القزويني
٥٦، ٨٨، ١٠٥، ١٦٤، ١٧١، ٢٤٩، ٣١٢، ٣١٦	.٧٨	الخليل بن أحمد
١١	.٧٩	الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان
٢٧٦	.٨٠	الرازي
٥٢، ٥٣، ٦١، ٤٠٧	.٨١	الراغب الأصفهاني
٤٨، ٨٨، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٢، ١٦٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٠٠	.٨٢	الرضي
٩٣، ٤٢٦	.٨٣	الرماني
٨٨، ٨٧	.٨٤	رؤية
٤١، ١١٣، ٢٧٤	.٨٥	الزبيدي
١٠٧، ١٢٠، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٥٩، ٤٠٤، ٤١٥	.٨٦	الزجاج
٣٣٠، ٤١٣	.٨٧	الزركشي
٣٦، ٤٠، ١٠٠، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٨، ١٨٠، ٢٢٤، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٥٦، ٤١٩	.٨٨	الزمخشري

الصفحة	العلم	م
١٧٨ ، ١٥	الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب	.٨٩
٢٥١	زياد بن معاوية ( النابغة الذبياني )	.٩٠
١٢٢	زيد بن ثابت	.٩١
٤٣٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ١٩٢	زيد بن علي	.٩٢
٩٢ ، ١٥	سفيان بن عيينة	.٩٣
٣٤ ، ٣٣ ، ١٨ ، ١٧	سلمة بن عاصم	.٩٤
٢٩٤ ، ٢٩٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٢٤ ، ٢٠١ ، ١٧٩ ، ٩٩	السمين الحلبي	.٩٥
٣٦٢		
١٥٧ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٦	السهيلي	.٩٦
٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٢١ ، ١٦	سيبويه	.٩٧
١٠٨ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٨ ، ٦٢ ، ٥٩		
١٠٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧١		
٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢١٨ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٨٥ ، ١٧٥ ، ١٧٤		
٣١٦ ، ٣١٢ ، ٣٠٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٥٤		
٤٣٧ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٤١٣ ، ٣٨٩ ، ٣٧٢ ، ٣٥٧ ، ٣٢٨		
٤٤٣		
٣١٢ ، ٢٢٢ ، ١٦٩ ، ٩٣ ، ٢١	السيرافي	.٩٨
١٦٤ ، ١٥٧ ، ١٤٧ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ١٢	السيوطي	.٩٩
١٥	الشافعي	.١٠٠
٢٠٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ١٨١ ، ١٥٥ ، ١١٢ ، ٦٣ ، ٥٠	الطبري	.١٠١
٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢١٢		
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٢٨٩		
٤٣٦ ، ٤٣٠ ، ٤٠٧ ، ٣٨٧ ، ٣٧١ ، ٣٦٥ ، ٣٥٦		
١٨٤ ، ١٧٨ ، ١٤٢ ، ٧٧ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٤	عاصم	.١٠٢
٤٤٢ ، ٤٢٠ ، ٣٨٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٠ ، ٢٦٦ ، ٢٤١ ، ١٨٥		
٤٥٤ ، ٤٥٢		
١٢١ ، ١١٦	عامر بن الطفيل	.١٠٣

الصفحة	م	العلم
٣٣٣، ٣٣٠، ٢٩٧	١٠٤	عائشة
٣١٦، ٢٢١، ١٧٦، ٢٨، ٢٣، ٢٠	١٠٥	عبد القادر البغدادي
٣٤١	١٠٦	عبد الله بن محمد (ابن سنان الخفاجي)
١٢٣، ١٢٢	١٠٧	عثمان بن عفان - ؤ -
٢٥٠، ٢٤٨، ١١٢، ٦٨	١٠٨	العقيلي
١٦٠	١٠٩	عمر بن الخطاب - ؤ -
٣٠	١١٠	عمر بن بكير
١٣٣	١١١	عمر بن محمد الشلوبين = الشلوبين
٢٩٠، ٢٣٠	١١٢	عيسى بن عمر المقرئ
١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٨، ٦، ٥، ٤	١١٣	الفراء
١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦		
٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤		
٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧		
٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤		
٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١		
٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤		
١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣		
١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨		
١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١		
١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢		
١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥		
١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩		
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩		
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩		
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧		
٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨		
٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩		
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩		
٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠		
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١		
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١		

## الصفحة

## م العلم

٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠،  
 ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩،  
 ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧،  
 ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧،  
 ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩،  
 ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩،  
 ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨،  
 ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩،  
 ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧،  
 ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦،  
 ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥،  
 ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤،  
 ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٦،  
 ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧،  
 ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩،  
 ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٩،  
 ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧،  
 ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦،  
 ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤،  
 ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩

٩٠

١١٤ . الفرزدق

٤٤، ٤٥، ١٤٩، ٣٢٦، ٣٤٣، ٤٣٤، ٤٥٠

١١٥ . فرعون

١٨١، ٢١٢، ٢٤٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠

١١٦ . القرطبي

١٩، ٢٨

١١٧ . القفطي

١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٦٨، ٩٨، ١٠٤، ١١٢،  
 ١٣٤، ١٤٩، ١٧٤، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٢، ٢٣٤، ٢٦٤،  
 ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٨٨

١١٨ . الكسائي

٩٢

١١٩ . الكلبي

١٢، ٣٠

١٢٠ . المأمون

٣٩، ١١٧، ١٤٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٦،  
 ٢٥٤، ٢٨٨، ٢٩٥

١٢١ . المبرد

الصفحة	م	العلم
١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣٢، ٣٣	١٢٢	محمد بن الجهم السمرى
١٤	١٢٣	محمد بن الحسن
٢٧، ٣٣، ١٣٥، ٢٤٧، ٣٤٨	١٢٤	محمد بن القاسم الأنبارى
١٢٩، ٢٥٤	١٢٥	المرادى
٤٨	١٢٦	مظهر الدين الرضى
١٥	١٢٧	معاذ الهراء
١٨	١٢٨	المعتز
١١، ١٢، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٤٣٠	١٢٩	مكى
١٣٢	١٣٠	الموصلى
١٥٩، ٢٤١، ٢٤٦	١٣١	ناظر الجيش
١٤٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٩، ٢٦٦، ٣٣٤، ٣٨١، ٣٨٢	١٣٢	نافع
٣٣٣	١٣٣	النيسابورى
١٤	١٣٤	هناد بن السرى
١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩	١٣٥	ياقوت الحموى
١٢٢، ١٢٣، ١٤٢	١٣٦	يعقوب الحضرمى
١٩، ٣٠، ١٢٤	١٣٧	يعقوب بن إسحاق ابن السكيت
١٦، ٤٤، ٥٠، ٥٢، ٨١، ٨٨، ٩٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٦٩، ٢٣٠، ٢٦١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٩	١٣٨	يونس بن حبيب البصرى



## سادسا: ثبت المصادر والمراجع.

أولاً- الكتب المخطوطة:

١- المكمل شرح المفصل لمظهر الدين الرضي إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية - برقم ١٦٧٩٧-١.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

١- آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية: جمعا ودراسة، صلاح عبدالله بوجليح، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٤-١٤٢٥ هـ.

٢- تعقبات الزجاج على الفراء، عادل علي منصور الصراف، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف ١٤٢١ هـ.

٣- دلالة السياق، ردة الله الطليحي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٨ هـ.

٤- شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شبيبة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٤ هـ.

٥- الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي: من أول سورة المدثر إلى نهاية سورة الفجر، دراسة وتحقيق صلاح سالم باعثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢١ هـ.

٦- النشر في القراءات العشر لمحمد الجزري: من باب فرش الحروف إلى آخر الكتاب، تحقيق ودراسة: محمد الشنقيطي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٥هـ.

### ثالثاً- الكتب المطبوعة:

١- ابن جني النحوي، د/ فاضل صالح السامرائي، الأردن: دار عمار، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د/ أحمد مكى الأنصاري، القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سنة ١٣٨٤هـ.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض: طبع دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد البناء، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد البناء، تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت: دار الندوة.

٦- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.

- ٧- الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- ٨- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٩- أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ١٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد الحنفي، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، الرياض: مكتبة الرياض.
- ١٢- أساس البلاغة، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣- أساس البلاغة، جار الله محمود الزمخشري، طبع دار صادر، ١٣٨٥هـ.
- ١٤- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م.
- ١٥- أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ١٦- الأسس المنهجية للنحو العربي، د/ حسام أحمد قاسم، مصر: دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٧- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: د/ عبدالعال سام مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٨- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٩- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، يوسف بن سليمان الشنتمري، بيروت: دار الآفاق، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.
- ٢٠- إصلاح المنطق، يعقوب ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، مصر: دار المعارف.
- ٢١- الأصمعيات، عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ٢٢- الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس، مصر: مكتبة نهضة مصر.
- ٢٣- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، د/ أحمد سعد محمد، مصر: مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٤- أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

- ٢٥- أصول النحو، د/ محمد عيد، مصر: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٦- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/ تمام حسان، مصر: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٧- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- ٢٨- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، د/ عائشة عبدالرحمن بنت الشاطي، مصر: دار المعارف، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- ٢٩- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، تحقيق: أحمد صقر، مصر: دار المعارف.
- ٣٠- الإعجاز اللغوي في القصة القرآنية، محمود السيد حسن مصطفى، مصر: مطبعة مؤسسة الشباب الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- ٣١- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبدالله الحسين ابن خالويه، تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٢- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٣٣- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مصر: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ٣٤- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٥- إعراب القرآن، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: د/ فائزة عمر المؤيد، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٦- الأعلام، خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩ م.
- ٣٧- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، بيروت: طبع مؤسسة جمال للطباعة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ٣٨- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تصحيح: أحمد الشنقيطي، طبع مطبعة التقدم.
- ٣٩- الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبدالله عمر إبراهيم.
- ٤٠- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، عبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ م.
- ٤١- الإقليد شرح المفصل، أحمد الجندي، تحقيق: محمود الدراويش، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٤٢- الألفاظ، يعقوب ابن السكيت، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

- ٤٣- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق: فخر صالح  
قدارة، بيروت: دار الجيل، وعمان: دار عمار، ١٤٠٩ هـ.
- ٤٤- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي، تحقيق ودراسة: محمود  
الطناحي، مصر: مكتبة الخانجي.
- ٤٥- الأمالي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب،  
تحقيق: د/ عدنان صالح مصطفى، قطر: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م.
- ٤٦- الأمالي، أبو علي القالي، بيروت: دار الكتب العلمية مصورة عن  
طبعة دار الكتب المصرية.
- ٤٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين علي القفطي، تحقيق:  
محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٩ م.
- ٤٨- الأنساب، عبدالكريم بن محمد السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر  
البارودي، بيروت: دار الفكر ودار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبدالرحمن الأنباري،  
تحقيق: جودة مبروك، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
- ٥٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبدالرحمن الأنباري،  
تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
- ٥١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله البيضاوي، تحقيق:  
محمد عبد الرحمن مرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

- ٥٢- أنيس الجلساء بشرح ديوان الخنساء تحقيق: لويس شيخو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية ١٨٩٦م.
- ٥٣- أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- ٥٤- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف الزبيدي، تحقيق: د/ طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٥٥- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٥٦- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٧- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، بيروت: إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٨- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٩- بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي، د/ فاخر الياسري، الأردن: دار الحامد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٦٠- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: مكتبة دار التراث.



- ٦١- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦٢- بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٦٣- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبدالرحمن حسن الميداني، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٤- البلاغة العربية فنونها وأفنائها علم المعاني، فضل حسن عباس، بيروت: دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٦٥- بناء الجملة العربية، د/ محمد حماسة عبداللطيف، مصر: ط دار غريب، ٢٠٠٣ م.
- ٦٦- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس، أبو عمر بن عبدالبر، تحقيق: محمد مرسي الخولي، بيوت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.
- ٦٧- البيان في روائع القرآن، د/ تمام حسان، مصر: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩ م.
- ٦٨- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد، مصر: الهيئة المصرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م.
- ٦٩- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- ٧٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٧١- تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٧٢- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: د/ عبد الفتاح الحلو، مصر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٧٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٧٤- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٧٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د/ عبدالفتاح الحموز، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٧٦- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، مصر: دار التراث، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٧٧- التبصرة في القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب، تحقيق: محمد الندوي، الهند: المطبعة السلفية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٧٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- ٧٩- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- ٨٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، يوسف بن سليمان الشنتمري، مصر: المطبعة الأميرية بولاق بهامش كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- ٨١- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبدالله محمد الذهبي، الهند: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الطبعة الرابعة، ١٣٨٨هـ.
- ٨٢- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هندراوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٨٣- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د/ الطيب البكوش، تونس: المطبعة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.
- ٨٤- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة د/ رمضان عبدالنواب، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٨٥- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: د/ محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٨٦- التفسير البسيط، أبو الحسن علي الواحدي، الجزء الرابع والعشرون تحقيق: د/ نورة الورثان، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٠هـ.
- ٨٧- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: محمود حسن، طبع دار الفكر، ١٤١٤هـ.

- ٨٨- التفسير الكبير، محمد بن عمر الفخر الرازي، بيروت: دار الفكر  
الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٨٩- تقويم الفكر النحوي، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب  
٢٠٠٥م.
- ٩٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف  
المعروف بناظر الجيش، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخرون، مصر: دار السلام،  
الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٩١- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، الموفق محب الدين أفندي،  
طهران: مطبعة انتشارات افتاب.
- ٩٢- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،  
تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة.
- ٩٣- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: د/ رياض  
زكي قاسم، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٤- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبدالسلام  
هارون، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٩٥- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد  
عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربى، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ٩٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم  
المرادى، تحقيق: د/ عبدالرحمن علي سليمان، مصر: طبع دار الفكر العربى، الطبعة  
الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٩٧- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: رسالة النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: محمد خلف أحمد ود/ محمد زغلول سلام، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

٩٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، مصر: دار ابن تيمية، الطبعة الثانية.

٩٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د/ عبدالمحسن التركي، مصر: دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٠- الجامع الصغير، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠١- الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، لبنان: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٠٢- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، الطبعة الثانية.

١٠٣- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، مصر: مكتبة دار الشعب.

١٠٤- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا الجريري النهرواني، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ١٠٥ - الجمل، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبدالغني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٠٦ - الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د/ فاضل السامرائي، الأردن: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٠٧ - جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، بيروت: طبع دار صادر مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤هـ.
- ١٠٨ - جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د/ رمزي بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٠٩ - الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١١٠ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري، مصر.
- ١١١ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مصر: مطبعة المشهد الحسيني.
- ١١٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، مصر: فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ١١٣ - حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبع مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- ١١٤ - الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١١٥ - الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى أبو شادي، مصر: مكتبة القرآن.
- ١١٦ - الحذف في الأساليب العربية، د/ إبراهيم رفيده، ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ١١٧ - الحذف والتقدير في النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ١١٨ - الحماسة البصرية، صدر الدين بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- ١١٩ - الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: عبدالله عبد الرحيم عسيان، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٢٠ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، بيروت: دار صادر.
- ١٢١ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- ١٢٢ - خصائص التراكيب، د/ محمد محمد أبو موسى، مصر: مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٢٣- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د/ عبدالعظيم المطعني، مصر: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: طبع عالم الكتب.

١٢٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٦- دراسات في اللسانيات العربية، د/ عبدالحميد السيد، الأردن: دار الحامد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٢٧- دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، لبنان: دار الشرق العربي، الطبعة الرابعة.

١٢٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د/ عبدالحالق عزيمة، مصر: مطبعة السعادة.

١٢٩- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، د/ مختار أحمد ديرة، دمشق: دار قتيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم، الكويت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣١- الدلالة والتفعيد النحوي: دراسة في فكر سيويه، د/ محمد سالم صالح، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.



- ١٣٢- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، مصر: مطبعة محمد صبيح، الطبعة السادسة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ١٣٣- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد شاكر، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م.
- ١٣٤- ديوان أبي طالب، تحقيق: د/ محمد التوبخي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٣٥- ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٣٦- ديوان الأعشى، تحقيق: محمد حسين، ١٩٥٠م.
- ١٣٧- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٣٨- ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: أحمد بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٣٩- ديوان الخرنق بنت هفان، تحقيق: حسين نصار، مصر: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ١٤٠- ديوان الخوارج، جمع وتحقيق: د/ نايف معروف، الأردن: دار المسيرة الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٤١- ديوان الطرماح، تحقيق: د/ عزة حسن، بيروت: دار الشرق العربي الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ١٤٢- ديوان الفرزدق، شرح وتقديم: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٤٣- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.
- ١٤٤- ديوان الكميت، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٤٥- ديوان المثقف العبدى، تحقيق: حسين كامل الصيرفي، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٤٦- ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤٧- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ١٤٨- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ١٤٩- ديوان الهذليين، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ١٥٠- ديوان امرئ القيس بشرح السكري، تحقيق: أنور أبو سويلم ومحمد الشوابك، الإمارات العربية المتحدة: دار زايد، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٥١- ديوان امرئ القيس، تحقيق: حسن السندوي، مصر: مطبعة الاستقامة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
- ١٥٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق: مصطفى عبدالشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م.
- ١٥٣- ديوان بشار بن برد، تحقيق وشرح: الطاهر بن عاشور، تونس: دار سحنون ومصر: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٥٤- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٥٥- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٦م.
- ١٥٦- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبدالرحمن مصطاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٥٧- ديوان طرفة، تحقيق: محمد مهدي ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٥٨- ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٥٩- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق وجمع: محمد جبار المعبيد، بغداد: شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، ١٩٦٥م.
- ١٦٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، طبع دار صادر.

- ١٦١ - ديوان عنتر، بيروت: مطبعة الآداب، ١٨٩٣م.
- ١٦٢ - ديوان كثير، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٦٣ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بيروت: دار صادر.
- ١٦٤ - ديوان هذبة بن الخشرم، تحقيق: يحيى الجبوري، الكويت: دار القلم الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٦٥ - الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسي، دراسة وتحقيق: د/ محمد إبراهيم البناء، مصر: دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٦٦ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د/ أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٦٧ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألويسي، مصر: مكتبة دار التراث.
- ١٦٨ - الزاهر في معاني كلام الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: الشريبي شريدة، مصر: دار الحديث، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٦٩ - الزاهر في معاني كلام الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٧٠ - الزمن في النحو العربي، د/ كمال إبراهيم بدري، الرياض: طبع دار أمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- ١٧١- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد ابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.
- ١٧٢- سر الفصاحة، عبدالله ابن سنان الخفاجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٧٣- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٧٤- سنن أبي داود، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار القبلة وبيروت: مؤسسة الريان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٧٥- سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، د/ أسعد العوادي، الأردن: دار الحامد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ١٧٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٧٧- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق: محمد اللباييدي، بيروت: مطبعة القديس جاورجيوس، ١٣١٢هـ.
- ١٧٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد.
- ١٧٩- شرح أبيات إصلاح المنطق، يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق: الدار المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ١٨٠- شرح أبيات الحمل، عبدالله البطليوسي، تحقيق: عبدالله الناصير، دمشق: دار علاء الدين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ١٨١- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٨٢- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٨٣- شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، دمشق: دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٨٤- شرح أدب الكاتب، موهوب الجواليقي، تحقيق: د/ طيبة بدوي، الكويت: جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٨٥- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج مصر: مطبعة المدني ومكتبة دار العروبة.
- ١٨٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، طبع فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ١٨٧- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد ود/ محمد مختون، مصر: دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٨٨- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٨٩- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، مصر: دار إحياء الكتب العربية فيصل البابى الحلبى.
- ١٩٠- شرح العينى على شواهد الأشمونى، مصر: فيصل عيسى البابى الحلبى
- ١٩١- شرح ألفية ابن معط، ابن جمعة الموصلى، تحقيق: على الشوملى، الرياض: مكتبة الخريجى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٩٢- شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر الأنبارى، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٩٣- شرح القصائد السبع المشهورات الموسومات بالمعلقات، أبو جعفر النحاس، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٩٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق: د/ عبدالمنعم هريدى، جامعة أم القرى، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٩٥- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، مصر: المطبعة المنيرية.
- ١٩٦- شرح المقدمة الجزولية، أبو على الشلوبين، تحقيق: د/ تركى العتيبى، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٩٧- شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازانى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٩٨- شرح جمل الزجاجى، ابن خروف الإشبلى، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- ١٩٩ - شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٠٠ - شرح ديوان الحماسة، أحمد المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٠١ - شرح ديوان الفرزدق، عبدالله إسماعيل الصاوي، مصر: مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٤ هـ.
- ٢٠٢ - شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، مصر: مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٣ هـ.
- ٢٠٣ - شرح ديوان ذي الرمة، الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٠٤ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، يوسف بن سليمان الشتتمري، مصر: المطبعة الحميدية المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٣ هـ.
- ٢٠٥ - شرح ديوان زهير، أحمد بن يحيى ثعلب، مصر: الدار القومية مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٢٠٦ - شرح ديوان عنتر، الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٠٧ - شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية.



- ٢٠٨- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر: دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
- ٢٠٩- شرح شواهد الإيضاح، عبدالله بن بري، تحقيق: مصطفى درويش، مصر: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢١٠- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد محمود بن التلاميذ، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- ٢١١- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢١٢- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- ٢١٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن السيرافي، تحقيق: أحمد مهدي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٢١٤- شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دمشق: دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦م.
- ٢١٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مصر: مكتبة دار العروبة.
- ٢١٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- ٢١٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢١٨- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، مصر: المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٢١٩- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢٠- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٢١- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: نظر الفاريابي، الرياض: دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٢٢- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تقي الدين النيلى، تحقيق: محسن سالم العميري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٢٣- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٢٢٤- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، تحقيق: محمد محمود شاكر، مصر: دار المدني.
- ٢٢٥- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: سيد بن علي المرصفي، مصر: مطبعة المقتطف، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م.

- ٢٢٦- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د/ أحمد عفيفي، مصر: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٢٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة، مصر: الدار الجامعية، ١٩٩٨م.
- ٢٢٨- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٢٢٩- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبدالله محمد الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، بيروت: طبع دار الكتب العلمية.
- ٢٣٠- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٣١- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة، مصر: دار غريب، ٢٠٠١م.
- ٢٣٢- علم الأصوات، د/ كمال بشر، مصر: دار غريب، ٢٠٠٠م.
- ٢٣٣- علم اللغة العام القسم الثاني الأصوات، د/ كمال بشر، مصر: دار المعارف، ١٩٧٠م.
- ٢٣٤- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د/ محمود السعران، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٢٣٥- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٣٧- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٣٨- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد ابن الجزري، تحقيق: برجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٣٩- غرائب الفرقان للنيسابوري، مصر: مطبعة بولاق بهامش تفسير ابن جرير، ١٣٢٣هـ.

٢٤٠- غريب الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين محمد شرف مصر: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٤١- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د/ محمد عبدالمعين خان، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٤٢- الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد المختار العبيدي، تونس: المجمع التونسي للعلوم ودار سحنون للنشر والتوزيع ومصر: دار مصر للطباعة، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

- ٢٤٣- الفاصلة في القرآن، محمد الحسناوي، الأردن: دار عمار، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٤٤- الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٤٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٤٦- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، طبع دار العلم والثقافة.
- ٢٤٧- فصول في علم اللغة العام، فريناند دي سوسير، ترجمة د/ أحمد نعيم الكراعين، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- ٢٤٨- الفهرست، ابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٤٩- الفهرست، ابن النديم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٢٥٠- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء، د/ أحمد علم الدين الجندي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.
- ٢٥١- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مصر: البابي الحلبي.
- ٢٥٢- الكامل في الضعفاء، ابن عدي، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية

- ٢٥٣- الكامل، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٥٤- كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ محمود الطناحي، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٥٥- كتاب الفرق، ثابت بن أبي ثابت اللغوي، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٥٦- كتاب اللامات، أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٥٧- كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٥٨- كتاب سيبويه، مصر: مطبعة بولاق الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.
- ٢٥٩- الكشاف، جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٦٠- الكشاف، جار الله محمود الزمخشري، طهران: انتشارات افتاب.
- ٢٦١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بيروت: دار العلوم الحديثة.

- ٢٦٢- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، جامع العلوم علي الباقولي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق: مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٦٣- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٦٤- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مصر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٦٥- اللآلي في شرح أمالي القاضي، أبو عبيد البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، طبع لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ٢٦٦- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد البغدادي المعروف بالخازن، بيروت: دار المعرفة ١٣١٧هـ.
- ٢٦٧- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٦٨- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٦٩- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، بيروت: دار صادر.

- ٢٧٠- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مصر: دار المعارف، تحقيق  
عبدالله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.
- ٢٧١- اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، الدار البيضاء: دار  
الثقافة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٧٢- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين،  
بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٧٣- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد الميداني تحقيق: محمد محيي الدين  
عبدالحاميد، مصر: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٢٧٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح  
عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، دار سزكين  
للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٧٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبدالحق بن عطية الأندلسي،  
تحقيق: الرحالة فاروق وعبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال إبراهيم ومحمد الشافعي  
العناني، قطر: وزارة الأوقاف.
- ٢٧٦- مختارات شعراء العرب، ابن الشجري هبة الله بن علي العلوي، مصر:  
المطبعة العامرة سنة ١٣٠٦هـ.
- ٢٧٧- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، أبو عبدالله الحسين ابن  
خالويه، مصر: مكتبة المتنبّي.
- ٢٧٨- المخصص، ابن سيده، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع  
والنشر.



- ٢٧٩- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٨٠- المدارس النحوية، د/ خديجة الحديثي، الأردن: دار الأمل، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٨١- المدخل إلى دراسة النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ٢٨٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٨٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مصر: طبع البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٨٤- المذكر والمؤنث، أبو زكريا الفراء، تحقيق: رمضان عبدالنواب، مصر: مكتبة دار التراث.
- ٢٨٥- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.
- ٢٨٦- مسائل خلافة في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دمشق: دار المأمون، الطبعة الثانية.
- ٢٨٧- مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٢٨٨- مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٨٩- مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تحقيق: ياسين السواس، دمشق: دار المأمون، الطبعة الثانية.
- ٢٩٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٢٩١- مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها، د/ عبدالله الخثران، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٩٢- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢٩٣- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر وآخرون، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٩هـ.
- ٢٩٤- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٩٥- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د/ عبدالجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٩٦- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د/ فائز فارس، طبع دار الأمل ودار البشير، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ٢٩٧- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د/ هدى محمود قراعة، مصر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٩٨- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٢٩٩- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣٠٠- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، مصر: الهيئة المصرية.
- الجزء الأول، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ١٩٨٠م.
- الجزء الثاني، تحقيق: محمد علي النجار، ٢٠٠٠م.
- الجزء الثالث، تحقيق: عبدالفتاح شلبي، ٢٠٠١م.
- ٣٠١- معاني النحو، د/ إبراهيم فاضل السامرائي، الأردن: دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٣٠٢- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٣٠٣- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مراجعة: وزارة المعارف العمومية دمشق: دار المأمون.
- ٣٠٤- المعجم الوسيط، أحمد الزيات وآخرون، إشراف شعبان عبدالعاطي وآخرون، مصر: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ٣٠٥- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٠٦- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبداللطيف الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- ٣٠٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٣٠٨- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، د/ تمام حسان، مصر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- ٣٠٩- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣١٠- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاي، بيروت: دار المعرفة.
- ٣١١- المفصل في علم العربية، جار الله محمود الزمخشري، بيروت: دار الجيل.
- ٣١٢- المفصل في علم العربية، جار الله محمود الزمخشري، طبع برلين، ١٨٥٩م.
- ٣١٣- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة السادسة.

٣١٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، بيروت: دار صادر بهامش خزانة الأدب.

٣١٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣١٦- مقالات في اللغة والأدب، د/ تمام حسان، مصر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣١٧- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عزيمة، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.

٣١٨- المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح: د/ شعبان عبدالوهاب محمد، طبع أم القرى للطبع والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١٩- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣٢٠- مقومات الجملة العربية، د/ علي أبو المكارم، مصر: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٣٢١- مناهج البحث في اللغة، د/ تمام حسان، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

٣٢٢- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، تحقيق: محمد نبيل طريقي، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- ٣٢٣- المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٣٢٤- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، أمريكا، ١٩٤٧م.
- ٣٢٥- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣٢٦- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د/ مصطفى الصادق العربي، ليبيا: مطابع الثورة للطباعة والنشر.
- ٣٢٧- نتائج الفكر، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: الدكتور إبراهيم البناء، الرياض: دار الرياض.
- ٣٢٨- نتائج الفكر، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٢٩- النحو الوافي، عباس حسن، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ٣٣٠- النحو وكتب التفسير، د/ إبراهيم رفيده، ليبيا: الدار الجماهيرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.
- ٣٣١- زهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، الأردن: مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٣٢- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د/ مصطفى حميدة، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون ومصر: الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٣٣- نظرات في الجملة العربية، د/ كريم حسين الخالدي، الأردن: دار صفاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٣٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.

٣٣٥- النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٣٦- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د/ محمد عبدالقادر أحمد، مصر: دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٣٧- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي القيسي، مجموعة رسائل علمية بإشراف: الشاهد البوشيخي، الشارقة: جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٣٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٣٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٤٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد ابن خلكان، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

رابعاً- الدوريات:

١- دور التنعيم في تحديد معنى الجملة العربية، د/ سامي عوض وعادل علي نعامة، دمشق، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٦م.

٢- سياق الحال وبعض شواهد من القرآن والحديث والسير والمعاجم، د/ عبدالقادر سلامي، الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، السادس الأول، ٢٠١١م.

٣- ظاهرة التنعيم في التراث العربي، هايل محمد طالب، مجلة التراث العربي، العدد الواحد والتسعون، السنة الثالثة والعشرون، رجب ١٤٢٤هـ - سبتمبر ٢٠٠٣م.

٤- الكشف عن صاحب البسيط، د/ حسن موسى الشاعر، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان السابع والسبعون والثامن والسبعون، محرم ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، السنة العشرون.



## سابعًا: فهرس المحتويات.

المقدمة.....	٢
التمهيد.....	١٠
١ - الفراء وكتابه معاني القرآن.....	١١
اسمه ونسبه.....	١١
حياته وأخلاقه وعصره.....	١١
مكانته العلمية.....	١٣
شيوخه وتلاميذه.....	١٤
آثاره.....	١٩
معاني القرآن.....	٢٩
أهمية المعاني.....	٢٩
نسخ المعاني.....	٣٢
٢ - مفهوم الحذف من التركيب.....	٣٤
مفهوم التركيب.....	٣٤

التركيب في اللغة.....	٣٤
التركيب في الاصطلاح.....	٣٤
مفهوم الحذف.....	٤١
الحذف في اللغة.....	٤١
الحذف في الاصطلاح.....	٤١
الفصل الأول: مصطلحات الفراء وألفاظه في الكلام على الحذف والتقدير.....	٤٣
المبحث الأول: مصطلحات الحذف.....	٤٤
أولاً: الحذف.....	٤٤
ثانياً: الإضمار.....	٤٧
الفرق بين الإضمار والحذف.....	٥٠
ثالثاً: الإلقاء.....	٥٤
رابعاً: الطرح.....	٥٦
خامساً: السقوط.....	٥٨
سادساً: الترك.....	٦٠

المبحث الثاني: مصطلحات التحليل والترجيح وألفاظهما..... ٦٣

المطلب الأول: مصطلحات التحليل وألفاظه..... ٦٣

أولاً: الوجه والجهة والتوجيه..... ٦٣

ثانياً: الحجة..... ٦٦

ثالثاً: التأويل..... ٦٨

رابعاً: النية..... ٧٢

خامساً: الإرادة..... ٧٥

سادساً: الاكتفاء..... ٧٧

سابعاً: المعنى..... ٨٠

المطلب الثاني: مصطلحات الترجيح وألفاظه..... ٨٢

أولاً: الوجه..... ٨٢

ثانياً: أجود..... ٨٣

ثالثاً: أحب..... ٨٥

رابعاً: أشبه..... ٨٧

خامساً: أعجب..... ٨٩

- ٩١.....الفصل الثاني: أنواع المحذوف ومواقعه.
- ٩٢.....المبحث الأول: حذف الحرف ومواقعه.
- ٩٣.....المطلب الأول: حذف الحروف العاملة.
- ٩٣.....حذف حرف الجر.
- ٩٤.....القسم الأول: أن يحذف حرف الجر ويبقى عمله.
- ٩٥.....الموقع الأول: حذف حرف الجر الدال على القسم.
- ٩٧.....الموقع الثاني: حذف حرف الجر بعد (كم) الخبرية.
- ١٠٢.....الموقع الثالث: فيما يوهم العطف على معمولي عاملين.
- ١٠٩.....القسم الثاني: حذف حرف الجر وانتفاء عمله.
- ١١٠.....أولاً: حذف حرف الجر قبل (أن و أن).
- ١١٣.....ثانياً: حذف حرف الجر قبل غير (أن و أن).
- ١١٤.....الموقع الأول: قبل خبر (ما) الحجازية.
- ١١٨.....الموقع الثاني: قبل الأماكن المختصة.
- ١٢١.....الموقع الثالث: حذف كاف التشبيه قبل (مثل).
- ١٢٥.....حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع.

- حذف لام الأمر وحرف المضارعة من الفعل المضارع للمخاطب..... ١٣٠
- المطلب الثاني: حذف الحروف غير العاملة..... ١٣٦
- حذف (قد)..... ١٣٦
- الموقع الأول: قبل الماضي المثبت الواقع حالاً..... ١٣٧
- الموقع الثاني: قبل الفعل الماضي المثبت الواقع جواباً للقسم..... ١٤٥
- الموقع الثالث: الفعل الماضي الواقع جواباً للشرط..... ١٤٧
- حذف واو الحال..... ١٤٩
- الموقع الأول: قبل الجملة الاسمية الواقعة حالاً -ولو مع وجود الضمير-..... ١٥٠
- الموقع الثاني: قبل الجملة الاسمية المعطوفة على الحال..... ١٥٣
- الموقع: قبل الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد (إلا)..... ١٥٥
- حذف (يا) النداء..... ١٥٧
- حذف (لا) النافية..... ١٦٠
- الموقع الأول: في جواب القسم..... ١٦١
- الموقع الثاني: بعد (أن) المصدرية..... ١٦٣
- حذف حرفي العطف الواو و(أو)..... ١٦٦

- حذف (أم) العاطفة مع المعطوف..... ١٧١
- حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط..... ١٧٣
- الموقع الأول: قبل الجواب المصدر بأداة النداء..... ١٧٥
- الموقع الثاني: قبل الجواب إذا كان جملة اسمية..... ١٧٧
- الموقع الثالث: أن يحذف الجواب فتحذف الفاء معه..... ١٨٣
- الموقع الرابع: قبل الجواب إذا كان مضارعاً منفيّاً..... ١٨٤
- حذف حرفي الاستفهام الهمزة و (هل)..... ١٨٦
- أولاً: حذف همزة الاستفهام..... ١٨٦
- ثانياً: حذف (هل)..... ١٩٢
- المبحث الثاني: حذف الفعل ومواقعه..... ١٩٤
- الموقع الأول: الاستئناف البياني..... ١٩٥
- الموقع الثاني: في جواب السؤال المنطوق..... ١٩٨
- المبحث الثالث: حذف الاسم ومواقعه..... ٢٠٥
- حذف المبتدأ..... ٢٠٥
- أولاً: قبل التابع المقطوع..... ٢٠٥

- ثانيا: بعد (لكن)..... ٢٠٨
- ثالثا: بعد (بل) الابتدائية..... ٢١٠
- رابعا: في موطن التفصيل بعد الإجمال..... ٢١٢
- خامسا: إذا فسّرت النكرة بمعرفة..... ٢١٥
- سادسا: قبل الحروف المقطعة التي في أوائل السور..... ٢١٧
- سابعا: ما بعد الحروف المقطعة التي في أوائل السور..... ٢١٩
- ثامنا: بعد القول..... ٢٢٠
- تاسعا: قبل الاسم المشار إليه..... ٢٢٤
- عاشرا: في جواب الاستفهام..... ٢٢٧
- حادي عشر: بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط..... ٢٢٩
- حذف الاسم الموصول الواقع مبتدأ وبقاء صلته..... ٢٣٢
- حذف الخبر..... ٢٣٨
- أولا: بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط..... ٢٣٨
- ثانيا: بعد القول..... ٢٤٠
- ثالثا: حذف خبر المبتدأ المستفهم عنه مع المعادل..... ٢٤٢

- حذف كان واسمها..... ٢٤٥
- حذف أن واسمها..... ٢٤٧
- حذف الفاعل..... ٢٤٩
- حذف المفعول به..... ٢٥٢
- أولاً: في الفاصلة القرآنية..... ٢٥٢
- ثانياً: حذف العائد من جملة الصفة..... ٢٥٣
- ثالثاً: عائد الاسم الموصول..... ٢٥٥
- حذف المنادى..... ٢٥٩
- حذف المضاف إليه..... ٢٦٣
- حذف المضاف إليه إذا كان المضاف غاية..... ٢٦٣
- إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف..... ٢٦٩
- حذف الصفة..... ٢٧٢
- حذف المعطوف..... ٢٧٤
- المبحث الرابع: حذف شبه الجملة و مواقعه..... ٢٧٦
- أولاً: حذف شبه الجملة المتعلق بالخبر..... ٢٧٦



- الموقع الأول: في جواب الشرط أو ما ضمن معنى الشرط..... ٢٧٧
- الموقع الثاني: في خبر السلام..... ٢٧٩
- الموقع الثالث: عند اقتضاء المعنى في غير ما سبق..... ٢٨١
- ثانيا: حذف شبه الجملة المتعلق بالصفة..... ٢٨٤
- ثالثا: حذف شبه الجملة المتعلق بالحال..... ٢٩١
- المبحث الخامس: مواقع حذف الجملة أو ركنيها..... ٢٩٣
- حذف ركني الجملة الواقعة حالا..... ٢٩٣
- حذف ركني الجملة عند التعجب أو التوبيخ..... ٢٩٥
- الحذف في أوائل القصص القرآني..... ٢٩٨
- حذف الفعل وفاعله وبقاء المصدر..... ٣٠١
- حذف الفعل وفاعله وبقاء الاسم المنصوب على التحذير والإغراء..... ٣٠٧
- حذف الفعل وفاعله فيما ظاهره خبر ل(ما)..... ٣١١
- حذف عامل الاسم الممتنع عطفه على ما سبقه..... ٣١٣
- حذف الفعل وفاعله قبل التابع المقطوع..... ٣١٥
- حذف الفعل المعلق عن العمل وفاعله..... ٣١٧

- الحذف من الجواب فيما دل عليه السؤال..... ٣١٩
- حذف الجملة في الجواب المصدر بـ(بلى)..... ٣٢١
- حذف جملة الشرط..... ٣٢٤
- حذف جواب الشرط..... ٣٢٨
- حذف جملة القسم..... ٣٣٢
- حذف جواب القسم..... ٣٣٦
- حذف الجملة الواقعة خبراً لـ (إن) ..... ٣٣٩
- حذف الجملة المعطوفة..... ٣٤٢
- المبحث السادس: حذف أكثر من جملة ومواقعه..... ٣٤٤
- الفصل الثالث: أغراض الحذف..... ٣٤٦
- المبحث الأول: الأغراض اللفظية..... ٣٤٨
- الغرض الأول: توافق الفواصل..... ٣٤٨
- الغرض الثاني: التخفيف..... ٣٥٣
- المبحث الثاني: الأغراض المعنوية..... ٣٥٧
- الغرض الأول: الإيجاز..... ٣٥٧

- الغرض الثاني: الاحتراز عن العبث..... ٣٦١
- الفصل الرابع: أحكام الحذف..... ٣٦٤
- المبحث الأول: استواء الحذف والذكر..... ٣٦٥
- المبحث الثاني: رجحان أحدهما..... ٣٧٢
- الفصل الخامس: شروط الحذف..... ٣٨٣
- المبحث الأول: شروط مبنية على الخطاب ودلالته..... ٣٨٤
- الشرط الأول: وضوح المعنى..... ٣٨٤
- الشرط الثاني: وجود الدليل..... ٣٨٨
- أولاً: الدليل الصناعي..... ٣٨٩
- ثانياً: الدليل السياقي..... ٣٩١
- المبحث الثاني: شروط مبنية على نظام اللغة..... ٣٩٥
- أولاً: شرط حذف عامل المصدر..... ٣٩٦
- ثانياً: شرط حذف المبتدأ قبل التابع المقطوع..... ٣٩٨
- الحالة الأولى: ألا يكون التابع المقطوع مسبقاً بـ(لا) النافية..... ٣٩٩
- الحالة الثانية: أن يكون التابع المقطوع مسبقاً بـ(لا) النافية..... ٤٠٣

- ٤٠٥..... ثالثا: شرط حذف الفعل والنصب على المدح أو الذم.
- ٤١١..... رابعا: شرط حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط.
- ٤١٤..... الفصل السادس: القرائن الدالة على المحذوف.
- ٤١٥..... المبحث الأول: القرائن الصناعية.
- ٤١٦..... أولا: القرينة الإعرابية.
- ٤١٩..... ثانيا: القرينة غير الإعرابية.
- ٤٢٤..... المبحث الثاني: القرائن الدلالية والسياقية.
- ٤٢٥..... أولا: القرائن السياقية.
- ٤٢٨..... ثانيا: القرائن الدلالية.
- ٤٣١..... الفصل السابع: قواعد تقدير المحذوف.
- ٤٣٢..... المبحث الأول: قواعد صناعية.
- ٤٣٣..... أولا: تقليل المحذوف.
- ٤٣٦..... ثانيا: عدم التدرج في الحذف.
- ٤٣٩..... ثالثا: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فهما سواء.

رابعاً: حذف المبتدأ وبقاء الخبر أو عكسه أولى من حذف الفعل وبقاء

الفاعل..... ٤٤١

المبحث الثاني: قواعد سياقية..... ٤٤٣

أولاً: تقدر الكلمة المحذوفة في الغالب موافقة في اللفظ للكلمة المذكورة..... ٤٤٤

ثانياً: يقتصر في تقدير المحذوف من معنى المذكور إذا لم يمكن التقدير من

لفظه..... ٤٤٩

ثالثاً: إذا لم يمكن التقدير من لفظ الكلمة المذكورة أو من معناها فإنه يقدر من

المعنى العام للسياق..... ٤٥١

الفصل الثامن: علاقة الحذف بالظواهر اللغوية..... ٤٥٣

المبحث الأول: الظواهر الصوتية..... ٤٥٤

أولاً: ظاهرة الوقف..... ٤٥٥

ثانياً: ظاهرة التنغيم..... ٤٦٣

المبحث الثاني: الظواهر النحوية..... ٤٦٧

أولاً: ظاهرة الترتيب..... ٤٦٨

ثانياً: ظاهرة التطابق..... ٤٧١

ثالثاً: ظاهرة التلازم..... ٤٧٣

- ٤٧٥.....رابعا: ظاهرة الربط.
- ٤٧٧.....الخاتمة.
- ٤٨٠.....الفهارس الفنية.
- ٤٨١.....أولا: فهرس الآيات القرآنية.
- ٥٣٤.....ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- ٥٣٦.....ثالثا: فهرس أقوال العرب.
- ٥٣٨.....رابعا: فهرس الأشعار والأرجاز.
- ٥٥٤.....خامسا: فهرس الأعلام.
- ٥٧٥.....سادسا: ثبت المصادر والمراجع.
- ٦١٥.....سابعا: فهرس المحتويات.